١٩٤٠-١٩٥٦

الوثائق البريطانية عن السودان

تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد السابع

١٩٥٣

الجزء الأول

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL RAYYES BOOKS

مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان
م-ع-م

1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH
Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME VII
1953
Part I

RIAD EL-RAYYES BOOKS

١٩٥٦-١٩٤٠

الوثائق البريطانية عن السودان
THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

المجلد
٧
١٩٥٣
الجزء الأول

RIAD EL-RAYYES BOOKS

الوثائق البريطانية عن السودان

١٩٤٠-١٩٥٦

المجلد السابع

١٩٥٣

الجزء الأول

١٩٤٠-١٩٥٦

الوثائق البريطانية عن السودان

تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد السابع
١٩٥٣
الجزء الأول

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN 1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشـــراف وتوزيـــع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت ـ لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المحتويات

١٩٥٣

الجزء الأول

١٩٥٣

الجزء الأول

[CLVIII]

F.O. 371/108340

اتفاقية بين حكومة المملكة المتحدة ـ بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والحكومة المصرية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

القاهرة في ١٢ فبراير ١٩٥٣

اتفقت حكومة المملكة المتحدة ـ بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية (يشار إليها لاحقاً باسم حكومة «المملكة المتحدة») والحكومة المصرية،

إيماناً جازماً منهما بحق الشعب السوداني في تقرير المصير والممارسة الفعالة لهذا الحق في الوقت المناسب وبالضمانات الوقائية اللازمة،

اتفقتا على التالي:

البند ١:

تكون هناك فترة انتقالية توفّر للسودانيين حكماً ذاتياً كاملاً وتبدأ في اليوم الذي يحدّده البند ٩ أدناه، وذلك لتمكين السودانيين من ممارسة تقرير المصير في مناخ حر ومحايد.

البند ٢:

بما أن الفترة الانتقالية تمهّد الطريق لإنهاء الإدارة الثنائية فإنها ستعتبر تصفية لتلك الإدارة. ستُحفظ سيادة السودان وتصان أثناء الفترة الانتقالية حتى يحقق السودانيون تقرير المصير.

البند ٣:

الحاكم العام هو السلطة الدستورية الأعلى داخل السودان أثناء الفترة الانتقالية. وسيمارس سلطاته المبيّنة في قانون الحكم الذاتي(١) بمساعدة لجنة من خمسة أعضاء تُسمى «لجنة الحاكم العام» التي ترد صلاحياتها في الملحق رقم (١) لهذه الاتفاقية.

البند ٤:

تتكوّن اللجنة من عضوين سودانيين تتفق عليهما الحكومتان المتعاقدتان، ومواطن مصري ومواطن من المملكة المتحدة ومواطن باكستاني، وتقترح كل واحد من هؤلاء حكومته. يخضع تعيين العضوين السودانيين لمصادقة البرلمان السوداني عندما ينتخب، ويحق للبرلمان أن يعيّن عضوين بديلين.
تعيّن اللجنة التي تكوَّن بمقتضى هذه الاتفاقية بمرسوم رسمي تصدره الحكومة المصرية.

البند ٥:

تتفق الحكومتان المتعاقدتان على أن أحد المبادىء الأساسية في سياستهما المشتركة هو صون وحدة السودان كأرض واحدة. ولن تُمارس السلطات الخاصة المنوطة بالحاكم العام بمقتضى البند ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي بأية طريقة تناقض هذه السياسية.

البند ٦:

الحاكم العام مسؤول مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين عن:
أ ـ الشؤون الخارجية.
ب ـ أي تغيير يطالب به البرلمان السوداني بنص البند ١.١ (١) من قانون الحكم الذاتي متعلق بأي جزء من القانون.
جـ ـ أي قانون تجيزه اللجنة ويعتبره هو مناقضاً لمسؤولياته. يقوم في مثل هذه الحالة بإخطار الحكومتين المتعاقدتين، ويجب على كل واحدة منهما أن ترد خلال شهر من تاريخ الإخطار الرسمي. يعتبر قرار اللجنة ساري المفعول ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك.

البند ٧:

تتكوّن لجنة انتخابات مختلطة [الجنسيات] من سبعة أعضاء: ثلاثة سودانيين يعيّنهم الحاكم العام بموافقة لجنته، ومواطن مصري، ومواطن من المملكة المتحدة، ومواطن من الولايات المتحدة الأميركية ومواطن هندي. يُرشح الأعضاء غير السودانيين من قِبَل حكوماتهم. يتولى العضو الهندي رئاسة اللجنة. يعيّن الحاكم العام اللجنة حسب تعليمات الحكومتين المتعاقدتين. صلاحيات هذه اللجنة واردة في الملحق (٢) من هذه الاتفاقية.

البند ٨:

تُكوَّن لجنة سودنة لتوفير المناخ الحر المحايد اللازم لتقرير المصير، وتضمّ في عضويتها:

أ ـ مواطناً مصرياً ومواطناً من المملكة المتحدة ترشح كلاً منهما حكومته ثمّ يعينه الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يتم اختيارهم من بين من يختارهم رئيس وزراء السودان للحاكم العام. لا بد أن توافق لجنة الحاكم العام على اختيار وتعيين هؤلاء السودانيين الثلاثة.

ب ـ عضواً أو عضوين من لجنة الخدمة العامة السودانية، على أن يعملا بصفة استشارية بحتة ولا يحق لهما أن يصوّتا.

ج ـ واجبات هذه اللجنة وصلاحياتها محددة في الملحق رقم ٣ من هذه الاتفاقية.

البند ٩:

تبدأ الفترة الانتقالية في اليوم الذي يُعرف بـ «اليوم المعيّن» في البند (٢) من قانون الحكم الذاتي. تتعهّد الحكومتان بإنهاء الفترة الانتقالية بأسرع فرصة ممكنة، بشرط أن تكتمل السودنة كما حددت في البند (٣) من هذه الاتفاقية. وعلى أية حال، فإن هذه الفترة الانتقالية لا ينبغي أن تتجاوز ثلاث سنوات. ويتم إنهاؤها على النحو التالي: يجيز البرلمان السوداني قراراً معبراً عن رغبته في الشروع في تنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي ويقوم الحاكم العام بإخطار الحكومتين المتعاقدتين بذلك القرار.

البند ١٠:

بعد إخطار الحكومتين المتعاقدتين رسمياً بهذا القرار تقوم الحكومة السودانية بإعداد مسودة قانون لانتخاب الجمعية التأسيسية ثم ترفعها للبرلمان للمصادقة. ثم يوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته. تخضع التحضيرات التفصيلية لعملية تقرير المصير ـ بما في ذلك ضمانات نزاهة الانتخابات وأية ترتيبات ترمي إلى التأكد من وجود المناخ الحر المحايد ـ تخضع للإشراف الدولي. وتقبل الحكومتان المتعاقدتان أية توصيات صادرة عن هيئة دولية تُكوَّن لهذا الغرض.

البند ١١:

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان بمجرد إجازة البرلمان السوداني لقرار يعبّر عن رغبته في الشروع في تنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي. تتعهّد الحكومتان المتعاقدتان باستكمال جلاء قواتهما عن السودان خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

البند ١٢:

يتعيّن على الجمعية التأسيسية أن تقوم بواجبين: الأول هو أن تتخذ قراراً حول مستقبل

السودان ككيان واحد متكامل. أما الثاني فهو إعداد دستور للسودان يأتي ملائماً للقرار الذي يتّخذ في هذا الشأن، وإعداد قانون انتخابات للبرلمان السوداني الدائم. وسوف يُحدِّد مستقبل السودان، إما:

أ ـ بأن تقرر الجمعية التأسيسية أن تكون للسودان صلة بمصر بأي شكل كان؛ أو:

ب ـ بأن تختار الجمعية التأسيسة الاستقلال التام.

البند ١٣:

تتعهّد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية حول الوضع المستقبلي للسودان، وستتخذ كل منهما كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار.

البند ١٤:

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للمحلق رقم ٤ من هذه الاتفاقية.

البند ١٥:

يسري مفعول هذه الاتفاقية وملحقاتها بمجرد التوقيع عليها.

يشهد بذلك الموقّعون أدناه، المخوّلون رسمياً بذلك، وموقّعو هذه الاتفاقية الذين ختموا عليها بأختامهم.

تمّت في القاهرة يوم ١٢ فبراير ١٩٥٣.

نيابة عن حكومة المملكة المتحدة،
بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
رالف سكراين ستيفنسون

نيابة عن الحكومة المصرية
اللواء محمد نجيب

نسختان، تودع إحداهما في أرشيف حكومة المملكة المتحدة، بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وتودع الثانية في أرشيف الحكومة المصرية.

الملحق (١)
صلاحيات لجنة الحاكم العام
بمقتضى البند ٣ من الاتفاقية الموقّعة بين حكومتي المملكة المتحدة ومصر بخصوص الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

١ ـ مهمة لجنة الحاكم العام هي أن تدرس المسائل التي يعرضها عليها الحاكم العام على النحو المعرَّف في الفقرات التالية، وأن تخطره بموافقتها أو غير ذلك.

٢ ـ يمارس الحاكم العام سلطاته المبيّنة في بنود قانون الحكم الذاتي التالية، شريطة أن توافق عليها لجنته:

البند ٣١ ـ البند ٤٠؛ القسم الثاني: البند ٤٤؛ القسم الرابع: البند ٤٥ ـ البند ٥٣ ـ البند ٥٦؛ القسم الأول: البند ٥٧؛ القسم الثامن: البنود ٧٥ إلى ٨٦ ـ البند ١٠٠ ـ البند ١٠١؛ القسم الثاني: البند ١٠٢؛ القسم الأول: المواد ١، ٢ و٣ من الجدول الثاني؛ القسم الثاني.

٣ ـ إذا تغيّب أي عضو أو أعضاء من اللجنة، يجوز استبدالهم بأعضاء مناوبين. يكون هؤلاء الأعضاء من الجنسية نفسها ويعيّنون بالأسلوب نفسه، و ـ بقدر الإمكان ـ في الوقت نفسه الذي يرشح فيه الأعضاء الذين يحلّون محلهم.

٤ ـ تتخذ كل قرارات اللجنة بالأغلبية عند التصويت.

٥ ـ تعدّ اللجنة لنفسها وتجيز لوائح داخلية إجرائية.

٦ ـ يرأس اللجنة العضو الباكستاني. تقدّر رواتب وعلاوات أعضاء اللجنة باتفاق بين الحكومتين وإدارة السودان. تدفع حكومة السودان نفقات سفر أعضاء اللجنة داخل السودان أثناء أداء واجباتهم، كما توفّر المكاتب اللازمة وموظفي السكرتارية.

الملحق (٢)
صلاحيات لجنة الانتخابات المكوّنة بنص البند ٧ من الاتفاقية بين حكومتي المملكة المتحدة ومصر بخصوص الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

١ ـ مهمات اللجنة أن تفحص مسودة لوائح الانتخابات وتراجعها عند اللزوم، ثم تصدر لوائح للانتخابات المقبلة، لكي تُجرى بأسرع وقت ممكن، وفي وقت واحد في كل أنحاء

السودان حيثما كان ذلك عملياً.

٢ ـ تحدِّد اللجنة مؤهلات ناخبي مجلس الشيوخ ومؤهلات ناخبي الدوائر غير المباشرة بمجلس النواب. وتحدّد أيضاً عدد المقاعد في دائرة الخريجين، شريطة ألا يتجاوز الخمسة.

٣ ـ تشرف على تحضيرات وإجراء الانتخابات وتتأكد من نزاهتها.

٤ ـ تقدّم تقريراً للحكومتين عن إجراء الانتخابات.

٥ ـ تعد وتجيز لوائح عملها الداخلية الإجرائية بحيث تيسّر الأداء الفعال للواجبات المبيّنة أعلاه. وتعيّن عند الضرورة لجاناً فرعية للدوائر الانتخابية.

٦ ـ تتخذ القرارات في اللجنة بالأغلبية.

٧ ـ تكون الانتخابات مباشرة في كل حالة ترى اللجنة أن ذلك عملي.

٨ ـ تقدّر رواتب وعلاوات أعضاء اللجنة باتفاق بين الحكومتين المتعاقدتين وإدارة السودان. تدفع حكومة السودان نفقات سفر أعضاء اللجنة خلال فترة أداء واجباتهم وتوفّر المكاتب اللازمة وموظفي السكرتارية.

الملحق (٣)

صلاحيات لجنة السودنة المكوّنة بنص البند ٨ من الاتفاقية بين حكومتي المملكة المتحدة ومصر بخصوص الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

١ ـ واجبات لجنة السودنة هي أن تكمل سودنة الإدارة والشرطة وقوة دفاع السودان وأية وظيفة حكومية أخرى يمكن أن تؤثّر على حرية السودانيين أثناء تقرير المصير. تنظر اللجنة في أمر مختلف الوظائف الحكومية كيما تلغى أية وظيفة غير ضرورية أو يمكن الاستغناء عنها من الوظائف التي يشغلها موظفون مصريون أو بريطانيون.

٢ ـ يجوز للجنة أن تختار عضواً إضافياً أو أكثر، إذا رأت ذلك، بصفة مستشار لا يحق له التصويت.

٣ ـ تتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية. تقدّم قرارات اللجنة إلى مجلس الوزراء السوداني. إذا اعترض الحاكم العام على أي قرار أو لم يوافق على رأي مجلس الوزراء، يجوز له ـ بعد موافقة لجنته ـ أن يحجب موافقته. أما إذا اختلف الحاكم العام مع لجنته فإن الموضوع يرفع إلى الحكومتين المتعاقدتين. يكون قرار اللجنة ساري المفعول ما لم تتفق الحكومتان على نقيضه.

٤ ـ تكمل لجنة السودنة واجباتها خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات. ستقدم تقارير منتظمة للحاكم العام الذي سيدرسها مع لجنته. وستقدم هذه التقارير ـ مرفقة بأية تعليقات ـ إلى الحكومتين لاتخاذ أي إجراء تريانه مناسباً. تقدّم الحكومتان كل مساعدة ممكنة لكي تكمل اللجنة مهماتها.

٥ ـ تقدّر رواتب وعلاوات أعضاء اللجنة باتفاق بين الحكومتين المتعاقدتين وإدارة السودان. ستدفع حكومة السودان نفقات سفر أعضاء اللجنة داخل السودان لأداء واجباتهم وستوفر لهم المكاتب اللازمة وموظفي السكرتارية.

الملحق (٤)
تعديلات على مسودة قانون الحكم الذاتي لتنفيذ الاتفاقية بين حكومتي المملكة المتحدة ومصر بخصوص تطبيق الحكم الذاتي بالسودان

البند ٢: أضف: «الاتفاقية» تعني الاتفاقية المؤرخة ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بالمملكة المتحدة.

«الحكومتان» تعني الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بالمملكة المتحدة.

«اللجنة» تعني لجنة الحاكم العام المشار إليها في الاتفاقية.

«لجنة الانتخابات» تعني لجنة الانتخابات المشار إليها في الاتفاقية.

«لجنة السودنة» تعني لجنة السودنة المشار إليها في الاتفاقية.

البند ٣: (١) احذف واستبدل:

«في اليوم المعيّن ينتهي سريان مفعول شروط القانون وكل الأوامر السابقة لهذا الأمر».

«بعد» «معنى» في السطرين الثالث والثامن، أضف:

«ويجوز عن طريق أو بمقتضى تشريع لاحق أن تستبدل بالإشارة إلى».

البند ١٢: احذف واستبدل.

«(١) الحاكم العام هو السلطة الدستورية الأعلى في السودان. ستقع على عاتقه ـ في إطار الدستور المستحدث بهذا ـ المسؤوليات والسلطات التي تحدّدها هذه الاتفاقية ويحددها هذا الأمر.

«(٢) الحاكم العام مسؤول مباشرة أمام الحكومتين عن تنفيذ مسؤولياته المتصلة بالشؤون الخارجية والتعديلات الدستورية المشار إليها في البند ٦(أ) و(ب) من الاتفاقية والبنود ٩٩ و١٠١(١) من القانون.

«(٣) يحصل الحاكم العام على الموافقة المسبقة من اللجنة عند ممارسته لسلطاته المتروكة لتقديره، حسب نص البنود ٣١ - ٤٠(٢) - ٤٤(٤) - ٤٥ - ٥٣ - ٥٦(١) - ٥٧(٨) - ٧٥ إلى ٨٦ - ١٠٠ - ١٠١(٢) - والنقاط ١ - ٢ - و٣ من الجدول الثاني - الجزء الثاني من هذا الأمر.

«(٤) يجوز للحاكم العام أن يتصرف حسب تقديراته ما لم يكن هناك شرط يقيّد ذلك في ما يتعلق بأية سلطة من سلطاته، وذلك أثناء ممارسته لكل السلطات الأخرى التي منح بهذا الحق الصريح في التصرّف حسب تقديراته إزاءها.

«(٥) باستثناء ما سبق ذكره، يجوز للحاكم العام أثناء ممارسة سلطاته بمقتضى هذا الأمر، أن يتصرف بعد استشارة رئيس الوزراء».

البند ٤٣: احذف: (بنود لاحقة سيعاد ترقيمها).

البند ٤٥: احذف واستبدل:

(كُتّاب البرلمان).

«(١) سيكون هناك كاتب لكل مجلس، يعيّن الحاكم العام أول كاتبين للمجلسين شريطة أن تصادق على ذلك أغلبية الثلثين في كل مجلس. أما بعد ذلك فإن كاتب كل مجلس يعيّن من قِبَل رئيس المجلس على أن تصادق عليه أغلبية الثلثين في هذا المجلس.

«(٢) يظلّ كاتب كل مجلس في منصبه حتى يبلغ سن التقاعد (المعاش). ولكن يجوز له أن يستقيل استقالة مكتوبة توجّه إلى الحاكم العام؛ كما أن الحاكم العام يجوز له أن يقيل الكاتب من منصبه إذا كان سلوكه غير مناسب للمنصب، وينفّذ ذلك بعد توصية تجيزها أغلبية الثلثين في ذلك المجلس».

البند ٥٦ (١) (ب): احذف واستبدل كالتالي:

«إذا قُدم مشروع قانون في أي من المجلسين وأخطر أحد الكاتبين أو كلاهما الحاكم العام بأن مشروع القانون بالغ الأهمية».

البند ٨٧: احذف واستبدل كالتالي:

«دون انتقاص من سلطات لجنة الانتخابات فإن الحاكم العام سيتصرف حسب تقديراته عندما يمارس سلطاته في هذا الفصل».

البند ٨٨:

«(١) للحاكم العام مسؤولية خاصة تجاه الخدمة العامة [المدنية]. يجب عليه أن يتأكد من المعاملة العادلة والمنصفة لكل أعضاء الخدمة العامة الذين ينبغي صيانة حقوقهم ومصالحهم التي تنصّ عليها عقود عملهم.

«(٢) يجوز للحاكم العام أن يرفض الموافقة على أي مشروع قانون إذا كان ـ في رأيه ـ سيؤثر سلباً على أدائه لواجباته المنصوص عليها في القسم السابق؛ ويجوز له من حين إلى آخر أن يصدر أوامر تبدو ضرورية للقيام بالواجبات المذكورة.

«(٣) يجب أن يكون كل أمر من هذا القبيل مكتوباً وموقّعاً عليه من قِبَل الحاكم العام وموضحاً سبب الإصدار.

«(٤) أي أمر يلي هذا ستكون له قوة القانون، وإذا تعارض الأمر مع أي تشريع حالي أو مستقبلي فإن الأمر هو الأعلى.

البند ٩٠(جـ): احذف.

البند ٩٩ (١): احذف واستبدل:

(سلطات الحاكم العام في ما يتعلق بالشؤوون الخارجية)

«(١) ستكون لدى الحاكم العام سلطات تنفيذية وتشريعية تكفي لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته تجاه الحكومتين بنص البند ١٢(٢) المتعلّق بالشؤون الخارجية.

«(٢) إذا رأى أن سن تشريع يتعلق بهذه الشؤون ضروري فإنه يمكن أن يصدره كأمر شريطة أن توافق على ذلك الحكومتان».

البند ١٠٠ (١) (٢): احذف واستبدل:

وتقع على عاتق الحاكم العام مسؤولية خاصة هي التأكد من المعاملة العادلة والمنصفة لكل السكان في مختلف مديريات السودان».

البند ١٠٠ (٤): احذف الكلمات:

«أو مرسوم حكومي إداري أو تنفيذي».

البند ١٠٢: احذف واستبدل:

«(١) إذا اقتنع الحاكم العام في أي وقت بأن حُكم السودان لا يمكن أن يستمر في إطار هذا الدستور المؤسس إما بسبب الشلل السياسي التام أو بسبب عدم التعاون أو المقاطعة، فيجوز له أن يعلن حالة طوارىء دستورية.

(٢) من خلال ممارسته للسلطة الممنوحة تحت هذا البند، سيحصل الحاكم العام على الموافقة المسبقة لقراراته.

«(٢) يجوز كذلك للحاكم العام بعد التشاور لأقصى درجة ممكنة مع اللجنة أن يعلن حالة طوارىء دستورية إذا اقتنع في أي وقت بانهيار مالي وشيك أو انفلات في الأمن والنظام بدرجة تستلزم تدخله الفوري لتأمين الحكم الجيد للسودان. إذا لم تتفق معه اللجنة على هذا فعليها أن ترفع الأمر إلى الحكومتين. ويجوز للحكومتين عندئذ وفي أي وقت أن تطلبا من الحاكم العام إنهاء حالة الطوارىء الدستورية. وعليه في هذه الحالة أن ينفّذ التوجيه فوراً. أما إذا رأت واحدة فقط من الحكومتين أن استمرار حالة الطوارىء الدستورية ليس له ما يبرّره فإنها ستخطر الحاكم العام وعليه أن ينهي حالة الطوارىء خلال شهر من تاريخ رفع اللجنة الأمر إلى الحكومتين. وعلى الحاكم العام أن يستشير اللجنة إلى أقصى درجة ممكنة أثناء حالة الطوارىء الدستورية».

إعادة ترقيم البنود ١٠٢(٢) حتى ١٠٢(٥) لتصير ١٠٢(٣) حتى ١٠٢(٦).

الجدول الأول: استبدل كلمتي «الحاكم العام» بكلمتي «لجنة الانتخابات» في كل أجزاء هذا الجدول.

الجزء الثالث: أ ١ (٢): احذف: «ولكنه بعد الترشيح لن» واستبدلها بـ: «ولكنه بعد تقديم أوراق ترشيحه سوف لن».

أضف:

الجزء الخامس

عـام

يجوز للجنة الانتخابات أن تصدر أمراً تعدّل بموجبه النقاط التالية الواردة في الجدول:

الجزء الأول (٣): مؤهلات ناخبي مجلس الشيوخ.

الجزء الثاني (أ) و(ب): تقسيم الدوائر بين دوائر انتخابات مباشرة ودوائر انتخابات غير مباشرة.

الجزء الثالث (جـ): عدد أعضاء دائرة الخريجين. شريطة ألا يتجاوز العدد الخمسة.

محضر جلسة متفق عليه
رقم (١)
محضر مجاز يعبّر عن رغبة حكومة المملكة المتحدة، بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والحكومة المصرية في تعيين وكيل وزارة في السودان لكي يؤدي مهمات معيّنة خاصة

درسة حكومة المملكة المتحدة، بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والحكومة المصرية مدى الرغبة في استحداث وظيفة وكيل وزارة سوداني مقرّه السودان، لكي يعمل كحلقة وصل بين الحاكم العام ومجلس الوزراء السوداني. ومن واجباته أيضاً التحضيرات لتمثيل السودان في المؤتمرات الدولية الفنية فقط. وتوصي الحكومتان حاكم عام السودان ومجلس الوزراء السوداني بإنشاء مثل هذه الوظيفة.

محضر جلسة متفق عليه
رقم (٢)
محضر مجاز حول ممارسة الحاكم العام لمهماته أثناء غيابه لفترة قصيرة خارج البلاد

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على أن الحاكم العام سيعتبر مواصلاً لممارسة واجباته أثناء غيابه لفترة قصيرة خارج البلاد.

تبادل المذكرات
رقم (١)

من رئيس الوزراء المصري إلى سفير المملكة المتحدة في ١٢ فبراير ١٩٥٣: أشير إلى البند ٦(أ) من الاتفاقية الموقّعة بين حكومتينا وهو البند المتعلق بالشؤون الخارجية. يشرّفني أن أذكر أن الحكومة المصرية، التزاماً منها بالاتفاقية الموقّعة ستعتبر أية صفقات تجارية تعقدها حكومة السودان ضمن تصنيف «الشؤون الخارجية» إذا ما اعتبرتها حكومتنا أو حكومتهم ذات تأثير مباشر على السياسة الخارجية.

٢ ــ إنني على ثقة بأنكم يا صاحب المعالي ستؤكدون أن هذا التفسير لاتفاقيتنا صحيح، وأن الحكومة البريطانية بدورها سوف تتعامل مع أية صفقات تجارية من هذا القبيل بأسلوب مماثل.

المخلص: محمد نجيب

رقم ١ (أ)
من سفير المملكة المتحدة في القاهرة إلى رئيس الوزراء المصري
السفارة البريطانية

القاهرة ــ ١٢ فبراير ١٩٥٢

سيدي رئيس مجلس الوزراء،
أشير إلى رسالتك المؤرّخة ١٢ فبراير. يشرّفني أن أؤكد أن ما ورد في الرسالة تفسير سليم للاتفاقية الموقّعة بيننا، وأن الحكومة البريطانية في المملكة المتحدة ستعتبر أية صفقات تجارية تقوم بها حكومة السودان وترى حكومتكم أو حكومتنا أنها صفقات ذات صلة بالسياسة الخارجية، ستعتبرها واردة تحت قائمة «الشؤون الخارجية».

المخلص
رالف سكراين ستيفنسون

رقم (٢)
من رئيس الوزراء المصري إلى سفير المملكة في القاهرة
رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة ــ ١٢ فبراير ١٩٥٣

صاحب السعادة،
أشير إلى البند ١٠ من الاتفاقية الموقّعة بين حكومتينا حول السودان. يشرّفني أن أطلب من سعادتكم أن تؤكّدوا ما اتفقنا عليه من أن المسائل التي ستدرسها الهيئة الدولية التي ستشكّل في النهاية بمقتضى هذا البند ستشمل موضوع القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية في الفترة التي تبدأ مع اكتمال جلاء القوات المسلحة المصرية والبريطانية من السودان وتعقبها.

المخلص
محمد نجيب

رقم ٢ (أ)
من سفير المملكة المتحدة في القاهرة إلى رئيس الوزراء المصري
السفارة البريطانية

القاهرة ــ ١٢ فبراير ١٩٥٣

سيدي رئيس مجلس الوزراء،

أشير إلى رسالتك بتاريخ ١٢ فبراير، ويشرّفني أن أؤكد التفاهم الذي توصّلنا إليه من أن المسائل التي ستدرسها الهيئة الدولية التي ستشكّل في النهاية بمقتضى البند ١٠ من الاتفاقية المبرمة بين حكومتينا حول السودان سوف تشمل موضوع القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية في الفترة التي تبدأ مع وتستمر إلى ما بعد انتهاء جلاء القوات المسلحة المصرية والبريطانية عن السودان.

المخلص

رالف سكرين ستيفنسون

قانون الحكم الذاتي
ترتيب البنود

الفصل الأول:
تمهيد

البند:

١ ـ العنوان والمدخل.

٢ ـ التفسير.

٣ ـ أثر اليوم المعين.

٤ ـ أثر الأمر في التشريع الحالي.

الفصل الثاني:
الحقوق الأساسية

البند:

٥ ـ الحق في الحرية والمساواة.

٦ ـ الحرية من الاعتقال والمصادرة.

٧ ـ حرية الدين والرأي والاجتماع.

٨ ـ حكم القانون.

٩ ـ استقلال القضاء.

١٠ ـ الحق في استرداد الحقوق دستورياً.

الفصل الثالث:
الحاكم العام

البند:

١١ ـ وضع الحاكم العام بوصفه القائد الأعلى عسكرياً.

١٢ ـ وضع الحاكم العام بوصفه السلطة الدستورية.

الفصل الرابع:
السلطة التنفيذية

البند:

١٣ ـ رئيس الوزراء.

١٤ ـ الوزراء.

١٥ ـ المؤهلات.

١٦ ـ قسَم الوزراء.

١٧ ـ المكافآت المالية.

١٨ ـ شغور الوظيفة.

١٩ ـ مجلس الوزراء.

٢٠ ـ مسؤولية الوزراء.

٢١ ـ المسؤولية الجماعية للمجلس.

٢٢ ـ الوكلاء البرلمانيون.

٢٣ ـ شغل الوظائف الخالية.

٢٤ ـ رئاسة المجلس.

٢٥ ـ النصاب القانوني.

٢٦ ـ لوائح السلوك للوزراء والوكلاء البرلمانيين.

٢٧ ـ اللوائح الإجرائية المستديمة للمجلس.

٢٨ ـ واجب رئيس الوزراء في تقديم تقارير للحاكم العام.

الفصل الخامس:
السلطة التشريعية

البند:

٢٩ ـ تكوين البرلمان.

٣٠ ـ تكوين السلطة التشريعية.

٣١ ـ تشكيل مجلس الشيوخ.

٣٢ ـ تشكيل مجلس النواب.

٣٣ ـ مؤهلات الناخبين.

٣٤ ـ مؤهلات أعضاء البرلمان.

٣٥ ـ قَسَم الأعضاء.

٣٦ ـ التجريد من العضوية.

٣٧ ـ شغور المقاعد [البرلمانية].

٣٨ ـ شغل المقاعد الشاغرة.

٣٩ ـ قرارات حول عضوية البرلمان.

٤٠ ـ الدورات البرلمانية.

٤١ ـ أمد مجلس الشيوخ.

٤٢ ـ أمد مجلس النواب.

٤٣ ـ مكافآت الأعضاء المالية.

٤٤ ـ رئاسة المجلسين.

٤٥ ـ كاتبا البرلمان.

٤٦ ـ التصويت.

٤٧ ـ النصاب القانوني.

٤٨ ـ لغة البرلمان.

٤٩ ـ حرية التعبير في البرلمان.

٥٠ ـ حق الحوار.

٥١ ـ حق توجيه الأسئلة.

٥٢ ـ حق الوزراء والوكلاء البرلمانيين في المشاركة في مداولات البرلمان.

٥٣ ـ حق الحاكم العام في أن يخاطب البرلمان.

٥٤ ـ الأوامر الإجرائية المستديمة.

الفصل السادس:

التشريع

البند:

٥٥ ـ الإجراءات التشريعية.

٥٦ ـ الجلسات المشتركة.

٥٧ ـ التشريع العاجل بالأوامر المؤقتة.

٥٨ ـ تأكيد الأوامر المؤقتة التي أعلنت قبل «اليوم المعيّن».

الفصل السابع:
الشؤون المالية

البند:

٥٩ ـ تعريف السنة [المالية].

٦٠ ـ الميزانية.

٦١ ـ مشروعات القوانين لتوزيع الميزانية.

٦٢ ـ المشروعات المستعجلة لقوانين توزيع الميزانية.

٦٣ ـ ملحقات لمشروعات قوانين توزيع الميزانة.

٦٤ ـ تخصيص مبالغ الاحتياطي الحكومة.

٦٥ ـ الإنفاق من الاحتياطي.

٦٦ ـ فرض وتغيير وإلغاء الضرائب.

٦٧ ـ موافقة وزير المالية على التشريعات المالية.

٦٨ ـ الحسابات المالية الختامية.

الفصل الثامن:
المراجع العام

البند:

٦٩ ـ إنشاء وظيفة المراجع العام.

٧٠ ـ التعيين.

٧١ ـ مدة البقاء في الوظيفة.

٧٢ ـ الراتب.

٧٣ ـ الواجبات.

٧٤ ـ تقارير المراجعة.

السلطة القضائية

الفصل التاسع:
القضائية

البند:

٧٥ ـ سلطات الحاكم العام، تقديرية.

٧٦ ـ تمهيد.

٧٧ ـ أقسام القضاء.

٧٨ ـ القضاء المدني وأحكامه.

٧٩ ـ القضاء الشرعي وأحكامه.

٨٠ ـ تناقض الأحكام القضائية.

٨١ ـ تفويض سلطات رئيس القضاء.

٨٢ ـ رعاية وحماية الدستور.

٨٣ ـ التعيينات القضائية.

٨٤ ـ القسَم القضائي.

٨٥ ـ مدة البقاء في الوظيفة.

٨٦ ـ الرواتب وشروط العمل للقضاة والموظفين.

الفصل العاشر:
لجنة الخدمة العامة [المدنية]

البند:

٨٧ ـ سلطات الحاكم العام، تترك لتقديره.

٨٨ ـ مسؤولية الحاكم العام الخاصة تجاه الخدمة العامة.

٨٩ ـ تكوين لجنة الخدمة العامة.

٩٠ ـ الواجبات العامة للجنة.

٩١ ـ الواجبات الخاصة للجنة.

٩٢ ـ نقل السلطات والواجبات للجنة.

٩٣ ـ سلطة الحاكم العام في تكليف اللجنة بواجبات إضافية.

٩٤ ـ سلطات ثانوية للجنة تحددها اللوائح.

٩٥ ـ إخطار الحاكم العام برفض توصيات اللجنة.

٩٦ ـ ما يكلف به الحاكم العام اللجنة.

٩٧ ـ التقرير السنوي.

الفصل الحادي عشر:

الشروط الانتقالية

البند:

٩٨ ـ سلطات الحاكم العام أثناء الفترة الانتقالية.

٩٩ ـ سلطات الحاكم العام في ما يتعلق بالشؤون الخارجية.

١٠٠ ـ المسؤوليات الخاصة للحاكم العام.

١٠١ ـ مسؤولية الحاكم العام عن التعديلات الدستورية.

١٠٢ ـ مسؤولية الحاكم العام في حالة الانهيار الدستوري.

١٠٣ ـ تعيين موظفين لمعاونة الحاكم العام.

الجدول الأول

الجزء الأول

(البند ٣١)

انتخابات مجلس الشيوخ.

الجزء الثاني

(البند ٣٢)

دوائر مجلس النواب.

الجزء الثالث

(البند ٣٢)

انتخابات مجلس النواب.

الجزء الرابع

(البند ٣٣)

مؤهلات ناخبي دوائر مجلس النواب.

الجدول الثاني:

البند ٧٦ (٥)

الجزء الأول

سلطات قانونية ينتهي الحق في ممارستها من قِبَل السكرتير القضائي والحاكم العام.

الجزء الثاني

سلطات قضائية يواصل الحاكم العام ممارستها حسب تقديره.

الجدول الثالث:

الجزء الأول

(البند ١٦)

صيغة قَسَم الوزراء.

الجزء الثاني

(البند ٣٥)

صيغة قَسَم الأعضاء.

الجزء الثالث

(البند ٨٤)

صيغة القَسَم القضائي.

قانون الحكم الذاتي
تحقيق حكم ذاتي كامل في السودان

يُصدر الحاكم العام الأمر التالي إعداداً للحكم الذاتي الكامل للسودان:

الفصل الأول
تمهيد

١ ـ العنوان والمدخل:

يسمّى هذا الأمر «قانون الحكم الذاتي» ويسري مفعوله فور توقيع الحاكم العام عليه.

٢ ـ التفسير:

ما لم يستلزم السياق غير ذلك فإن التعريفات التالية ستعني المضمون الوارد لها هنا:

«الاتفاقية»: تعني الاتفاقية المؤرخة في ١٢ فبراير ١٩٥٣، المبرمة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

«اليوم المعين»: تعني اليوم الذي يشهد فيه الحاكم العام كتابةً بأن مؤسسات الحكم الذاتي التي أُريد تكوينها ـ أي مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشيوخ قد أنشئت وفق شروط هذا الأمر.

«رئيس القضاء»: تشمل شخصاً يعيّن لينوب عن رئيس القضاء.

«المجلس»: تعني مجلس الوزراء الذي يكوّن بهذا الأمر.

«لجنة الانتخابات»: تعني لجنة الانتخابات المشار إليها في الاتفاقية.

«الحاكم العام»: تشمل الشخص الذي يعيّنه الحاكم العام من حين إلى آخر لأداء مهام منصبه.

«كبير القضاة»: يشمل الشخص المعيّن لينوب عن كبير القضاة.

«المجلس [البرلماني]»: تشمل حيثما يملي السياق مجلس الشيوخ.

«أعضاء السلك القضائي» تعني أياً من: رئيس القضاء ـ كبير القضاة [الشرعيين] ـ المفتي ـ أعضاء المحكمة العليا ـ قضاة المراكز ـ القضاة ـ القضاة المحليين المقيمين ـ شرطة القضاء ـ المساعدين القضائيين ـ كبير المسجلين.

«أعضاء المحاكم الثانوية»: تعني أعضاء السلك القضائي ممن هم في مرتبة أدنى من المحاكم العليا.

«مشروع قانون مالي»: تعني أي مشروع قانون يؤدي إلى إنفاق مالي تتحمّله الحكومة أو أي تخصيص لأموال تُدفع من دخل الحكومة أو احتياطيها المالي. كما تعني أي مشروع قانون يفرض أو يغير أو يلغي أية ضريبة وأي مشروع قانون يخوّل إعطاء القروض أو إصدار السندات المالية.

«القانون»: تعني قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨.

«البرلمان»: تعني مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

«المعاشات»: تشمل الهبات وغيرها من الإعانات المالية لما بعد التقاعد.

«دائرة جنوبية»: تعني في حالة مجلس الشيوخ دائرة واحدة في أية مديرية جنوبية. أما في حالة مجلس النواب، فتعني دائرة في أية مديرية كهذه.

«المديريات الجنوبية»: تعني مديريات الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل.

«لجنة السودنة»: تعني لجنة السودنة المشار إليها في الاتفاقية.

«ضريبة»: تعني أية ضريبة، سواء أكانت عامة أو محلية أو خاصة، وتشمل ضرائب حقوق الملكية الفكرية والفنية وضرائب الصادر والوارد والاستهلاك وضريبة الجمارك.

«الحكومتان»: تعني الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

٣ ـ أثر اليوم المعين

(١) حينما يحين اليوم المعيّن، ينتهي سريان مفعول شروط القانون وكل الأوامر السابقة لهذا الأمر.

(٢) منذ اليوم المعيّن والأيام التالية له، فإن أية إشارة في التشريعات الحالية للجمعية التشريعية ستقرأ أو تفهم كإشارة للبرلمان أو لأية مجلس من مجلسيه حسبما يستلزم السياق، وقد يصدر تشريع لاحق يستبدل «الجمعية التشريعية» «بالبرلمان». كما أن الإشارة لمجلس الحاكم العام أو للحاكم العام في مجلس أو للمجلس التنفيذي أو للحاكم العام متخذاً قرارات استناداً إلى نصح المجلس التنفيذي أو أي تعبير مماثل لهذا يجب أن تُقرأ وتفسّر كإشارة لمجلس الوزراء ــ وقد يصدر تشريع لاحق يستبدلها بـ «مجلس الوزراء». وفي الأحوال التي يضفي فيها مثل هذا التشريع سلطة إصدار اللوائح أو الأوامر مشروطة بموافقة الحكومة البريطانية في مجلسه أو موافقة المجلس التنفيذي، فإن موافقة مجلس الوزراء غير مطلوبة ولكن لا بد من عرض كل هذه اللوائح والأوامر أمام المجلسين؛

ويجوز لمجلس النواب ـ خلال شهر من عرضها ـ أن يقرّر إلغاءها لكن هذا الإلغاء لا يكون بأثر رجعي [اللوائح أقدم].

٤ ـ أثر الأمر على التشريع الحالي

إذا ظهر أي تناقض أو تعارض بين شروط وبنود هذا الأمر وبين أي تشريع سائد حالياً فإن بنود وشروط هذا الأمر هي الأعلى، وعليه فإن أي تشريع كهذا يجب أن يفهم على أنه ملغى أو معدّل بالقدر الضروري لإزالة التعارض والتناقض ولكن دون مساس بحق البرلمان أو المجلس أو أية هيئة أو شخص لديه السلطة التشريعية في أن يلغي أو أن يبطل مفعول أو يعدّل أي تشريع كهذا في الوقت المناسب وللأغراض السابق ذكرها.

الفصل الثاني
الحقوق الأساسية

٥ ـ الحق في الحرية والمساواة

(١) كل الأفراد في السودان أحرار ومتساوون أمام القانون.

(٢) لا ينبغي أن يضيّق على أي سوداني بسبب مولده أو دينه أو عرقه أو جنسه في الحصول على العمل في القطاع العام أو الخاص أو في القبول لممارسة أية حرفة أو صنعة أو تجارة أو مشروع أو مهنة.

٦ ـ الحرية من الاعتقال والمصادرة

(١) لا يجوز اعتقال أو احتجاز أو سجن أي شخص أو حرمانه من حيازة ممتلكاته إلا خلال عملية قانونية.

٧ ـ حرية الدين والرأي والاجتماع

(١) يتمتع كل الأفراد بحرية الضمير وبالحق في أن يعلنوا بحرية عن دينهم، لا تحدّ من ذلك إلا شروط تتصل بالأخلاق والنظام العام أو الصحة ويفرضها القانون.

٨ ـ حكم القانون

(١) يخضع كل الأفراد وتخضع كل الهيئات الرسمية وغيرها للقانون كما تطبّقه محاكم العدالة، ولا استثناء من ذلك إلا الحصانة البرلمانية الثابتة.

٩ ـ استقلال القضاء

سيكون القضاء مستقلاً ومتحرراً من تدخل أو سيطرة أي جهاز حكومي، تنفيذي أو تشريعي.

١٠ ـ الحق في استرداد الحقوق دستورياً

يجوز لأي شخص أن يتقدم للمحكمة العليا للحماية أو لتنفيذ أي حق وارد في هذا الفصل. وللمحكمة العليا السلطة لكي تصدر الأوامر الضرورية والمناسبة التي تضمن للمتقدم [الشاكي] التمتع بأي حق من الحقوق المذكورة.

الفصل الثالث
الحاكم العام

١١ ـ وضع الحاكم العام بوصفه القائد الأعلى عسكرياً

تظلّ القيادة العسكرية العليا منوطة بالحاكم العام في السودان. وهو القائد العام لقوة دفاع السودان.

١٢ ـ وضع الحاكم العام كسلطة دستورية

(١) الحاكم العام هو السلطة الدستورية الأعلى داخل السودان. ستكون له حسب نص هذا الدستور مسؤوليات وسلطات محددة في الاتفاقية، وفي هذا الأمر.

(٢) سيكون الحاكم العام مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين في ما يتعلق بتنفيذ مسؤولياته في الشؤون الخارجية وفي التعديلات الدستورية المشار إليها في البند ٦ (أ) و(ب) من الاتفاقية. وفي البندين ٩٩ و١٠١(١) من هذا الأمر.

(٣) على الحاكم العام أن يحصل على الموافقة المسبقة من لجنة الحاكم العام عند ممارسته للسلطات التي نالها بمقتضى البنود ٣١ ـ ٤٠(٢) ـ ٤٤(٤) ـ ٤٥ ـ ٥٣ ـ ٥٦(١) ـ ٥٧(٨) ـ و٧٥ حتى ٨٦ ـ ١٠٠ ـ ١٠١(٢) ـ ١٠٢(١) والنقاط: ١ و٢ و٣ من الجدول الثاني، الجزء الثاني من هذا الأمر.

(٤) يتصرّف الحاكم العام حسب تقديراته أثناء ممارسة كل السلطات الأخرى التي يمنح بهذا الأمر، الحق الصريح في استخدام تقديراته فيها، ويخضع ذلك لأية شروط بغير ذلك ترد بالنسبة إلى هذه السلطات.

(٥) باستثناء ما سبق ذكره، فإن الحاكم العام يمارس سلطاته الواردة في هذا الأمر عند استشارة رئيس الوزراء.

الفصل الرابع
السلطة التنفيذية

١٣ ـ رئيس الوزراء

يعّين الحاكم العام كرئيس للوزراء الشخص الذي ينتخبه لهذا الغرض مجلس النواب من حين إلى آخر، ويختاره من بين أعضاء البرلمان.

١٤ ـ الوزراء

(١) يُعيّن رئيس الوزراء وزيراً لوزارة أو أكثر، أو وزيراً بلا حقيبة وزارية.

(٢) يعيّن الحاكم العام بعد استشارة رئيس الوزراء عدداً من الوزراء لا يقلّ عن عشرة ولا يزيد على خمسة عشر وزيراً أو وزيراً بلا حقيبة، شريطة أن يكون اثنان على الأقل منهم نواباً برلمانيين يمثلون دوائر جنوبية. ويجوز للحاكم العام ـ مستخدماً تقديراته ـ أن يغضّ الطرف عن هذا الشرط إذا ما اقتنع بأن حق التمثيل بالمجلس للمديريات الجنوبية قد أسيء استغلاله.

١٥ ـ المؤهلات

(١) لا يعيّن أي شخص وزيراً إلاّ إذا كان مؤهلاً لعضوية البرلمان.

(٢) لا يعتبر الشخص جديراً بالتعيين كوزير إذا كان لديه عقد تجاري مع الحكومة. أما إذا أخطر رئيس الوزراء بذلك العقد وبنوعيته ومصلحته هو فيه، ثم لم يعترض رئيس الوزراء أو طالبه بوضع حد لصلته بالعقد [فإن حظر التعيين ينتفي].

١٦ ـ قسَم الوزراء

يتعيّن على كل وزير أن يؤدي القسم عند تعيينه أو أن يصدر إعلاناً أمام الحاكم العام حسب الشكل المحدد في الجدول الثالث/ الجزء الأول.

١٧ ـ المكافآت المالية

تعرض رواتب رئيس الوزراء والوزراء من حين إلى آخر على البرلمان ليجيزها بقانون يحدّدها، وحتى ذلك الحين فإنهم ينالون رواتب معادلة لتلك التي خصصت لرئيس الجمعية التشريعية وغيره من الوزراء قبل اليوم المعيّن مباشرة.

١٨ ـ شغور الوظيفة

(١) تنتهي فترة تقلّدِ رئيس الوزراء لمنصبه في الأحوال التالية:

أ ـ إذا لم يعد مؤهلاً لعضوية البرلمان؛ أو:

ب ـ إذا قبل الحاكم العام استقالته بعد أن قدّمها كتابةً للحاكم العام؛ أو:

جـ ـ عند افتتاح أول جلسة لأول دورة لمجلس نواب منتخب؛ أو:

د ـ عند إعلان حالة طوارىء دستورية تحت البند ١٠٢.

(٢) أما الوزير فسوف تنتهي فترة تولّيه للمنصب في الحالات التالية:

أ ـ إذا لم يكن عضواً في البرلمان عند تعيينه ثم أخفق في أن ينتخب عضواً بعد ستة أشهر من تاريخ تعيينه. بشرط ألاّ يعفى أكثر من ثلاثة وزراء من ضرورة الاستقالة لهذا السبب في مجلس وزراء واحد حسب تقدير رئيس الوزراء؛ أو:

ب ـ إذا لم يعد مؤهلاً لعضوية البرلمان؛ أو:

جـ ـ إذا قدّم استقالته لرئيس الوزراء لكي يرفعها إلى الحاكم العام الذي يقبلها بعد استشارة رئيس الوزراء؛ أو:

د ـ إذا أنهى الحاكم العام تعيينه للوزارة بعد استشارة رئيس الوزراء؛ أو:

هـ ـ إذا لم يعد رئيس الوزراء رئيساً للوزراء.

١٩ ـ مجلس الوزراء

يشكّل رئيس الوزراء وباقي الوزراء مجلس الوزراء الذي سيكون مسؤولاً أمام البرلمان عن الأداء التنفيذي والإداري للحكومة.

٢٠ ـ مسؤولية الوزراء

الوزراء مسؤولون كل على حدة أمام رئيس الوزراء عن سير العمل في وزاراتهم.

٢١ ـ مسؤولية مجلس الوزراء الجماعية

الوزراء مسؤولون مسؤولية جماعية عن القرارات السياسية والمواقف التي يتخذها المجلس. إذا ما صوّت مجلس النواب ضد موضوع معيّن طرحته الحكومة فإن التقدير يترك لرئيس الوزراء. إذا لم يعتقد أن ذلك يرقى لدرجة سحب الثقة من المجلس ككل، فبوسعه أن يقيل الوزير المسؤول أو أن يسحب أو ينقض الموضوع المعروض.

٢٢ ـ الوكلاء البرلمانيون

(١) يجوز لرئيس الوزراء أن يعيّن وكلاء برلمانيين للوزراء الذين يرى أن ذلك يناسبهم.

(٢) الوكيل البرلماني يكون مسؤولاً أمام الوزير.

(٣) لا يجوز أن يعيّن أي شخص وكيلاً برلمانياً إلاّ إذا كان مؤهلاً لعضوية البرلمان.

(٤) إذا ما عيّن شخص وكيلاً برلمانياً من دون أن يكون عضواً بالبرلمان فإنه يفقد وظيفته إذا ما لم ينتخب عضواً بالبرلمان بعد ستة أشهر من تعيينه. ويترك التقدير لرئيس الوزراء في إعفاء عدد لا يزيد على ثلاثة من الوكلاء البرلمانيين من شرط الفوز بمقعد برلماني.

(٥) رواتب الوكلاء البرلمانيين يحدّدها ـ ويراجعها من حين إلى آخر ـ البرلمان. وحتى يحدث ذلك فإن رواتبهم تعادل الرواتب التي تخصص للوكلاء قبل اليوم المعين.

(٦) يجوز لرئيس الوزراء من حين إلى آخر أن ينهي مثل هذه التعيينات ويستبدل الوكلاء بغيرهم للوزارات نفسها أو غيرها.

(٧) تلغى كل هذه التعيينات إذا لم يعد رئيس الوزراء رئيساً للوزراء.

٢٣ ـ شغل الوظائف الشاغرة:

إذا شغرت وظيفة وزير غير رئيس الوزراء فإن الوظيفة الشاغرة يجوز أن تُشغل عن طريق تعيين جديد وفق شروط الفقرة (٢) من البند ١٤، ولكن باستثناء سلطة الأحكام المنوطة بالحاكم العام في تلك الفقرة، فإنه لا يجوز ترك خانة شاغرة لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، لأن ذلك إذا حدث قد يعني بقاء المجلس من دون عضوين على الأقل ممثلين لدوائر المديريات الجنوبية.

٢٤ ـ رئاسة المجلس

(١) يرأس رئيس الوزراء مجلس الوزراء، ويرأس جلسات المجلس في حالة حضوره.

(٢) يجوز لرئيس الوزراء أن يعيّن أحد أعضاء المجلس ليرأس الجلسات بدلاً عنه في حالة تغيّبه. إذا لم يفعل ذلك يجوز للأعضاء أن ينتخبوا أحدهم ليرأس مثل ذلك الاجتماع.

٢٥ ـ النصاب القانوني

النصاب القانوني هو حضور أكثر من نصف أعضاء المجلس. إذا لم يكتمل النصاب فلا يجوز الخوض في أية أجندة باستثناء تأجيل الجلسة ورفعها.

٢٦ ـ لوائح السلوك للوزراء والوكلاء البرلمانيين

(١) مداولات مجلس الوزراء سرية ويتعيّن على كل وزير ألا يكشف المداولات خارج قاعة المجلس. إلاّ أن المجلس قد يفوّض أحد أعضائه كجزء من واجباته الرسمية أن يعلن للملأ أية قرارات يجيزها المجلس.

(٢) الوكيل البرلماني ملزم كذلك بألا يكشف أية معلومات سرية يحصل عليها بحكم منصبه أو خلال ممارسته لواجباته الرسمية.

(٣) يتصرّف الوزراء والوكلاء البرلمانيون بطريقة لا تسمح ببروز أي تناقض أو صدام مصالح أو يبدو وكأنه حادث بين واجباتهم الرسمية ومصالحهم الخاصة، وبوجه خاص ألا يستغلّوا وظائفهم الرسمية لاكتساب أفضلية أو لتنمية مصالح خاصة.

(٤) إذا خرق وزير أو وكيل برلماني هذه التعهدات فإنه يكون عرضة لأن ينهي الحاكم

العام تعيينه بعد توصية من رئيس الوزراء. ويجوز لرئيس الوزراء إذا اعتبر أن الخرق يمكن رتقه أن يطلب من الشخص أن يعالجه كشرط لاستمراره في عمله. إلاّ أن أي إجراء يتخذه الحاكم العام أو رئيس الوزراء لا يحول دون أية إجراءات أخرى يمكن أن تتخذ ضد الوزير أو الوكيل البرلماني حول هذا الخرق.

٢٧ ـ الأوامر الإجرائية المستديمة للمجلس

يجوز للمجلس أن يأخذ قرارات إجرائية دائمة لتنظيم أداء مداولاته وتصريف عمله، بما في ذلك تحديد الأماكن التي يجتمع فيها المجلس وأوقاتها، والشروط التي تحكم دعوة أفراد من غير أعضاء المجلس لحضور جلساته وتعيين واجبات الموظفين والمستخدمين وتحديدها.

٢٨ ـ واجب رئيس الوزراء في رفع تقارير إلى الحاكم العام

يجب على رئيس الوزراء أن ينقل إلى الحاكم العام كل قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بإدارة السودان (باستثناء القرارات الروتينية البحتة أو الشكلية) وأن ينقل إليه القرارات المتعلقة بالتشريعات المقترحة، وأن يقدّم للحاكم العام أية معلومات حول هذه الموضوعات إذا ما طلبها الحاكم العام من حين إلى آخر.

الفصل الخامس
السلطة التشريعية

٢٩ ـ تكوين البرلمان

سيكون هناك برلمان للسودان فيه مجلسان، مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

٣٠ ـ تكوين السلطة التشريعية

يشكّل الحاكم العام ومجلس الشيوخ ومجلس النواب معاً السلطة التشريعية في السودان.

٣١ ـ تكوين مجلس الشيوخ

يتكوّن مجلس الشيوخ من خمسين عضواً، يعيّن الحاكم العام عشرين منهم حسب تقديراته، بينما يُنتخب ثلاثون ليمثلوا دوائر وفق شروط الجزء الأول من الجدول الأول.

٣٢ ـ تكوين مجلس النواب

يتكوّن مجلس النواب من أعضاء منتخبين فقط، وسوف ينتخبون ليمثلوا الدوائر المحددة في الجزء الثاني من الجدول الأول وفق شروط الجزء الثالث من ذلك الجدول.

٣٣ ـ مؤهلات الناخبين

مؤهلات ناخبي مجلس النواب محدّدة في الجزء الرابع من الجدول الأول.

٣٤ ـ مؤهلات أعضاء البرلمان

(١) السودانيون ممن لا تقلّ أعمارهم عن أربعين سنة مؤهّلون لعضوية مجلس الشيوخ. السودانيون الذين يمثّلون الدوائر الجنوبية مؤهلون بشرط ألاّ تقلّ أعمارهم عن ثلاثين سنة.

(٢) السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة مؤهلون لعضوية مجلس النواب.

٣٥ ـ قَسَمُ الأعضاء

يؤدّي كل عضو في المجلسين قَسَماً قبل أن يتبوّأ مقعده أو يعلن ـ بالطريقة المحددة في الجزء الثاني من الجدول الثالث ـ أمام رئيس المجلس. أما رئيس المجلس فيفعل ذلك أمام الأعضاء الحاضرين في المجلس.

٣٦ ـ التجريد من العضوية

(١) الأشخاص الذين لا يسمح لهم بعضوية أية من المجلسين:

أ ـ أعضاء الهيئة القضائية.

ب ـ المراجع العام.

جـ ـ موظفو الحكومة.

د ـ الأشخاص الذين أعلن إفلاسهم أو الأشخاص الذين تخضع ممتلكاتهم للرصد لتعويض الدائنين.

هـ ـ الأشخاص الذين حكم عليهم بالسجن خلال السنوات السبع الماضية لفترة لا تقلّ عن سنتين.

و ـ الأشخاص الذين أدينوا خلال السنوات السبع الماضية بالأساليب الفاسدة ـ ممارسة أو تحريضاً عليها ـ في أية انتخابات برلمانية أو للحكومة المحلية.

ز ـ مختلّو العقول.

حـ ـ الأميون.

(٢) لا يجوز لأي شخص أن يصير عضواً بالمجلسين في وقت واحد.

٣٧ ـ شغور المقاعد البرلمانية

يخلو مقعد العضو في أي من المجلسين في الأحوال التالية:

أ ـ في حالة وفاته.

ب ـ إذا تغيّب ـ من دون إذن من المجلس ـ عن ٢٥ جلسة متتالية.

جـ ـ إذا وقع تحت طائلة الحظر الذي يجرّده من العضوية كما يحدّد ذلك البند السابق [أعلاه].

د ـ إذا ما أُدين أي شخص آخر بممارسة أساليب فاسدة نيابة عنه أو بمعرفته وتستّره أثناء الانتخابات التي فاز فيها.

هـ ـ إذا قرر أن يصير عضواً في المجلس الآخر.

و ـ إذا قدّم لرئيس المجلس استقالة مكتوبة من عضوية المجلس.

٣٨ ـ ملء المقاعد الشاغرة

(١) تُجرى انتخابات جديدة لملء أي مقعد كان يشغله عضو منتخب وصار شاغراً. تُجرى الانتخابات وفق الإجراء المناسب لذلك المقعد.

(٢) كلما خلا مقعد كان يشغله عضو معيّن في مجلس الشيوخ فإن الحاكم العام يعيّن آخر ليحل محله.

٣٩ ـ قرارات حول عضوية البرلمان

إذا أثير أي شك حول حق أي شخص في أن يصير أو يستمر عضواً في أحد المجلسين، فإن المسألة تحال إلى رئيس المجلس الذي يجوز له إذا رأى أن ذلك مناسب أن يرفع الأمر إلى المحكمة المدنية العليا للفصل فيه.

٤٠ ـ الدورات البرلمانية

(١) يقوم الحاكم العام بعد استشارة رئيس الوزراء بتحديد تاريخ ومكان كل دورة برلمانية. يدعو الحاكم العام البرلمان للانعقاد مرتين على الأقل في كل سنة، وتحدد كل دورة جديدة بحيث تبدأ خلال ستة أشهر من آخر جلسة بالدورة السابقة.

(٢) تستمر الدورة البرلمانية حتى يحدّد الحاكم العام، بناءً على توصية رئيس الوزراء رفع وتأجيل الجلسات في المجلسين أو حلّ مجلس النواب. ويجوز للحاكم العام، ممارساً تقديراته، أن يرفض رفع وتأجيل جلسات البرلمان أو حلّ مجلس النواب بناءً على توصية رئيس الوزراء إلاّ إذا ما:

أ ـ أسقط المجلس مشروع قانون أو اقتراح (أو جزء أساسي من أحدهما) وأعلن رئيس الوزراء أن الهزيمة تعني ضمناً [فقدان] الثقة في مجلس الوزراء الذي قدمهما؛

ب ـ أجاز المجلس توجيه لوم ضد مجلس الوزراء أو ضد رئيس الوزراء أو أحد الوزراء في أمر يعني ضمناً طرح الثقة في مجلس الوزراء ككل. واقتنع الحاكم العام نتيجة لذلك بأن رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء لم يعد يتمتع بمساندة مجلس النواب.

٣ ـ إذا رفض الحاكم العام، للأسباب المذكورة، أن يرفع جلسات البرلمان أو يؤجّلها أو أن يحلّ مجلس النواب، فعلى رئيس الوزراء والوزراء أن يستقيلوا فوراً، عندئذ سيطلب الحاكم العام من مجلس النواب أن ينتخب رئيساً جديداً للوزراء.

٤١ ـ أمد مجلس الشيوخ

(١) يستمر كل مجلس لثلاث سنوات من بداية دورته الأولى ولا يجوز حلّه.

(٢) عند انقضاء أمَد مجلس الشيوخ بأمر الحاكم العام بإجراء انتخابات جديدة لشغل مقاعد الأعضاء المنتخبين، ويقوم بعد ذلك بتعيين أعضاء جدد لملء مقاعد الأعضاء المعيّنين.

٤٢ ـ أمَد مجلس النواب

(١) يستمر كل مجلس نواب لمدة ثلاث سنوات من بداية دورته الأولى، ما لم يحل قبل انتهاء الثلاث سنوات.

(٢) عندما تنتهي فترة مجلس النواب أو يحلّ، يأمر الحاكم العام بإجراء انتخابات جديدة لانتخاب مجلس جديد.

(٣) يظلّ رئيس الوزراء والوزراء الآخرون في مناصبهم حتى إذا ما انتهت فترة مجلس النواب أو حُلّ، ويبقون حتى الجلسة الأولى بالدورة الأولى للمجلس الجديد.

(٤) يطلب الحاكم العام من مجلس النواب الجديد في أولى جلساته بدورته الأولى أن ينتخب رئيساً جديداً للوزراء.

٤٣ ـ مكافآت الأعضاء

يحق لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ممن ليسوا وزراء أو وكلاء برلمانيين أن ينالوا الرواتب والعلاوات التي يحدّدها البرلمان من حين إلى آخر مقابل خدماتهم بقانون داخلي، على أن ينالوا قبل ذلك مكافآت بالقدر نفسه المخصص لأعضاء الجمعية التشريعية قبل اليوم المعيّن مباشرة.

٤٤ ـ رئاسة المجلسين

(١) يكون هناك رئيس لكل من المجلسين.

(٢) يرأس الجلسة المشتركة للمجلسين رئيس مجلس النواب، ويرأسها في حالة غيابه رئيس مجلس الشيوخ.

(٣) ينتخب رئيس كل مجلس من قِبَل أعضاء المجلس أو الأشخاص المؤهلين لعضوية المجلس.

(٤) يرفع اسم الرئيس المنتخب إلى الحاكم العام الذي يجوز له ـ مستخدماً تقديراته ـ أن يرفض الموافقة عليه. ويجب ألاّ يمارس أي شخص مهمة الرئيس إلاّ بعد موافقة الحاكم العام.

(٥) إذا لم يكن الرئيس من أعضاء المجلس فإنه يصير عضواً بحكم منصبه.

(٦) يجوز للرئيس أن يستقيل من منصبه بتسليم رسالة استقالة مكتوبة إلى كاتب المجلس، كما يمكن للحاكم العام أن يقيله استناداً إلى توصية من المجلس.

(٧) سيكون هناك نائبان لرئيسي المجلسين يُنتخبُ كلٌ منهما من بين أعضاء المجلسين ويرأس كل منهما المجلس في حالة تغيّب الرئيس.

(٨) يجوز لنائب الرئيس أن يستقيل من منصبه بأن يقدم استقالة مكتوبة إلى رئيس المجلس، كما يجوز أن يُقال بقرار من المجلس.

(٩) يحدّد البرلمان رواتب الرئيسين ونائبيهما من حين إلى آخر بقانون داخلي، وحتى يتم ذلك فإن راتب رئيس مجلس النواب ينبغي أن يساوي الراتب الذي يدفع لرئيس الجمعية التشريعية حتى الفترة السابقة مباشرة لليوم المعيّن. شرط ألاّ يتغيّر راتب الرئيس بعد تعيينه إلى راتب أدنى.

٤٥ ـ كاتبا البرلمان

(١) سيكون هناك كاتب لكل مجلس. يعيّن الحاكم العام أول كاتب لكل من المجلسين، على أن يصادق كل مجلس على التعيين بأغلبية الثلثين في فترة لاحقة، أما في الدورات التالية فإن رئيسي المجلسين يعيّنان الكاتبين، ويصادق عليهما المجلسان بأغلبية الثلثين في كل مجلس.

(٢) يستمر كل كاتب في منصبه حتى يبلغ سن المعاش، ولكن يجوز له أن يستقيل في أي وقت بتقديم استقالة مكتوبة للحاكم العام؛ كما قد يقال بواسطة الحاكم العام إذا ما أتى فعلاً لا يليق بمنصبه، وذلك في أعقاب توصية بالإقالة يجيزها المجلس بأغلبية الثلثين.

٤٦ ـ التصويت

(١) تحسم كل المسائل المطروحة والمقترحة في أي من المجلسين بأغلبية أصوات

الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت.

(٢) في حالة انعقاد جلسة مشتركة للمجلسين فإن أية مسألة مطروحة تحسم بالأغلبية المحددة في ما يلي من مجموع أصوات أعضاء المجلسين المشاركين في مثل هذه الجلسة سواء أشاركوا في التصويت أم لم يشاركوا.

(٣) ليس لرئيس المجلس صوت أصلي أو صوت ترجيحي [إذا تعادلت الأصوات].

(٤) إذا تعادلت الأصوات في أي من المجلسين فإن الاقتراح يعتبر ساقطاً.

٤٧ ـ النصاب القانوني

(١) النصاب القانوني بالنسبة إلى المجلسين هو خُمسا الأعضاء.

(٢) في حالة انعقاد جلسة مشتركة للمجلسين، فإن ثلثي الأعضاء في كل مجلس يشكلون معاً النصاب القانوني.

٤٨ ـ لغة البرلمان

تدور المداولات في المجلسين باللغة العربية في إطار الأوامر الدائمة الإجرائية لكل مجلس، ولكن من دون أن يضير ذلك استخدام اللغة الإنجليزية حيثما كان ذلك ملائماً.

٤٩ ـ حرية التعبير في البرلمان

تُكفل حرية التعبير في المجلسين، ولا يتعرض أي عضو لمساءلة قانونية في أية محكمة حول أي شيء قيل أو أي صوت أدلي به في أي من المجلسين أو لجانهما، وذلك وفقاً لشروط هذا الأمر ولأية أوامر إجرائية دائمة تالية.

٥٠ ـ حق الحوار

(١) يحق لكل مجلس أن يدير مناقشة أو حواراً حول أي موضوع ثم يصدر قرارات، ويتوقف ذلك فقط على الشروط الواردة في الفصل الحادي عشر.

٥١ ـ حق توجيه الأسئلة

من حق أي عضو في أي من المجلسين أن يوجّه أسئلة حول أي موضوع إلى مجلس الوزراء أو الوزير المختص من دون خروج على الأوامر الإجرائية الدائمة.

٥٢ ـ حق الوزراء والوكلاء البرلمانيين في المشاركة في مداولات البرلمان

يحق لكل وزير ووكيل برلماني أن يخاطب أو يشترك في مداولات أي من المجلسين أو أية جلسة مشتركة للمجلسين أو أية لجنة برلمانية يعيّن عضواً فيها. ويشترط ألاّ يصوّت إلاّ

في المجلس الذي هو عضو فيه.

٥٣ ـ حق الحاكم العام في أن يخاطب البرلمان

(١) يجوز للحاكم العام حسب تقديراته أن يخاطب مجلس الشيوخ أو مجلس النواب في أي وقت، أو أن يخاطب جلسة مشتركة للمجلسين، وقد يطالب بحضور الأعضاء لهذا الغرض.

(٢) يلقي الحاكم العام خطاباً أمام مجلس الشيوخ ومجلس النواب إما في جلستين منفصلتين أو في جلسة مشتركة، حسب تقديره، وذلك في بداية كل دورة.

(٣) يجوز للحاكم العام أن يبعث برسائل حسب تقديره لأي من المجلسين بخصوص التشريعات المعلّقة أو الأجندة أو أي موضوع آخر، سواء أكان معلقاً أمام المجلس أم لا. وعلى المجلس أن ينظر في أمر هذه الرسائل في وقت كافٍ وملائم.

٥٤ ـ الأوامر الإجرائية الدائمة

(١) يصدر الحاكم العام أمراً يحدّد الأوامر الإجرائية الدائمة اللازمة لتنظيم سير مداولات البرلمان وتصريف أعماله، ويشمل ذلك شروط إنشاء لجان دائمة ولجان مؤقتة أو لجانٍ أخرى داخل البرلمان حسبما يبدو من حين إلى آخر ضرورياً أو ملائماً. ويجوز للبرلمان مستقبلاً أن يعدّل أو ينقض هذه الأوامر الدائمة من حين إلى آخر أو يضيف إليها.

(٢) يقوم الحاكم العام، بالتشاور مع رئيسي المجلسين، بوضع أوامر دائمة لتنظيم الجلسات المشتركة بين المجلسين.

الفصل السادس
التشريع

٥٥ ـ الإجراءات التشريعية

(١) تقدّم المشاريع إما كمشاريع قوانين أو أوامر مؤقتة، وذلك باستثناء التشريعات الثانوية، ويتوقف ذلك على ما ورد في الفصل الحادي عشر فقط.

(٢) يمكن أن يقدّم أي مشروع قانون ـ باستثناء مشاريع القوانين المالية ـ في أي من المجلسين. أما مشاريع القوانين المالية فلا تقدم بداية إلاّ في مجلس النواب.

(٣) متوقفاً على ما ورد ذكره في هذا البند، فإن أي مشروع قانون لا يصبح قانوناً إلاّ إذا أُجيز بالمجلسين، إما من دون تعديلات أو مع تعديلات يتفق عليها المجلسان. ثم يوافق عليه بعد ذلك الحاكم العام.

(٤) إذا أجيز مشروع قانون في مجلس، طرح فيه للمرة الأولى، فإنه يرسل إلى المجلس الآخر الذي قد يجيزه بدون تعديل، أو يرفضه، أو يعدّله ثم يعيده معدلاً للمجلس الذي أرسل من قبله.

(٥) إذا رفض مجلس الشيوخ مشروع قانون أجازه مجلس النواب، أو أعاده إلى مجلس النواب معدلاً بصورة غير مقبولة لدى مجلس النواب، أو إذا أخفق في إجازة مشروع القانون في الوقت المناسب، فإن الإجراءات التالية تتّبع:

أ ـ إذا كان مشروع القانون مالياً، فإنه يُرفع إلى الحاكم العام ليوافق عليه بعد مضي ثلاثة أشهر من تقديمه لمجلس الشيوخ. يصير مشروع القانون قانوناً عندما يوافق عليه الحاكم العام رغم رفض مجلس الشيوخ له أو تعديله أو الإخفاق في إجازته.

ب ـ بالنسبة إلى أي مشروع قانون آخر: إذا وافق مجلس النواب على مشروع قانون في جلستين متتاليتين ثم رفض مجلس الشيوخ المشروع أو أعاده إلى مجلس النواب بتعديلات غير مقبولة لدى مجلس النواب، أو إذا أخفق مجلس الشيوخ في إجازة المشروع في أي جلسة من جلساته، فإن مرور عام على تاريخ تقديم مشروع القانون في الجلسة الأولى لمجلس النواب وتاريخ إجازة مجلس النواب للمشروع في الجلسة الثانية يعني أن المشروع يمكن أن يُرفع إلى الحاكم العام لأخذ موافقته، وأنه سيصير قانوناً بمجرد استلام هذه الموافقة، بصرف النظر عن رفضه أو تعديله أو عدم إجازته في مجلس الشيوخ.

(٦) إذا ما أجيز مشروع قانون حكومي في البرلمان بعد تعديلات غير مقبولة لدى مجلس الوزراء، فإنه يجوز لمجلس الوزراء أن يسحب المشروع.

٥٦ ـ الجلسات المشتركة

(١) يجوز للحاكم العام، حسب تقديره، أن يدعو المجلسين ليجتمعا في جلسة مشتركة للنظر في أمر تشريع يتصل بحالتين هما:

أ ـ إذا أجاز أحد المجلسين مشروع قانون ـ باستثناء مشارع القوانين المالية ـ ثم رفضه المجلس الآخر أو أجازه بعد تعديلات غير مقبولة لدى المجلس الأول، أو لم يجزه المجلس الآخر بعد مضي ستة أشهر من تقديمه له (ولا يحسب من ضمن الستة أشهر الفترة التي تكون فيها جلسات المجلس مرفوعة أو مؤجلة).

ب ـ إذا قدّم مشروع قانون في أي من المجلسين، وأخطر أحد رئيسي المجلسين أو كلاهما الحاكم العام بأن المشروع بالغ الأهمية.

(٢) إذا أجيز مشروع القانون بأغلبية ثلاثة أرباع في مثل هذه الجلسة المشتركة، فإنه يرفع إلى الحاكم العام للموافقة عليه.

٥٧ ـ التشريع العاجل بالأوامر المؤقتة

(١) إذا رأى مجلس الوزراء في أي وقت لا يكون فيه البرلمان منعقداً أن إصدار تشريعات حكومية يعتبر أمراً عاجلاً وضرورياً، فإنه يمكن أن يصدرها بأمر مؤقت ويرفعها إلى الحاكم العام للموافقة عليها.

(٢) يكتسب الأمر المؤقت قوة القانون بمجرد استلام موافقة الحاكم العام عليه.

(٣) يعرض مجلس الوزراء مثل هذه الأوامر بأسرع فرصة عملية [لاحقاً] للبرلمان للتأكيد عليها.

(٤) إذا تمّ تأكيد الأمر بقرارين من المجلسين فإنه يصبح قانوناً داخلياً.

(٥) إذا رفض أحد المجلسين أن يؤكد الأمر المؤقت، فإنه سوف يبطل وسينتهي سريان مفعوله من دون مساس بحق مجلس الوزراء في أي مشروع قانون بالمضمون نفسه أو بمضمون مشابه له.

(٦) أي قانون نُقض أو عُدّل بأمر مؤقت سيسترد فعاليته وأثره بمجرد أن يبطل الأمر المؤقت ويسري مفعوله وكأن الأمر المؤقت لم يصدر.

(٧) لن يكون لبطلان أي أمر مؤقت كهذا أي أثر رجعي.

(٨) يجوز للحاكم العام ـ حسب تقديره ـ أن يمتنع عن الموافقة حسب نصّ الفقرة (١) إذا ما كان مقتنعاً بأن معالجة أي مسألة بإجراء تشمل أمراً مؤقتاً يشكل تعدياً على الحقوق التشريعية للبرلمان.

٥٨ ـ تأكيد الأوامر المؤقتة التي أعلنت قبل اليوم المعين

الأوامر المؤقتة هي التي وافق عليها الحاكم العام، إلاّ أن الجمعية التشريعية لم تؤكّدها قبل اليوم المعيّن، فيتم التعامل معها وكأنها صدرت تحت هذا الأمر وتحسم وفق شروط الفقرتين (٢) و(٥) من البند السابق.

الفصل السابع
الشروط المالية

٥٩ ـ تعريف السنة [المالية]

كلمة «سنة» في هذا الفصل تعني السنة المالية وهي اثنا عشر شهراً تنتهي يوم ٣٠ يونيو من كل سنة شمسية [تنتهي في ٣١ ديسمبر].

٦٠ ـ الميزانية

يعدّ وزير المالية الميزانية السنوية التي ستحتوي على تقديرات الدخل والإنفاق (باستثناء الإنفاق من الاحتياطي) وتُعرض على البرلمان بعد أن يجيزها مجلس الوزراء.

٦١ ـ مشروعات قوانين توزيع الميزانية

(١) يجري التصويت على اقتراحات مجلس الوزراء المتعلّقة بمثل هذا الإنفاق (باستثناء الإنفاق الذي يعلن في ما يلي أنه إنفاق مُستثنى) بالبرلمان، عبر مشروع قانون لتوزيع المخصصات المالية. يحتوي مشروع القانون على تقديرات تندرج ضمن رؤوس عناوين مناسبة للخدمات العديدة المطلوبة.

(٢) يعتبر الإنفاق التالي رصده إنفاقاً مستثنى ولن يعرض للتصويت في البرلمان بل ستدفع المبالغ من الدخل بسُلطة هذا الأمر:

أ ــ إنفاق خدمة الديون المستحقة على حكومة السودان قانونياً نتيجة لالتزامات سابقة لليوم المعين.

ب ــ رواتب العاملين في السلك القضائي.

جـ ــ رواتب العاملين في لجنة الخدمة العامة.

د ــ راتب المرجع العام.

هـ ــ نفقات مكتب الحاكم العام.

(٣) الحاكم العام هو الذي يحدّد ما إذا كانت المبالغ التي ستُنفق تقع تحت أيّ من بنود الإنفاق المستثنى أعلاه، وقراره في هذا هو القول الفصل.

(٤) يجوز للبرلمان أن يوافق على، أو يرفض أية تقديرات ترد في مشروع قانون توزيع مخصصات الميزانية، أو أن يوافق بالتصويت على مبلغ أقل من المقترح ولكن لا يجوز له أن يزيد أي مبلغ أو يغيّر الجهة المخصّص لها.

٦٢ ـ المشروعات المستعجلة لقوانين توزيع الميزانية

(١) يجوز لمجلس الوزراء أن يقدّم إلى البرلمان مشروع قانون مستعجلاً فيه تقديرات للمبالغ اللازمة لتسيير عجلة الخدمات الحكومية من اليوم الأول للسنة المالية حتى اليوم الذي يوافق فيه الحاكم العام على مشروع قانون توزيع الميزانية.

(٢) تُعامل مشروعات القوانين المستعجلة لتوزيع الميزانية معاملة مشروع قانون توزيع الميزانية.

٦٣ ـ ملحقات مشروعات قوانين توزيع الميزانية

(١) يجوز لمجلس الوزراء أن يقدم للبرلمان تقديرات ملحقة للإنفاق وذلك عندما:

أ ــ يتّضح أن المبالغ التي وافق عليها البرلمان عند التصويت غير كافية لمستلزمات السنة المالية الجارية.

ب ـ تظهر خلال السنة المالية الجارية الحاجة لإنفاق على خدمات جديدة لم يُحسب حسابها في ميزانية السنة الجارية.

(٢) تعامل التقديرات الملحقة بالطريقة نفسها التي تعامل بها التقديرات، مع إضافة واحدة هي الإنفاق الإضافي، ويجوز ـ إذا كان عاجلاً ـ أن يصدر بأمر مؤقت لو لم يكن البرلمان منعقداً.

٦٤ ـ تخصيص مبالغ لاحتياطي الحكومة

كلما اقترح مجلس الوزراء تخصيص مبلغ من الدخل لاحتياطي الحكومة، أو لتحويل مبالغ من حساب احتياطي إلى آخر، فإن عليه أن يقدّم للبرلمان مشروع قانون يغطي مثل هذا المبلغ المخصّص أو التحويل. وسوف يعامل أي مشروع قانون كهذا معاملة مشروعات قوانين توزيع الميزانية مع إضافة هي أن مثل هذا التخصيص أو التحويل يجوز في الأحوال العاجلة أن يصدر بأمر مؤقت إذا لم يكن البرلمان منعقداً. ولن يكون ضرورياً أن يقدّم مجلس الوزراء مشروع قانون منفصل للبرلمان تحت هذا البند لأي مبلغ مخصّص أدرج تحت قائمة الإنفاق في مشروع قانون توزيع الميزانية أو في ملحق مشروع قانون توزيع الميزانية.

٦٥ ـ الإنفاق من الاحتياطي الحكومي

يتعيّن على مجلس الوزراء ـ كلما اقترح أن ينفق مبالغ من المال من احتياطي الحكومة ـ أن يقدّم للبرلمان مشروع قانون يغطي هذا الإنفاق. وسيعامل مثل مشروع القانون هذا معاملة مشروعات قوانين توزيع الميزانية مع إضافة واحدة هي أن هذا الإنفاق يجوز إذا كان عاجلاً، أن يُسمح به بأمر مؤقت إذا لم يكن البرلمان منعقداً.

٦٦ ـ فرض وتغيير وإلغاء الضرائب

تُطرح مقترحات فرض ضرائب جديدة أو تغيير أو إلغاء ضرائب حالية للتصويت في البرلمان في شكل مشروع قانون. ويجوز لمجلس الوزراء ـ إذا رأى أن الصالح العام يستلزم ذلك ـ أن يصدر أمراً يقضي بأن يسري مفعول أية ضريبة جديدة مقترحة أو أي تغيير أو إلغاء لضرائب حالية في اليوم نفسه الذي يعرض فيه مشروع القانون على مجلس النواب. إلاّ أن مثل هذا الأمر لا ينبغي أن ينتقص من حق البرلمان في أن يصوّت في الوقت المناسب على هذه المقترحات. ومن حق مجلس الوزراء أن ينقض أي أمر صادر بموجب هذا البند، وإن لم يُنقض بسرعة فإنه يبطل عند سريان مفعول مشروع القانون كقانون داخلي أو في حالة رفض مجلس النواب لإجازة مشروع القانون، إلاّ أن مثل هذا

البطلان لا ينبغي أن يكون له أثر رجعي ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يُعاد أي مبلغ جمع وفق هذا الأمر. ويجوز فوق ذلك إصدار أمر مؤقت بالضرائب الجديدة أو تغيير أو إلغاء ضرائب حالية، إذا كان ذلك عاجلاً ولم يكن البرلمان في حالة انعقاد.

٦٧ ـ موافقة وزير المالية على التشريعات المالية

(١) لا يجوز لأي عضو في البرلمان أن يقدّم مشروع قانون أو أن يقترح تعديلاً لمشروع قانون من شأنه، وهدفه، أن يفرض أو يزيد أية ضريبة أو أن يفرض أي مبلغ على الدخل أو على الاحتياطي الحكومي إلاّ بموافقة مسبقة من وزير المالية. إلاّ أن مشروع القانون أو التعديل سوف لن يقع تحت هذا [الحظر] إذا اقتصر فقط على فرض غرامات أو دفع مصروفات للرخص أو للخدمات التي تقدم.

(٢) وتعتبر أية شهادة من وزير المالية حاسمة في تصنيف أي مشروع قانون.

٦٨ ـ الحسابات المالية الختامية

(١) يتعيّن على مجلس الوزراء أن يعرض على البرلمان الحسابات الختامية لدخل وإنفاق الحكومة لكل سنة بما في ذلك الإنفاق من الاحتياطي.

(٢) يتعيّن على المراجع العام أن يقدّم تقريره عن الحسابات للبرلمان في الوقت نفسه الذي تعرض فيه الحسابات على البرلمان أو في أقرب فرصة عملية تلي ذلك.

(٣) إذا أوضحت الحسابات أن الإنفاق تجاوز المبالغ التي خصّصها البرلمان لأي بند فإن على مجلس الوزراء أن يقدّم مشروع قانون ليغطي الزيادة، وسيعامل مشروع القانون هذا في كل وجوهه معاملة مشروعات قوانين توزيع الميزانية.

الفصل الثامن
المراجع العام

٦٩ ـ إنشاء وظيفة المراجع العام

يكون هناك مراجع عام للسودان، خادماً للبرلمان ومسؤولاً مباشرة أمام البرلمان.

٧٠ ـ التعيين

(١) يعيّن الحاكم العام المراجع العام حسب تقديره، بعد التشاور مع المراجع العام المتقاعد إذا وجد.

(٢) المراجع العام الذي يشغل الوظيفة في الفترة التي تسبق اليوم المعيّن مباشرة سيواصل العمل في منصبه ويعتبر معيناً بهذا الأمر.

٧١ ـ مدة البقاء في الوظيفة

(١) يظلّ المراجع العام في منصبه حتى يبلغ سن الخامسة والخمسين، أو أي عمر فوق ذلك في أية حالة خاصة يوافق عليها الحاكم العام، إلاّ أنه يمكن أن يستقيل في أي وقت عن طريق استقالة مكتوبة معنونة للحاكم العام. كما أن الحاكم العام يجوز له أن يقيله إذا اقترف سلوكاً لا يليق بمنصبه وأصدر المجلسان في جلسة مشتركة توصية بذلك بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات.

(٢) عندما يترك المراجع العام منصبه فإنه لا يكون مؤهلاً للعمل في خدمة حكومة السودان.

٧٢ ـ الراتب:

يحدّد البرلمان راتب وحقوق المعاش للمراجع العام ويصدرها بقانون داخلي، وحتى يحدث ذلك فإنه يُمنح المخصص نفسه الذي كان له قبل اليوم المعيّن، شريطة ألاّ يتغيّر المعاش أو الراتب بحيث ينقص بعد تعيين المراجع العام.

٧٣ ـ الواجبات

(١) يؤدّي المراجع العام الواجبات ويمارس السلطات التي يحدّدها البرلمان بموجب قانون داخلي، حول حسابات حكومة السودان وكل مصالحها وإداراتها، ويقوم حتى ذلك الحين بأداء هذه الواجبات وممارسة هذه السلطات التي مُنحت للمراجع العام ومارسها بمقتضى القانون الداخلي للمراجعة لعام ١٩٣٣ حتى الفترة السابقة مباشرة لليوم المعيّن.

(٢) يجوز أن يمنح أي قانون داخلي كهذا واجبات وسلطات مماثلة للمراجع العام في ما يتّصل بمثل تلك الحسابات الأخرى على النحو الذي سيكون محدداً.

(٣) السياسات المالية ليست من اختصاص المراجع العام [ولا ينبغي أن ينشغل بها].

٧٤ ـ تقارير المراجعة

تُقدَّم تقارير المراجع العام المتصلة بالحسابات المحددة في البند السابق إلى البرلمان.

الفصل التاسع
السلطة القضائية

٧٥ ـ سلطات الحاكم العام تقديرية

يتصرف الحاكم العام عند ممارسة سلطاته المبيّنة في هذا الفصل حسب تقديره.

٧٦ ـ تمهيد

(١) تتولّى إدارة العدالة في السودان هيئة منفصلة مستقلة بالدولة تسمى «القضائية».

(٢) تتولى «القضائية» أيضاً مسؤولية سجلات الأراضي، ومكتب الإداري العام وغير ذلك من الفروع والمصالح شبه القضائية التابعة للحكومة التي قد يوصي الحاكم العام من حين إلى آخر بعد التشاور مع مجلس الوزراء بإشراف «القضائية» عليها.

(٣) «القضائية» مسؤولة عن أداء واجباتها أمام الحاكم العام وحده مباشرة.

(٤) يتولّى رئيس القضاء الإشراف الإداري العام وتنظيم الانضباط بالقضائية.

(٥) يتولّى رئيس القضاء كل السلطات التي منحت للحاكم العام أو السكرتير القانوني بموجب قانون القضاء المدني وقانون العقوبات ولائحة الإجراءات الجنائية وقانون المحاكم الأهلية لعام ١٩٣٢ وقانون محاكم الزعماء القبليين لعام ١٩٣١ باستثناء تلك المحددة في الجزء الأول من الجدول الثاني (السلطات التي ستبطل وتتوقّف ممارستها) وفي الجزء الثاني منها (السلطات تظلّ بيد الحاكم العام ليمارسها حسب تقديره).

(٦) وفق ذلك فإن رئيس القضاء يتولّى كل السلطات التي منحت لمديري المديريات بمقتضى قانون محاكم الزعماء القبليين لعام ١٩٣١ وقانون المحاكم الأهلية لعام ١٩٣٢، ويمكن:

أ ـ أن يفوّض رئيس القضاء كل أو أياً من السلطات المذكورة إلى مدير المديرية المختصّ.

ب ـ أن يفوّض رئيس القضاء أي سلطة ـ باستثناء سلطات تكوين وعقد المحاكم وتعيين رؤساء وأعضاء المحاكم ـ لقاضي المحكمة المدنية العليا في المديرية.

جـ ـ لا يحق لرئيس القضاء أو قاضي المحكمة المدنية العليا أن يمارسا السلطات المذكورة إلاّ بعد استشارة مدير المديرية المختصّ.

٧٧ ـ أقسام «القضائية»

تنقسم «القضائية» إلى قسمين: المدني والشرعي. وسيكون رئيس القضاء وكبير القضاة على رأس كل قسم كرئيسين قضائيين.

٧٨ ـ القضاء المدني وأحكامه

يتكوّن القضاء المدني من المحاكم ويمارس أحكامه المحددة في قانون القضاء المدني وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون محاكم الزعماء القبليين لعام ١٩٣١ وقانون المحاكم الأهلية لعام ١٩٣٢ أو أي تعديل لأحدها. وأية محاكم وأحكام كهذه

يمكن أن تلحق بها بقانون.

٧٩ ـ القضاء الشرعي وأحكامه

يتكوّن القضاء الشرعي من المحاكم ويمارس أحكامه المحدّدة في قانون المحاكم السودانية المحمدية [الإسلامية] لعام ١٩٠٢.

٨٠ ـ تناقض الأحكام القضائية

إذا حدث أي تعارض في الأحكام بين القسم المدني وقسم الشريعة،فإن الأمر يرفع إلى محكمة الأحكام للبت به، والتي يرأسها رئيس القضاء ويشارك فيها كبير القضاة وقاضيان من المحكمة المدنية العليا وقاضٍ من المحكمة الشرعية العليا.

٨١ ـ تفويض السلطات من قِبَل رئيس القضاء

يجوز لرئيس القضاء أن يفوّض كبير القضاة أو عضو،أو أعضاء المحكمة المدنية العليا أو رئيس المسجلين أو مفتش المحاكم المحلية لتولّي السلطات الممنوحة له كرئيس للقضائية إذا رأى ذلك مناسباً. ولا يجوز له أن يفوّض سلطاته المبيّنة في الفقرة (٥) من البند ٧٦ أو من البند ٨٠.

٨٢ ـ رعاية الدستور وحمايته

(١) الهيئة القضائية هي راعية الدستور ولها الحق في أن تنظر في أي موضوع يتعلّق بالدستور المؤسّس بهذا، وأن تتخذ قراراً في شأنه، أو يتعلق بتطبيق الحقوق والحقوق والحريات الممنوحة في الفصل الثاني.

(٢) تمارس الأحكام المتعلقة بتفسير الدستور المحكمة المدنية العليا.

٨٣ ـ التعيينات القضائية

(١) يعيّن الحاكم العام رئيس القضاء وكبير القضاة وأعضاء المحاكم العليا بعد التشاور مع الرئيس المناسب أو الرئيس المتقاعد.

(٢) يعيّن الرئيس المناسب أعضاء المحاكم الصغرى .

(٣) أعضاء السلك القضائي الذين يشغلون مناصبهم حتى قبيل اليوم المعيّن مباشرة، سيبقون في مناصبهم ويعتبرون معيّنين بهذا الأمر.

(٤) لا يجوز القيام بأية تعيينات جديدة تفضي إلى زيادة عدد القضاة المحدد في اليوم المعيّن، إلاّ إذا جاءت هذه الزيادة بقانون داخلي.

٨٤ ـ القَسَم القضائي

(١) يؤدّي رئيس القضاء أو أعضاء المحكمة المدنية العليا قَسَماً أو يعلنون إعلاناً أمام الحاكم العام بالشكل المحدّد في الجزء الثالث من الجدول الثالث. أما أعضاء المحاكم المدنية الصغرى فيؤدّون القسَم نفسه أو يعلنون الإعلان نفسه أمام رئيس القضاء.

(٢) كل شخص يحتلّ منصباً لغاية الفترة السابقة لليوم المعيّن مباشرة، ويواصل العمل حسب منطوق الفقرة الثالثة من البند السابق، ينبغي أن يؤدّي القَسَم أو يعلن ذلك أمام الحاكم العام أو رئيسي القضاء، حسب الموقف خلال ١٢ شهراً من اليوم المعيّن.

٨٥ ـ مدة البقاء في الوظيفة

(١) يظلّ رئيس القضاء وكبير القضاة وأعضاء المحاكم العليا في مناصبهم حتى يبلغوا سن الخامسة والخمسين أو بعد ذلك في الأحوال الخاصة التي يوافق عليها الحاكم العام. ويمكنهم أن يستقيلوا من مناصبهم في أي وقت بإخطار الحاكم العام كتابةً بذلك، كما يمكن للحاكم العام أن يقيلهم إذا اقترفوا فعلاً لا يلائم منصب القاضي وذلك تنفيذاً لتوصية بالإقالة إما من الرئيس المختص وكل أعضاء تلك المحكة العليا (باستثناء العضو الذي اقترف السلوك إذا كان في المحكمة كعضو)، أو بأغلبية ثلاثة أرباع في جلسة مشتركة بين المجلسين.

(٢) يعمل أعضاء المحاكم الصغرى حتى يبلغو العمر الذي يحدّده رئيس القضاة في اللوائح ـ وكبير القضاء بالنسبة إلى المحاكم الشرعية الصغرى ـ بموافقة الحاكم العام. وحتى يحين ذلك فإنهم يبقون في مناصبهم على أساس شروط العمل المطبقة عليهم قبل اليوم المعيّن مباشرة. ويمكنهم أن يستقيلوا من العمل في أي وقت برسالة استقالة مرسلة إلى الرئيس المختص الذي يجوز له أن يقيلهم من العمل بموافقة الحاكم العام.

(٣) لا يحق لأي شخص شغل منصب رئيس القضاء أو كبير القضاة أو عضوية المحكمة العليا أن يترافع أو يؤدّي عملاً أمام أية محكمة في السودان إلاّ إذا حصل على إذن خطّي بذلك من الحاكم العام.

٨٦ ـ الرواتب وشروط العمل للقضاة والموظفين

(١) يحدّد البرلمان رواتب وحقوق المعاش [التقاعد] بالنسبة إلى أعضاء السلك القضائي بقانون داخلي، وحتى يحدث ذلك فإنها تظلّ كما كانت قبل اليوم المعين مباشرة. ولا يجوز تغيير شروط عمل أو حقوق راتب أي عضو في السلك القضائي بحيث يُضار بعد تعيينه.

(٢) تظلّ رواتب وحقوق معاش الموظفين غير القضائيين مثل موظفي السكرتارية، وغيرهم من العاملين في أية مصلحة شبه قضائية أو فرع من تلك التي ستؤول مسؤوليتها إلى «القضائية» بمقتضى الفقرة (٢) من البند ٧٦، تظلّ مثل تلك التي يعملون وفقها حتى قبيل اليوم المعيّن مباشرة، إلى أن تتغيّر بصدور قانون داخلي.

(٣) باستثناء ما حُدد بوضوح في هذا الفصل أو عولج بشكل آخر، فإن شروط العمل بالقضائية، وبالنسبة إلى الموظفين الذين ذكروا في الفقرة السابقة، بما في ذلك شروط التعيين والترقية والنقل والتقاعد والانضباط [التأديب] والراتب تحدد حسب لوائح يضعها رئيس القضاء بالتشاور مع كبير القضاة في ما يتصل بقسم الشريعة وبموافقة الحاكم العام. وحتى يحدث ذلك، فإن الشروط ستكون نفسها المطبّقة حتى قبيل اليوم المعيّن مباشرة التي تسري على كل موظفي الحكومة وتعدّل من حين إلى آخر.

(٤) اللوائح المشار إليها أعلاه قد تستلزم تكوين مجلس للهيئة القضائية يرأسه رئيس القضاء ويكون كبير القضاة عضواً فيه بحكم منصبه. وقد تستلزم أن يُخوَّل نقل سلطات إلى هذا المجلس وواجبات ورد ذكرها في الفقرة السابقة إذا رؤي أن ذلك مناسباً.

الفصل العاشر
لجنة الخدمة العامة

٨٧ ـ سلطات الحاكم العام تترك لتقديره

من دون مساس بسلطات لجنة السودنة، فإن الحاكم العام عندما يمارس سلطاته بمقتضى هذا الفصل سيفعل ذلك حسب تقديراته.

٨٨ ـ مسؤولية الحاكم العام الخاصة تجاه الخدمة العامة

(١) الحاكم العام مسؤول مسؤولية خاصة عن الخدمة العامة. سيكون واجباً عليه أن يتأكد من المعاملة العادلة والمنصفة لكل العاملين بالخدمة العامة، مع صون حقوقهم ومصالحهم التعاقدية.

(٢) يجوز للحاكم العام أن يرفض الموافقة على أي مشروع قانون إذا ما رأى أنه سيؤثر سلباً على أدائه لواجباته المذكورة في الفقرة السابقة، ويجوز له أن يصدر من حين إلى آخر أوامر تبدو له ضرورية لأداء واجباته.

(٣) يصدر كل أمر كهذا كتابةً بتوقيع الحاكم العام ويُحدد الغرض منه.

(٤) ستكون لمثل هذا الأمر قوة القانون، وإذا حدث تناقض أو تضارب بينه وبين أي تشريع حالي أو مستقبلي فإن الأمر هو الأعلى.

٨٩ ـ تكوين لجنة الخدمة العامة

(١) تُكوَّن لجنة للخدمة العامة (يشار إليها في هذا الفصل بكلمة «اللجنة»). يعيّن الحاكم العام رئيس اللجنة وأعضاءها بالتشاور مع مجلس الوزراء.

(٢) يجوز للحاكم العام أن يضع لوائح تحدّد أعضاء اللجنة ومدة بقائهم في مناصبهم ومكافآتهم المالية وتحدّد شروطاً للعاملين باللجنة.

٩٠ ـ الواجبات العامة للجنة

(أ) يستشير مجلس الوزراء اللجنة أو يستشيرها الوزير المختص. وتتقدّم اللجنة بتوصيات إلى مجلس الوزراء حول الأسس التي ينبغي اتباعها في المسائل التالية:

(أ) اختيار وتعيين وترقية وتقاعد موظفي الحكومة.

(ب) إجراء امتحانات الدخول أو الترقية في الخدمة العامة.

(جـ) تنفيذ الانضباط في الخدمة العامة.

يحدّد الحاكم العام بأمر يصدره المسائل (غير ذات الأهمية القصوى) التي لا يكون ضرورياً فيها أن تستشار اللجنة، إما بشكل عام أو في أية حالات معينة أو ظروف معيّنة.

٩١ ـ الواجبات الخاصة للجنة

(١) يتقدّم مجلس الوزراء أو الوزير المختص بالمسائل التالية إلى اللجنة التي يجوز أن تتقدم بتوصيات حولها إلى مجلس الوزراء أو الوزير المختص:

أ ـ مقترحات بلوائح تؤثر على رواتب وشروط عمل موظفي الحكومة.

ب ـ مقترحات بخلق وظائف جديدة تخصّص لها رواتب مرتفعة جداً. ويجوز للحاكم العام أن يصدر أمراً يحدّد فيه المسائل التي لا يعتبر ضرورياً لمجلس الوزراء أن يتقدّم للجنة [مستفتياً] إزاءها إما بصورة عامة أو في حالات خاصة أو ظروف خاصة. (والإشارة لمسائل ليست ذات أهمية قصوى).

٩٢ ـ نقل السلطات والواجبات اللجنة

يجوز للحاكم العام بعد التشاور مع مجلس الوزراء أن يصدر أمراً يوصي فيه بنقل السلطات والواجبات التالية إلى اللجنة وأيلولتها إليها:

أ ـ السلطات والواجبات التي آلت إلى مجلس الانضباط [للتأديب] المركزي بمقتضى قانون تأديب الموظفين لعام ١٩٢٧.

ب ـ السلطات والواجبات التي آلت إلى كل أو أي من المجالس التي أنشئت تحت

مختلف قوانين حكومة السودان الخاصة بالرواتب والادّخار.

٩٣ ـ سلطة الحاكم العام في تكليف اللجنة بواجبات إضافية

يجوز للحاكم العام بعد التشاور مع مجلس الوزراء أن يصدر أمراً يكلف به اللجنة واجبات إضافية شبيهة بتلك المحددة بهذا ومتعلقة بالخدمة العامة، كلما رأى ذلك مناسباً من حين إلى آخر.

٩٤ ـ سلطات ثانوية للجنة تحدّدها اللوائح

يجوز للحاكم العام، لتمكين اللجنة من أداء واجباتها وممارسة سلطاتها، أن يصدر لوائح:

أ ـ تخول اللجنة أن تطالب بالاطلاع على أية وثائق حكومية أو سجلات، أو أن تطالب بمثول أي شخص أمامها للإدلاء بشهادة أو أدلّة حول أي موضوع تحقق فيه اللجنة.

ب ـ تتعلّق بكل المسائل الثانوية الضرورية الأخرى، بما في ذلك سقوط التهم بالتقادم وفرض عقوبات تتعلق بالمسائل المذكورة في الفقرة الثانوية.

٩٥ ـ إخطار الحاكم العام برفض توصيات اللجنة

يتعيّن على مجلس الوزراء، في كل الحالات التي يرفض فيها المجلس أو أحد الوزراء توصيات اللجنة أن يخطر الحاكم العام بذلك فوراً، شارحاً أسباب مثل ذلك الرفض.

٩٦ ـ ما يكلف به الحاكم العام اللجنة

قد يحيل الحاكم على اللجنة المسائل التالية طالباً توصيتها [نصحها]:

أ ـ العرائض التي يرفعها إليه موظفو الحكومة.

ب ـ أي موضوع آخر يرى أنه يؤثر على الخدمة العامة.

٩٧ ـ التقرير السنوي

تقدم اللجنة تقريراً سنوياً إلى الحاكم العام ويتسبّب الحاكم العام في عرض نسخة من التقرير أمام البرلمان.

الفصل الحادي عشر
الشروط الانتقالية

٩٨ ـ سلطات الحاكم العام أثناء الفترة الانتقالية

(١) يحتفظ الحاكم العام بالسلطات المحدّدة في هذا الفصل لحين ممارسة السودانيين لتقرير المصير.

(٢) سيتصرّف الحاكم العام حسب تقديراته عند ممارسة سلطاته الواردة في هذا الفصل وذلك في نطاق السلطة المخوّلة له.

٩٩ ـ سلطات الحاكم العام في ما يتعلق بالشؤون الخارجية

(١) ستكون للحاكم العام السلطات التنفيذية والتشريعية الضرورية واللازمة للغرض، وسيمارسها في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وذلك لتمكينه من القيام بمسؤولياته المنصوص عليها في البند ١٢(٢) للحكومتين.

(٢) إذا رأى الحاكم العام أن تشريعاً ما سيكون ضرورياً أو نافعاً في السياسة الخارجية فإنه سيصدر أمراً به، متوقفاً على موافقة الحكومتين.

(٣) سيصدر مثل هذا الأمر كتابةً بتوقيع الحاكم العام وسيسري مفعوله ـ ما لم يرد به غير ذلك صراحة ـ بمجرد نشره في جريدة حكومة السودان.

(٤) يجوز لأي أمر لاحق هنا أن ينقض أو يعدّل أو يوسّع أي قانون حالي حول الشؤون الخارجية.

(٥) برغم أن مجلس الوزراء ليست لديه سلطات تنفيذية حول السياسة الخارجية، وعلى رغم أن البرلمان ليست لديه سلطات تشريعية حول السياسة الخارجية فإن:

أ ـ الحاكم العام سيحيط مجلس الوزراء علماً بكل ما يتعلق بذلك.

ب ـ يجوز لمجلس الوزراء أن يعبّر عن مواقفه إزاء السياسة الخارجية للحاكم العام وسيكون واجباً على الحاكم العام أن يأخذها بعين الاعتبار.

جـ ـ يحق لأي من المجلسين ـ بعد الحصول على موافقة من الحاكم العام ـ أن يناقش ويتخذ قرارات حول الشؤون الخارجية. ويمكن ـ إذا رأى المجلس ذلك ـ رفع أي قرار كهذا إلى الحاكم العام للدراسة، وسيكون واجباً على الحاكم العام أن يأخذ مثل هذا القرار بعين الاعتبار.

(٦) إذا أعلن الحاكم العام كتابة أن موضوعاً ما في هذا البند يقع ضمن مسؤولياته، فإن رأيه سيكون جازماً ونهائياً وملزماً لمجلس الوزراء وللبرلمان.

١٠١ ـ المسؤوليات الخاصة للحاكم العام

(١) يجوز للحاكم العام ـ استجابةً لطلب في شكل قرار مشترك يفوز بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات في جلسة مشتركة للمجلسين ـ أن ينقض أو يعدّل أو يوسّع نطاق كلٍّ أو أي من شروط هذا الأمر بأمر جديد. وبوسعه إذا نُقضت كل الشروط أن يبطل الأمر.

(٢) يجوز للحاكم العام، استجابةً لاقتراح من مجلس الوزراء أو مجلس الشيوخ أو مجلس

النواب، أن يصدر أمراً بتعديلات لشروط هذا الأمر كلما بدا له من حين لآخر أن ذلك ضروري لإزالة المصاعب غير المتوقّعة وتصويب الأخطاء والنواقص.

(٣) لا يجوز تعديل أو نقض شروط هذا الأمر، ولا يجوز إلغاء القانون الداخلي إلاّ وفق الإجراء المحدّد في هذا البند.

١٠٢ ـ مسؤولية الحاكم العام في حالة الانهيار الدستوري

(١) إذا اقتنع الحاكم العام في أي وقت أن حالة الشلل السياسي أو المقاطعة أو عدم التعاون أو ما شابه ذلك تجعل حكم السودان غير ممكن تحت ظلّ الدستور الذي أنشىء لهذا، فإنه يجوز له أن يعلن حالة الطوارىء الدستورية.

(٢) ويجوز أيضاً للحاكم العام ـ بعد التشاور إلى أقصى حدود ممكنة مع لجنة الحاكم العام ـ أن يعلن حالة طوارىء دستورية إذا ما اقتنع بأن الانهيار المالي الوشيك أو انفراط عقد الأمن والنظام يستلزمان تدخّله الفوري لصالح الحكم الجيد للسودان. إذا لم توافق لجنة الحاكم العام على تصرّفه هذا فعليها أن ترفع الأمر فوراً إلى الحكومتين. ويجوز للحكومتين ـ في أي وقت بعد استلام رأي اللجنة ـ أن تصدرا توجيهاً مشتركاً يطلب من الحاكم العام أن ينهي حالة الطوارىء الدستورية، ويتعيّن عليه أن يفعل ذلك فوراً. إذا رأت واحدة فقط من الحكومتين أن استمرار حالة الطوارىء لم يعد مبرراً فإن عليها أن تخطر الحاكم العام بذلك وعليه عندئذ أن ينهي حالة الطوارىء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالة لجنة الحاكم العام الموضوع على الحكومتين. وعلى الحاكم العام أن يستشير لجنة الحاكم إلى أقصى درجة ممكنة أثناء استمرار حالة الطوارىء.

(٣) يعلق البرلمان بمجرد إعلان حالة الطوارىء ويتخلّى رئيس الوزراء والوزراء عن مناصبهم ويقوم الحاكم العام ـ إذا كان ذلك عملياً ـ بتعيين مجلس دولة تشمل عضويته الأشخاص الذين يعتقد أنهم مناسبون. سيكون واجب مجلس الدولة هو البحث عن وسائل لاستعادة الحكم البرلماني الفعّال تحت ظلّ الدستور وفي أقرب وقت ممكن. ولحين حدوث ذلك، فإن مجلس الدولة يعاون الحاكم العام في المحافظة على الحكم الجيد في السودان.

(٤) طالما ظلّ إعلان حالة الطوارىء ساري المفعول فإن حكومة السودان ستدار عن طريق أوامر يصدرها الحاكم العام بعد التشاور مع مجلس الدولة إذا وُجد.

(٥) ستكون لكل أمر كهذا قوة القانون وهو قادر على نقض أو تعديل أي تشريع حالي باستثناء الأمر الداخلي وهذا الأمر.

(٦) يمكن نقض الإعلان الوارد تالياً بإعلان لاحق، وسوف يبطل مفعوله بعد ستة أشهر

إذا لم يُنقض قبل ذلك. إلا أن ذلك لا ينتقص من سلطة الحاكم في إصدار إعلان جديد.

١٠٣ ـ تعيين موظفين لمساعدة الحاكم العام

(١) يجوز للحاكم العام أن يعين الموظفين الذين يعتبرهم ضروريين لمساعدته في أداء واجباته المبيّنة في هذا الفصل، وأن يحدّد رواتبهم وشروط عملهم.

(٢) هذه الرواتب تشكّل جزءاً من نفقات مكتب الحاكم العام.

الجدول الأول

الجزء الأول
البند ٣١

انتخابات مجلس الشيوخ

١ ـ ستشكل كل مديرية دائرة.

٢ ـ توزّع الثلاثون مقعداً (النواب المنتخبون) على الدوائر على النحو التالي:

اسم الدائرة	المقاعد المخصصة
مديرية بحر الغزال	٣
مديرية النيل الأزرق	٥
مديرية دارفور	٤
المديرية الاستوائية	٢
مديرية كسلا	٣
مديرية الخرطوم	٢
مديرية كردفان	٥
المديرية الشمالية	٣
مديرية أعالي النيل	٣

٣ ـ ينتخب أعضاء كل دائرة مديرية من قبل كل الأعضاء السودانيين في مجالس الحكومة الحكومية المعترف بها في المديرية وكل الأعضاء السودانيين في مجلس المديرية. (إذا وُجد) ـ يصوتون جميعاً ككتلة انتخابية واحدة.

٤ ـ الإقامة [في المديرية] لن تكون شرطاً للترشيح.

٥ ـ يجوز للجنة الانتخابات، حسب تقديرها، أن تضع لوائح لتنظيم وإدارة انتخابات مجلس الشيوخ.

الجزء الثاني
البند ٣٢

دوائر مجلس النواب

أ ـ الانتخابات المباشرة

	اسم الدائرة	وصفها
١	ود مدني	مدينة ودمدني
٢	الكاملين	قسم الكاملين، الجزيرة
٣	المسلمية	قسم المسلمية، الجزيرة
٤	الحلاوين	خط الحلاوين، الجزيرة
٥	المدينة	قسم المدينة، الجزيرة
٦	الحوش	قسم الحوش، الجزيرة
٧	المناقل	إدارة المناقل
٨	الدويم الشمالية الشرقية	مركز الدويم الشمالي الشرقي
٩	الدويم الجنوبية الشرقية	مركز الدويم الجنوبي الشرقي
١٠	الدويم غرب	مركز الدويم الغربي
١١	كوستى شمال	مركز كوستى الشمالي
١٢	دارفور وسط	مركز دارفور الأوسط
١٣	مدينة كسلا	مدينة كسلا والختمية وغرب القاش
١٤	بورتسودان	بلدية بورتسودان وسواكن
١٥	القضارف شمال	الشكرية الخط الغربي والشكرية جزء من مدينة القضارف
١٦	القضارف جنوب	دار بكر والخط الجنوبي وديم بكر جزء من مدينة القضارف
١٧	الخرطوم بحري	بلدية الخرطوم بحري

	اسم الدائرة	وصفها
١٨	الخرطوم	المنطقة الواقعة داخل خط السكة حديد وبري المحسن وبري الدرايسة وبري أبو حشيش والمقرن
١٩	الخرطوم جنوب	داخل حدود البلدية وخارج خط السكة حديد باستثناء بري والمقرن
٢٠	الخرطوم الريفية شمال	الخطان الشمالي والأوسط من مركز ريفي الخرطوم
٢١	الخرطوم الريفية جنوب	الخط الجنوبي وخط الهوى في مركز ريفي الخرطوم
٢٢	أم درمان شمال	الربعان الأول والثالث
٢٣	أم درمان جنوب	الربع الرابع (ناقصاً الحارة الأولى) وربع الملازمين.
٢٤	أم درمان غرب	الربع الثاني والحارة الأولى من الربع الرابع والسوق الرئيسي
٢٥	الأبيض	مدينة الأبيض
٢٦	دار بديرية	المركز الأوسط بدون مدينة الأبيض
٢٧	الجوامعة غرب	شرق الجوامعة والهبانية وبزعة ومدينة أم روابة
٢٨	الجوامعة غرب	شمال وغرب الجوامعة والشنابلة والغوديات والدباب والنوبا ومدينة الرهد
٢٩	حلفا	مركز حلفا
٣٠	دنقلة	مركز دنقلة
٣١	مروى	مركز مروى

	اسم الدائرة	وصفها
٣٢	بربر	مركز بربر
٣٣	عطبرة	بلدية عطبرة
٣٤	الدامر	مركز الدامر القديم
٣٥	شندي	مركز شندي القديم

ب ــ الانتخابات غير المباشرة:

٣٦	بحر الغزال الغربية	المركز الغربي، مديرية بحر الغزال
٣٧	أويل شرق	بوليت وأبيام
٣٨	أويل غرب	باليوبينق وملوال
٣٩	نهر الجور شمال	قوقريال والجزء الشمالي من مركز نهر الجور
٤٠	نهر الجور جنوب	باقي مركز نهر الجور
٤١	رمبيك	الجزء الغربي من مركز البحيرات
٤٢	يرول	الجزء الشرقي من مركز البحيرات
٤٣	رفاعة	إدارة الشكرية ومدينة رفاعة
٤٤	ود الحداد	خط ود الحداد
٤٥	سنار والكواهلة	خط سنار وخطّا الكواهلة ومايرنو
٤٦	نظارة الفونج	رفاعة الهوى، رفاعة شرق وكنانة
٤٧	شمال الفونج	مجلس مركز شمال الفونج الريفي
٤٨	جنوب الفونج	مركز جنوب الفونج
٤٩	كوستى جنوب	مركز كوستى الجنوبي
٥٠	كتم شرق	دار الزغاوة، الميدوب، البرتة، الزيادية بمركز شمال دارفور

	اسم الدائرة	وصفها
٥١	كتم الوسطى	مقدومية دار فيا ودار عطاش بمركز شمال دارفور
٥٢	مقدومية نيالا	مقدومية مدينة نيالا وجنوب دارفور
٥٣	نيالا - البقارة غرب	الهبانية، أولاد عرب، مساليت، بني هلبة قمر، التعايشة، الفلاتة
٥٤	نيالا - البقارة شرق	الرزيقات، المعاليا
٥٥	شرق دارفور	مركز شرق دارفور
٥٦	زالنجي الشمالية الغربية	دار وانا، دار تودري، دارنورنجا، دار ماري، دار توترا، دار لوينج، دار كرنل، دار طبالة، دار تلني، عريبو وزالنجي المدينة.
٥٧	زالنجي الجنوبية الشرقية	دار ديمة، دار سرو ونوما، داركلي، شمال وجنوب زامي بويا، شمال وجنوب زامي تويا، دار أم حراز، دار كبارة.
٥٨	دار مساليت جنوب	مساليت فروشية وسنيار
٥٩	دار مساليت شمال	مدينة الجنينة، دار أرنقا، دار جبل، دار قمر، زغاوة كبجة، وكل عموديات العرب
٦٠	الاستوائية شرق	مركز شرق الاستوائية
٦١	توريت	مركز توريت
٦٢	يي	مركز يي
٦٣	جوبا	مركز جوبا
٦٤	مورو	مركز مورو

	اسم الدائرة	وصفها
٦٥	الزاندي شرق	يامبيو ومركز أبيا الأصغر
٦٦	الزاندي غرب	مركز إيزو الأصغر
٦٧	طوكر	مركز طوكر
٦٨	كسلا الريفية	بني عامر، الرشايدة، الحلنقة
٦٩	الهدندوة	نظارة الهدندوة
٧٠	الأمرار والبشاريين	نظارة الأمرأر والبشاريين
٧١	ريفي الخرطوم شرق	مركز «أبو دليق» الأصغر والبوتوجاب البطاحين، أم ضبان، العيلفون ومناطق العسيلات.
٧٢	دار حامد شرق	القسم الشرقي من دار حامد
٧٣	دار حامد غرب	القسم الغربي من دار حامد
٧٤	دار كبابيش	دار الكبابيش والهواوير
٧٥	دار حمر شمال وشرق	قسم أم بل، قسم «أبو زبد»
٧٦	دار حمر الجنوب والغرب	رعاة قسم الأضية ومدينة النهود
٧٧	المسيرية الزرق	المسيرية الزرق والنوبا
٧٨	المسيرية الحمر	المسيرية الحمر والدينكا
٧٩	الجبال الشمالية/ شرق	الأجانق والكواليب
٨٠	الجبال الشمالية/ غرب	النيمانق والحوازمة
٨١	كادوقلي	كادوقلي ميري والرواوقة
٨٢	النوبا وسط	هيبان وريكة
٨٣	تقلي شمال	العباسية، رشاد وأقسام الحوازمة
٨٤	تقلي جنوب	أولاد حميد الكواهلة، تلودي وأقسام الليري

	اسم الدائرة	وصفها
٨٥	غرب النوير/ غزال	مركز غرب النوير - شمال بحر الغزال
٨٦	جبل غرب النوير	مركز غرب النوير، بين بحر الغزال وبحر الجبل
٨٧	وسط النوير/ شرق	نوير لاو ومركز وسط النوير والدينكا
٨٨	وادي الزراف	جزيرة الزراف ونويرقاوير
٨٩	البيبور وشرق النوير	البيبور ومركز النوير الشرقي
٩٠	بور	مركز بور
٩١	الشلك	إدارة الشلك
٩٢	الرنك وملكال	مركز الرنك وملكال

جـ ـ الانتخابات بالبريد

اسم الدائرة	عدد الأعضاء
دائرة الخريجين	٣

الجزء الثالث
(البند ٣٢)

انتخابات مجلس النواب

كلمتا «ناخب مؤهّل» في هذا الجزء تعنيان الشخص المؤهل للتصويت حسب الشروط الواردة في الجزء التالي.

أ ـ الانتخابات المباشرة:

١ ـ (١) ستكون الانتخابات مباشرة في الدوائر المذكور في الجزء الثاني (أ) من هذا الجدول: أي أن الناخبين المؤهلين سيصوّتون لانتخاب أحد المرشحين لمجلس النواب في مرحلة واحدة وبالاقتراع السري.

(٢) يحقّ لرئيس أية محكمة كوّنت بمقتضى قانون المحاكم الأهلية لعام ١٩٣٢ أن يرشح نفسه لتمثيل مثل هذه الدائرة ولو أن الدائرة أو جزءاً منها في المنطقة الواقعة تحت نطاق سلطة المحكمة. ولكن عليه أن يمتنع عن ممارسة واجباته كرئيس أو عضو بمثل هذه المحكمة بمجرد تسليمه لأوراق الترشيح، ولا يستأنف العمل إلا إذا أخفق في الانتخابات أو ـ إذا انتخب ـ لو لم يعد عضواً بمجلس النواب.

ب ـ الانتخابات غير المباشرة

٢ ـ (١) ستكون الانتخابات غير المباشرة في الدوائر المدرجة في الجزء الثاني (ب) من هذا الجدول، أي أنها ستجرى على مرحلتين: مرحلة أولية ومرحلة ثانوية.

(٢) ستكون هناك كلية انتخابية لمثل هذه الدوائر، وستتكون من:

أ ـ بين واحد وعشرة مندوبين من كل عمودية أو وحدة إدارية محلية مشابهة، حسب عدد السكان الذين ينتخبونهم إما بالتصويت أو التهليل من قبل الناخبين المؤهلين بهذه العمودية أو الوحدة.

ب ـ مندوب واحد أو أكثر من أية مدينة بالدائرة صرح لها مدير المديرية بإجراء اقتراع سري في انتخابات الحكومة المحلية، وذلك وفق نسبة عدد سكانها مقارنة بباقي الدائرة. يتم اختيار المندوب أو أكثر بالاقتراع السري من قبل الناخبين المؤهلين المقيمين بالمدينة.

(٣) تتكوّن المرحلة الأولى من انتخابات المندوبين للكلية الانتخابية حسب ما ذكر في الفقرة السابقة.

(٤) المرحلة الثانية هي أن تنتخب الكلية الانتخابية بالاقتراع السري العضو الذي يمثل الدائرة في مجلس النواب، يحدث ذلك في اليوم الأول من الأيام المخصصة للانتخاب في تلك الدائرة.

(٥) لن يكون الشخص مؤهلاً لتمثيل الدائرة إلا إذا كان مقيماً لمدة عامين على الأقل من آخر عشر سنوات بالمديرية التي تتبع لها الدائرة.

(٦) يستمر الانتداب للكلية الانتخابية حتى نهاية أمد مجلس النواب أو حتى حله. يعني ذلك أن أية انتخابات استكمالية ستستلزم إجراء انتخابات جديدة للمرحلة الثانية فقط بواسطة الكلية الانتخابية نفسها التي اختيرت للانتخابات السابقة.

(٧) يجوز للجنة الانتخابات حسب تقديراتها أن تعلن في بعض الدوائر التي تراها أن المرحلة الأولى للانتخابات لن تجرى، وأن الكلية الانتخابية ستتكون من هيئة الحكومة المحلية أو ـ في حالة عدم وجود هيئة منفردة للحكومة المحلية ـ من ممثلين للحكومة المحلية يعينهم مدير المديرية حسب تقديره.

جـ ـ انتخابات دائرة الخريجين

٣ ـ يُنتخب أعضاء دائرة الخريجين بواسطة الناخبين المؤهلين الذين يصوتون بالبريد ويستخدمون أسلوب الصوت الواحد القابل للنقل.

د ـ عـام

يجوز للجنة الانتخابات حسب تقديرها أن تضع لوائح لتنظيم وإجراء انتخابات مجلس النواب، ويجوز لها بهذه اللوائح أن تضع شروطاً لـ:

أ ـ تعيين ضباط النتائج.

ب ـ تعيين اللجان الانتخابية.

جـ ـ إعداد وحفظ قوائم الناخبين.

د ـ تقديم المرشحين.

هـ ـ إجراء الانتخابات المباشرة والانتخابات غير المباشرة الأولية والثانية والانتخابات بالبريد.

و ـ إجراء الانتخابات الاستكمالية.

ز ـ أي موضوع انتخابي آخر بحاجة إلى تنظيم باللوائح.

الجزء الرابع
(البند ٣٣)

مؤهلات ناخبي مجلس النواب

١ ـ (١) يكون الشخص مؤهلاً للتصويت في الدوائر المحددة في الجزء الثاني (أ) و(ب) إذا كان:

أ ـ سودانياً.

ب ـ ذكراً.

جـ ـ لا يقل عمره عن ٢١ سنة.

د ـ سليم العقل.

هـ ـ مقيماً بالدائرة بصورة عادية لمدة لا تقل عن ستة أشهر قبل قفل باب قوائم الناخبين.

(٢) لا يحق لأي شخص أن يصوت في أكثر من واحدة من هذه الدوائر المذكورة، أو

في أكثر من قسم انتخابي واحد في إحدى هذه الدوائر.

٢ ـ (١) يكون الشخص مؤهلاً للتصويت في دائرة الخريجين إذا ما كان:

أ ـ سودانياً.

ب ـ لا يقل عمره عن ٢١ سنة.

جـ ـ سليم العقل.

د ـ ليس طالباً في أية مدرسة معترف بها أو جامعة أو كلية جامعية داخل السودان أو في مكان آخر، ما لم يكن طالب دراسات عليا.

هـ ـ حائزاً أحد المؤهلات العلمية التالية:

١ ـ أكمل مقرّر مدرسة ثانوية معترف بها.

٢ ـ حاز درجة جامعية أولى أو دبلوماً من جامعة أو كلية جامعية معترف بها.

٣ ـ حائز شهادة كيمبردج للمدارس [الثانوية] أو ما يعادلها أو ما هو فوقها.

٤ ـ لديه الشهادة العالمية من المعهد العلمي.

٥ ـ أكمل مقرّر المعلمين والقضاة بكلية غردون التذكارية القديمة.

(٢) يجوز للشخص أن يصوّت في دائرة الخريجين بالإضافة إلى تصويته في أية دائرة ذكرت في الفقرة السابقة.

الجزء الخامس
عـــام

يجوز للجنة الانتخابات أن تصدر أمراً تعدّل فيه الشروط التالية بهذا الجدول:

الجزء الأول ـ (٣): مؤهلات ناخبي مجلس الشيوخ.

الجزء الثاني (أ) و(ب): تقسيم الدوائر إلى دوائر مباشرة وأخرى غير مباشرة.

الجزء الثاني (جـ): عدد أعضاء دائرة الخريجين، شريطة ألاّ يزيد عدد الأعضاء على خمسة.

الجدول الثاني
البند ٧٦ (٥)

الجزء الأول
السلطات القانونية التي يتوقف السكرتير القضائي والحاكم العام عن ممارستها:

١ ـ	قانون القضاة المدنيين	القسم ١٧	حق السكرتير القضائي في أن يعمل قاضياً بالمحكمة العليا أو يرأس محكمة الاستئناف.
٢ ـ	قانون القضاة المدنيين	القسم ٢٢	سلطة الحاكم العام في أن يعيّن قضاة المديريات والمراكز.
٣ ـ	قانون القضاة المدنيين	القسم ٢٠٠	سلطة الحاكم العام في منح بعض الأفراد حصانة من الاعتقال والسجن.
٤ ـ	قانون القضاة المدنيين	القسم ٢١٠	سلطة الحاكم العام في الموافقة على لوائح لجنة اللوائح.
٥ ـ	قانون القضاة المدنيين	القسم ٢١٦(٢)	سلطة الحاكم العام في إعفاء بعض الأشخاص من الحضور شخصياً إلى المحكمة.
٦ ـ	لائحة العقوبات الجنائية	القسم ٢	سلطة الحاكم العام في أن يحدّد نطاق تطبيق اللائحة.
٧ ـ	لائحة العقوبات الجنائية	القسم ١٣١	سلطة الحاكم العام في الموافقة على مداولات الفصلين ٩ و١٠ من لائحة العقوبات
٨ ـ	لائحة العقوبات الجنائية	القسم ٢٥١	سلطة الحاكم العام في تأييد الحكم في الحالات التي يصدر فيها حكم بالإعدام.

٩ ـ	لائحة العقوبات الجنائية	القسم ٢٧١(أ)	سلطة الحاكم العام في إحالة الحالات إلى محكمة الاستئناف الجنائية.

الجزء الثاني
سلطات قضائية متبقية يمارسها الحاكم العام حسب تقديره

١ ـ	قانون القضاة المدنيين	القسم ١٣	سلطة تعيين رئيس قضاة بالإنابة وقضاة محكمة عليا بالإنابة.
٢ ـ	لائحة العقوبات الجنائية	القسم ٧	سلطات تخويل عامة
٣ ـ	لائحة العقوبات الجنائية	القسم ٩٨	سلطة الحاكم العام في الموافقة على المداولات الواردة في الفصل الثامن من تلك اللائحة
٤ ـ	لائحة العقوبات الجنائية	القسم ١٣١	سلطة الحاكم العام في الموافقة على مداولات بالقسم الرابع من اللائحة.
٥ ـ	لائحة العقوبات الجنائية	القسم ٢٧٥	سلطة العفو
٦ ـ	لائحة العقوبات الجنائية	القسم ٢٧٧	السلطة في تخفيف أحكام الإعدام والسجن

الجدول الثالث
الجزء الأول
(البند ١٦)

صيغة قسم الوزراء

أنا، .... (الاسم) أقسم بهذا بالله العظيم (أو أجزم صادقاً) أن أدعم وأصون دستور السودان المؤسس قانونياً بكل ما أوتيت من قوة، وأن أؤدّي واجباتي بإخلاص وأمانة كوزير من دون خوف أو محاباة أو حب أو سوء طوية، وأن لا أكشف لأي شخص أي أمر أعرفه بصفتي وزيراً إلاّ في سياق تنفيذي لواجباتي المذكورة.

الجزء الثاني
(البند ٣٥)

صيغة قسم الأعضاء

أنا، .... (الاسم) إذ انتخبت (أو عُيّنت) عضواً في البرلمان أقسم بهذا بالله العظيم (أو أجزم صادقاً) أنني سوف ألتزم بالإخلاص والولاء لدستور السودان المؤسس قانونياً، وأنني سوف أؤدّي بصدق الواجبات التي أوشك على الشروع فيها.

الجزء الثالث
(البند ٨٤)

صيغة القسم القضائي

أنا، .... (الاسم) أقسم بهذا بالله العظيم (أو أجزم صادقاً) أنني طوال فترة عملي كـ.......... (يذكر المنصب) سأدعم وأصون دستور السودان المؤسس قانونياً بكل ما أوتيت من مقدرة وأن أنصف كل الناس انطلاقاً من قوانين وأعراف هذه البلاد دون خوف أو محاباة أو حب أو سوء طوية ـ وليوفقني الله.

الخرطوم في ٢١ مارس ١٩٥٣

(توقيع)

ر. جـ. هاو

الحاكم العام

ملاحظة من المترجم: هذه ليست ترجمة قانونية بمصطلحات قانونية متعارف عليها بل ترجمة للمعاني.

[CLIX]

F.O. 371/102773

مذكرة عن أساليب الدعاية التي استخدمها المصريون منذ توقيع اتفاقية فبراير ١٩٥٣

بدا لنا مفيداً أن نقسّم هذا الموضوع إلى قسمين: أ ـ الأساليب التي اتبعت في مصر، و: ب ـ الأساليب التي اتبعت في السودان.

أ ـ الأساليب التي اتبعت في مصر

١ ـ اتهامات صلاح سالم لبريطانيا:

ألقى اللواء نجيب والصاغ صلاح سالم وآخرون كلمات في مناسبات عديدة اتهموا فيها بريطانيا علناً بالعمل على تخريب الاتفاقية. راجع على سبيل المثال، برقيات القاهرة الواضحة إلى وزارة الخارجية (بالأرقام: ٥٨١ و٦١٧ و٦١٨). وورد مؤخراً أن الصاغ صلاح سالم ألقى محاضرة في نادي الصحافيين في الإسكندرية اتهم فيها بريطانيا بالعمل على تقطيع أوصال وادي النيل وإفقاره بالحط من قدر الزراعة فيه وتبديد ثرواته المعدنية. وقال للمستعمين إن مصر تنوي أن تنشر كتاباً أحمر يفضح السياسة المخزية التي اتبعتها بريطانيا منذ توقيع الاتفاقية.

٢ ـ إذاعة القاهرة:

أنشئت محطة إرسال إذاعية جديدة على موجتي إرسال ٣٩ و٤٣ ذبذبة مترية، أقرب ما تكون إلى موجات إذاعة أم درمان.

٣ ـ وكالة أنباء الشرق الأوسط:

لقد وفّرت أرصدة مالية للدكتور حسني خليفة في «وكالة أنباء الشرق الأدنى» [الأوسط] كما خُصصت له قبل فترة وجيزة ساعة يومياً على محطة [بدالة] المكالمات بين القاهرة

والخرطوم لكي يحصل على المعلومات من عملاء [مراسلين] بالسودان.

٤ ــ دعوات لشخصيات سودانية بارزة:

توجه دعوات إلى أعداد كبيرة من التجار وزعماء القبائل (وتأتي في أحيان كثيرة من اللواء نجيب شخصياً) لزيارة مصر التي تسدد كل النفقات. الدعوات، في ظاهرها، هي لحضور المعارض الزراعية وعروض [تربية] الخيول. سافرت مجموعة في منتصف شهر مارس وهناك مجموعة أخرى لا تزال في مصر لغاية الآن. فضلاً عن ذلك، فإن معلمي المدارس الأهلية (أي غير الحكومية) يُدعون إلى مصر لحضور المحاضرات الثقافية، والغرض هو تلويث مجال آخر في منتهى الأهمية وإيجاد منفذ لليافعين. وقد أجري اتصال مؤخراً باتحاد كرة القدم السوداني لتبادل الزيارات بين الفرق، على أن يأتي اللاعبون المصريون إلى السودان أولاً.

ب ـ أساليب اتبعت في السودان

١ ــ زيارات ورحلات لمصريين بارزين:

أمثلة:

رحلات صلاح سالم ود. صلاح الدين والشيخ الباقوري. وهم ينتهزون كل فرصة للإدلاء بتصريحات أو بيانات معادية في الصحف أو أثناء المقابلات التي تُجرى معهم.

٢ ــ مكاتب لمصر في السودان:

أ ــ مكاتب المفتش العام لمصلحة الري المصري ومكتب الخبير الاقتصادي ومفتش التعليم المصري هي في الواقع واجهات لخدمات الدعاية. أما بعد إقامة الحكم العسكري في مصر، فإن رئاسة القوات المصرية في السودان قد صارت الواجهة الأهم.

ب ــ تفتح فروع لمؤسسات ومنظمات مصرية جديدة. مثل: بنك مصر، ولديه اهتمامات تجارية واسعة، والهلال الأحمر. وتقوم المنظمة الأخيرة بتوزيع الإعانات على الفقراء في أم درمان.

٣ ــ نشاط الجيش المصري:

أمثلة:

أ ــ حضور الضباط المصريين لاجتماعات واحتفالات نادي الخريجين والحزب الوطني الاتحادي.

ب ـ تدخّل كبار الضباط في السياسة، وهم يُستخدمون كقنوات تنقل عبرها الرسائل والتعليمات وربما الأموال للأحزاب السودانية.

جـ ـ عمد الجيش المصري ـ بعد انتهاء عرض الاحتفالات الرسمي يوم ١٤ فبراير ـ إلى تشجيع الجماهير التي تهتف «يعيش يعيش نجيب» و«وحدة وادي النيل» ونقلها بشاحناته العسكرية من السكرتارية (حيث بدأ العرض) عبر شوارع الخرطوم، حتى العودة إلى الثكنات.

د ـ زوّد الجيش دور السينما في المدن الرئيسية بشريط «فيلم التحرير» لعرضه.

هـ ـ فتح الجيش المصري مكتباً للشؤون [العلاقات] العامة في الخرطوم.

و ـ حادثة منح اللواء نجيب إحدى شارات قوة دفاع السودان. (انظر رسالة موريس إلى ادوارد بتاريخ ٥٣/٤/١٦).

ز ـ تجاهل سلاح الطيران المصري لقواعد [سلامة] الطيران، مثل الطيران على علو منخفض إلخ.

٤ ـ النادي المصري:

موقع النادي بارز في الخرطوم، وقد دَرَجَ منذ فترة على السماح بإلقاء محاضرات ذات نزعة معادية لبريطانيا. وهي محاضرات عامة يُدعى إليها الجمهور. وقد استضاف النادي مؤخراً زعماء القبائل، قبل سفرهم إلى مصر (انظر أ ـ ٤ أعلاه) وعرض أمامهم أفلاماً عن تأليه الغوغاء في القاهرة لنجيب.

٥ ـ أساليب أخرى للدعاية:

في ما يلي أمثلة لنشاطات منظمة تنظيماً جيداً وواسعة الانتشار:

أ ـ إقامة معرض للفنون التشكيلية المصرية في الشهر الماضي، ونيّة إقامة أحد المعارض الصناعية قريباً.

ب ـ توفير أعلام التحرير بأعداد هائلة بعد توقيع الاتفاقية وذلك لتوزع مجاناً وتباع في المحلات العامة. وقد أحضرت هذه الأعلام من القاهرة بالطائرات الحربية.

جـ ـ تأمين وتوزيع شارات وحدة [وادي النيل] صغيرة تثبّت على السترة.

د ـ ورد أن أجهزة تسجيل إذاعية سترسل إلى السودان للحصول على بيانات من السودانيين المؤيدين لمصر لبثها من إذاعة القاهرة.

هـ ـ هناك ازدياد في زيارات الطلاب المصريين وفرق الكشافة وطالبات المدارس إلخ.

و ـ اعتماد سياسات بارعة وماكرة ترمي إلى استدراج الطموحين، مثل: تعيين سوداني حاكماً لأسوان وآخر كنائب لمدير الأزهر وآخر وكيلاً لإدارة الشؤون السودانية. أما قوة دفاع السودان فهي مستهدفة، عن طريق تعيين وترقية الضباط الذين يستقيلون منها في الجيش المصري. وقد طبّق هذا على بعض الضباط المتقاعدين من قوة دفاع السودان.

ز ـ إرسال صور اللواء نجيب بواسطة الجيش المصري لتوزع في السودان.

حـ ـ بذلت محاولات لإغراء العاملين في إذاعة السودان الحكومية وأعضاء جمعية الصحافيين السودانيين.

طـ ـ إرسال الوعّاظ المصريين إلى السودان كتحرك في المجال الديني الإسلامي.

ي ـ تروّج شائعات بأن جامعة مصرية ستُبنى في الخرطوم بأموال مصرية. ويُجرى الآن تشييد مدرسة ثانوية كبيرة بتمويل مصري في أم درمان.

ك ـ هناك أيضاً نشاط في المجالات الاقتصادية. يحاول المصريون مثلاً أن يوفّروا ـ كلما أمكن ذلك ـ سلعاً بأسعار زهيدة. حصل ذلك مؤخراً بالنسبة للصابون. كما يشجعون بإصرار نشر شائعات شرائهم محصول قطن السيد عبدالرحمن. وليس خافياً أن كل أصحاب المزارع الخاصة قلقون للغاية حول كيفية بيع محصولهم الجديد.

توضح هذه المعلومات أن أساليب الدعاية المصرية مجالاتها واسعة ومتنوعة. ولئن كان بعضها مكشوفاً وغير مستتر فإن البعض الآخر مصمّم ببراعة تهدف إلى التأثير لأمد طويل في بلد متخلف مثل السودان. صحيح أن المصريين يخفقون أحياناً بسبب مبالغاتهم وتلهّفهم، إلاّ أن ذلك لا يشكّل كابحاً لنشاطهم. وإذا طاشت إحدى قذائفهم سرعان ما ينسون ذلك من كثرة القذائف الأخرى التي تنهمر من أسلحتهم المختلفة.

مكتب الحاكم العام ـ الخرطوم

٢٠ أبريل ١٩٥٣

[الحاكم العام] جي.جي./١/٨/٩٧

[CLX]

F.O. 371/102708

خطاب من ج. س. بني (Penny) مندوب بريطانيا في لجنة الانتخابات إلى روجرز ألن مدير القسم الافريقي في وزارة الخارجية البريطانية

الخرطوم ١٤ أبريل ١٩٥٣

عزيزي روجر،

ليس لديّ سوى القليل من الوقت لكي أسطّر لك رسالة قصيرة، فهناك حقيبة دبلوماسية سترسل بعد ساعتين من الآن. (سأرسل نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة بحقيبة الجمعة ومعها تقرير تفصيلي عن مداولات لجنة الانتخابات). يبدو أن علينا ـ راجع برقيتي بتاريخ اليوم ـ أن نهيّيء أنفسنا لقبول حقيقة أن الانتخابات لا يمكن إجراؤها قبل موسم الأمطار، أي لا انتخابات قبل أوكتوبر. لقد أدّى التأخير في تشكيل لجنة الحاكم العام إلى تقليل كبير في فرص استكمال العمل التحضيري في الوقت المناسب. وقد كانت هذه الفرص ضئيلة، ألاّ أنني كنت أحسب أننا قد نتمكّن، في سباق مع الزمن، من الاستعداد إذا لم تتدخل «المصالح المكتسبة». لقد كان جلياً منذ فترة أن السيد علي الميرغني والحزب الوطني الاتحادي يعملان على التأجيل، الأمر الذي يؤكّده سلوك خلف الله خالد والقائمقام عبدالفتاح في لجنة الانتخابات. وفوق ذلك، فإن التشاحن بين السيد عبدالرحمن والمصريين حول صفقة قطن، وصدور نغمات غير متناسقة من أعضاء حزب الأمة وقادته الذين يزعم أنهم مسؤولون، وممثليهم في اللجنة الحزبية الرباعية، كل هذا يعطي الانطباع بعدم وجود أساس راسخ تستند إليه سياسة متماسكة. كما أن الآراء بصورة عامة ـ رغم الافتراض بأنها متأثرة بضغوط ـ صارت متشددة ضد إجراء الانتخابات في رمضان. أما داخل اللجنة فإن عبدالسلام قد بذل قصارى جهده، إلاّ أنه بدا مثبط العزيمة أمس وأوشك على الاستسلام.

لن أثقل عليك في هذه الرسالة بسرد ما حدث في اجتماعينا الأوَّلين اللذين خصّصا للوائح الإجرائية ولمسألة واحدة فقط أو اثنتين من المسائل غير المهمة نسبياً والمثيرة للجدل. لم ينشب الخلاف إلاّ عند مناقشة مسودة «سن» المراجعة للوائح الانتخابات والتوقف عند قوائم الناخبين. إذ قال خلف الله خالد وأيّده عبدالفتاح وغردون بولي (عضو اللجنة الجنوبي) و«سن» نفسه وبيركنز، إنهم يحبّذون إعداد قوائم انتخابات لكل الدوائر. (لم تعدّ قوائم لدوائر الانتخابات غير المباشرة، كما لم تعدّ لدوائر قبلية معيّنة صُنِّفت أصلاً كدوائر

«غير مباشرة» ثم نقلت فيما بعد إلى قائمة الدوائر المباشرة، على أساس أن الاقتراع سيُجرى ببصمة الإبهام دون حاجة إلى قوائم انتخابية). كان هدف خلف الله وعبدالفتاح هو تأخير مداولات اللجنة: أما غردون بولي فيبدو أنه يعتقد أن الانتخابات في الجنوب إذا كانت مباشرة ومستندة إلى قوائم، فإن ذلك كفيل بالرد على قول المصريين بأن الجنوبيين سيصوّتون فقط بالطريقة التي يحددها لهم مفتشو المراكز. بينما اتخذ سن وبيركنز موقفهما انطلاقاً من إحساس ذاتي بالالتزام الديموقراطي. وقد تجادلنا حول مسألة القوائم أو عدم القوائم بالإضافة إلى المسألة الملحقة بها وهي الدوائر «المباشرة» أو «غير المباشرة» لمدة يومين كاملين، انتهى الجدل بوقوف عبدالسلام وشخصي في جانب، ووقوف أغلبية من خمسة في الجانب الآخر، أي أن القوائم الانتخابية ستعدّ **لكل** الدوائر كشرط لازم للانتخابات النزيهة. كانت هناك بالطبع مواضيع أخرى تتيح للمصريين والحزب الوطني الاتحادي استغلالها لعرقلة عمل اللجنة، إلاّ أن موضوع قوائم الانتخابات كان كافياً لهم.

قلنا ـ عبدالسلام وشخصي ـ إن الوقت ضيق وإن إعداد القوائم سيستغرق شهرين. وقلنا: إذا ما أصرّت اللجنة على إعداد القوائم الانتخابية، فلا يمكن أن تجرى الانتخابات قبل موسم الأمطار. الخيار بين أمرين: إما القوائم أو الانتخابات ولا سبيل إلى الاثنين معاً. تتطلب صلاحياتنا أن نجري الانتخابات بأسرع وقع ممكن، أما القوائم فبوسعنا أن نلجأ إلى أساليب بديلة إلخ. إلاّ أن ما قلناه لم يغير شيئاً. وهكذا قررت اللجنة بأغلبية خمسة الاثنين أن قوائم الانتخابات ضرورية في كل مكان، بشرط لا معنى له ولا أثر، وأن على مديري المديريات أن يشرعوا فوراً في العمل.

ويقضي الإنصاف أن أذكر أن اللجنة قامت بعد إجازة هذا القرار بإعادة النظر في الزمن المتوافر من ناحية الجو. وآخر رأي «أفضل» حول ذلك هو أنه ليس من الحكمة أن يطمئن المرء لتقلبات الجو بعد ٣٠ مايو. قبلنا هذا الرأي (الذي يتيح لنا وقتاً أقل بكثير من الآراء السابقة، وقد حبذه غردون بولي وعبدالسلام الذي عمل في الجنوب). وعندئذ أدركنا حقيقة، وهي أنه بصرف النظر عما إذا كانت تكتيكات خلف الله خالد ترمي فقط إلى عرقلة العمل، فإن الزمن المتبقي ليس كافياً لاستكمال الاستعدادات الانتخابية الأولية حتى إذا ما تركنا جانباً المطالبة بإعداد القوائم الانتخابية لكل الدوائر.

المسألة كلها غير مرضية. ولكن ما باليد حيلة. يبدو بوضوح أن التنبؤات الإرصادية بالجو كانت متفائلة أكثر مما ينبغي. وأعتقد أن بيركنز حاول أن يفصل بين موضوع قوائم الانتخابات وبين الجو؛ إذ شعر بأنه لن يكون من الإنصاف أن يُقال إنه حبّذ تأجيل الانتخابات فقط لأن ضميره الديموقراطي قال له إن القوائم لا يمكن الاستغناء عنها. إلاّ أنه لم يكن على استعداد لتقديم أي تنازل.

[CLXI]

F.O. 371/102708

ســـري
لجنة الانتخابات

الخرطوم ١٨ أبريل ١٩٥٣

عزيزي روجر،

١ ــ يؤسفني أن برقيتي المؤرخة الثلاثاء ١٤ أبريل كانت تفتقر قليلاً إلى التفاصيل. وقد فاتت علي حقيقة أن رسالتي التفسيرية ستستغرق بعض الوقت قبل أن تصل بالحقيبة الدبلوماسية. كما أنني لم أتمكّن من إرسال نسخة بالآلة الكاتبة من البرقية كما وعدت. وفوق ذلك فإن سكرتير اللجنة لم يقدم لنا حتى الآن ملخصاً لسجل المداولات. وأنا أرفق بدلاً عن ذلك نسخة من النقاط التي دوّنتها أنا عن اجتماعات اللجنة. وهي طويلة بعض الشيء وغير مركّزة، لكنها تكفي لعرض الموقف، الذي خيّب أملنا لأنه سيىء.

٢ ــ هناك عدد من الأسباب التي تضافرت لتؤدّي إلى التأجيل شبه المؤكد للانتخابات إلى ما بعد موسم الأمطار، وقد ذكرت طرفاً من هذه الأسباب لك. هناك بالدرجة الأولى سن نفسه. فقد كان في مقدوره أن يوفّر عدداً من الأيام إذا ما رضي بمسودة اللوائح الانتخابية التي أعدّتها حكومة السودان. لقد حاولت إقناعه بذلك ولم أفلح. صحيح أن تلك اللوائح لم تكن مكتملة وعابها وجود ثغرات استلزمت تعديلات ثانوية، إلاّ أنها بشكل عام كان يمكن أن تفي بالغرض جيداً في رأيي. إلاّ أن سن رأى أن يعيد كتابتها كلها تقريباً، وليس من السهل أن يشكك المرء في خبرته المؤكدة. وعلى أية حال فقد قطعنا نصف المشوار وسوف نكمل المراجعة بعد خمسة أو ستة أيام. الإشكال هو أن اللوائح لا بد أن تترجم بعد ذلك إلى اللغة العربية ثم تطبع وتنشر. هذا يستغرق وقتاً، وبوجه خاص الترجمة. ولا يمكن أن يكتمل كل شيء قبل أول مايو على أحسن الافتراضات. تصير المشكلة بعدئذ في توقيت الانتخابات بحيث لا تعترض سبيلها الأمطار.

٣ ــ لقد اتضح منذ فترة أن الختمية والحزب الوطني الاتحادي يعملون من أجل التأجيل. لقد قال السيد علي الميرغني شيئاً بهذا المعنى لكل من سن وشخصي، وقد أكّد ذلك

سلوك خلف الله خالد والقائمقام عبدالفتاح حسن في لجنة الانتخابات. كما أن حزب الأمة لم يساعد كثيراً. يبدو أن ممثليهم والناطقين بلسانهم يغيرون آراءهم من يوم لآخر حول موضوع الانتخابات المباشرة وغير المباشرة على سبيل المثال. ولم يتخذوا أية خطى فعّالة في الصحافة أو غيرها للحثّ على ضرورة إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. كما أن الرأي [العام] يبدو متشدداً في رفض إجراء الانتخابات أثناء رمضان. أما في لجنة الانتخابات، فقد كشف الأعضاء الذين يمثلون الختمية ومصر أوراقهم إذ ألحّوا بإصرار على أن تكون الانتخابات في كل مكان «مباشرة» وأن تكون كل العملية الانتخابية ـ بما في ذلك المرحلة الأولى من الانتخابات غير المباشرة ـ «سرية» وأن تُعد قوائم الانتخابات لكل الدوائر كشروط لازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وقد ساندهم في هذه المطالب سن وبيركنز وغردون بولي العضو الجنوبي باللجنة. والمطالب في حدّ ذاتها لا غبار عليها، إلاّ أنها لا تأخذ بعين الاعتبار على الإطلاق حقيقة موقف الانتخابات في السودان، وهي لم تُطرح إلاّ لأن قبول اللجنة لها يضمن تأجيل الانتخابات، وذلك التأجيل هو هدفهم الأساسي. يميل سن إلى تبنّي رأي الأغلبية، أما بيركنز فهو لا يستطيع أن يفكر إلاّ بنمط الممارسة الديموقراطية الأميركية، بينما يبدو أن غردون بولي يعتقد أنه سوف يخذل الجنوبيين إذا اعترف بأنهم ليسوا بمستوى يمكنهم من خوض انتخابات بكل زخارفها الديموقراطية الحديثة.

٤ ـ بيد أن هذه المواقف (من قِبَل خلف الله خالد وعبدالفتاح حسن) التي أُريد منها أن تعرقل العمل، لم تؤثر فعلياً حتى الآن. فاللجنة لم تتخذ بعد قراراً رسمياً باعتبار **كل** الانتخابات «مباشرة»، رغم أنها **أجازت** رسمياً حلاً وسطاً حول موضوع قوائم الانتخابات. ولم يذكر قرارها حول القوائم شيئاً سوى ضرورة الشروع في إعداد قوائم ناخبين **لكل** الدوائر كإجراء احتياطي سابق للقرار النهائي الذي سيصنّف الدوائر إلى «مباشرة» و«غير مباشرة» ويحدّد مدى الحاجة للقوائم. لا يستبعد ـ ولكن لا يحتمل في رأيي ـ أن تغيّر اللجنة رأيها بعد زيارتها للجنوب (التي تعتزم القيام بها بمجرد إكمال مراجعة لوائح الانتخابات، أي بعد حوالى أسبوع أو عشرة أيام) وتقرر أن إجراء انتخابات مباشرة أمر غير وارد في الدوائر الجنوبية باستثناء واحدة أو اثنتين من مناطق المدن. إذا اعترفت اللجنة بهذا القدر [من الواقعية] فقد يكون هناك أمل في إقناع خلف الله خالد وعبدالفتاح حسن والذين يساندونهما بالنظر في احتمال اللجوء إلى بصمة الإبهام للتصويت في بعض الدوائر «المباشرة» النائية وقليلة السكان في الشمال. رأيي الشخصي هو أنه مع غير يحتمل أن يغيّروا آراءهم، رغم أنني سأبذل قصارى جهدي للتأثير عليهم بقدر ما أثناء طوافنا بالجنوب. وقد أتمكن من إقناع غردون بولي عندما أحاوره وسط عشيرته. ولا أرى ـ

باستثناء ما سبق ذكره ـ أن هناك أي تحرك مفيد يمكنني القيام به. ولكن ـ بما أن اللجنة لم تتخذ قراراً رسمياً بعد ـ فإنني يمكن أن أواصل وأثابر على تكرار النقاط المألوفة حول عدم ملاءمة الانتخابات المباشرة للمناطق غير المستنيرة.

٥ ـ أما النقطة الحقيقية ـ ولنعترف بذلك ـ فهي أن الذي هزمنا في واقع الأمر هو الجو، مهما كانت نوايا العرقلة عند خلف الله خالد وأصدقائه. وحتى إذا غيّرت اللجنة رأيها أثناء أو بعد رحلة الجنوب، فإن الوقت المتبقي أقل ـ في رأيي ـ من أن يسمح لنا بالإفادة من هذا التغيير. لست انهزامياً، وسوف أحاول بالتأكيد، إلاّ أن عوامل الترجيح ضدنا. لقد ضُلّلنا حتى الآن، أو سمحنا لأنفسنا بأن نُخدع بالتقديرات المسرفة في التفاؤل حول فرَص [إجراء الانتخابات] قبل موسم الأمطار. وقد قيل لي إننا بالتأكيد يمكن أن نجري انتخابات في مديريات «مُبْتَلَّة» حتى منتصف شهر يونيو. أما الآن فقد اضطررنا ـ كما سترى في المذكرة المرفقة ـ أو على الأقل اضطررت أنا شخصياً لمراجعة تلك الأفكار. أفضل الآراء الآن هو أننا لا يمكن أن نعتمد على الجو في المناطق «المبتلة» بعد ٣١ مايو. إذا تمكّنا من إجراء الانتخابات في تلك المناطق في النصف الثاني من مايو فإن الأمور ستسير على ما يرام، لأن الانتخابات يمكن أن تُجرى في الشمال في أي وقت تقريباً. لسوء الحظ إن الوقت المتبقي لنا لن يسمح بذلك. لقد اختصرنا الفترات التي يحدّدها القانون لمختلف خطوات العملية الانتخابية لأقصى درجة ممكنة، ولكننا نحتاج بعد ذلك كله إلى ٣٨ يوماً تبدأ بأول إعلان من اللجنة عن إجراء الانتخابات وتنتهي بيوم الاقتراع. وحتى إذا افترضنا جدلاً أننا سنتمكن من نشر لوائح الانتخابات بحلول أول مايو (وهذا افتراض في منتهى التفاؤل)؛ وافترضنا أن اللجنة ستعلّق مطلبها بإعداد قوائم الناخبين لكل الدوائر، فإن ٣٨ يوماً من أول مايو ستتجاوز بوضوح يوم ٣١ مايو، وهو اليوم الفاصل قبل الأمطار. ليس لديّ الكثير لأقوله سوى أنني سأتحيّن أية فرصة تسنح لحثّ اللجنة على تغيير رأيها ولاختصار مدة التحضير للعملية الانتخابية.

٦ ـ أعتذر عن طول هذه الرسالة وتشعبها. إنني أقوم بطباعتها بنفسي على الآلة الكاتبة.

سأرسل نسخة إلى السفارة في القاهرة وأخرى إلى دريك ريتشز هنا. وقد أرسلت برقية اليوم إلى الوزير رداً على برقيته رقم ٥٣٥ ونقلت إليه خلاصة الفقرات أعلاه.

المخلص: بني

إلى: روجر ألن

إدارة القسم الأفريقي

وزارة الخارجية

[CLXII]

F.O. 371/102705

لجنة الانتخابات ـ الخرطوم

٢٣ أبريل ١٩٥٣

سري

عزيزي روجر،

ليست لديّ إضافات كثيرة على ما ورد في رسالتي المؤرخة ١٨ أبريل. لقد عقدنا خمسة اجتماعات أخرى وسافرنا جواً إلى الدامر حيث رئاسة المديرية الشمالية. لم تواجهنا أية قضايا إضافية مثيرة للجدل والخلاف ـ على الأقل لم تعرض للنقاش قضايا جديدة ـ باستثناء حالة واحدة سأتعرض لها لاحقاً في هذه الرسالة. لقد أكملنا مراجعتنا لمسودة لوائح الانتخابات وسلمنا «نسخة أولى» للمراجعة للنائب العام هنا، طالبين أن يطّلع عليها بأسرع وقت ممكن كيما ينبّهنا إذا ما كان أي بند من بنودها مناقضاً لبنود القانون. بيد أن اللجنة لم تتخذ موقفاً نهائياً بعد من مادة أو مادتين. لم نتخذ سوى قرار واحد فقط حول النقاط المحددة التي أوكلت إلينا بمقتضى صلاحياتنا، وهو القرار المتعلق بزيادة عدد المقاعد في دائرة الخريجين من ثلاثة إلى خمسة. وقد أمضينا وقتاً طويلاً في مناقشة خط السير في طوافنا الوشيك على المديريات الجنوبية.

خاطب سن أثناء زيارتنا للدامر ضباط النتائج والتسجيل من كل دوائر المديرية الشمالية، بالإضافة إلى مندوبي الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة بعطبرة والدامر وبربر في المديرية الشمالية من معاقل الحزب الوطني الاتحادي، وقد كان معظم المتحدثين من مندوبيه. وقد طالبوا بإلحاح وصخب ـ كالمعتاد ـ بأن تكون الانتخابات «مباشرة» في كل الدوائر (رغم أننا سبق أن وافقنا على أن الانتخابات في المديرية الشمالية كلها «مباشرة»)، كما طالبوا بألاّ تكون هناك تفرقة بين الشمال والجنوب، وكانت أصواتهم في العموم صدى لسياسات رئاسة حزبهم في الخرطوم. طالبوا بصوت عالٍ (ربما لعلمهم بأن الأمر لا يؤثر عليهم) بإجراء الانتخابات قبل موسم الأمطار. أما المساهمة الأساسية

لمندوبي حزب الأمة فقد كانت التصريح بأن كل الأحزاب السياسية في المديرية الشمالية مستعدة لإجراء الانتخابات فوراً وبأن حزب الأمة على الأقل سوف يعتبر لجنة الانتخابات مسؤولة عن أي تأخير. وقد أفلح سن في تفادي أي رد قاطع حول التاريخ المحتمل للانتخابات.

كان مندوبو الحزب الوطني الاتحادي شديدي العنف في الهجوم على الشيوخ والنظار باعتبارهم معيّنين من قِبَل الحكومة ولأنهم بالتالي سيستخدمون نفوذهم «الرسمي» للتأكد من فوز المرشحين المقبولين لدى الحكومة. واقترحوا أيضاً ـ انطلاقاً من اعتبارهم لكل مستخدمي الحكومة حتى أصغر نائب مأمور، مشكوكاً فيهم ـ اقترحوا إجراء تنقلات على نطاق القطر في الفترة السابقة للانتخابات مباشرة، وذلك للحيلولة دون تنفيذ الموظفين الإداريين لمخططاتهم «غير الشريفة» الرامية إلى تزوير [طبخ] نتائج الانتخابات.

يواصل خلف الله خالد بانتظام إثارة موضوع الشيوخ والنظار في اللجنة نفسها. يمنع القانون «موظفي الحكومة» من الترشح للانتخابات. كما يمنعهم ـ بموجب تعديل جديد للوائح حكومة السودان الإدارية ـ من الانخراط في العمل السياسي أو عضوية الأحزاب السياسية. لدى الأحزاب السياسية عدد كبير من الأعضاء الخريجين ممن يعملون في الحكومة، وعليهم الآن أن يستقيلوا من أحزابهم، أو من وظيفتهم الحكومية. أما الشيوخ والنظّار فهم ليسوا «موظفين حكوميين» بالمعنى الذي كانت ولا تزال هاتان الكلمتان معروفتين لدى حكومة السودان التي يحق لها بالطبع أن تعرّف وتحدّد تفسيرها لاستخدام هاتين الكلمتين. لكن يمكنك أن تتصوّر كيف سيغضب أفندية الحزب الوطني الاتحادي لإبعاد الطبقة «المتعلمة» ـ بنصّ لوائح الخدمة الحكومية ـ والقول بأنه لا يحق لها العمل بالسياسة وإعطاء الحق في ذلك للقبليين الجهلاء. وكل الجدل ـ الذي لم نسمع نهايته بعد ـ جدل حزبي، إذ إن زعماء القبائل بشكل عام يقفون ضد عصابة الوحدة [الاتحاديين]، وهذا هو المحزن في الموضوع.

رأيي هو أننا لسنا مؤهلين لكي نقرّر ما إذا كان الناظر موظفاً حكومياً أم لا. وسوف تثار المسألة مرة أخرى بالصياغة التالية: «ألا يجب أن يُمنع الناظر من استغلال مكانته للتأثير على نتيجة الانتخابات بصرف النظر عما إذا كان موظفاً حكومياً أم لا؟». والإجابة هي أنه لا يستطيع في الواقع أن ينفّذ مثل هذا المنع بفاعلية، لا يمكن تقسيم النفوذ الذي لا شك في أن الناظر يتمتع به، والذي ينبغي أن يحتفظ به ليكون جديراً بلقبه، وإخباره بأنه يمكن أن يمارس هذا النفوذ إدارياً أو قضائياً أو زراعياً ولكن ليس سياسياً. إن من يطالب بتنفيذ تقسيم كهذا يطالب حكومة السودان في واقع الأمر بإلغاء النظام القبلي، وليس من صلاحيات اللجنة أن تقترح شيئاً كهذا.

أما الموضوع المثير للجدل والخلاف الذي أشرت إليه في بداية رسالتي هذه، فهو مؤهلات ناخبي مجلس الشيوخ. ترك تحديد ذلك لنا بنص صلاحياتنا. ولعلك تذكر ما ورد في القانون من أن تكوّن مجالس الحكومة المحلية ومجالس المديريات كليات انتخابية في كل دوائر المديريات، وأنه يتعيّن على هذه الكليات أن تنتخب الشيوخ. ويواجهنا في هذه الحالة مرة أخرى الشك القديم حول الأجهزة غير المنتخبة (وغير الديموقراطية بالتالي). إن نسبة الأعضاء المنتخبين للأعضاء المعيّنين في هذه المجالس [أي مجالس الحكومة المحلية والمديريات] تختلف من مديرية إلى أخرى. إلاّ أن بعض أعضائها في الشمال وكل أعضائها في الجنوب معيّنون من قِبَل الإدارة المشكوك فيها. لذا، فإن اعتبار هذه الأجهزة كهيئات انتخابية سيكون أمراً «غير ديموقراطي وغير أخلاقي». وقد أرجأنا النقاش حول هذا الموضوع لحين عودتنا من الجنوب. لا يعني هذا التأجيل بالضرورة، ولن يعني تأخير العمل المتعلق بباقي اللوائح الانتخابية (مثل الترجمة إلى اللغة العربية، إلخ).

سنسافر إلى جوبا يوم السبت ٢٥، أي بعد غد. وسنصل واو يوم ٢٨ وملكال يوم ٣٠. هناك بعض الاستعجال في الترتيبات لكننا سنعمل ما يكفي لإقناع بعض الأعضاء (كما آمل) بأن كثيراً من أفكارهم غير واقعي وغير عملي. لقد تحدثت بالفعل مع سن ووجدته غير مسرور منذ الآن بقرار اللجنة الذي أجيز بالأغلبية (وأيّده هو) الخاص بإعداد قوائم الناخبين لكل الدوائر بالشمال والجنوب. سنعود للخرطوم إما يوم ٢ أو ٤ مايو.

قرأ علينا سن في اجتماع اليوم مسودة بيان اقترح إصداره في الصحف فوراً لإفادة الجمهور بأن الانتخابات لن تُجرى إلاّ بعد انتهاء الخريف [الأمطار] ولشرح أسباب قرار اللجنة حول هذا الموضوع. إلاّ أننا وبعد نقاش، أفلحنا ـ عبدالسلام وأنا، بمساندة بيركنز وعبد الفتاح حسن (الذي صار الآن مثل مندوب الحزب الوطني الاتحادي بالدامر أكثر أعضاء اللجنة حماسة للانتخابات الفورية) ـ أفلحنا في إقناع سن بتغيير رأيه وإرجاء إرسال أي بيان للصحف عن الانتخابات لحين عودتنا من ملكال. سنصدر بياناً عن رحلتنا إلى الجنوب فقط.

سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى السفارة بالقاهرة وإلى دريك ريتشز هنا. وأحرص على إطلاع لوس شخصياً على عمل اللجنة.

المخلص ر. بني

إلى: روجر ألن المحترم

الإدارة الإفريقية / وزارة الخارجية

[CLXIII]

F.O. 371/102708

لجنة الانتخابات

الخرطوم ٤ مايو ١٩٥٣

عزيزي روجر،

١ ـ لقد عادت لجنة الانتخابات من طوافها في الجنوب يوم السبت ٢ مايو، كما ذكرتُ لك في برقية الأمس. زرنا أثناء جولتنا عواصم المديريات الجنوبية الثلاث بالإضافة إلى عدد من المناطق المحيطة بها، وسافرنا بالعربات وبالطائرات المستأجرة. وقد اضطررنا للانتقال من موقع لآخر بقدر من السرعة، نظراً للمساحات الشاسعة التي أردنا زيارتها، إلاّ أنني لا أعتقد أن هذا ـ بشكل عام ـ كان أمراً سيئاً، إذ تمكنّا من رصد الانطباعات العامة بينما تفادينا الخوض أكثر مما ينبغي في مناقشة التفاصيل، علماً بأن نسبة كبيرة للغاية من الناس (باستثناء موظفي الحكومة) الذين حضروا اجتماعاتنا لم تكن لديهم إلاّ فكرة غامضة عما كنا نقوله. إن أية مناقشة مطولة في مثل هذه الظروف كان يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الخلط والارتباك السائدين. وقد وجدنا بالطبع ـ في كل الأماكن التي زرناها ـ شخصاً أو اثنين ممن يفهمون بالفعل القضايا التي شرحها سن (الذي تحدث باسم اللجنة). إلاّ أنهم كانوا أقليّة ضئيلة تنتمي في شكل عام إلى طبقتي «المتعلمين» أو التجار الجلابة بالإضافة إلى عُمدة المدن. وقد قام الحزب الوطني الاتحادي، وهو الحزب الشمالي الوحيد الذي يملك تنظيماً فعالاً في الجنوب، بتهيئة العناصر الشمالية والمتعلمة في المدن، باستثناء جماعة الموظفين الجنوبيين الذين يغذّون فكرة وحركة حزب الجنوب. يتحدث بعض هؤلاء الناس بفطنة عن الفرق بين الانتخابات «المباشرة» و«غير المباشرة» بينما يردّد البعض الآخر كالببغاء ما وجّه به ليقوله.

٢ ـ كانت هناك صعوبة في الترجمة السليمة لتعليقات سن. وقد دار النقاش في أحد الاجتماعات باللغات الإنجليزية والعربية والنوير والشلك والدينكا. عندما تخاطب قوماً يتحدثون لغة محدودة الإمكانات للغاية وليست لديهم إلاّ مقدرة طفيفة على شرح ما يدور بخلدهم حول موضوع دقيق ومعقّد مثل الانتخابات، فإن من يترجم كلامك لا بد أن يكون عبقرياً لكي يجد المعادل الدقيق في اللغة المحلية، لا سيما إذا كنت كمتحدث

تميل إلى استخدام لغة إنجليزية رسمية بيروقراطية. وقد اتضح، فضلاً عن ذلك، أن لغة الدينكا ليس فيها كلمات تعادل «مباشرة» و«غير مباشرة» بالمفهوم الوارد في القانون. يبدو أن كلمة «مباشر» تعني عند الدينكا (وآخرين) «مستقيم» [دوغري] أي «أمين»، بينما تعني «غير مباشر» «مخاتل» أو «غير شريف». كان هناك تفهّم قليل جداً ـ لهذا السبب ـ لموضوع الانتخابات «المباشرة» **كخيار مقابل** «لغير المباشرة». قدم بعض المتحدثين وصفاً جيداً لعملية الانتخابات «غير المباشرة» إلاّ أنهم ختموا حديثهم بتفضيل الانتخابات «المباشرة». ويبدو أن تفسير هذا التناقض يكمن في أن المرء يصوّت في الانتخابات المباشرة لرجل يعرفه ويراه أمام عينيه، بينما يصوّت في الانتخابات غير المباشرة لمرشح غير مرئي ومجهول لديه تماماً، يُرمز إليه بشعار مرسوم على صندوق اقتراع.

٣ ـ واتضح من هذا الخلط أن الناخبين متفقون (أو على الأقل أن الزعماء ونوابهم والأفراد في القبائل متفقون) على أنهم لن يصوّتوا لأي مرشح إلاّ إذا كانوا قد فهموا المغزى «القانوني» للانتخابات «المباشرة» أو «غير المباشرة». أي أنهم ـ برغم جهلهم بالعمليات البرلمانية ـ على إدراك بفكرة انتخاب ممثليهم أو مندوبيهم بالتهليل أو غيره. يريدون أن يفعلوا الأشياء بالطريقة التي يرونها، وهي في الواقع الطريقة غير المباشرة.

٤ ـ إلاّ أن هذا لم يحدث في كل الأحوال، فقد اختار تجمّع الزعماء والأعيان في يامبيو بالإجماع الانتخابات «المباشرة». وذكر عدد من المتحدثين أن الانتخابات «غير المباشرة» تتيح الفرصة لتدخّل مفتشي المراكز، أو أن هناك زعماً على الأقل بذلك. بل قالوا كذلك إن الزعماء ونوابهم قد يزوّرون الانتخابات بفرض أسماء معيّنة على الناخبين في المرحلة الأولى. وقالوا إنهم يريدون أن يعرف العالم أجمع أن الزاندي جدّ قادرين على انتخاب ممثليهم البرلمانيين من دون تدخل أو إملاء من مفتش المركز أو زعيم القبيلة. وهم يرغبون أن يفعلوا ذلك «مباشرة»، بحيث يقوم كل ناخب بإعطاء صوته بطريقة نزيهة وحرّة للمرشح الذي يختاره. وقد ووجهنا في أماكن عدة بالفكرة القائلة بأن العملية الانتخابية غير المباشرة تقيم حاجزاً غير ضروري وغير مرغوب فيه بين الناخب والمرشح البرلماني، وبأن أحداً لا يعرف ما سيقوله أو يفعله المندوبون ـ وإن تمّ اختيارهم بنزاهة في المرحلة الأولى ـ عندما يتجمّعون في اللجنة الانتخابية. واجهنا ذلك بشكل عام في أماكن، مثل ملكال، حيث تضم الدائرة مدينة كبيرة إلى حد ما.

٥ ـ اعترض عدد من المتحدثين على الانتخابات المباشرة بحجة أنها ستؤدّي إلى اختلال واضطراب في حياة القبيلة والقرية أكبر من ذلك الذي ستسبّبه الانتخابات غير المباشرة. وقالوا إن الناس المشغولين بزراعتهم وماشيتهم لن يتركوها ليؤخذوا إلى مركز بعيد للتصويت لرجل مجهول لديهم ولا يهمهم أمره على أي حال. أوضح لهم سن أنهم لن

يضطروا للقيام برحلة طويلة لأن كل قسم انتخابي ستكون فيه محطات اقتراع عدة، إلاّ أن ذلك لم يقنعهم. ما يريدون ـ في حالتي المرشح والعملية الانتخابية ـ هو شيء محلي ومألوف لا أجنبي ومستورد. أما في المراكز الشرقية من مديرية أعالي النيل حيث السكان أكثر ترحالاً وتخلفاً، فإن فكرة الاقتراع السرّي بغيضة ومرفوضة تماماً. فالسرية عندهم أشبه بالسحر. ولا يدري أحد ما يمكن أن يحدث لرجل يتسلّل وحيداً خلف ستارة ليلقي ورقة في صندوق. إن مجرد إلقاء حجر في «صفيحة» بترول فارغة قد يفاجىء ويقلق روحاً شريرة. ويميل سن إلى الإلحاح الزائد عن الحد بأن السرية شرط لازم للإجراء الديموقراطي. وقد وجدنا في الاستوائية وغيرها تصميماً جلياً على أن يحدث كل شيء بأمانة وعلناً أمام الناخبين المجتمعين، إما بالتهليل أو بأي أسلوب آخر.

٦ ـ أقول باختصار، إن الشعور العام في كل المناطق القبلية ـ وهو شعور يشاركهم فيه مؤيّدو حركة حزب الجنوب ـ هو أن تُجرى الانتخابات بطريقة غير مباشرة؛ أما الاستثناء فهو يامبيو ويي وملكال وجوبا حيث تشمل الدوائر عواصم المديريات. قد لا يعبّر السكان المحليون عن ذلك بدقة، إلاّ أن ذلك هو بوضوح ما يرمون إليه.

٧ ـ من المسائل الأخرى التي نوقشت استخدام الألوان كرموز للمرشحين، وتحدد تاريخ الانتخابات. وقد أكّد كل ما سمعناه عن تاريخ الانتخابات ما سبق أن توصّلنا إليه فعلاً بصورة أولية من انعدام احتمال إجراء الانتخابات قبل بداية هطول الأمطار [الخريف]، وعليه (ومهما أسفنا لذلك) فإن الانتخابات لا يمكن أن تُجرى إلاّ في نهاية أوكتوبر أو بداية نوفمبر. وسوف تناقش اللجنة غداً ترتيبات طوافها على المديريات الغربية قبل رمضان (١٤ مايو)، كما تناقش نص بيان يصدر فوراً عن تاريخ الانتخابات مبيّناً الأسباب التي تحول دون إجرائها الآن. إذا تأخرنا في إصدار البيان لفترة أطول فإننا لن نفعل شيئاً سوى إثارة الخلط والاضطراب. هناك الآن تأجيل لكل العطلات الحكومية والشعب بشكل عام قلق وناقد لما يحدث. وسوف يزول التوتّر تدريجياً بمجرد معرفة الناس أن الانتخابات لن تُجرى حتى شهر أوكتوبر. ستنشر الصحف ردود فعل الأحزاب السياسية لإعلان تأجيل الانتخابات كما ستنقل إليكم عبر المراسلين السياسيين. أما أنا ـ وهذا ما لا يمكنني تفاديه ـ فإنني بعيد بعض الشيء عن الشعور السياسي [في البلاد].

٨ ـ كما ذكرتُ في برقية الأمس فإن رحلتنا كانت ناجحة إذ أقنعت كلاً من سن وبيركنز بجهل وتخلف الناس الذي قابلناهم، وكلاهما على استعداد الآن ـ كما أرى ـ للموافقة على أن إجراء الانتخابات المباشرة في عدد من الدوائر الجنوبية أمر غير وارد. وقد اتضح ذلك بجلاء أثناء زيارتنا «لليريا» (على طريق توريت) حيث شاهدنا رقصاً قبلياً. كان الراقصون يزيّنون أجسادهم بريش النعام وأحياناً ببعض قطع الملابس. ولا يمكن لأي

شخص عاقل شاهد عرضهم أن يتفادى التوصل إلى الاقتناع بأن سنوات طويلة ستنقضي قبل أن يبدأوا في فهم أبجديات النظام الديموقراطي الحديث. لم يحاول سن حتى الحديث معهم. وبمجرد حصولنا على أغلبية في اللجنة حول الانتخابات غير المباشرة بالجنوب فلن يكون عسيراً أن نوسّع القرار ليشمل بعض الدوائر في الشمال. إلاّ أن القرارات لن تتخذ قبل أن نعود من طوافنا بالغرب ونسافر جواً إلى كسلا ومدني (يوم واحد لكل). سنقوم بعد ذلك بإعادة النظر في الدوائر المشكوك في تصنيفها ونقرر وضعها إما في قائمة الدوائر المباشرة أو غير المباشرة. وسأقترح غداً على سن أن نحدّد برنامج عمل لكي نعرف منذ الآن موقفنا حيال الواجبات المتبقيّة.

٩ ـ مسألة أخرى: لقد أثار القرار الذي أصدرته حكومة السودان مؤخراً بأن موظفي الحكومة لم يعد مسموحاً لهم حتى بعضوية الأحزاب السياسية، أثار امتعاضاً ومرارة شديدين في الجنوب. والموظفون الجنوبيون محقون في ذلك في رأيي، إذ لا يكاد يوجد أناس متعلمون في المديريات الجنوبية غير موظفي الحكومة. أما في الشمال فالأحزاب السياسية منظّمة كما أن هناك عدداً من «المتعلمين» خارج إطار طبقة الموظفين بدرجة لا يهدّد معها قرار المنع وجود الأحزاب السياسية رغم أنه سيشكل عائقاً أمامها: إذا انسحب موظف فإن شخصاً آخر من غير الموظفين يمكن أن يحلّ محله. الأمر مختلف في الجنوب الذي يشعر منذ الآن أنه عومل بطريقة ظالمة من قِبَل الحكومتين البريطانية والمصرية، فتطبيق هذا المنع سيقضي عملياً على المحاولات الرامية لتكوين حزب جنوبي. إن حكومة السودان قد حجزت الساحة السياسية بقرار المنع هذا لحزبي الأمة والوطني الاتحادي [فقط]. ويتساءل الجنوبيون: من سيمثّل مصالحنا **نحن**؟ وسوف أناقش هذه المسألة مع سن. لا أتوقّع حلاً يسيراً. غير أن تنازلات في مسائل أخرى ضمّنت في القانون لصالح الجنوب، وقد يكون معقولاً أن نقترح تنازلات إدارية مماثلة لصالح موظفي الحكومة الجنوبيين.

١٠ ـ سأرسل نسخة من هذه الرسالة للسفارة في القاهرة ونسخة أخرى إلى دريك ريتشز هنا.

المخلص

بني

إلى: روجر ألن

الإدارة الأفريقية ـ وزارة الخارجية

[CLXIV]

F.O. 371/102709

لجنة الانتخابات ـ الخرطوم

٣١ مايو ١٩٥٣

سري

عزيزي المستر سن،

١ ـ شكراً على سماحك لي بالإطلاع على المسودة الثانية لمذكرتك حول مسألة النظّار، إلخ. أؤكد لك أنني لست أقل حرصاً منك على التوصل إلى قرار بالإجماع، عبر الحلول الوسط والتنازلات، في مثل هذه القضايا المثيرة للجدل والخلاف. إلاّ أن هذا ـ لسوء الحظ ـ ليس ممكناً في كل الأحوال، والمؤسف أن مسألة النظّار من المسائل التي يتمسك أعضاء معيّنون في اللجنة، حيالها بوجهات نظر مختلفة اختلافاً جذريّاً. أنا مثلاً لا أشعر بأنني يمكن أن أوافق على مسودة رسالتك إلى رئيس الخدمة المدنية ـ على الأقل في شكلها الحالي ـ أحد الأسباب يعود إلى أنني لا أوافق على كل الصياغة، والسبب الثاني (وهذه هي نقطتي الرئيسية) هو أن توجيه «أي تحذير» من النوع الذي تقترحه ليس مناسباً إذا أخذنا في عين الاعتبار مكانة الناظر ومسؤولياته المعروفة [الرفيعة].

٢ ـ إن مطالبتك بإنذار النظار وإبعادهم عن الساحة السياسية (راجع الفقرة الثانية من مسودة الرسالة) تستند إلى قولك أن قطاعاً كبيراً من الرأي العام في البلاد يخشى بصدق من توظيف نفوذهم بصورة «غير لائقة» في الانتخابات المقبلة. هناك ـ في رأيي ـ مغالاة وإسراف في هذا الرأي. فضلاً عن ذلك فأنا لا أوافق على تعريفك لتصرف زعيم القبيلة الذي يعتبر «غير لائق». صحيح أن النظار في وضع يمكّنهم من إساءة استخدام سلطاتهم إذا أرادوا أن يفعلوا ذلك. وصحيح أيضاً أن اثنين من المندوبين المحليين لحزبين سياسيين قد حاولا أثناء طوافنا مؤخراً على المديريات أن يعبّرا لنا، بقوة، عن خشيتهما من تدخّل النظار في الانتخابات المقبلة بصورة تؤثر سلباً على فرصتهما في الفوز. ولكن ـ من الناحية الأخرى ـ لا أرى سبباً يجعلني أفترض أن النظار سوف يسيئون استغلال سلطاتهم.

كان من رأيي بالإضافة إلى ذلك، ولا أزال أرى الآن، أن هذين المندوبين الحزبيين كانا يؤججان الاعتراضات المثيرة على الناظر كتكتيك حزبي محض. فكل حيلة يمكن أن تساعد على دفع «الفريق المنافس» خارج الحلبة تعتبر جائزة ومقبولة في سياق الحملة الانتخابية. لقد قررت اللجنتان التنفيذيتان للحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة أن تتم إزاحة النظار بأي شكل كان من المعادلة. والهدف من هذه المناورة بالذات هو إبعاد الرجال الأكبر سناً وأكثر حكمة لكي يتمكن مندوبو الأحزاب من تسويق برامجهم السياسية عند الأفراد الجهلاء غير المحميين من القبائل.

٣ ـ أنا مهيّأ لكي أصدق أن حزبي الوطني الاتحادي والأمة ـ أو على الأقل رئاستيهما ولجانهما الفرعية ـ يشعرون بالقلق الذي تتحدث عنه؛ إلاّ أنني لا أعتقد أن هناك «قطاعاً كبيراً» من الرأي ملتفّاً حولهم كما تؤكد أنت. إن إثارة الاعتراضات ضد النظار هي في الدرجة الأولى إثارة مصطنعة حُرّكت ولا تزال تُؤجَّج لمصالح حزبية، ويبدو لي أننا إذا تدخلنا بالصورة التي تقترحها تأييداً لهذه الإثارة، فمن الصعب أن نكون قد اتخذنا موقفاً «عادلاً» و«محايداً». بالإضافة إلى ذلك، وبما أن حزب الأمة يرسل إشارات تدلُّ على التخلّي عن الهجوم على الزعماء القبليين، فإننا سنبدو ـ إذا نفّذنا اقتراحك ـ وكأننا قد رضخنا (على الأقل ظاهرياً) لما يمليه حزب واحد.

٤ ـ أما النظار أنفسهم فهناك اتفاق على أنهم في وضع يمكّنهم من إساءة توظيف سلطاتهم. ونتفق أيضاً على أنهم في وضع يمكّنهم من استخدام النفوذ المستمد من سلطاتهم بالطريقة التي تسمّيها أنت «غير لائقة». إلاّ أننا نختلف في ما يعنيه تعبير «غير لائقة». أنت ترى أن الناظر يستخدم نفوذه بطريقة «غير لائقة» إذا لم يفعل شيئاً سوى تفضيل أهداف مرشحين معينين ومعارضة أهداف مرشحين آخرين. أما أنا فأرى أن الناظر لا يعتبر قد وظّف نفوذه بصورة «غير لائقة» إلا عندما يلجأ إلى أساليب فعّالة بدرجة «غير لائقة»، لفرض رغبته ومرشحه على جماهير غير راضية بذلك.

٥ ـ إنني أشعر بأن رأيك ربما يكون ناجماً عن سوء فهم لمكانة الزعماء القبليين في الهيكل الحكومي وللمسؤوليات المتضمنة في تلك المكانة. إذا جرّد الناظر نفسه من تلك المسؤوليات أو إذا ما نزعت منه، فإنه يكون قد استقال أو حرم من مكانة «الزعيم». ومسؤولياته هذه ذات شقين: فهو مسؤول بالدرجة الأولى أمام الحكومة، فالزعماء القبليون هم العمود الفقري للإدارة، إذ إن البلاد تحكم عن طريق نظام محاكم ومجالس تتكوّن من الزعماء القبليين الذين يرأسونها. إن الحكومة الجيدة تتحقق، كما يُصان السلم الأهلي، بفضل نفوذ وسلطة الزعماء القبليين. والناظر مسؤول بالدرجة الثانية أمام أفراد قبيلته. لقد تميّز ودُفع إلى أعلى عبر عملية قبلية وهو يحافظ على وضعه ويمارس سلطته بالتراضي

القبلي. فهو في وضع رب عائلة تتطلع إليه للنصح والإرشاد. وهو ملزم معنوياً بأن يقدم هذا الإرشاد في أي مجال من المجالات. فهو سيشعر بأن واجبه في مجال السياسة على سبيل المثال هو أن يتدخل مقدماً النصح إذا ما بدا له أن أفراد قبيلته يواجهون حملة تضليل من قِبَل الدعاية الحزبية أو الوكلاء الحزبيين. لقد شهدت بنفسك في جنوب الفونج كيف يسهل على منظّم حزبي متجول أن يستغل جهل السكان المحليين. إذا ما أخفق الناظر في مناسبة كهذه في التدخل ناصحاً، أو إذا لم يشر ـ عندما يقدم المرشحون أنفسهم للانتخاب ـ إلى المرشح الذي سيمثل مصالح القبيلة بصورة أفضل في المجلس الأدنى [الأسفل]، فإنه يكون قد تخلّى عن وضعه وأخفق [في أعين القبيلة] في القيام بواجبه تجاهها. بكلمات أخرى، فإن الناظر في رأيي لا يكون قد تصرّف بصورة غير لائقة لمجرد أنه فضّل أهداف مرشحين معينين وعارض أهداف آخرين.

٦ ـ إذا قامت حكومة السودان رسمياً بمنع النظار من أداء ما يفهمون أن مكانتهم تؤهلهم له بل تجعله واجباً عليهم، وفعلت ذلك استجابة لطلب اللجنة (التي سيحمّلها الرأي العام على أية حال نتيجة تدخلها) لا سيما إذا ما أتى المنع في الصياغة اللغوية الشديدة اللهجة التي تقترحها أنت، فإن الحصيلة النهائية قد تكون أكثر بؤساً وتعاسة. لقد عزّزت الحكومة مكانة هؤلاء الزعماء القبليين وساندتهم على مدى عشرين أو ثلاثين سنة بوصفهم عماد الإدارة. وسوف يمتعضون مما لا يمكن أن يبدو لهم إلا سَحْباً مفاجئاً، للثقة أملته زمرة سياسية. سيشعرون بأن إهانة وجّهت إليهم وسوف تتضعضع هيبتهم وسلطتهم ويُستعدى أتباعهم، وسيكون الخاسر هو الهيكل الإداري.

٧ ـ كما ترى فإن المشكلة ليست يسيرة. ولا يمكن أن تحل على طريقة المبالغة في التبسيط من نوع «مستخدمو الحكومة والسياسة». ويبدو لي أن المشكلة الجوهرية هي أننا لا نستطيع عملياً وواقعياً أن نفرض فجأة على بلد متخلف سياسياً تستند الإدارة في مناطق عديدة منه إلى أسس قبلية نموذجاً رفيعاً من الانتخابات الديموقراطية التي تفترض الوجود المسبق لناخبين مستنيرين وقادرين على التمييز الدقيق. ولا يمكننا أن نطلب من حكومة السودان أن تقوّض دون مقدمات هيكلها الإداري. أما المواءمة النهائية بين الممارستين القبلية و«الديموقراطية»، فسوف تكون مهمة حكومة السودان مستقبلاً. وحتى ذلك الحين، فإنني لا أرى سبباً يمنعنا **نحن** من أن نعدّل أفكارنا «الديموقراطية» لدرجة تجعلنا نعترف بحقائق الوضع الراهن ونقبلها. وفي رأيي أننا يمكن أن نفعل ذلك دون أن نخرق روح «الإنصاف» و«الحياد»، أو نقسو على ضمائرنا، لأن الهيكل القبلي هيكل ديموقراطي في تشكيله الأولي، ولأننا ـ إذا عجزنا عن هذا التعديل ـ **فإننا** سنترك أعداداً هائلة من الجاهلين سياسياً والسذّج تحت رحمة ضغوط سياسية غير عادلة ومنحازة.

وقد عالجنا المصاعب العملية الأخرى التي تحول دون سبيل التدخل. إذ لا يمكننا أن نميّز بين الناظر المرشح والناظر غير المرشح.

٨ ــ لذا، فإنني لا أزال أعتقد بأن أقصى ما يمكننا عمله، هو أن نطالب السكرتير الإداري بأن يصدر تحذيراً عاماً للزعماء القبليين بالمعنى الذي أشرتُ إليه سابقاً. أما مسودة رسالتك فيبدو لي أنها تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير جداً. كما أن رسالة على النسق الذي أقترحه سيكون لها الأثر نفسه من الناحية العملية.

المخلص: جي سي. بني

[CLXV]

F.O. 371/102709

ســري

سيدي،

تريدني اللجنة مرة أخرى، أن أثير مسألة رؤساء وأعضاء المحاكم الأهلية والنظار والعمد والشيوخ إلخ، والدور الذي يمكن أن يضطلعوا به في سياق الانتخابات العامة المقبلة. وكما تذكر فإن هناك مراسلات سابقة حول هذا الموضوع بيني شخصياً وبين الحكومة من قبل تكوين اللجنة.

لا ترغب اللجنة في أن تخوض أي جدل قانوني في ما إذا كان النظار إلخ، يمكن اعتبارهم «مستخدمي حكومة» بالمفهوم القانوني الدقيق. في وسعنا أن نفترض ـ في ما يتعلق بغرضنا المباشر ـ أنهم ليسوا مستخدمي حكومة. وتشعر اللجنة أنه حتى بعد افتراض كهذا تظل للمشكلة جوانب ينبغي أن يُلفت نظر الحكومة إليها لضمان إجراء الانتخابات الحرة النزيهة التي يجب على اللجنة أن تتأكد منها.

لا ريب أن الحكومة على علم بوجود قطاع كبير من الرأي في البلاد يشعر بتخوّف صادق من أن النظار إلخ، الذين يتمتعون بقدر كبير من السلطة والقوة في مناطقهم سيمارسون نفوذهم بصورة غير لائقة في الانتخابات القادمة، أي أنهم سيوظفون سلطات مناصبهم لمحاباة مرشحين معينين ومعارضة آخرين. لقد أثيرت هذه المخاوف أمام اللجنة من قِبَل بعض الأحزاب السياسية وأيضاً من قبل أشخاص عديدين التقتهم اللجنة خلال الجولات التي قامت بها مؤخراً. تتفهم اللجنة تماماً أن الناظر إلخ، يحق له قانونياً أن يرشّح نفسه للانتخابات وأنه لا يُعقل بل قد يكون سخيفاً أن يُطلب أو يُتوقع منه أن يمتنع عن الطواف لاستقطاب أصوات الناخبين. وبرغم إدراكها لمثل هذا الموقف فإن اللجنة تشعر بأن وضع النظار إلخ ممن لا يرشحون أنفسهم يحتاج إلى دراسة إضافية دقيقة. لقد فكّرت اللجنة ملياً في الدور الذي يمكن أن يضطلع به مثل هؤلاء النظّار إلخ في الانتخابات المقبلة والأثر الذي يمكن أن يتركه سلوكهم على حرية ونزاهة الانتخابات المقبلة.

ولسنا في حاجة لأن نذكر بأن أي ناظر إلخ ملزم ـ سواء رشّح نفسه أو لا ـ ببنود قانون الأساليب الفاسدة وغير القانونية، وبأن أي ناظر يخرق بنود ذلك القانون سيعرّض نفسه

للمحاكمة نتيجة لذلك الخرق. وبما أن الانتخابات بدعة جديدة نسبياً في هذه البلاد، وبما أن القوانين المتعلقة بالانتخابات تحتوي على قدر كبير من [المصطلحات] القانونية، فإن اللجنة تطلب من الحكومة بالدرجة الأولى أن تلفت أنظار النظار إلخ في كل أرجاء البلاد، بوضوح تام، إلى بنود قانون الأساليب الفاسدة، وأن تنصحهم بشكل مباشر بأن يطبقوا بنوده بصرامة ويتقيّدوا بها.

بيد أن الناظر يمكن أن يتصرف إزاء الانتخابات بطريقة قد لا تمثل، فنياً وحرفياً، خرقاً لبنود القانون، إلاّ أن سلوكه قد يؤثّر على الناخبين لصالح مرشح ما أو ضدّ آخر بدرجة لا تصير معها الانتخابات حرة ونزيهة إلى حد ما. لو أن النظار إلخ لم يكونوا موظفين بكل ما تعني الكلمة وخلفياتها، فإن ذلك ما كان سيهم في جميع الأحوال. واقع الحال أنهم يستمدون قدراً كبيراً من مكانتهم وقوتهم ونفوذهم من صلتهم بالإدارة ومشاركتهم فيها، بل إنهم يمنحون رواتب معيّنة بشكل مباشر أو غير مباشر من الخزينة العامة. ومن رأي اللجنة أن النظار إلخ إذا ترك لهم كامل الحرية لكي يقوموا بأي دور يختارونه في الانتخابات المقبلة، ثم اتضح أن هذه الحرية أسيء استغلالها بالفعل في ممارسة نفوذ غير منصف، فإن ذلك سيفضي إلى قدر كبير من التذمّر والنقد الشعبيين، الأمر الذي قد يحطّ عملياً من قدر الانتخابات في أعين الشعب.

لقد ناقشت اللجنة اقتراحاً يقضي بمنع النظّار إلخ ـ الذين لا يرشحون أنفسهم ـ منعاً إدارياً من الاشتغال النشط بالسياسة وبالطريقة نفسها التي منع فيها موظفو الحكومة مؤخراً من العمل في مجال السياسة. وقد أحيطت اللجنة علماً بأن النظار إلخ يخضعون للسيطرة الإدارية الكاملة للحكومة، الأمر الذي يجعل فرض وتنفيذ هكذا منع يسيراً للغاية وعملياً.

إلاّ أن اللجنة لا ترغب في أن تلحّ على الحكومة عن طريق توصية رسمية بأن تفرض منعاً إيجابياً كهذا فوراً، لكن اللجنة تأمل أن توافق الحكومة على لفت أنظار النظّار إلخ، إلى أنه لا يليق بأي منهم أن يخوض في النشاطات الانتخابية إلاّ إذا كان مرشحاً (وأن تحذّرهم بأن الإجراءات اللازمة ستتخذ فوراً ضد كل من يستخدم سلطات منصبه للتأثير على نتيجة الانتخابات). وقد تعبّر الحكومة أيضاً عن أملها في أن يتصرف النظار إلخ خلال الأشهر القليلة القادمة بطريقة تبرهن أن التخوّف الذي أبدته بعض الجهات حيالهم كان من دون مبرر.

وسأكون ممتناً إذا ما أخبرتموني بقراركم حول ما ورد في رسالتي هذه بمجرد اتخاذه.

المخلص: سن

[CLXVI]

F.O. 371/102709

لجنة الانتخابات ـ الخرطوم

٨ يونيو ١٩٥٣

سري

ل.أ. ١٠

عزيزي روجر،

١ ـ لقد أوشكت لجنة الانتخابات على استكمال برنامج عملها في الفترة التي أعقبت رسالتي الأخيرة إليك بتاريخ ٢٦ مايو (انظر المرفق مع رسالتي المؤرخة ١٥ مايو). أي أننا قمنا بالتالي:

أ ـ أكملنا لوائح الانتخابات لمجلس الشيوخ وحددنا المؤهلات المطلوبة للناخبين؛

ب ـ أكملنا الاستعدادات لتعيين كبار ضباط الانتخابات في المديريات التسع. وسوف تنشر أسماء هؤلاء الضباط في الجريدة الرسمية بمجرد إعلان لوائح الانتخابات الخاصة بمجلس النواب، وسيحدث ذلك حوالى منتصف شهر يونيو، وسيقوم كبار ضباط الانتخابات بدورهم بتعيين ضباط تسجيل وضباط نتائج ولجان انتخابات بالمديريات. لقد حدّد بالفعل الأشخاص الذين سيكلّفون بهذه الواجبات ولم يبق سوى التعيين الرسمي. كما اتُخذ قرار بأن يكون كل ضباط الانتخابات وأعضاء اللجان سودانيين؛

جـ ـ عقدنا مؤتمراً للأشخاص الذين اختيروا [وإن لم يعيّنوا بعد] ككبار ضباط انتخابات. وكان المؤتمر بمثابة فترة تدريبية لثلاثة أيام؛

د ـ أكّدنا قرارنا الأولي بإعداد قوائم الناخبين في كل الدوائر «مباشرة» و«غير مباشرة»، شريطة أن تبتدع وسيلة لمعرفة وتصويب الأسماء غير المسجلة وأن توافق لجنة الانتخابات على ذلك إذا ما اتضح يوم الاقتراع أن سجل الناخبين في أية دائرة لا يزال غير مكتمل (على سبيل المثال في أية دائرة متخلّفة بشكل خاص أو دائرة يقطنها رعاة رُحّل)؛

هـ ـ عالجنا مسألة الدوائر الانتخابية «المباشرة» و«غير المباشرة».

و ــ أكملنا مناقشتنا المؤجّلة حول موضوع النظار والسياسة.

٢ ــ سنرسل إليكم نسخاً من الوثائق التالية بمجرد توافرها. هناك تأخير قليل في عمل سكرتارية اللجنة في الوقت الراهن، لذا فقد تأخر توزيع وثائق معيّنة، وهناك وثائق أخرى لا تزال تحت الطبع:

أ ــ اللوائح الانتخابية لمجلس النواب؛

ب ــ اللوائح الانتخابية لمجلس الشيوخ؛

حـ ــ الأمر بتحديد مؤهلات الناخبين لمجلس الشيوخ؛

د ــ الأمر بزيادة عدد مقاعد الخريجين بمجلس النواب من ثلاثة إلى خمسة؛

هـ ــ الأمر الذي يحدّد التصنيف النهائي للدوائر («مباشرة» و«غير مباشرة»)؛

و ــ نسخة من رسالة اللجنة إلى حكومة السودان حول موضوع النظّار والسياسة.

وقد قدم عدد من أعضاء اللجنة مذكرات حول موضوع النظار والسياسة أثناء مناقشاتنا، موضحين وجهة نظرهم الخاصة. لم تجمع بعض هذه المذكرات أو توزع بعد، وسوف أقوم بإعداد مجموعة منها في الوقت المناسب. حتى ذلك الحين، فإنني أرفق فقط الرسالة المشار إليها في «و» ونسخة من رسالة بعثتها سراً إلى سكومارسن في محاولة لمساعدته على فهم حقيقة وضع الناظر.

٣ ــ أما بخصوص الفقرة ١ (جـ)، فإن كبار ضباط الانتخابات سيعملون ــ بمجرد رجوعهم إلى مديرياتهم ــ على اتخاذ كل الخطوات التي تحددها لوائح الانتخابات لإكمال أية نواقص في الأجهزة الانتخابية الإقليمية التي يُعتبرون مسؤولين عنها مباشرة لدى لجنة الانتخابات. وعندما تجتمع لجنة الانتخابات مرة أخرى في منتصف أغسطس فإنها سوف تستدعيهم إلى الخرطوم ليقدّموا تقارير عما أنجزا ويتزوّدوا بنصائح إضافية حول مواجهة المصاعب غير المتوقعة التي ربما تكون قد طرأت. وسيكونون عند ذاك قد أدركوا مدى واحتمال توافر القوائم الانتخابية الكاملة للدوائر الواقعة تحت مسؤوليتهم، كما سيكونون قد درسوا احتمالات اللجوء للأساليب البديلة أو المكملة للاقتراع في المناطق المتخلفة أو الرعوية حيث يرجّح اختلال القوائم. وسيكون في مقدورهم أيضاً أن يتقدموا بتوصيات إلى اللجنة حول أفضل السبل لإجراء المرحلة الأولية في دوائر الانتخابات غير المباشرة، مثلاً: بالتصويت أم بالتهليل، وما إذا كان يستحسن إلغاء المرحلة الأولية كلية في بعض الدوائر المعيّنة ذات الملابسات الاستثنائية ومواصلة الإجراءات المبيّنة في الجدول رقم «١» من القانون ــ الجزء الثالث، الفقرة ب٢ (٧). من المستبعد أن توافق اللجنة على تطبيق هذا الإجراء الاستثنائي، إلاّ أن تطبيقه غير محظور بالتحديد. أما توصيات اللجنة

العامة والخاصة - التي أشير إليها في برنامج العمل (انظر الفقرة الأولى) - فإنها ستستمد من نتائج مناقشاتنا مع كبار ضباط الانتخابات عند حضورهم للخرطوم في شهر أغسطس.

٤ - أما بالنسبة للفقرة ١ (هـ) فإن مسألة الدوائر الانتخابية «المباشرة» و«غير المباشرة» عُرضت وبُحثت يومي السبت والأحد الموافقين ٣٠ و٣١ مايو ويوم الإثنين الموافق أول يونيو. ناقشنا في اليوم الأول الأسس التي ينبغي أن تحدّد تقسيم الدوائر على القائمة أ (مباشرة) أو القائمة ب (غير مباشرة) - والمعيار الرئيسي في ذلك - كما ورد في صلاحيات اللجنة - هو «ما هو عملي». حاول عبدالفتاح حسن - كالمعتاد - أن يُدخل إلى المناقشة بعداً سياسياً، إذ قال إننا لا ينبغي أن نتأثر بالتقسيم الأصلي للدوائر كما ورد في الجزء الثاني من الجدول الأول للقانون، لأن القوائم في ذلك التقسيم أعدّت بواسطة الجمعية التشريعية السابقة، وهي هيئة مهدوية كان غرضها الأساسي تحسين الفرص الانتخابية للأحزاب الموالية للحكومة وذلك بتصنيف أكبر عدد ممن من الدوائر كدوائر «غير مباشرة» لإخضاع الناخبين للنظار المهدويين. لم تكن المناقشة حول الدوائر رديئة بشكل عام، رغم إجازة بعض القرارات غير الموفقة [في هذا الاتجاه أو ذاك] [بفرق ضئيل في موازنة الخيارات] كما أن دائرة أو اثنتين قد صنّفتا في قائمة «المباشرة» في تجاوز لكل القواعد العملية للحسّ السليم. عالج أعضاء معيّنون الأمر بمواقف محدّدة سلفاً وصوّتوا على أسس حزبية. كما أن كلاً من سن وبيركنز كانا شديدي التأهب لوضع تصنيف «مباشرة» على كل دائرة كان أو يمكن أن يكون إجراء الانتخابات المباشرة فيها ممكناً بصورة ميكانيكية، دون إعطاء وزن كافٍ - في رأيي - للاعتبار الأهم وهو: هل الناس مستنيرون إلى درجة تمكّنهم من فهم مغزى عملية الانتخابات البرلمانية؟ وفي رأيي أن تسع دوائر صنفت خطأً في قائمة الانتخابات «المباشرة»، وإحدها دائرة الكبابيش في شمال كردفان. وهناك أخرى هي المورو في الجنوب (التي أبدى عبدالفتاح اهتماماً خاصاً و«مباشراً» بها لأنها موطن الزعيم القبلي جامبو)؛ وثالثة هي إدارة الشلك في مديرية أعالي النيل إذ ألحّ عبدالفتاح ومساندوه بشدة على ضرورة إنقاذ الناخبين من البراثن الديكتاتورية «للرث»، الذي هو شخصية قبلية بارزة ومتميزة، وقد قابلته اللجنة في ملكال. وأعتقد أن ثلاث دوائر في كسلا قد صُنّفت خطأً أيضاً، رغم أن الهدندوة قد صنّفوا كدائرة «غير مباشرة» الأمر الذي أغضب عبدالفتاح كثيراً. والنتيجة النهائية هي ٦٨ دائرة «مباشرة» و٢٤ «غير مباشرة». ويبلغ مجموع المقاعد، بما في ذلك مقاعد الخريجين الخمسة، ٩٧.

٥ - أما بالنسبة إلى الفقرة ١ «و» فإننا قد تخلّصنا الآن من موضوع زعماء القبائل والسياسة رغم أن ذلك لم يحدث من دون مصاعب. كما أننا لم نسمع بعد كل شيء حول الموضوع [سنواجهه مستقبلاً]. بدأنا النقاش يوم الأربعاء الموافق ٣ يونيو وذلك

مواصلة للجلسة التي رفعت يوم ١٩ مايو. لن أطيل عليك بذكر التفاصيل كلها، فقد سبق أن لخصتها لك في برقيتي ٦ يونيو و٧ يونيو. كما تعلم فإن نقطة الخلاف بين عبدالفتاح وحليفه خلف الله خالد ممثل الحزب الوطني الاتحادي وبين باقي أعضاء اللجنة (لقد عدّل سن موقفه الأولي بعد أن تبيّن أنه لن يستطيع فرضه على أغلبية الأعضاء) هو إصرارهما على منع النظار كلية من ممارسة أي نشاط سياسي بصرف النظر عما يقوله القانون، وإصرارهما على أن تطلب لجنة الانتخابات من حكومة السودان أن تصدر تعليمات بهذا المعنى وأن تؤكد أن أي ناظر تصل إلى اللجنة معلومات بأنه خرق قرار المنع سيواجه فوراً العقاب المناسب. بينما يرى أغلبية أعضاء اللجنة (رغم اعترافهم بأن النظار في وضع يمكنهم من إساءة استخدام سلطاتهم إذا أرادوا ذلك) أنه سيكون من غير اللائق أن يذهبوا إلى أبعد من لفت انتباه حكومة السودان إلى وجود قدر كبير من مشاعر العداء للنظار في دوائر معيّنة والقول بأنه قد يكون مناسباً أن تصدر الحكومة تحذيراً عاماً للزعماء القبليين بألا يفعلوا ما قد يعرّضهم للنقد وألاّ يمارسوا التأثير على حرية ونزاهة الانتخابات. فاللجنة ليست في وضع يمكنها من تحديد إدانة أو براءة أي ناظر متّهم، كما أنها على أية حال ليست الجهة التي تصدر أوامر لحكومة السودان.

٦ ـ كان هدف عبدالفتاح أثناء المناقشات (بل ربما كان هدف الحكومة المصرية، لأنه كمندوب لم يكن مسموحاً له أن يقدم للجنة إلاّ المذكرات والمقترحات التي تصله برقياً من القاهرة في الليلة السابقة للجلسة) هو الطعن في كفاءة اللجنة بدقّ إسفين بين الرئيس والأعضاء (وكان الرئيس هدفاً لحملة هجوم مخطط في الصحافة المحلية)، وإحراج حكومة السودان بإحالة مشكلة النظار إليها على أمل إحراز مصلحة حزبية عندما ترفض الحكومة حتماً معاملة الزعماء القبليين كمجرمين سياسيين. لم تكن الاقتراحات البديلة المضادة التي قدّمها عبدالفتاح مساعدة [على التوصل إلى حل] ولا أعتقد أنها صيغت لكي تساعد. وكانت اقتراحاته الأخيرة هي أن تتوقف اللجنة كلية عن مناقشة الموضوع وتدعو الأحزاب السياسية للتقدم بآرائها المناوئة للنظار لدولتي الحكم الثنائي. كما اقترح أن تطلب اللجنة من الدولتين المتعاقدتين تعديل القانون لمنع النظار من الترشح للبرلمان، أو أن تكتب اللجنة لحكومة السودان وتطرح أمامها الحقائق (كما يراها عبدالفتاح) وتترك لها الخيار في أن تتخذ موقفاً أو ترفض ذلك، دون أن تبدي اللجنة أي رأي. لم تجد هذه الاقتراحات أي قبول. وعندما اجتمعنا يوم الأربعاء ٣ يونيو هدّد عبدالفتاح بالانسحاب ولم يبق إلاّ بعد أن وافقنا على إعطائه وقتاً إضافياً ليتصل مرة أخرى بحكومته وعلى رفع الجلسة حتى مساء السبت ٦ يونيو. ولما واصلنا الاجتماع [يوم السبت] لم يفعل شيئاً سوى تكرار ما سبق أن قاله مرات عدة ولم يقدّم أي تنازل مراعاة لوجهه نظر الأغلبية.

أعقب ذلك جدل عقيم وغير مجدٍ تحدث أثناءه بصورة جارحة عن أساليب رئيس اللجنة «الديكتاتورية» ثم جمع أوراقه وانسحب. نظرت اللجنة بعد ذلك في مسودة رسالة رئيس اللجنة وصوّتت عليها بعد التعديلات التي أدخلها بيركنز وشخصي (انظر المرفق أ). أجيز هذا بخمسة أصوات للاشيء، إذ تغيّب عبدالفتاح بينما امتنع خلف الله خالد عن التصويت. إن رسالتي هذه تطرح أشياء أكثر مما كنت أنوي أصلاً عرضه، إلاّ أنني أتصوّر أن ذلك لا يضير. وعلى أي حال، فإن حكومة السودان إذا ما اتخذت قراراً حول الموضوع فإنها ستفعل ذلك بطريقتها الخاصة وباللغة التي تروقها. وفي واقع الأمر، إنه من الضرورة البالغة أن تكرر حكومة السودان ـ على أقل تقدير ـ تحذيرها السابق لزعماء القبائل بألاّ يسيئوا استخدام نفوذهم لأغراض انتخابية. لقد أعلن عبدالفتاح أنه ينوي أن يعود إلى القاهرة الليلة دون أن ينتظر توقّف جلسات اللجنة رسمياً يومي ١٠ و١١ يونيو. وحسب فهمي لموقفه فهو لم يستقل من عضوية اللجنة بأية حال، بل انسحب فقط من اجتماع السبت لكي لا يتحمّل مسؤولية أي قرار تتخذه أغلبية اللجنة ولكي يستشير حكومته حول الخطوة التالية. ولم يبق أمام اللجنة إلاّ موضوع أو موضوعان إداريان وغير مثيرين للجدل على الإطلاق، وفي وسعنا أن نعالجهما بصورة جيدة دون أن يحضر هو. إن سلوكه هذا يستدعي الإدانة، إلاّ أنه لن يكون من الحكمة أن نستنتج منه أن الحكومة المصرية ترغب في تقويض اللجنة، على الأقل في هذه المرحلة.

٧ ـ لسوء الحظ، إن خلف الله خالد عمد إلى تعقيد الأمور بتصريح أدلى به للصحف، وقد كتب أيضاً لرئيس اللجنة قائلاً إنه لم يفهم ما طُلب منه أن يصوّت عليه يوم السبت وأنه ليس صحيحاً القول بأنه امتنع عن التصويت وأنه ساند عبدالفتاح. ثم واصل قائلاً إنه يرفض قرار لجنة الانتخابات بخصوص موضوع النظار، وإنه سيمتنع عن حضور جلساتنا حتى نعيد التفكير في الأمر (تبدو مذكرته مشوّشة للغاية). أما تصريحه للصحف الذي يقول فيه إنه انسحب من اللجنة دون أن يعطي أية أسباب، فقد أذيع من راديو أم درمان البارحة في برنامج النشرة المحلية (ضابط العلاقات العامة لحكومة السودان يأخذ واجباته مأخذاً متميزاً).

٨ ـ يكتب سن اليوم مسودة رسالتين لكل من عبدالفتاح وخلف الله خالد مستفسراً عمّا يقصدانه «بالانسحاب» وعن معنى رسالتيهما المبهمتي التعبيرات. كانت مذكرة عبدالفتاح مباشرة إلى حدّ ما. رفض أن يعترف بقرار اللجنة حول مسألة النظار لأنه ـ كما يقول ـ كان قد تقدّم بطلب للتأجيل ورفع الجلسة لكي يتمكن من إعادة مناقشة هذا الموضوع الحيوي جداً مع حكومته. وقال إنه سيسافر الآن إلى مصر لهذا الغرض. يكتب سن أيضاً مسودة تصريح للصحف وسوف تناقشها اللجنة غداً. المدن الثلاث تعجّ بالشائعات كما

يمكنك أن تتصور، ومن الضروري التصدي لها بكل حزم وبأسرع فرصة ممكنة. سن شخصياً قلق للغاية وممتعض من معاداة عبدالفتاح له، إلاّ أنه لم يسمح لشعوره قط أن يؤثّر على تصرّفه في اللجنة. وهو يقترح أن يناقش الأمر كله مع نهرو في الأسبوع القادم بالقاهرة. وهو أكثر تشاؤماً مني. لم يستقل عبدالفتاح كما لم يستقل خلف الله خالد، إلاّ أن سن قد أقنع نفسه تقريباً بأن اللجنة لن تواصل عقد اجتماعاتها مرة أخرى في أغسطس. وهو يريد لهذا السبب أن يقترح على نهرو أن تطلب الهند تأكيدات من الشريكين بالحكم الثنائي بأنهما مصممان فعلاً على أن يُستكمل عمل لجنة الانتخابات بيسر دون أن تقف في وجهة أية اضطرابات مربكة. ويريد فوق ذلك أن يقترح على الحكومة الهندية سحب عضويته من اللجنة إذا لم تقدّم الحكومة المصرية التأكيدات المطلوبة. وهو يأمل أن يسافر إلى الهند في الطائرة التي ستقلّ رئيس وزراء الهند. وسيطلب أيضاً أن يُسمح له بالرد على النقد الجارح الذي يوجّهه عبدالفتاح إليه، وإذا دعا الأمر بالردّ على السياسيين المحليين الذين يهاجمون «النفوذ الأجنبي» الذي يسود اللجنة. سن ـ كما سبق أن قلت ـ يميل إلى المغالاة في الجدية في هذا الأمر، وأنا أتفهم قلقه تماماً ورغبته في ألاّ تصير [اللجنة] طرفاً في شدّ وجذب وشجار مصري/ إنجليزي. ولا يسعنا في هذه الأثناء إلاّ أن ننتظر تطورات الأحداث المقبلة. عبدالفتاح وخلف الله لم «ينسحبا تماماً» بصورة نهائية حتى الآن، وهناك شيء واحد واضح تماماً، وهو أن سن لم تعد لديه أية أوهام أو تصورات (إذا ما كانت لديه يوماً) حول موضوع مصر والمصريين.

٩ ـ لقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى القاهرة وإلى دريك ريتشز هنا.

المخلص: بني

إلى: روجر ألن المحترم

الإدارة الأفريقية ـ وزارة الخارجية ـ لندن

الرجاء أن تراجع رسالتي إليكم ل.أ.٨, المؤرخة ١٥ مايو وفيها خطأ مطبعي في السطر قبل الأخير من الفقرة الأولى. ينبغي أن يكون ذلك السطر كالآتي: «إجراء انتخابات «**مباشرة**» لا «**غير مباشرة**».

[CLXVII]

F.O. 371/102773

من الخرطوم إلى وزارة الخارجية

سري

شفرة OTP

السير روبرت هاو

رقم: ٤٧٠

٧ يوليو ١٩٥٣

أُرسل: ٤,٣٠ مساء يوم ٧ / يوليو ١٩٥٣

استلم: ٦,٠٢ مساء يوم ٧ / يوليو ١٩٥٣

أولوية

سري

معنون لوزارة الخارجية ـ **برقية رقم ٤٧٠ ـ بتاريخ ٧ يوليو**

صورة إلى القاهرة ـ للعلم،

١ ـ أخبرنا عبدالله خليل بعد عودته من القاهرة أنه وجد نجيب وصلاح سالم وغيرهما من المصريين في مزاج أكثر استجابة ويسراً من ذي قبل. اعترف صلاح سالم بأن مصر كانت تساعد الحزب الوطني الاتحادي، إلاّ أنه أكّد لعبد الله خليل أن ذلك سيتوقف وأن حزب الأمة سيشهد عما قريب برهاناً ساطعاً على ذلك.

٢ ـ ردّ عبدالله خليل قائلاً إنه قد سرّ بما سمع إلاّ أنه أكّد رغبة حزب الأمة في أدلّة ملموسة على حسن نوايا مصر. إذا لم يرَ ذلك في المستقبل القريب للغاية فإنه (أي حزب الأمة) سيتصرف دون الرجوع إلى مصر مرة أخرى.

٣ ـ ينوي حزب الأمة الآن أن ينتظر ثلاثة أسابيع لكي يقيِّم آثار التأكيدات المصرية.

٤ ــ يفسّر عبد الله خليل هذا التغيير الذي ذكر له بثلاثة عوامل:

أ ــ الخط الحازم الذي التزم به وفد حزب الأمة الذي زار القاهرة في أبريل الماضي؛

ب ــ الإحساس المتزايد بأنه عدداً كبيراً من قادة الحزب الوطني الاتحادي لا وزن لهم ولا يهتمون بغير مصلحتهم الشخصية، وأنهم قد أعطوا المصريين معلومات كثيرة مضلّلة عن الموقف في السودان؛

جـ ــ القلق على مستقبل النظام الحالي في مصر (ذكر نجيب معارضة من حزب الوفد والجامعات بالتحديد).

٥ ــ قال نجيب إنه يؤيد استقلالاً حقيقياً للسودان مقروناً بعلاقات ترسمها اتفاقيات لصيانة المصالح المشتركة للبلدين، إلاّ أنه لا يستطيع أن يجاهر بهذا الرأي الآن لأن ذلك سيقوي موقف أعدائه.

٦ ــ ورد أن صلاح سالم سيتوجّه إلى الخرطوم يوم ١١ يوليو. وسيحاول كهدف أساسي أن يقرّب بين السيد علي الميرغني والمهدي وأن ينعش الوحدة بين الأحزاب السودانية.

وزارة الخارجية: [الرجاء] إرسال هذا للقاهرة كما فعلتم ببرقيتي رقم ٢٤٧.

[مكرر للقاهرة]

[CLXVIII]

F.O. 371/102713

(هذه ليست وثيقة رسمية صادرة عن حكومة السودان. إنها من إعداد وإصدار مستشار حكومة السودان للعلاقات العامة في لندن [وهي تحاول] أن تساعد قادة الرأي العام في الصحافة والبرلمان على تفسير المعلومات التي تصل المملكة المتحدة من السودان).

خلفية لأخبار السودان
الحكم الذاتي للسودان
الحملة الانتخابية ـ أغسطس ١٩٥٣

الفترة الثالثة: ٢٥ ـ ٣١ أغسطس

الفترة الرابعة: ١ ـ ٣٠ سبتمبر

الفترة الخامسة: ١ ـ ٢٠ أوكتوبر

١ ـ الفترة الثالثة: ٢٥ ـ ٣١ أغسطس:

أ ـ «صوت السودان»

(لسان حال الختمية ـ تؤيد الوحدة)

نشرت الصحيفة في عدد ٢٧ أغسطس تصريحاً نسبته إلى الأستاذ إبراهيم بدري السكرتير العام للحزب الجمهوري الاشتراكي بمناسبة [إعلان] التزام حزب الأمة بالجمهورية الديموقراطية. يبدو أن الهدف من التصريح هو تأكيد الفرق بين نوع الجمهورية التي يدعو لها الحزب الجمهوري الاشتراكي وتلك التي يظن صاحب التصريح أن حزب الأمة يريدها. يواصل التصريح فيقول إن الحزب الجمهوري الاشتراكي ينادي بالمساواة والعدالة الاجتماعية لكل السودانيين بكل طبقاتهم بينما يبدو أن حزب الأمة ـ بالمقارنة ـ يريد أن تظلّ الثروة والممتلكات في أيدي عدد قليل من اللوردات الإقطاعيين. يقول الحزب الجمهوري الاشتراكي إن رئيس الجمهورية يجب أن يكون من الشعب وإليه، تنتخبه الأغلبية من ناخبي الأمة كلها، بينما يفضل حزب الأمة ـ كما يقول صاحب التصريح ـ مواطناً ثرياً مترفاً يعيش في بحبوحة داخل قصر ذهبي.

حاشية: لا يبدو أن هذا التصريح سيساعد على تسهيل الاتفاق بين الحزبين الرئيسيين في الجبهة الاستقلالية. ولا يبدو حتى الآن أن جناحي الجبهة الاستقلالية يقدّران مبدأ «نقف إذا توحّدنا ونسقط إذا انقسمنا».

ب ــ «السودان الجديد» (غير حزبية):

يزعم عدد ٣٠ أغسطس من هذه الصحيفة التي تدّعي أنها غير حزبية ـ والتي أخذت تبدي ميولاً مؤيّدة للوحدة بوضوح في أعقاب [حضور] احتفالات القاهرة في يوليو الماضي ـ أن الصحيفة قد علمت بأن السيد علي الميرغني، مرشد الختمية الذين يساندون الحزب الوطني الاتحادي حالياً، قد أرسل برقية إلى رئيس الحزب الوطني الاتحادي يطالب فيها بتعريف نوع الوحدة المصرية ـ السودانية وشكل الحكومة التي يتصوّرها ويرغب فيها الحزب الوطني الاتحادي.

حاشية: هذا تصريح ذو شأن ـ إذا صحّت المعلومات الواردة فيه ـ إذ يبيّن أن الختمية والحزب الوطني الاتحادي مختلفان في الوقت الراهن رغم تحالفهما العلني. ويقول كاتب هذا التصريح في الختام إن رئيس الحزب الوطني الاتحادي لا يرغب في تعريف الوحدة التي ينشدها حزبه لأنه يرى أن الأمر من اختصاص الجمعية التأسيسية عندما يحين تقرير المصير بعد عامين أو ثلاثة أعوام.

جـ ــ «النيل» (لسان حال المهدويين ــ تدعو للاستقلال):

يشير عدد ٣١ أغسطس إلى تصريح السكرتير العام للحزب الجمهوري الاشتراكي (انظر «أ» أعلاه) قائلاً إن كلماته وُظّفت لتملّق والحصول على دعم شخصية معينة لم تذكر (ربما يقصد السيد علي الميرغني) وذلك بالهجوم على آل المهدي. يذكر الكاتب بعد ذلك أن الحزب الجمهوري الاشتراكي لا يعتمد في تمويله على واحد من أكبر المشاريع الزراعية التي تروى بالمضخات [الطلمبات] فحسب، بل إن الحزب مكوّن من رؤساء القبائل الذين يعتبرون أكثر الطبقات أرستقراطية في البلاد. ختم الكاتب كلماته قائلاً إن آل المهدي ينتمون إلى الجوهر الأصيل للشعب السوداني ولديهم لذلك حقوق المواطنة نفسها التي يتمتع بها باقي السودانيين.

د ــ «الأمة» (لسان حال حزب الأمة ــ تدعو للاستقلال):

نشرت الصحيفة في عدد ٣١ أغسطس نص القَسَم الذي أدّاه كل ممثلي الأقاليم أثناء مؤتمر حزب الأمة الذي انعقد مؤخراً. في ما يلي الترجمة [الإنجليزية] للقَسَم:

«أقسم بالله أن أعمل بكل قوة وأن أكون على أتمّ استعداد للتضحية بكل ما هو عزيز وغالٍ لديّ من أجل خدمة السودان حتى ننال الاستقلال التام حسب مبادىء وبرنامج حزب الأمة».

٢ ــ الفترة الرابعة: ١ ــ ٣ سبتمبر

أ ــ «الرأي العام» (مستقلة ــ ذات ميول مؤيدة للوحدة):

يناشد المحرر كل الأحزاب السياسية ــ في العدد الأول من شهر سبتمبر ــ يناشدهم بصدق وإخلاص أن يتوقّفوا عن النزاع ويكوّنوا حزباً واحداً. إلاّ أنه يعترف بأن الشرط اللازم لتكوين حكومة ائتلافية هو اتفاق كل الأحزاب على الوضع السياسي المستقبلي للسودان.

حاشية: رغم أن المناشدة واضحة الصدق في نواياها إلاّ أن كاتبها لم يبيّن شكل الوضع السياسي الذي يُتفق عليه ولا كيفية التوصل إلى إجماع حوله.

ب ــ السودان الجديد ــ (غير حزبية):

كشفت الصحيفة في عدد ٨ سبتمبر توجهها الجديد إذ أكّدت بصورة قاطعة أن الوشائج والعلاقات العديدة المتصلة بالمشكلات والمصالح بين السودان ومصر تجعل كل القادة الحزبيين وغير الحزبيين يتفقون على ضرورة إقامة شكل من أشكال الصلة السياسية بين السودان ومصر. ثم يقول الكاتب إن المسألة الوحيدة التي لم تحسم بعد هي الشكل المحدد لهذه الصلة.

حاشية: كم سيكون شائقاً أن يرى المرء ما إذا كانت الصحف المؤيدة للاستقلال توافق على تأكيداته القوية.

جـ ــ «النيل» (لسان حال الأنصار ــ تدعو للاستقلال):

فنّدت كلمة العدد يوم ١٠ سبتمبر بصورة قاطعة التأكيدات الواردة في عدد ٨ سبتمبر من «السودان الجديد» (انظر «ب» أعلاه). قال الكاتب إن الأحزاب الداعية للاستقلال كانت على استعداد في عام ١٩٤٦ لقبول وجهة النظر الوحدوية شريطة أن تنهي الأحزاب السودانية الحكم الثنائي بأسرع فرصة ممكنة. إلاّ أن الأحداث إبّان السنوات السبع الماضية أوضحت أن مصر ترمي إلى الهيمنة الكاملة على السودان. لذا، فإن الكاتب يستنتج أن الأحزاب الداعية للاستقلال تؤمن بشدة بضرورة تحقيق الاستقلال التام قبل أي حديث عن

ائتلاف حزبي أو تحرك مشترك.

د ــ «الرأي العام» (مستقلة ــ ذات ميول عامة وحدوية):

غطى تحقيق صحافي في عدد ١٤ سبتمبر اقتراعاً تجريبياً أُجري في الخرطوم/ جنوب وشمبات بحضور لجنة الانتخابات وضباط الانتخابات وممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين للبرلمان وعدد كبير من عامة الناس.

حاشية: ينبغي أن يسترعي هذا التحقيق بشكل خاص قرّاء «خلفية أخبار السودان» هذه، لأننا سنرسل إليهم في منتصف نوفمبر تقريباً نسخاً مجانية من كتيّب مصوَّرٍ أو «ألبوم» يحتوي على صور فوتوغرافية التقطت أثناء هذه الانتخابات التجريبية التي أُجريت في مديرية الخرطوم وأثناء انتخابات تجريبية مماثلة أجريت في كل أرجاء السودان. تبيّن هذه الصور الفوتوغرافية ظروفاً مطابقة تماماً لتلك التي ستجري فيها الانتخابات الفعلية.

هــ ـ السودان الجديد ـ (غير حزبية):

يحتوي مقال نُشر يوم ١٥ سبتمبر على رسائل من أعضاء قياديين في حزبي الأمة والوطني الاتحادي يهنئون فيها لجنة الانتخابات التي أجرت الانتخابات التجريبية المشار إليها في «د» أعلاه.

حاشية: يسرّ المرء أن يرى هذه التصريحات، التي تطري على نتائج عمل لجنة الانتخابات.

و ــ «السودان الجديد» ــ (غير حزبية):

تلفت افتتاحية العدد يوم ١٥ سبتمبر أنظار القرّاء إلى أهمية الدور الذي سيضطلع به مجلس الشيوخ حسب مواد الدستور الجديد. ثم تشير إلى أن مجلس الشيوخ لن يجيز التشريعات التي يقرّها مبدئياً المجلس الأدنى [الأسفل] بل يتصرف أيضاً كعامل توازن لمجلس النواب. فضلاً عن ذلك فإن القضايا ذات الأهمية القصوى تناقش في جلسات مشتركة للمجلسين يشكل فيها أعضاء مجلس الشيوخ ثلث الأعضاء.

يثني المحرر بعد ذلك على لجنة الانتخابات لحفاظها على مصالح البلاد بسماحها للخريجين، وهم طليعة التقدم المتعلمة في البلاد، بأن يضطلعوا بدور رئيسي في انتخابات مجلس الشيوخ.

ز ــ «الوطن» ــ (لسان حال الحزب الجمهوري الاشتراكي ــ تدعو للاستقلال):

في يوم ٢٤ سبتمبر تتّهم هذه الصحيفة مصر بممارسة دعاية فجّة في جنوب السودان.

وتقول في هذا السياق إن مهندسي الري [المصريين] يستخدمون الأموال والوعود لأقصى درجة للتأثير السلبي على حرية ونزاهة الانتخابات. ثم تقول الصحيفة إن حكومة السودان ـ التي تمثّل دولتي الحكم الثنائي ـ تثير القلق بموقفها اللامبالي حيال هذا الخرق للاتفاقية.

حاشية: من المؤكد أن ضمان حرية ونزاهة الانتخابات هو واجب لجنة الانتخابات وليس حكومة السودان.

حـ ـ «الاتحاد» (لسان حال الحزب الوطني الاتحادي ـ تدعو للوحدة):

نشرت الصحيفة في عدد ٢٧ سبتمبر عرضاً كاملاً لمقابلة زعمت أنها أُجريت مع الأستاذ عبدالله خليل لمجلة «روز اليوسف» المصرية. كان عبدالله خليل رئيساً للجمعية التشريعية السابقة وهو السكرتير العام لحزب الأمة. إذا صحّت المقتطفات التالية من تلك المقابلة، فإنها جديرة بالانتباه:

١ ـ سئل عن رأيه في الاتفاقية الليبية ـ الإنجليزية فردّ قائلاً إنها من أهم الاتفاقيات التي عقدت مؤخراً وهي تمثّل كسباً كبيراً لليبيين. ثم أضاف أنه يرى مصلحة للسودان ـ بعد نيل الاستقلال ـ في توقيع اتفاقية مشابهة مع بريطانيا التي قدّمت للسودان خدمات كثيرة قيّمة يشعر السودان إزاءها بالعرفان.

٢ ـ سئل عما إذا كان فوز الاتحاديين في الانتخابات المقبلة سيؤدي إلى نشوب حرب أهلية في السودان، فقال: «أودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأقول إن الأحزاب الداعية للاستقلال لم تفكر إطلاقاً في شيء كهذا كردّ فعل على الإخفاق في الاقتراع، وهي لن تلجأ إليه إلاّ في حالة الدفاع عن النفس».

٣ ـ سئل عن الخبراء الأجانب الذين يشير برنامج حزب الأمة إلى استقدامهم بعد نيل السودان لاستقلاله، فقال إنه سيكون بديهياً للسودانيين أن يسعوا للحصول على مساعدة عدد من البريطانيين بسبب خبرتهم الطويلة في البلاد.

٤ ـ سئل عما إذا كان يرى أن حزب الأمة سيحصل على الأغلبية في الانتخابات المقبلة، فقال إنه يرى أن حزبه سيفوز بثلاثين دائرة على الأقل في الشمال، وأنه تلقّى وعوداً بمساندة كبيرة من جنوب السودان.

٥ ـ سئل عما إذا كان السودان سيفضّل إقامة علاقات وثيقة مع مصر أم بريطانيا بعد الاستقلال، فقال إنه يعتقد أن العلاقات بين السودان وبريطانيا ستكون في المستقبل أقوى من العلاقات بين مصر والسودان. وقال إن دفاع حزب الأمة عن بريطانيا هو أقل ما يمكن

فعله لمكافأتها على الخدمات الجليلة والمساعدات القيّمة التي أسدتها إلى السودان. ثم قال: إن هجومنا على مصر ناجم عن إخفاقها في تنفيذ الاتفاقية والتزام الحياد.

٣ ــ الفترة الخامسة: ١ ــ ٢٠ أكتوبر:

أ ــ «الأمة» (لسان حال حزب الأمة ــ تدعو للاستقلال)

نشرت الصحيفة في عددها الصادر يوم ٢٩ سبتمبر البيان التالي:

«إن الإذاعة الحكومية المصرية تستخدم الآن كأداة لدعاية الحزب الوطني الاتحادي. ويحتوي برنامج «ركن السودان» بانتظام على مزاعم لا أساس لها من الصحة ضد حزب الأمة.

وقد أكّدت مصادر موثوق فيها أن الحكومة المصرية منحت عدداً من الضباط والجنود والموظفين المدنيين العاملين [في مصر] عطلة لمدة ثلاثة أشهر لتمكينهم من العمل لصالح الحزب الوطني الاتحادي أثناء فترة الانتخابات.

أما في الجنوب السوداني فإن الحكومة المصرية تستخدم موظفي الري [المصريين] والبواخر النهرية لنشر دعاية الحزب الوطني الاتحادي. وليس هناك تفسير للإنفاق بغير حساب من قِبَل قادة الحزب الوطني الاتحادي، الذين يسافرون بالطائرات في حملتهم الانتخابية، إلاّ بالأرصدة المصرية التي وفّرت لهذا الهدف.

كل هذه النقاط أدلّة مؤكّدة على أقصى وأخطر خرق مصري للاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية ونحن في حزب الأمة نطالب باتخاذ موقف فوري».

ب ــ «الأيام» (غير حزبية ــ مستقلة):

صدرت صحيفة يومية جديدة بهذا الاسم لأول مرة يوم ٣ أوكتوبر. المالك والناشر هو الأستاذ بشير محمد سعيد الذي تدرّب قبل سنوات في الدوائر الصحافية في هذه البلاد [بريطانيا] لمدة تزيد على سنة. لخص المحرر، في مقال طويل شرح فيه سياسة صحيفته المستقلة وغير المنحازة، السياسة بقوله إنه يؤيّد إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة وأنه لن ينحاز لجماعة سياسية ضد أخرى. شعاره ـ كما قال في ختام المقال ـ هو الانحياز إلى جانب الحقيقة.

جـ ــ «الأيام» (غير حزبية ــ مستقلة):

تهيب افتتاحية العدد الصادر يوم ٤ أوكتوبر بزعيمي الطائفتين الدينيتين الكبريين أن يجنّبا

البلاد حالة القلق إزاء الانتخابات المقبلة بأن يبيّنا لأتباعهما الطرق المثلى لتحقيق مصالح البلاد الفعلية. ثم يقول المحرر إن الأحزاب السياسية أيضاً عليها واجب مهم وهو أن تتخلّى عن خوض الانتخابات على أسس شخصية محض وأن تتنافس انطلاقاً من أهداف برامجها الحزبية السياسية.

د ــ «الاتحاد» (لسان حال الحزب الوطني الاتحادي ــ تدعو للوحدة):

نشرت الصحيفة في عددها الصادر يوم ٤ أوكتوبر تقريراً عن مقابلة أجراها مراسل الصحيفة [المجلة] المصرية «روز اليوسف» مع الأستاذ إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي. في ما يلي التصريحات التي يزعم أن الأزهري أدلى بها في تلك المقابلة:

١ ــ أتوقّع فوز الحزب الوطني الاتحادي بستين دائرة في الانتخابات المقبلة على الأقل.

٢ ــ يمثّل حزب الأمة في الواقع صلة الوصل [بين السودان] ورابطة الشعوب البريطانية [الكومنولث].

٣ ــ لا أساس من الصحة على الإطلاق لادّعاء حزب الأمة بأن مصر تقوم بدعاية في السودان. الواقع هو أن حكومة السودان تنفّذ خطة دعائية في كل أرجاء البلاد لصالح الاستقلاليين وذلك بمنح أو الحرمان من الوظائف والترقيات والمشاريع الزراعية.

٤ ــ صحيح أن السيد علي الميرغني قد وجّه كل الختمية لمساندة الحزب الوطني الاتحادي، وهذا هو ما يجعلني واثقاً من فوز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية مطلقة في الانتخابات المقبلة.

٥ ــ يعتقد الجميع أن منطقتي الشمال والشرق وحدهما منطقتا النفوذ الغالب للحزب الوطني الاتحادي. هذا جزء من الحقيقة لأن الغرب والجنوب أيضاً يساندان الحزب الوطني الاتحادي تماماً.

٦ ــ يتمسك الحزب الوطني الاتحادي بشدة بمبدأ الوحدة مع مصر، أما الشكل المحدّد الدقيق لهذه الوحدة فسوف تقرّه الجمعية التأسيسية عند نهاية السنة الثالثة للفترة الانتقالية.

هـ ــ «النيل» (لسان حال الأنصار ــ تدعو للإستقلال):

نشرت الصحيفة في عددها الصادر يوم ٥ أوكتوبر تصريحاً للسيد عبدالله بك خليل أشار فيه إلى ما ورد في مقابلة مزعومة أجرتها معه مجلة «روز اليوسف» المصرية ونشرتها «الاتحاد» في عددها الصادر يوم ٢٧ سبتمبر. (انظر الفقرة ٢ أعلاه). ذكر عبدالله خليل

في معرض تفنيده [للمقابلة المنشورة] أن مراسلاً صحفياً مصرياً سأله عن رأيه في الاتفاقية الليبية ـ الإنجليزية وأنه أجاب بأن الأمر لا علاقة له بالسودان وهو يخصّ الجهتين المتعاقدتين وحدهما.

و ـ «النيل» (لسان حال الأنصار ـ تدعو للاستقلال):

نشرت الصحيفة في عددها الصادر يوم ١٣ أوكتوبر تصريحاً نسبته إلى السيد سكومار سن، رئيس لجنة الانتخابات الدولية. زُعم أن السيد سن قال: «تشكل الانتخابات ـ بصرف النظر عن نتائجها النهائية ـ دليلاً على الكفاءة السودانية للحكم الذاتي».

ز ـ «الأيام» (غير حزبية ـ مستقلة):

عبرت الصحيفة في افتتاحية عدد ١٢ أوكتوبر عن دهشتها لقلّة نسبة المرشحين للانتخابات من بين المتعلمين، مقارنة بأعداد أولئك الذين لا يحملون أية مؤهلات تعليمية. وأضاف كاتب الافتتاحية قائلاً إنه يعتقد بأن الطبقة [الفئة] المتعلمة من الرجال في وضع أفضل لتمثيل رغبة الأمة وذلك بفضل إنجازها الأكاديمي.

حـ ـ «التلغراف» (تصدر مرتين في الأسبوع ـ تدعو للوحدة):

يتناول عدد ١٤ أوكتوبر مزاعم حزب الأمة بأن الحكومة المصرية أعطت السودانيين العاملين بمصر عطلة خاصة لكي يساعدوا الحزب الوطني الاتحادي في حملته الانتخابية، ويقول إنها مزاعم لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. يقول أحد الضباط السودانيين الذين قدموا من مصر لقضاء العطلة بأن الاتهام غير صحيح، إلاّ أنه لا يرى سبباً يحرمه ويحرم آخرين في وضع مثل وضعه من أن يعبّروا عن آرائهم السياسية في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ بلادهم.

ط ـ «الأيام» (غير حزبية ـ مستقلة):

نشرت الصحيفة في عدد ١٥ أوكتوبر افتتاحية أهابت فيها بالحكومتين المتعاقدتين، البريطانية والمصرية، بأن تلتزما الحياد التام إبان المرحلة الحرجة للحملة الانتخابية. يختم المحرر مقاله ذاكراً أن المشكلة المطروحة أمام الناخبين ليست سياسية فقط كما تزعم الأحزاب بل هي عاطفية وطائفية. ثم قال إن هذا هو السبب الذي يفرض على العناصر الأجنبية أن تمتنع عن محاولة التأثير على السودانيين.

ي ـ «الاتحاد» (لسان حال الحزب الوطني الاتحادي ـ تدعو للوحدة):

نشرت الصحيفة في عددها الصادر يوم ١٧ أوكتوبر تصريحاً أدلى به الصاغ صلاح سالم وزير الدولة المصري لشؤون السودان أمام تجمّع جماهيري في مصر. قال: «ستبدأ في الثاني من نوفمبر حملة انتخابية تنتهي بتكوين حكومة سودانية خالصة تحكم السودان لمدة ثلاث سنوات. وسيكون الهدف الأول للحكومة السودانية الجديدة هو إزاحة الجيش الأجنبي والإدارة البريطانية. ستلي هذه المرحلة عملية تقرير المصير. ولدينا نحن المصريين آمال كبيرة في أن أخواننا والجنوبيين سيختارون ممثليهم بعناية فائقة لكي تأتي نتيجة الانتخابات ببرلمان قوي يشرف بدقة على تنفيذ الاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية». ثم أضاف: «لا شك عندي على الإطلاق في أن الشعب السوداني ـ بعد أن تبيّن تماماً حسن نوايا مصر ـ سيقرّر أن يقف جنباً إلى جنب مع الشعب المصري، لكي نسير معاً نحو مستقبل أكثر سعادة».

حاشية: اتفقت الحكومتان المتعاقدتان في فبراير على ضمان الحياد في الانتخابات!!

ك ـ «الأمة» (لسان حال حزب الأمة ـ تدعو للاستقلال):

يحتوي عدد ١٧ أوكتوبر على مقال يلخّص مذكرة إضافية قدّمها حزب الأمة إلى لجنة الانتخابات الدولية متهماً فيها مصر بخرق اتفاقية السودان. ويقتبس المقال بعض الاتهامات التي يُقال إن المذكرة تضمنتها، وهي:

١ ـ استخدمت مصر أجهزتها الإذاعية لشن حملة دعائية ليلاً ونهاراً لصالح الحزب الوطني الاتحادي.

٢ ـ استخدمت مصر ـ ولا تزال تستخدم ـ صحافتها للغرض نفسه وللهجوم على جبهة الاستقلال وكل ما تنادي به.

٣ ـ منحت مصر موظفين مدنيين وضباطاً عسكريين يعملون بمصر وينحدرون من أصول سودانية عطلة خاصة لزيارة السودان في الوقت الراهن للقيام بالدعاية للحزب الوطني الاتحادي، وقد أعطتهم مبالغ مالية طائلة لهذا الغرض.

٤ ـ أعطت مصر الحزب الوطني الاتحادي مبالغ مالية هائلة لكي يشتري فيها الأصوات في الانتخابات المقبلة.

ويقال إن المذكرة اختتمت بمطالبة لجنة الانتخابات أن تضع حداً فورياً لتدخل مصر غير القانوني في الحملة الانتخابية وبمطالبة اللجنة أن ترفع الأمر لعناية هيئة الأمم المتحدة.

ل ــ «النيل» (لسان حال الأنصار ــ تدعو للاستقلال):

تقول الافتتاحية في عدد ١٩ أوكتوبر من هذه الصحيفة إن الشكوى التي قدّمها حزب الأمة مؤخراً إلى لجنة الانتخابات ضد مصر (انظر ك أعلاه) قد أثارت سخطاً شديداً في الصحف المصرية. زعمت صحيفة «الأهرام» ـ في لحظة اعتزاز بالذات ـ وفي معرض تفنيدها لاتهامات حزب الأمة، أن السودان ما كان لينال الحكم الذاتي لولا مصر. إلاّ أن كاتب افتتاحية «النيل» يشير إلى أن الصحف المصرية بشكل عام و«الأهرام» على وجه الخصوص، نسيت كما يبدو، أو أجبرتها الرقابة العسكرية على أن تنسى، أن مصر رفضت الموافقة على كل الإصلاحات والتقدم الدستوري الذي اقترح في السنوات الأخيرة الماضية. ثم يذكّر كاتب الافتتاحية المصريين أن مصر هي التي حرمت السودان من حق تقرير المصير في مجلس الأمن عام ١٩٤٧.

م ــ «صوت السودان» (لسان حال الختمية ــ تدعو للوحدة):

جاء في مقال بعدد ١٩ أوكتوبر من هذه الصحيفة أن الصاغ صلاح سالم أخبر الصحافيين في القاهرة أنه لا أساس من الصحّة إطلاقاً للاتهامات التي وجّهها حزب الأمة لمصر. أما المبالغ المختلفة التي يذكرها حزب الأمة فقد كانت منحاً للمؤسسات الخيرية والدينية والتعليمية، وهي تقدم منذ سنوات عديدة ولا علاقة لها بأي وجه بالدعاية في الحملة الانتخابية الحالية.

وجاء في افتتاحية العدد نفسه [من «صوت السودان»]، أنه حتى إذا صحّ أن مصر تقوم بحملة دعاية في السودان فإن اتهامات مماثلة يمكن أن توجّه ـ بل يجب أن توجّه ـ إلى بريطانيا من حزب الأمة (إذا أراد أن يصير عادلاً ومحايداً). فالبريطانيون يستخدمون مديري المديريات ومفتشي المراكز لهذا الغرض.

ن ــ «النيل» (لسان حال الأنصار ــ تدعو للاستقلال):

جاء في عدد ٢٠ أوكتوبر أن الصحيفة تلقّت معلومات تفيد بأن ثلاثمائة من الجنود السودانيين الذين يعملون في خفر السواحل المصرية قد وصلوا مروى في المديرية الشمالية لقضاء العطلة. وهم جزء من فريق كبير من العملاء الدين يهدفون إلى مساندة مرشحي الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات في كل أنحاء البلاد.

س ــ «السودان» (غير حزبية):

تقول الصحيفة في عددها الصادر يوم ٢٠ أوكتوبر إن لديها معلومات بأن لجنة الانتخابات

قد طلبت من حزب الأمة أن يوافيها بأدلّة ملموسة تسند اتهاماته لمصر. وتضيف الصحيفة أن لجنة الانتخابات لن تتخذ أي إجراء بشأن شكوى حزب الأمة لحين استلام هذه الأدلّة. ويقال إن لجنة الانتخابات تقوم في هذه الأثناء بالنظر في مذكرة من الحزب الوطني الاتحادي يتّهم فيها المملكة المتحدة وحكومة السودان بالتدخل المباشر في الانتخابات للتأثير على النتائج.

خلاصة:

هذه ثالث وآخر خلفية لِـ «أخبار السودان» الصادرة بمناسبة الحملة الانتخابية خلال أغسطس وسبتمبر وأوكتوبر. الاحتمال الغالب أن تتناول المذكرة القادمة الانتخابات نفسها، لذا فهي لن تصدر إلاّ بعد إعلان النتائج للمجلسين، ولن تكون جاهزة للإرسال إلاّ في نهاية ديسمبر تقريباً.

آر. س. مايال
هاربندن ١٩٥٣/١٠/٣٠

[CLXIX]

F.O. 371/102710

[هذه ليست وثيقة رسمية صادرة عن حكومة السودان. إنها من إعداد وإصدار مستشار حكومة السودان للعلاقات العامة في لندن، وهي تهدف إلى مساعدة قادة الرأي العام في الصحافة والبرلمان على تفسير المعلومات التي تصل المملكة المتحدة من السودان].

خلفية لأنباء السودان
لجنة الانتخابات ـ حتى أغسطس ١٩٥٣

١ ـ مقدمة:

أ ـ ذُكرت بعض أعباء لجنة الانتخابات ذات العضوية المختلطة في آخر مذكرة عن خلفية الأنباء (صدرت في شهر مايو عن الأحزاب السياسية الرئيسة). كوّنت اللجنة حسب نص المادة السابعة في الاتفاقية [بين مصر وبريطانيا]. أما هذه المذكرة فتهدف إلى تلخيص عمل تلك اللجنة حتى الآن.

ب ـ كانت المهمة الأولية الأساسية للجنة مراجعة مسودة لوائح الانتخابات لمجلس البرلمان وإعدادها في صيغة نهائية للنشر. فضلاً عن ذلك، فقد كُلّفت اللجنة بصورة محددة بمراجعة واتخاذ قرارات نهائية بشأن:

١ ـ تقسيم دوائر المجلس الأدنى [مجلس النواب] إلى «دوائر مباشرة» و«غير مباشرة».

٢ ـ عدد المقاعد التي ستخصص في المجلس الأدنى لدائرة الخريجين.

٣ ـ مؤهلات الذين يحق لهم التصويت في انتخابات مجلس الشيوخ.

جـ ـ نُشرت لوائح الانتخابات للمجلسين والأوامر بالقرارات المحددة من قبل اللجنة إزاء النقاط الثلاث (المشار إليها في ب أعلاه) بالخرطوم في يوم ٢١ يونيو ١٩٥٣ في ملحق تشريعي خاص. هناك نسخ لدى الوكالة في لندن، أما الغرض من هذه المذكرة فهو تلخيص محتويات ذلك الملحق.

د ـ اللجنة في عطلة الآن، والمعروف أنها ستجتمع مرة أخرى يوم ٢٧ أغسطس لاستكمال الترتيبات المطلوبة استعداداً لإجراء الانتخابات. وتشير التقديرات الحسابية إلى أن العمليات الانتخابية المختلفة سوف تستغرق ستة أسابيع على الأقل منذ اللحظة التي

تصدر فيها اللجنة الإخطار إيذاناً ببدء الانتخابات حتى اليوم الذي يبدأ فيه الاقتراع بالفعل. ويتوقّع أن تصدر اللجنة الإخطار خلال شهر سبتمبر. وقد تعيّن اللجنة أثناء الانتخابات لجاناً فرعية تابعة بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الحاليين وذلك للإشراف على الاقتراع الفعلي.

هـ ـ ستقدم اللجنة تقريراً عن إجراء الانتخابات (بمجرد اكتمالها) إلى الحكومتين (بريطانيا العظمى ومصر)، وسوف تُحل اللجنة بعد ذلك.

و ـ وبما أن إجراء الانتخابات التكميلية يجب أن يُعلن ويُجاز من قبل اللجنة ـ حسب لوائح مجلس البرلمان ـ فالمفترض أن اللجنة ستترك، قبل انتهائها، مقترحات حول تنفيذ هيئة مسؤولة أخرى لهذه الواجبات.

ز ـ تُجرى الانتخابات في وقت واحد في كل أنحاء السودان وأينما كان ذلك ممكناً عملياً. وتتراوح التقديرات حول الوقت الذي ستستغرقه بين أسبوعين وشهر.

حـ ـ صدرت يوم ١٢ يوليو نشرات رسمية تضم أسماء ضباط التسجيل وضباط النتائج (وجميعهم سودانيون تمّ اختيار معظمهم من الخدمة المدنية) لكل المديريات. قد يتولّى الموظف السوداني مهمتي ضابط التسجيل وضابط النتائج، كما يعيّن ضابطاً رئيسياً للانتخابات في المديرية المعيّنة التي يعمل بها. وسوف يتعيّن عليهم أن ينظّموا الانتخابات في الدوائر ويدرّبوا الموظفين (**وجميع هؤلاء** سودانيون). وقد نُظمت فترة تدريبية في الخرطوم لضباط الانتخابات الرئيسيين استمرت أربعة أيام، لمساعدتهم على تدريب موظفي الانتخابات الذين سيعملون معهم.

ط ـ ثمة استفسارات متواصلة عن المؤهلات المطلوبة لـ: ١ ـ الناخبين؛ ٢ ـ عضوية مجلس البرلمان. وهذه محددة في البندين ٣٣ و٣٤ من الجزء الرابع من الجدول الأول لقانون الحكم الذاتي. يرجى في حالة ناخبي مجلس الشيوخ مراجعة البند الرابع من هذه المذكرة.

ي ـ بالنسبة إلى النساء، يحق لهنّ الترشُّح لعضوية المجلسين إلاّ إذا فقدن أحقيّتهن بموجب البند ٣٦ من القانون. يحق لهنّ التصويت لدائرة الخريجين في مجلس النواب وفي انتخابات مجلس الشيوخ إذا توافرت فيهن الشروط. ليس هناك حق تصويت شامل للنساء في حالتي الانتخابات المباشرة وغير المباشرة لمجلس النواب.

ك ـ ليس هناك أي شرط يتعلق بالإقامة لتأهيل المرشحين لمجلس الشيوخ، إلاّ أن أعمارهم يجب ألاّ تقلّ عن أربعين سنة (ثلاثين سنة بالنسبة إلى المديريات الجنوبية).

ل ـ لا تُشترط إقامة المرشح، للتأهيل لانتخابات مجلس النواب، إلاّ في حالة الانتخابات غير المباشرة التي تُشترط فيها إقامة عامين من الأعوام العشرة الماضية.

م ـ يحق لرؤساء المحاكم الأهلية أن يرشّحوا أنفسهم شريطة أن يتوقفوا عن أداء مهماتهم القضائية أثناء الانتخابات وفي حالة فوزهم.

٢ ـ دائرة الخريجين:

حدد الجزء الثاني (ج) (التصويت بالبريد) من الجدول الأول لقانون الحكم الذاتي، عدد أعضاء هذه الدائرة **بثلاثة**. راجعت لجنة الانتخابات هذا الرقم، وزادته إلى **خمسة** حسب نصّ الأمر رقم ١ المؤرخ ١٦ يونيو ١٩٥٣. وقد ذكر أثناء مداولات الجمعية التشريعية السابقة في شهر أبريل ١٩٥٢ أن عدد ناخبي هذه الدائرة يقدّر بحوالى ٣,٠٠٠ من مجموع السكان البالغ عددهم ٨,٥ ملايين نسمة، ربما يتأهّل حوالى المليون منهم كناخبين في أحد أشكال الانتخابات. قد يبدو رقم خمسة مقاعد على ثلاثة آلاف ناخب يشوبه الخلل إلى حد ما، إلاّ أن اللجنة قررت كما يبدو ـ في هذه المرحلة الدقيقة من تطور السودان ـ أن هذه النسبة ليست تنازلاً غير منطقي لطبقة «الخريجين».

٣ ـ الانتخابات المباشرة وغير المباشرة لمجلس النواب:

أ ـ حدّد الجزء الثاني (أ) و(ب) من الجدول الأول لقانون الحكم الذاتي عدد دوائر الانتخابات المباشرة بـ **٣٥** دائرة وغير المباشرة بـ٥٧ دائرة.

ب ـ ذكرت حكومة السودان رسمياً في ديسمبر ١٩٥٢ أن خمس عشرة دائرة أخرى قد تُغير من انتخابات غير مباشرة إلى مباشرة وذلك على ضوء الرغبة الجلية التي أبدتها كل الأحزاب السياسية لزيادة عدد دوائر الانتخابات المباشرة. إلاّ أنها أضافت أن العدد سيظلّ قيد النظر للمراجعة لحين دراسة الإمكانيات الإدارية المتاحة للتغيير. لذا فقد بدا قبل تكوين لجنة الانتخابات أن الرقم للانتخابات المباشرة قد يكون ٥٠ دائرة، ولغير المباشرة ٤٢ دائرة.

جـ ـ واتُفق على ترك التحديد النهائي للأرقام إلى لجنة الانتخابات انطلاقاً من مفهوم أن الانتخابات ستكون «مباشرة» حيثما كان ذلك عملياً. طافت اللجنة خلال شهري أبريل ويونيو على كل المديريات الشمالية والجنوبية، ثم أصدرت في ٣ يونيو بياناً أعلنت فيه قرارها على الوجه التالي:

	المديريات الشمالية	المديريات الجنوبية	المجموع
الانتخابات المباشرة	٦٠	٨	٦٨
الانتخابات غير المباشرة	١٠	١٤	٢٤
المجموع	٧٠	٢٢	٩٢

د ـ لم تنشر اللجنة المعايير التي استخدمتها لتقسيم الدوائر «مباشرة» أو «غير مباشرة». إلاّ أننا يمكن أن نستنتج من الجدول التالي في شكل عام أن الدوائر اعتبرت «غير مباشرة» في الانتخابات حين تقف الاختلافات المحلية لغوياً أو عرقياً، أو العادات، حاجزاً بين مختلف مجموعات الناخبين بدرجة تؤدي إلى عجزهم عن المقارنة الذكية بين حسنات المرشحين في الدوائر المختلفة. أو حين يحول جهل أو تخلّف الناخبين دون فهمهم لعواقب الانتخابات البرلمانية المباشرة، فلا تتوجه أعداد كافية منهم إلى الاقتراع نتيجة لانعدام الرغبة في المشاركة. ويبدو كذلك أن اللجنة رأت أن الانتخابات «المباشرة» لا يمكن أن تعتبر غير عملية لمجرد أن المسافات شاسعة أو أن وسائل الاتصال غير متوافرة بسهولة أو أن الناخبين مبعثرون في مناطق متباعدة. يبدو أن اللجنة رأت أن المصاعب التي تسبّبها المسافات أو يسبّبها توزّع السكان التي قد تدفع إلى القول بأن الانتخابات «المباشرة» غير ممكنة عملياً تطرح الإشكال نفسه في المراحل الأوّلية للانتخابات «غير المباشرة».

قد يثير الاهتمام التوزيع التالي (حسب المديريات) للانتخابات المباشرة وغير المباشرة.

المديرية	مباشرة	غير مباشرة	المجموع	هامش
النيل الأزرق	١٧	١*	١٨	* جنوب الفونج
دارفور	٧	٤	١١	
كسلا	٧	١*	٨	* دائرة الهدندوة
الخرطوم	٩	٠	٩	
كردفان	١٣*	٤	١٧	* تشمل الكبابيش والمسيرية والحمر
الشمالية	٧	٠	٧	

المديرية	مباشرة	غير مباشرة	المجموع	هامش
المديريات الجنوبية				
بحر الغزال	١*	٦	٧	* المركز الغربي
الاستوائية	٥	٢	٧	
أعالي النيل	٣	٦	٨	
المجموع	٦٨	٢٤	٩٢	

علينا أن نتذكّر أن قرارات لجنة الانتخابات اتخذت بالأغلبية وليس بالضرورة بالإجماع.

هـ ـ اقتبست هذه الأرقام من الأمر رقم ٢ الصادر عن لجنة الانتخابات بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٥٣. يحتوي الأمر على الرقم المسلسل لكل دائرة، واسمها ووصفها. ومن المؤمل أن تكون الخرائط الانتخابية التي تشمل كل الدوائر متوافرة في مكاتب الوكالة بلندن قبل الانتخابات. ويمكن الاطلاع عليها أثناء الانتخابات بعد التقدم بطلب إلى مساعد وكيل [حكومة] السودان (المستر ثورن/ الطرف الأغرّ ٨٠٨٠ توصيلة ١٦).

٤ ـ المؤهلات لانتخابات مجلس الشيوخ:

أ ـ حدّدت الفقرة الثالثة من الجزء الأول من الجدول الأول لقانون الحكم الذاتي أن يُنتخب أعضاء كل دائرة إقليمية بواسطة كلية انتخابية واحدة مكوّنة من كل الأعضاء السودانيين بمجالس الحكومة المحلية المعترف بها في المديرية وكل الأعضاء السودانيين بمجلس المديرية.

ب ـ إلاّ أن الجزء الخامس من الجدول الأول لقانون الحكم الذاتي حدّد أن لجنة الانتخابات يحقّ لها تعديل المؤهلات.

جـ ـ وقد قامت لجنة الانتخابات في يوم ١٦ يونيو ١٩٥٣ بتعديل المؤهلات لعضوية الكليات الانتخابية في المديريات لتصبح كما يلي:

السودانيون المقيمون بصورة معتادة في الدائرة، ممن يبلغون الخامسة والعشرين من العمر (٢١ في المديريات الجنوبية) وينتمون إلى إحدى الفئات التالية:

١ ـ أعضاء منتخبون في مجالس الحكومة المحلية المعترف بها ومجالس المديريات.

٢ ـ أعضاء معيّنون في مجالس الحكومة المحلية المعترف بها ومجالس المديريات.

٣ ـ نظّار ومعلمو المدارس الثانوية ونظّار المدارس الوسطى.

٤ ـ في المديريات الجنوبية: معلّمو كل المدارس الوسطى ونظّار ومعلّمو كل المدارس الابتدائية.

٥ ـ الخريجون (كما عرَّفهم قانون الحكم الذاتي).

٦ ـ في المديريات الجنوبية: كل من لديه شهادة إكمال من مدرسة وسطى.

٧ ـ الأعضاء **المنتخبون** في مجلس النواب.

٨ ـ أفراد أجيز ترشيحهم لانتخابات مجلس النواب إلاّ أنهم لم يفوزوا.

٥ ـ اللوائح الانتخابية لمجلس النواب:

تبدو هذه اللوائح ـ التي نشرت في ٥٥ صفحة مطبوعة بالملحق التشريعي الخاص المشار إليه أعلاه ـ تبدو وكأنها تكفي لمواجهة كل الاحتمالات التي قد تنشأ أثناء الانتخابات، وترسم الإجراءات لسير كل أنواع الانتخابات. وفي هذه الفقرة ملخّص مختصر لبعض اللوائح الأكثر إثارة للاهتمام.

لم تبذل أي محاولة لتلخيص كل اللوائح لأن معظمها أو أخرى شبيهة بها تستخدم كثيراً في كل البلدان الديموقراطية.

أ ـ يعيّن الحاكم العام ضابط تسجيل لدائرة الخريجين بموافقة لجنة الانتخابات.

ب ـ ضباط الانتخابات المشار إليهم في اللوائح هم:

١ ـ ضابط الانتخابات الرئيسي لكل مديرية، يعيّنه الحاكم العام بموافقة اللجنة.

٢ ـ ضابط التسجيل لكل دائرة إقليمية، تعيّنه (١ أعلاه) تعييناً لمراجعة اللجنة.

٣ ـ ضابط النتائج ومساعده ولجنة انتخابات لكل دائرة جغرافية، يعيّنها (١ أعلاه) تعييناً خاضعاً لمراجعة اللجنة.

٤ ـ ضابط رئيسي مشرف لكل محطة اقتراع يعيّنه ضابط النتائج من بين أعضاء لجنة الانتخابات [المحلية].

حاشية: يمكن إذا دعت الضرورة أن يتولّى الشخص نفسه المهمات ١ و٢ و٣ و٤ أعلاه.

جـ ـ يجوز للجنة (لا يجب عليها) توصي بإعداد قائمة ناخبين لكل دائرة. تراجع هذه القوائم سنوياً ويسمح للشعب بالاطلاع عليها. بوسع ضابط التسجيل ـ عند إعداد أول قائمة ناخبين ـ أن يستعين بمسوّدة أي قائمة سابقة. وعندما يستكمل إعداد قائمته في التاريخ الذي حدّد ونشر لذلك فإن هناك آلية تتيح للأشخاص الذين يؤهّلهم القانون

للتصويت أن يتقدّموا إما مطالبين بإدراج أسمائهم في القائمة ـ إذا لم ترد فيها ـ أو حذفها إذا ما وردت خطأً. وهناك أيضاً ما يكفل حق الاستئناف للمحاكم ضد أي قرار بحذف أو إضافة اسم أي ناخب مؤهل إلى القائمة.

د ـ اللجنة مسؤولة عن تنظيم ونشر الإعلان عن موعد إجراء الانتخابات العامة والتكميلية في الجريدة الرسمية. على الرئيس أن يبلغ اللجنة بأية دائرة شاغرة وعلى اللجنة أن تتخذ الإجراءات المناسبة في أسرع وقت ممكن [للإنتخابات]. توصي لجنة الانتخابات ضابط النتائج ـ المسؤول عن إجرائها وإعلانها ـ بتحديد يوم الاقتراع.

هـ ـ ضابط النتائج هو المسؤول عن الانتخابات في دائرته، وتعاونه في هذه المهمة لجنة انتخابية من ستة أفراد بالإضافة إلى أعضاء آخرين يقترحهم المرشحون الذين قُبل ترشيحهم لانتخابات المجلس. ضابط النتائج ومساعدوه ولجنته الانتخابية ليسوا مسؤولين عن إجراء الانتخابات فحسب، بل عن التأكد من أنها حرة ونزيهة، وعن ضمان السرية عند التصويت ومنع الفساد والأساليب غير المشروعة.

و ـ على كل شخص يقبل ضابط النتائج ترشيحه ويعتبره مؤهلاً لذلك حسب نص قانون الحكم الذاتي، أن يودع مع الضابط مبلغ ٢٠ جنيهاً نقداً إذا كان من دائرة في الشمال و٥ جنيهات إذا كان من إحدى المديريات الجنوبية. يفقد المرشح هذا التأمين إذا لم يحصل على ١٠٪ من الأصوات التي يُدلى بها.

ز ـ يعيّن ضابط النتائج ـ في حالة الانتخابات غير المباشرة ـ ممثلين عن لجنته الانتخابية للاشراف على الانتخابات الأولية للكلية الانتخابية، كما يحدد نص الجدول الأول من الجزء الثالث، الفقرة الثانية (٢) من القانون. يقوم كل قسم في الدائرة بانتخاب مندوبين (يحدّد عددهم ضابط النتائج بموافقة اللجنة) لعضوية هذه الكلية الانتخابية، ويشكل هذا المرحلة الأولى في الانتخابات. أما المرحلة الثانية فتتكوّن من الانتخاب ـ بالاقتراع السري ـ لتختار الكلية العضو الذي يمثل الدائرة.

حـ ـ يوفّر ضابط النتائج مركزاً واحداً للإقتراع أو مركزين للانتخابات المباشرة، وللمرحلة الثانية من الانتخابات غير المباشرة، لكل قسم انتخابي بالدائرة. يشرف على كل محطة «ضابط رئيسي» يعيّنه ضابط النتائج من بين أفراد لجنته الانتخابية ويسلّمه نسخة من قائمة الناخبين للقسم المعين. وعلى هذا الضابط أن يتأكد من عدم تصويت أي شخص غير أولئك الذين ترد أسماؤهم في قائمة الناخبين.

ط ـ يجري في التصويت في الانتخابات المباشرة وفي المرحلة الثانية من الانتخابات غير المباشرة **إما بأوراق [بطاقات] الاقتراع أو بالرموز**. ويمكن للجنة أن توصي بإجراء التصويت في أية دائرة أو جزء من دائرة بالرموز.

ي ـ يجري **التصويت ببطاقات الاقتراع** بإجراءات شبيهة بتلك المتبعة في هذه البلاد [بريطانيا] وغيرها من البلدان الديموقراطية التي تُجرى فيها انتخابات حرة. لذا فلا ضرورة لأن نصف الإجراءات هنا.

ك ـ **التصويت بالرموز:** أما التصويت بالرموز فيكاد يكون فريداً، وهو مُصَمَّمٌ للاستخدام في الدوائر الأكثر تخلفاً وأمّيّة. لذا فإن إجراءاته ينبغي أن توصف بقدر من التفصيل: لأوراق [بطاقات] الاقتراع ألوان مختلفة تشير إلى المرشحين المختلفين بالإضافة إلى أسمائهم، أما في حالة التصويت بالرموز فلا توجد ألوان ولا أسماء المرشحين عليها، ولا فرق بين رمز وآخر إلاّ بالرقم المتسلسل. ويوجد في كل مركز اقتراع عدد من الصناديق يساوي عدد المرشحين. يُلوَّن كل صندوق بلون أو اسم المرشح المعيّن. يراجع اسم وهوية الناخب في السجلّ بواسطة الضابط المشرف، ثم يُعطى رمزاً ليدخل به غرفة التصويت المغطاة بستار ويضعه في صندوق الاقتراع الخاص بالمرشح الذي يختاره.

فلنضرب مثلاً (خيالياً تماماً): بالدائرة (ز) ثلاثة مرشحين، الحزب الوطني الاتحادي، حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي. قد تكون الصناديق الخاصة بكل منهم مطلية أو تحمل إشارة على النحو التالي:

الحزب الوطني الاتحادي	أصفر	شجرة نخيل	محمد أحمد
حزب الأمة	أحمر	ساق القطن	حسين عثمان
الحزب الجمهوري الاشتراكي	أزرق	جمل	موسى يونس

يبدو أنْ لا مجال للخطأ على الإطلاق حتى بالنسبة لأكثر الناخبين تخلفاً وأمّيّة، ما لم يكن الناخب ضريراً. فإذا كان ضريراً أو معوقاً بأي شكل فإن الضابط المشرف يساعده على الإدلاء بصوته. اللجنة هي التي ستختار الألوان والرموز للمرشحين وتنشرها في الجريدة الرسمية.

ل ـ يتم التصويت في دائرة الخريجين بالبريد المسجّل. عندما ينشر ضابط النتائج إعلاناً في الجريدة الرسمية، عن موعد انتخابات [للدائرة] فإنه يرسل بطاقة اقتراع لكل شخص مسجّل في قائمة الناخبين، ويرسل معها مظروفاً وغلافاً خارجياً عليه عنوانه هو لكي تُعاد إليه بطاقة الاقتراع بعد ملئها. لكل ناخب صوت واحد قابل للنقل. يقوم الناخب بملء

بطاقة الاقتراع بأن يكتب الكلمات: «أولاً» و«ثانياً» و«ثالثاً» و«رابعاً» و«خامساً» قبالة أسماء المرشحين بالترتيب الذي يفضّله لممثليه في مجلس النواب. يوقّع بعدئذٍ على البطاقة ويعيدها إلى داخل المظروفين بالبريد المسجّل.

م ـ تنشر اللجنة ـ بعد اكتمال أية انتخابات عامة أو فرعية [إكمالية] ـ إعلاناً في الجريدة الرسمية فيه أسماء المرشحين الفائزين والدوائر التي يمثّلونها.

ن ـ احتفظت اللجنة لنفسها بالحق في أن تضيف أو تغيّر أو تعدّل أو تلغي أي بند في اللائحة التي أعدّتها للمجلسين، أو أن توصي بسريان بنود أية لائحة بصورة معدّلة أو بعدم سريانها في دائرة معيّنة أو في كل الدوائر. ومن شأن ذلك أن يمنح اللجنة الفرصة للمراجعة وإعادة النظر عندما تجتمع يوم ٢٧ أغسطس وتتلقّى التقارير من كبار ضباط الانتخابات بالمديريات التسع حول الترتيبات التي أعدّوها في مناطقهم وحول أحدث الاستعدادات لإجراء الانتخابات بأسرع فرصة ممكنة بعد توقف هطول الأمطار.

٦ ـ لوائح انتخابات مجلس الشيوخ:

تحدّد هذه اللوائح ـ المنشورة في ٢٨ صفحة من الملحق التشريعي الخاص ـ إجراءات انتخابات المجلس الأعلى، التي تبدو أشبه في شمولها بتلك الخاصة بالمجلس الأدنى المذكورة في القسم «٥» أعلاه. نحاول في هذا القسم تقديم ملخّص مختصر لأكثر تلك اللوائح أهمية. ولكننا لن نشير إلى اللوائح التي تلتزم بالإجراءات المعتادة المطبقة في البلدان الديموقراطية التي تنصّ دساتيرها على وجود مجلسين.

أ ـ يعيّن الحاكم العام ـ بموافقة لجنة الانتخابات ـ ضابط تسجيل لكل دائرة. وتعتبر كل واحدة من المديريات التسع دائرة مستقلة عن غيرها. وتقع على عاتق هؤلاء الضباط ومساعديهم، الذين يختارونهم شريطة أن توافق عليهم اللجنة، مهمة إعداد قائمة بكل الأشخاص المؤهلين لعضوية الكلية الانتخابية (انظر القسم «٤» أعلاه). وتعدّ قائمة منفصلة ومرتبة حسب الحروف الأبجدية لكل مركز بالمديرية. ولا يُسمح بأن يُسجل شخص في أكثر من قائمة واحدة. تتاح للجمهور فرصة فحص ومراجعة القوائم، وينشر ضابط التسجيل إعلاناً في كل مركز يدعو فيه الناخبين للتقدم بطلبات تسجيل للانتخابات خلال فترة محددة. في حالة إجراء انتخابات عامة أو فرعية (إكمالية) ناجمة عن مقعد شاغر يعلنه رئيس المجلس، فإن اللجنة تصدر عبر الجريدة الرسمية أمراً إلى الدائرة أو الدوائر لانتخاب العدد المطلوب لعضوية مجلس الشيوخ. يحدّد هذا الأمر يوم الترشيح وأيضاً يوم قفل باب التسجيل لقائمة الناخبين.

ب ـ يعيّن الحاكم العام ضابط نتائج ومساعده، بموافقة لجنة الانتخابات، لكل دائرة.

ويضطلع هؤلاء بمهمة إجراء الانتخابات في دوائره في إطار اللوائح التي تضعها اللجنة، وبالتأكد من حرية وسرية ونزاهة هذه الانتخابات.

جـ ـ يحق لكل السودانيين (رجالاً ونساءً) الذين بلغوا من العمر أربعين سنة في شمالي السودان (وثلاثين سنة في المديريات الجنوبية) أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشيوخ، ما لم يكونوا غير مؤهلين حسب نص القسم ٣٦ من قانون الحكم الذاتي. تقدّم أسماء المرشحين إلى ضابط الانتخابات كتابةً على استمارة معلومة في أي وقت بعد أن تصدر لجنة الانتخابات الأمر بإجراء الانتخابات (انظر «أ» أعلاه) وذلك حتى منتصف نهار يوم الترشيح. ولا يحق للشخص أن يترشّح إلاّ في دائرة واحدة فقط، على أن يدفع تأميناً لضابط النتائج قدره ٢٠ جنيهاً في المديريات الشمالية و٥ جنيهات في المديريات الجنوبية. يفقد المرشح قيمة التأمين إذا لم يحرز ١٠٪ من مجموع الأصوات.

د ـ يعلن ضابط النتائج أن المرشحين قد فازو بالتزكية وأن باقي المقاعد شاغرة إذا ما كان عدد أسماء المرشحين المقبولين مساوياً (وليس أكثر من) أو أقل من عدد المقاعد المراد شغلها. أما إذا كانت القائمة النهائية للمرشحين تضم أسماء أكثر من عدد المقاعد المراد شغلها فإن على ضابط النتائج أن يُجري التصويت. تأمر اللجنة بإجراء انتخابات فرعية لكنها تحتفظ بحق توقيت إعلان الأمر في حالة المقعد الشاغر.

هـ ـ عند صدور الأمر بإجراء الاقتراع، ينشر ضابط النتائج إعلاناً يحدّد فيه آخر يوم ينبغي أن ترسل إليه فيه أوراق الاقتراع بعد ملئها من قبل الناخبين المؤهلين. ويحدّد في إعلانه الأسماء الكاملة والعناوين وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة بالمرشحين. يقوم ضابط النتائج ـ بمجرد نشر الإعلان الذي يحتوي على هذه المعلومات ـ بإرسال بطاقة اقتراع بالبريد المسجل لكل ناخب سُجل اسمه وعنوانه في قائمة الناخبين، ويرسل معها مظروفاً وغلافاً خارجياً عليه عنوانه هو. يحتفظ ضابط النتائج بالأرومات المكمّلة لكل بطاقات الاقتراع. ينال كل ناخب في المجموعة المصنّفة (١) و(٧) أي أولئك الذين ينتخبون بموجب القسم (٤) أعلاه، أصواتاً تعادل عدد الأعضاء المراد انتخابهم، بينما ينال الناخبون المصنّفون في المجموعات الأخرى أصواتاً تعادل عدد الأعضاء أنفسهم المراد انتخابهم فقط. توضع علامة مميّزة واضحة أو لون على بطاقات الاقتراع التي ترسل إلى الناخبين من كل المجموعات، باستثناء بطاقات المجموعة الأخيرة. تقاس أصوات الناخب بالتراكم، أي أنه يمكن أن يمنح كل، أو بعض أصواته فقط، لصالح مرشح واحد شريطة ألاّ يزيد عدد الأصوات في بطاقة اقتراعه على مجموع عدد الأصوات التي يحق له الإدلاء بها. لنضرب مثلاً: في حالة اقتراع فيه خمسة مرشحين ينال الناخب من كل المجموعات التي تأهل أفرادها للتصويت ـ باستثناء المجموعة الأخيرة ـ عشرة أصوات. ويحق له أن

يفرّق هذه الأصوات ويوزّعها على كل أو أي عدد يختاره من المرشحين، أو أن يمنحها كلها لمرشح واحد فقط. يسجّل الناخب صوته على بطاقة الاقتراع ثم يعيدها ـ مغلقة بإحكام داخل المظروف والغلاف المرفقان ـ إلى ضابط النتائج بحيث تصله [قبل] أو في اليوم الذي يقفل فيه باب الاقتراع.

و ـ عندما يستلم ضابط النتائج بطاقات الاقتراع ويفحصها ويعدّ البطاقات وعدد الأصوات التي ينالها كل مرشح، فإنه ينشر في استمارة معلومة إعلاناً بأسماء المرشحين الفائزين (أي المرشحين الذين نالوا أكبر عدد من الأصوات الصحيحة) كما ينشر مجموع الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، فائزاً كان أم خاسراً، ثم يرسل نسخة من هذا الإعلان إلى لجنة الانتخابات. إذا تعادلت الأصوات، فإن الفائز يتم اختياره بالقرعة. تقوم اللجنة ـ بعد انتهاء الانتخابات العامة أو الفرعية ـ بنشر إعلان رسمي في الجريدة تعلن فيه اسم أو أسماء المرشحين الفائزين والدائرة أو الدوائر التي انتخبوا لتمثيلها. ويتعيّن على أي شخص ينتخب لدائرة في مجلس النواب وأخرى في مجلس الشيوخ أن يستقيل من إحداهما خلال عشرة أيام من إعلان ضابط النتائج بفوزه في الدائرة الثانية. أما إذا لم تستلم لجنة الانتخابات أية استقالة خلال الفترة المحددة فإن مقعد مجلس الشيوخ [يُنزع] ويُخلى ثم يصدر الأمر بإجراء انتخابات فرعية لشغله.

ز ـ يرجى مراجعة القسم (٥) (ن) أعلاه حول سلطات اللجنة التي تخوّلها تعديل هذه اللوائح على ضوء الخبرة العملية.

هاربندن ـ أغسطس ١٩٥٣

[CLXX]

F.O. 371/102711

[هذه ليست وثيقة رسمية صادرة عن حكومة السودان. إنها من إعداد وإصدار مستشار حكومة السودان للعلاقات العامة في لندن، بغرض مساعدة قادة الرأي العام في الصحف أو البرلمان في تفسير المعلومات التي تصل المملكة المتحدة من السودان]

خلفية الأنباء السودانية
«تقرير مصير السودان»
الحملة الانتخابية ـ أغسطس ١٩٥٣ (الجزء الأول)

مقدمة:

أ ـ ستُجرى بعد شهر أو ستة أسابيع انتخابات أول برلمان مستقل، لذا فإن الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية على قدم وساق في كل أرجاء البلاد. لقد زارت وفود من الأحزاب السياسية كل المديريات التسع كما عقدت مؤتمرات حزبية أثناء عطلة عيد الأضحى الماضي ١٩ ـ ٢٣ أغسطس، وهناك حرب كلامية شديدة اللهجة ومتواصلة في الصحافة المحلية. ما هو موضوع الخلاف وما هي البرامج التي تطرحها الأحزاب على الناخبين؟.

ب ـ تنص اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ على نيل الحكم الذاتي وتقرير المصير عبر مراحل متتالية. لقد قررت لجنة الانتخابات ذات العضوية المختلطة أن تُجرى الانتخابات لبرلمان الحكم الذاتي في نهاية أوكتوبر ١٩٥٣. يستمر هذا البرلمان خلال الفترة الانتقالية (التي اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على إنهائها بأسرع فرصة ممكنة، خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات). ومن المؤمل أن يُستكمل الاقتراع لمجلس البرلمان، ويليه انتخاب مجلس النواب لرئيس الوزراء، ثم تعيين الوزراء الذين يشكلون مجلس الوزراء وتعيين الوكلاء البرلمانيين قبل نهاية العام الحالي. ستكون هذه بداية المرحلة الأولى. تأتي المرحلة الثانية بعد اكتمال المرحلة الانتقالية، وحينما يعبّر البرلمان السوداني عن رغبته في وضع ترتيبات تقرير المصير ويخطر الحاكم العام الدولتين المتعاقدتين بهذه الرغبة، ويكون ذلك بأن تعدّ حكومة السودان مسودة قانون لجمعية تأسيسية. عندما يجيز البرلمان هذا القانون ويوافق عليه الحاكم العام (بعد موافقة لجنته) فإن التحضيرات التفصيلية لعملية تقرير المصير ستنفذ

بإشراف دولي. وقد اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على قبول أية توصيات تقدمها أية هيئة دولية تشكل لهذه الغاية. وستبتّ هذه الجمعية التأسيسية في مستقبل السودان. وسيتعيّن عليها أن تختار بين صلةٍ (بشكل ما) مع مصر أو الاستقلال التام. تعدّ الجمعية عندئذ دستوراً ملائماً للخيار الذي تفضّله، وقانوناً انتخابياً للبرلمان السوداني الدائم. وسيشكل هذا المرحلة الثانية والختامية في التطور الدستوري الذي حددت معالمه اتفاقية فبراير ١٩٥٣.

جـ ـ قد يرى البعض أن انتخابات البرلمان الانتقالي في المرحلة الأولى قليلة أو عديمة الأهمية. ويبدو أن هذا هو رأي رجال الدولة في مصر وقادة الحزب الوطني الاتحادي في السودان. فهم يفضلون توزيع الدوائر في الانتخابات المقبلة بين كل الأحزاب السياسية في أعقاب اتفاق من خلال مؤتمر حول طاولة مستديرة. إذا لم يتحقق ذلك فخيارهم الثاني هو أن يرأس الحزب الحاصل على الأغلبية مجلس وزراء يحكم حتى يحين أوان تقرير المصير. أما الأحزاب الاستقلالية في وجه عام وحزب الأمة (أقواها) في وجه خاص، فيفضلون خوض الانتخابات المقبلة أولاً قبل اتخاذ قرار حول الحاجة إلى ائتلاف بين الأحزاب الداعية للاستقلال أو حتى ائتلاف وطني يضم كل الأحزاب. ويصعب على المرء أن يفهم كيف يحق لأي من الحكومتين المتعاقدتين أن تحاول التأثير على السودانيين في هذا الصدد، لا سيما أن أية محاولة ستبدو وأنها خرق لنص وروح الاتفاقية التي تعهدتا بمقتضاها السماح للسودانيين بممارسة حقوقهم الدستورية «في مناخ حرّ ومحايد».

د ـ وبغضّ النظر عما إذا كان السودانيون سيقررون بعد الانتخابات القادمة أن يكونوا حكومة وطنية أو حكومة حزب واحد للفترة الانتقالية، مما لا شك فيه على الإطلاق أن الموضوع الذي سيطلب من الناخبين حسمه في المستقبل القريب لا يقل عن تقرير المصير. وسيكون الطرف الحاصل على أغلبية المقاعد (موالياً لمصر ـ الحزب الوطني الاتحادي ـ أو استقلالياً ـ حزب الأمة/ الحزب الجمهوري الاشتراكي) في وضع يمكّنه من التأثير في صورة حاسمة على القرار النهائي في الانتخابات التالية للمرحلة الثانية من التطور الدستوري. إذا كان هذا الرأي صائباً، وليس هناك أدنى شك في صحته، إذا ما نظرنا إليه على ضوء التاريخ الدستوري في البلدان الديموقراطية، فسوف يكون من المفيد لنا أن نحلل وجهات نظر قادة الأحزاب السياسية السودانية التي نشروها في الصحف المحلية الصادرة أثناء الحملة الانتخابية الحالية. وسيكون من الضروري في هذا السياق أن نشير إلى آراء وخُطب الوزراء المصريين، لأن الكثير من مادة الحملة الصحافية المحلية في الخرطوم مخصص إما لتأييد أو لتنفيذ المقترحات أو الدعاية المصريتين. أما الحكومة الأخرى المتعاقدة [بريطانيا] فقد التزمت الصمت إزاء السياسة السودانية الحالية. إن المقارنة بين الموقفين وما يمكن أن يُستنتج منهما ذات مغزى. إذ يبدو أن مصر تفسّر

الفقرة التي تذكر «المناخ الحر المحايد» في الاتفاقية في صورة لا تحول بينها وبين بذل كل ما في وسعها للتأكد من أن السودانيين سوف يفضلون إقامة صلة معها. أما بريطانيا، فبرغم الافتراض بأنها تفضل أن يختار السودانيون الاستقلال التام استناداً إلى المادة ١٢ من الاتفاقية، قبل أن تلتزم حكومتهم بأية تحالفات أو اتفاقيات لصالح شعبها مع مصر أو بريطانيا أو أية دولة أو مجموعة دول أخرى، فإنها [أي بريطانيا] لا تسعى للتأثير على القرار السوداني بالخطب والدعاية. ومن المؤمل أن يبرهن هذا الموقف ـ الذي يبدو غير أناني ـ أنه يتفق مع صميم مصلحة السودانيين الذين تعهّدت حكومة المملكة المتحدة منذ عام ١٨٩٩ بالمسؤولية الأكبر في توفير الرفاهية لهم.

هـ ـ تنقسم الحملة الانتخابية حتى مطلع سبتمبر إلى ثلاث فترات:

١ ـ ٢٩ يوليو ـ ١٨ أغسطس.

٢ ـ ١٩ أغسطس ـ ٢٣ أغسطس (المؤتمرات الحزبية).

٣ ـ ٢٣ أغسطس ـ ٣١ أغسطس.

وسوف نصدر ملخصاً لبعض المقالات والخطب التي تنشر في صحافة الخرطوم المحلية [بالعربية] خلال الفترات الثلاث تلك وسنرسلها إلى جميع الذين تلقّوا نسخة من هذه المذكرة التي هي بمثابة مقدمة.

الفترة الأولى: ٢٩ يوليو ـ أغسطس ـ (جزء أول ـ سنصدر الثاني في مذكرة لاحقة)

أ ـ ٢٩ يوليو ـ **«الأمة»** (لسان حال حزب الأمة ـ تدعو للاستقلال): أشارت الصحيفة في هذا اليوم إلى كلمة ألقاها الصاغ صلاح سالم قبل يوم أو يومين في الإسكندرية. وتحدث فيها عن مشكلة مصر في تنمية الـ ٤٠ مليون فدان الخصيبة في السودان لفائدة كلا القطرين. أثارت الصحيفة النقاط التالية:

١ ـ إن كلمات الوزير هذه قمة العموميات وهي تفترض أسوأ أنواع الخداع والغش. فالادّعاء بأن استصلاح أراضي السودان يعود بالفائدة على مصر والسودان ليس أكثر من [عقلية] استعمار آخر الزمان.

٢ ـ سيقوم السودان بتنمية أراضيه بالطريقة التي يختارها هو دون اعتبار لرأي مصر وبأية مساعدة خارجية يراها هو. سوف يختار السودان الإعانات التي يرتضيها من مصر أو بريطانيا أو الولايات المتحدة بما يلائم مصالحه. إننا نفهم بلادنا [واحتياجاتها] ونتطلع إلى تنميتها بالطريقة التي نراها وليس بالطريقة التي تريدها مصر.

ب ـ كتبت **«الرأي العام»** (مستقلة لكنها تميل نحو الوحدة) في يوم ٢٩ يوليو أن اللواء نجيب، الرئيس المصري، أهاب بالسودانيين أن يعقدوا مؤتمراً وطنياً لتوزيع المقاعد

البرلمانية بين كل الأحزاب السياسية. تقول الصحيفة إن السودانيين يحرصون على الاستجابة لأي نداء يوجّهه اللواء نجيب، إلاّ أن وزير الإرشاد القومي وشؤون السودان الذي زار السودان وبفهم نظام الأحزاب السوداني كان ينبغي أن يبيّن لرئيسه أن تنفيذ مثل هذا الاقتراح مستحيل تماماً وغير وارد على الإطلاق.

جـ ـ «السودان الجديد» (صارت الآن موالية لمصر مئة في المئة): ناشدت القراء في افتتاحيتها يوم ٣ أغسطس أن يتعاونوا مع مصر في كل المجالات للعمل على طرد البريطانيين. وقال المحرر صراحة إن الموضوع المشترك في الانتخابات يجب أن يكون التعاون مع مصر التي لديها الحق الوحيد في الإشراف على الاتفاقية. وحضّ جمهوره من قراء الصحيفة على التغاضي عن الخيار الحر لمستقبل السودان وقبول الإملاء من الخارج.

د ـ صحيفة **«الأمة» (تدعو للاستقلال):**

نشرت في عدد ٤ أغسطس افتتاحية تضمّنت النقاط التالية:

١ ـ لقد حسمت الاتفاقية مصير كل من البريطانيين والمصريين [في السودان].

٢ ـ نال السودانيون صيانة سيادتهم مستقبلاً وحق تقرير المصير.

٣ ـ حانت نهاية الاستعمار البريطاني. ستكتمل سودنة الإدارة خلال ثلاث سنوات.

٤ ـ مسؤولية كل السودانيين **الآن** هي أن يتّخذوا قراراً حول مستقبل بلادهم.

٥ ـ لو تدخلت بريطانيا أو مصر فإنه السودانيين سيواجهون المتدخّل بما لا يتحمله من مصاعب، وإذا اضطروا فإنهم سيلجأون إلى هيئة الأمم المتحدة التي تحفظ نسخة من الاتفاقية.

٦ ـ ليس هناك أي أساس للتخوف من النفوذ البريطاني، بينما توجد آلاف الأسباب التي تُغري مصر بالعمل سراً أو علناً لتحقيق الوحدة. علينا إذاً أن نحذر من الخطر المصري. مصدر هذا التخوّف هو سلوك مصر بعد توقيع الاتفاقية. ومما يؤسف له أن الخطر المصري يجد سنداً وتأكيداً في بنود الاتفاقية نفسها إذ تنص على احتمالي الاستقلال أو الوحدة، وعليه فإن الخطر أكبر بدرجة متناهية من مزاعم احتمالات النفوذ البريطاني. يتعيّن علينا أن نواجه الحقائق ونتصرّف بناءً على ذلك.

هـ ـ نشرت **«الرأي العام» (مستقلة ـ تميل نحو الوحدة)** أن الأستاذ خلف الله خالد ـ عضو لجنة الانتخابات ذات العضوية المختلطة ـ ذكر بعد عودته إلى الخرطوم من القاهرة أن اللواء نجيب ألحّ عليه وعلى الأستاذ الدرديري محمد عثمان (عضو لجنة الحاكم العام) أن يقبلا اقتراح توزيع الدوائر بين الأحزاب وأن يناشدا السودانيين أن

يتوحدوا أثناء الانتخابات والفترة الانتقالية. وأضاف الرئيس [المصري] أيضاً أن الصاغ صلاح سالم سينظّم هذا الموضوع عند وصوله إلى الخرطوم وأنه [نجيب] سيساعد عند الضرورة.

و ـ نشرت «**الرأي العام**» (**مستقلة ـ تميل نحو الوحدة**) افتتاحية طويلة يوم ٦ أغسطس تحت عنوان: «الموقف الداخلي» تناولت فيها محاولات مصر لتزوير الانتخابات في السودان وردود الفعل الصادرة عن الأحزاب السياسية السودانية. أشار الكاتب إلى أن الجنرال نجيب أدرك وجود خلافات بين الأحزاب السودانية أثناء احتفالات التحرير في القاهرة. وسوف يرسل الصاغ صلاح سالم إلى الخرطوم في أقرب وقت ممكن كي يعيد توحيد الأحزاب، وسيقوم محمد صالح الشنقيطي (رئيس الجمعية التشريعية السابقة المستقل عن الأحزاب) بتهيئة الجو حتى ذلك الحين. إلاّ أن الكاتب يقول إن ردود فعل الأحزاب لا تبشّر بخير أو نجاح لزيارة الصاغ المرتقبة. يرى حزب الأمة أن توزيع الدوائر البرلمانية [بدون انتخابات] مرفوض تماماً، إلاّ أنه ـ كما تورد بعض المصادر ـ ينظر في احتمال تكوين حكومة ائتلافية للفترة الانتقالية تحت قيادة الحزب الذي سيفوز بالأغلبية. يؤيد الحزب الجمهوري هذه الآراء. أما الحزب الوطني الاتحادي فيرحّب بتكوين حكومة تضم كل الأحزاب من دون إجراء انتخابات عامة.

ز ـ نشرت «**الأمة**» (لسان حال حزب الأمة ـ تدعو للاستقلال) مقابلةً يوم ٦ أغسطس مع محمد أحمد عمر مؤسس «حزب السودان» الذي ينادي بالاستقلال التام مع طلب للانضمام إلى رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، يناشد الأحزاب الداعية إلى الاستقلال بإلحاح أن تتوحد ذاكراً أن الفرق بيّن بين الاستقلال والوحدة مع مصر. فالصراع بين الحزب الوطني الاتحادي والختمية من ناحية وحزب الأمة والأنصار من الناحية الأخرى. ثم يعرض استعداده لحل حزبه **الآن** لصالح الوحدة الحزبية [الاستقلالية] حتى يتحقق الاستقلال، ويقترح على الأحزاب الأخرى الداعية للاستقلال أن تحذو حذو الأحزاب الداعية للوحدة التي تجمّعت في الحزب الوطني الاتحادي. ويختم المقابلة بتحذير مؤثر لكل دعاة الاستقلال أن يستيقظوا ويتحدوا قبل فوات الفرصة حيث سيعمل الحزب الوطني الاتحادي قصارى جهده وبدعم مصر المادي والمعنوي لتحقيق الفوز.

جـ ـ نشرت صحيفة «**الأمة**» (لسان حال حزب الأمة ـ تدعو للاستقلال) افتتاحية صارخة يوم ٨ أغسطس كشفت فيها الأساليب التي تنوي مصر أن تحقق بها طموحها في السودان. بدأ الكاتب باقتباس مما نشرته «**أخبار اليوم**» اليومية القاهرية يوم ١ أغسطس وفيه تفاصيل إنفاق مصر ٢٩٥,٠٠٠ جنيه استرليني من ميزانية العام الحالي لأغراض الدعاية في السودان، ثم **يتّهم** مصر بإحالة كوارث السودان إلى فرص لتحقيق أهدافها، وذلك بالمغالاة

في الترحيب بالوفود السودانية الزائرة وإكرامها، وعلى وجه الخصوص الوفود القادمة من جنوب السودان التي زارت القاهرة مؤخراً، لدرجة صار معها كرم الضيافة أشبه بالرشوة. ذكر الكاتب أيضاً محاولة فصل الجنوبيين عن إخوانهم الشماليين، والإدلاء بتصريحات علنية ممعنة في السخرية من السودانيين أمام الزوار الأجانب الذين حضروا احتفالات القاهرة، ودفع عشرات الآلاف من الجنيهات كرواتب لعملاء داخل السودان، ومحاولة شراء ولاء بعض العناصر المؤيدة للاستقلال بعروض مغرية: كل هذا بهدف نشر فكرة الوحدة بين السودانيين والتأثير على أصوات الناخبين المتعلقة بتقرير المصير. يختم المقال قائمة الاتهامات فيذكر أنها تدلّ على أن مصر مصممة على خرق اتفاقية الاحترام المتبادل وإلغاء الاتفاق المصري ـ الإنجليزي بكل الوسائل المتاحة لها. ثم يحذّر من أن مثل هذا الموقف سيدفع حزب الأمة حتماً (وهو راعي اتفاقية الاحترام المتبادل) إلى اتخاذ إجراءات مضادة لحماية مصالح البلاد: إننا نحذر الشعب السوداني والعالم أجمع بأننا على استعداد (إذا دعت الحاجة) لأن ندافع عن استقلالنا بالسلاح. فاحذري يا مصر.

ط ـ نشرت «**النيل**» (مهدوية ـ لسان حال الأنصار ـ تدعو للاستقلال) يوم ١٠ أغسطس أن وكالة الأنباء العربية قد أوضحت هدف مصر من إيفاد الصاغ صلاح سالم إلى السودان. يؤكّد تقرير الوكالة الشكوك التي أثيرت بالفعل حول نوايا مصر والريبة في التزامها الحياد. كل ما هناك هو محاولة مكشوفة لإقناع كل السودانيين لكي يتكاتفوا في الانتخابات القادمة مع الحزب الوطني الاتحادي الذي يدعو برنامجه الحزبي إلى توطيد الصلة بمصر.

ي ـ نشرت «**صوت السودان**» (لسان حال الختمية ـ تدعو للوحدة) في عدد ١٠ أغسطس رداً من الصاغ صلاح سالم على الاتهامات التي وجّهتها صحيفة «الأمة» لمصر في عدد ٨ أغسطس (انظر حـ أعلاه). بدأ بالتشكيك في الأرقام المتعلقة بالإنفاق المصري المخصص للسودان، ثم ردّ على الاتهامات ببيان خارج الموضوع ـ وغير صحيح كذلك ـ يدّعي أن صحيفة «الأمة» لم تستخدم أعمدتها للهجوم على البريطانيين، المستغلين الحقيقيين للسودان. أما مصر فقد ضحّت تاريخياً بمصالحها لأجل مصلحة السودان، الذي تعتبر نفسها أختاً محبّة له، كما يبرهن على ذلك عملها الظاهر في السودان، الذي يدركه السودانيون أنفسهم جيداً ويقدّرونه. واقترح الصاغ ـ برهاناً على هذه المقارنة ـ أن يطالع السودانيون اتفاقية ١٢ فبراير التي أتت نتيجة لتضحية مصر. كان متاحاً لمصر أن تتخلى عن مصلحة السودان إلاّ أنها ناضلت سنوات لإعطاء السودانيين ما حرمهم منه البريطانيون، ويمكن مقارنة [الاتفاقية] بمسودة قانون الحكم الذاتي التي عرضتها بريطانيا على السودانيين. لم تنفق مصر أموالاً في السودان إلاّ للأغراض الخيرية،

وهي لن تتوقف عن ذلك إطلاقاً حتى إذا اختار السودانيون الاستقلال التام والفصل بين القطرين. ستقدم مصر لإخوتها السودانيين [مساعدات] كما فعلت مع المسلمين في فلسطين وإسبانيا وكل البلدان التي يسودها الإسلام. أما الاتهام بأن مصر حاولت رشوة الجنوبيين وإبعادهم عن الشماليين، فقد ردّ الصاغ بقوله إن على الراغبين في معرفة الحقيقة أن يدرسوا وقائع المفاوضات الإنجليزية ـ المصرية السابقة للاتفاقية، وقد نشرت الوقائع مؤخراً في الكتاب الأخضر. وختم الصاغ ردّه بالكلمات التالية:

«إنني أعلن بكل ما أوتيت من قوة أن مصر ترغب في أن ترى السودان حراً من النفوذ المصري والبريطاني بأقرب وقت ممكن حتى يصير السودانيون السادة الحقيقيين لشؤونهم. لو تحقق ذلك فإن مصر لا تخشى شيئاً حيال علاقتها بالسودان».

ك ـ نشرت صحيفة «**الأمة**» (لسان حال حزب الأمة ـ تدعو للاستقلال) في يوم ١٠ أغسطس افتتاحية تحت عنوان: «مرحباً صلاح» تعليقاً على ردّ الصاغ (انظر «ي» أعلاه) على افتتاحية ٨ أغسطس، وجاء فيها ما يلي:

١ ـ إذا كنت لا تفرق كما تقول بين الأحزاب السياسية السودانية فلِمَ لم تنشر ردّك في الصحف الداعية للاستقلال أيضاً؟

٢ ـ لِمَ تواصل القيام بالدعاية في السودان رغم تعهّدك المتكرر بالامتناع عن ذلك.

٣ ـ من الممكن أن يساعد المرء صديقه دون أن يسرق ممتلكات ذلك الصديق ويستفيد منها.

٤ ـ هدفنا الأساسي هو أن نبعد دعايتك (مهما أخفيت معالمها) بعيداً عن بلادنا.

٥ ـ إننا نرغب في علاقات ودّية معكم، ولكن عليكم أن تتذكروا أننا جدّ قادرين على نيل الاستقلال بجهودنا الذاتية والحصول على اعتراف الدول الأخرى بذلك الاستقلال كما هو شأنكم في مصر.

٦ ـ لقد اعترفت يا مصر بالفعل ـ في اتفاقية ١٢ فبراير ـ بحقنا في الاستقلال إذا أردنا ذلك. إذا ما رغبتم في التراجع عن ذلك الاعتراف فافعلوا ذلك، ونحن قادرون على المضي قدماً بقدراتنا الذاتية.

٧ ـ قد تقولون إن البريطانيين يدمّرون السودان. إذا صحّ ذلك ـ ونحن لا نؤيد هذا الادّعاء ـ فالأمر يخصّنا نحن ولا شأن لكم به. لقد هاجمنا البريطانيين في الماضي عندما استحقوا الهجوم، بل إننا في واقع الأمر وقّعنا اتفاقاً معكم (اتفاقية الاحترام المتبادل، في القاهرة، أوكتوبر ١٩٥٢) لإنهاء حكم البريطانيين في السودان.

٨ ـ لن تستطيعوا أنتم ولا البريطانيون منعنا من نيل هدفنا ـ الاستقلال ـ في المستقبل القريب.

٩ ـ إن أبلغ مقطع في ردّك هو قولك: «إنني أعلن بشدة أن طموح مصر هو أن ترى السودان متحرراً من النفوذين المصري والبريطاني وأن ترى السودانيين ممسكين بمقاليد الأمور تماماً في شؤونهم الداخلية. متى تحقق ذلك فإن مصر لن يكون لها أي رأي حول الوضع الدولي النهائي لبلادكم». هذه كلمات جميلة وشجاعة، ولكن، هل تقصد بها حقاً أن مصر تريد للسودان أن ينال الاستقلال التام؟ إذا كان ذلك ما تعنيه فالرجاء أن تفصح عنه بوضوح لا شك فيه. أما إذا كنت ـ كما يبدو ـ تعبّر عن هذه الأحاسيس الجميلة لمجرد اعتبارات وعموميات دبلوماسية فإننا لسنا من الغباء لدرجة نعجز فيها عن فهم مراميك. إن استخدامك لكلمات تحمل تأويلات هو الذي يجعلنا نستريب في إخلاصك. عليكم أيها المصريون أن تدركوا أننا نثق في مقدرتنا على نيل الاستقلال دون مساعدة منكم. هل هذا هو ما تريده يا صلاح؟

ل ـ «**السودان الجديد**» (١٠ أغسطس) (كانت مؤيدة للاستقلال لكنها صارت تعبّر مؤخراً عن آراء وحدوية). يستخدم الصاغ صلاح سالم هذه الصحيفة للدفاع عن مواقف مصر في السودان وللردّ على منتقديه من حزب الأمة. أرسل بياناً للصحيفة تضمّن النقاط التالية:

١ ـ فجأة تحولت مصر في عيون حزب الأمة من حليفة وصديقة للسودانيين في حربهم من أجل الاستقلال إلى دولة مستعمرة كريهة توجَّه إليها الشتائم السامة. وصرت أنا صلاح سالم صديقكم الصدوق رمزاً للاستغلال والاسترقاق. إنني لن أنزل إلى الوحل الذي تتمرغ فيه صحيفة «الأمة». نحن المصريين نحارب الاستعمار البريطاني في مصر وقد حاربناه قبل ذلك في السودان. وقد وُقّعت، بفضل جهودنا التي قمنا بها لصالحكم، الاتفاقية التي تتخلصون بموجبها من كل الموظفين المصريين والبريطانيين خلال ثلاث سنوات. وقد حققنا الإنجاز نفسه لسوريا ولبنان ونسعى لتحقيق شيء مماثل لكل البلدان العربية والشرقية من إندونيسيا في المشرق حتى المغرب غرباً.

٢ ـ لقد ألقيتُ كلمة قبل حوالى شهر في الإسكندرية، حضرها عدد من المندوبين السودانيين، وأشرت إلى التخلف الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط بشكل عام وفي السودان بوجه خاص (والسبب هو البريطانيون). ذكرت أن السودان يمكن أن يستخدم مياه النيل بصورة أكثر فعالية ويطور موارده المعدنية والزراعية والخشبية. وقد اتهمتني صحيفة «الأمة» بأنني ذكرت أن مصر تريد أن تستغل هذه البلدان وتنمي مواردها للمصلحة المصرية. إننا لا نحتاج إلى مواردكم، فلدينا موارد هائلة تسدّ حاجتنا لمئات السنين. هدفنا الوحيد هو أن نرى السودان أخاً حراً قوياً ندخل معه في اتفاقيات وتعاون متبادل. لم يرد في صحف العراق أو سوريا أو العراق أو ليبيا (وهي بلدان قدّمنا لها مثلما

قدمنا إلى إخواننا السودانيين) أي ذكر للدعاية [المصرية]. إنني لا أتوقع تقريظاً أو مكافأة ـ فالله سوف يمنّ عليّ بذلك ـ كما سيكون حكم الشعب السوداني وشعب مصر في الوقت المناسب واضحاً ونهائياً.

م ـ «**صوت السودان**» (لسان حال الختمية ـ تدعو للوحدة). نشرت في عدد ١١ أغسطس سرداً لنشاط الصاغ في السودان خلال زيارته. هذه بعض أفعاله كما أوردت:

١ ـ حوار في دار المفتش العام المصري مع عدد من السودانيين من مختلف الألوان السياسية بهدف إقناعهم بالتوحّد في البرلمان والوزارة للتأكد من التنفيذ المناسب للاتفاقية. ورغم الترحيب العام بهذه الحوارات فإن كاتب المقال يشير إلى وجود مصاعب في التوصل إلى اتفاق حول كل التفاصيل، ولكن بعض التقدم قد أحرز.

٢ ـ زار الصاغ السيدين وقادة الحزب الوطني الاتحادي وناقش معهم هذه المسائل.

٣ ـ دعا الصاغ الأحزاب السياسية إلى مأدبة غداء (لم يحضر حزب الأمة) وألقى كلمة حثّ فيها المدعوين على الوحدة من أجل نيل الحرية [ما هو البند في الاتفاقية الذي يمنح للحكومتين المتعاقدتين الحق في المطالبة بإجراء تعديل على محتوى الاتفاقية، أو الحق في أن يخاطب وزير السودانيين حول كيفية إجراء انتخابهم؟].

ن ـ «**النيل**» (مهدوية ـ تدعو للاستقلال) عدد ١١ أغسطس. يهاجم المحرر تصريحات الصاغ الواردة في «السودان الجديد» (انظر «ل» أعلاه) ونشاطه المرصود في «صوت السودان» (انظر «م» أعلاه) ويقول إن السودان سيرحّب بالمساعدات الخيرية والثقافية المصرية ولكن بعد تحقيق الاستقلال. أما في الظروف الحالية، فإن هذه الخدمات ليست سوى دعاية. إذا كانت مصر تكنّ للسودان نوايا حسنة، فلتترك له قدراً كافياً من مياه النيل يكفيه شر الإذلال والحاجة لقبول تبرعات خيرية لم يطالب بها ولا يريدها. لدى السودان موارد كافية وهو قادر على تنميتها بنفسه كما فعل حتى الآن.

س ـ «**الوطن**» (الحزب الجمهوري الاشتراكي ـ تؤيد الاستقلال) ١٠ أغسطس يتهم المحرر مصر برشوة الصحافيين السودانيين لكي يقوموا بأعمال التجسس لها، ويتهمها بدفع مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لموظف جنوبي لكي يسعى لاستمالة الرأي العام في الجنوب للسياسة المؤيدة للوحدة [مع مصر].

ع ـ في يوم ١١ أغسطس بثّت إذاعة القاهرة برنامجاً عن زيارة الصاغ صلاح سالم للخرطوم، جاء فيه:

١ ـ هاجم حزب الأمة لأنه لم يحاول أن يفضح ممارسات بريطانيا في السودان. وقال إن مصر لا تحاول أن تفرض رأياً حول خيار السودان المتعلق بوضعه المستقبلي.

٢ ـ يقول سكرتير عام حزب الأمة في معرض الرد، إن مصر وليس بريطانيا العظمى هي التي تقوم بالدعاية في السودان. وتحدّى صلاح سالم أن يحدّد أي مبلغ من المال صرفته بريطانيا في السودان. ثم يقول إن السودانيين لا يريدون المساعدات الخيرية المصرية لكنهم يحتاجون إلى نصيب عادل من مياه النيل وسوف يأخذونه.

٣ ـ رُوي عن متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية البريطانية أنه قال إن الحكومة البريطانية حسبت أن سفيرها في القاهرة أخبر الحكومة المصرية أن زيارة الصاغ إلى الخرطوم لم تكن متوافقة مع قرار الحكومتين بالتزام الحياد في الانتخابات.

مذكرة: سنصدر الملخص الذي يشمل الفترة الأولى (١٢ أغسطس ـ ١٨ أغسطس) بعد أسبوعين تقريباً وسيلي ذلك ملخص آخر للفترة الثانية (١٩ ـ ٢٣ أغسطس) والثالثة (٢٤ ـ ٣١ أغسطس) في نهاية شهر سبتمبر.

آر. س. مايال

هاربندن ـ ١ سبتمبر ١٩٥٣

[CLXXI]

F.O. 371/102712

[هذه ليست وثيقة رسمية وغير صادرة عن حكومة السودان. أعدّها مستشار العلاقات العامة لحكومة السودان في لندن، ونشرها لتساعد قادة الرأي العام في الصحافة والبرلمان على تحليل وفهم الأخبار الواردة من السودان إلى المملكة المتحدة]

خلفية أخبار السودان
«الحكم الذاتي للسودان»

الحملة الانتخابية ـ أغسطس ١٩٥٣
(الفترة الأولى ـ الجزء الثاني ـ ١٢ ـ ١٨ أغسطس)

ملحوظة: الجزء الأول من هذه الخلفية لتغطية الفترة من ٢٩ يوليو إلى ١١ أغسطس، صدر في أول سبتمبر، وإذا لم يتسنّ تسلمه من قبل الذين تسلّموا الجزء الثاني هذا يمكنهم الحصول عليه من الآنسة بيكر ـ القسم السياسي، وكالة السودان في لندن.

١ ـ الفترة الأولى، ١٢ ـ ١٨ أغسطس:

أ) «**الرأي العام**» (مستقلة ولها ميول نحو مصر): احتوى عدد ١١ أغسطس على تغطية كاملة للمؤتمر الصحافي الذي عقده الصاغ صلاح سالم قبيل مغادرته الخرطوم إلى القاهرة. بعد اطلاع الحضور على مقابلته للسيدين وقادة كافة الأحزاب السياسية ومحاولته مرة أخرى لجمع شملهم حتى لا يكتوي السودانيون بنار البريطانيين، كما اكتوى المصريون ولكن، لأسفه الشديد، وبدون غضب يعترف بفشله ويقول ليس هناك أي أمل في أن يتناسى قادة الأحزاب خلافاتهم ويقسّموا الدوائر ليتجنبوا خوض انتخابات.

ملحوظة: غير واضح حسب أي بند من الاتفاقية تصرّف هذا الوزير المصري محاولاً التأثير على الترتيبات السياسية السودانية للانتخابات العامة الأولى. لقد كوّنت الاتفاقية لجنة انتخابات عليا وهي المفوّضة الوحيدة لاتخاذ قرارات في الشؤون الانتخابية.

(ب) «**الأمة**» (تؤيّد الاستقلال): عدد يوم ١١ أغسطس يحتوي افتتاحية تشجب بيان الصاغ صلاح سالم العنيف المنشور في صحيفة «صوت السودان» بتاريخ ١٠ أغسطس

(انظر (ك) في التقرير السابق). بعد أن تناول نقاط بيان الصاغ أضاف المحرر: «يجب أن يفهم الصاغ نهائياً أن السودان ليست فلسطين. والبلدين على طرفي نقيض، أم أن الصاغ يرغب في أن تجني مصر من السودان ما جنته من فلسطين؟».

ملحوظة: هذا تحذير واضح بأن جبهة الاستقلال السودانية لن تقبل بأي تدخّل من جانب مصر في شؤون السودان الداخلية.

(ج) «**صوت السودان**» (لسان حال الختمية ـ مع الوحدة): هذه الصحيفة الوحدوية في عددها بتاريخ ١٣ أغسطس سجلت آراء السيد عبدالله خليل، سكرتير عام حزب الأمة والرئيس السابق للجمعية التشريعية من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣، وكان من بين أعضاء الوفد الرسمي لحضور التتويج وهو معروف جداً في هذا البلد، مشيراً إلى زيارة الصاغ صلاح سالم. فقد نقل عنه قوله أن اقتراحي الصاغ بتقسيم الدوائر الانتخابية وتشكيل حكومة ائتلافية غير عمليين. لقد برهنت التجارب السابقة أن اتفاق كل الأحزاب والمؤتمرات غير ممكن. وأضاف أن مصر بسياستها الراهنة تجاه السودان قد جعلت التعاون بينها وبين حزب الأمة أمراً مستحيلاً، وتدفعنا إلى التحالف مع الشيطان لمقاومتها. وخلص إلى القول: «نحن لا نخاف أحداً لأننا أقوياء وقادرين على تحقيق رغباتنا». وجاء في المقالة أيضاً أن الحزب الجمهوري الاشتراكي يعتقد أن تقسيم الدوائر الانتخابية وتشكيل حكومة ائتلافية غير عمليين ومنافيين للديموقراطية الأصيلة والتمثيل البرلماني.

(و) «**الرأي العام**» (مستقلة ولها ميول وحدوية): في عددها بتاريخ ١٢ أغسطس تورد أن السيد عبدالله خليل صرّح بأن حملة حزب الأمة الصحافية على الصاغ صلاح سالم ومصر قد انتهت الآن شريطة أن يوقف هو وحكومته حملتهما الدعائية وينفذان الاتفاقية بصدق: «لم يكن قصدنا الإساءة إلى الصاغ ولكننا أجبرنا على أن نحذر مصر وبريطانيا عندما شعرنا بانتهاكهما الحياد المطلق». كما ذكرت «النيل» في عددها بتاريخ ١٣ أغسطس أن كل ما تطالب به جبهة الاستقلاليين هو حياد مصر التام.

(هــ) «**النيل**» (لسان حال الأنصار ـ مع الاستقلال): في افتتاحيتها، عدد ١٤ أغسطس يذكر محمد أحمد عمر، مؤسس ورئيس حزب السودان (موقوف حالياً) تحت عنوان «أين نقف؟» نقطتين مهمتين:

(i) أن لأي سوداني الحق كاملاً في المطالبة بوحدة مع مصر أو مع أي بلد آخر، ولكن كيف يستقيم لحكومة موقتة، خلال فترة انتقالية، إذا كان تشكيلها من عناصر وحدوية بحت، أن تحمّس السودانيين للدعاية المصرية؟

(ii) أنه من نافل القول بل من المؤكد أن مثل هذه الحكومة ستفتح الباب على مصراعيه أمام مصر لتجنيد كل قطاعات السودانيين ودعم الوحدة بينها وبين السودان. وستكون

النتيجة هي نفسها في حالة حكومة ائتلافية من عناصر وحدوية وأخرى استقلالية.

(و) **«الوطن»** (لسان حال الحزب الجمهوري الاشتراكي ـ مع الاستقلال): في عددها بتاريخ ١٥ أغسطس أفادت قراءها بأن الأستاذ خلف الله خالد صرّح لأحد مراسليها بأنه قد قرّر إلغاء قراره السابق الانسحاب من المشاركة في لجنة الانتخابات المشتركة بعد مقابلة مرضية مع الحاكم العام وسيعاود مشاركته في اجتماعات اللجنة.

(ز) **«الأمة»** (لسان حال حزب الأمة ـ مع الاستقلال): في افتتاحية عدد ١٦ أغسطس تتهم الحزب الوطني الاتحادي بإثارة القلاقل السياسية عن طريق:

(i) أسلوب صحافته العدواني («الاتحاد» ـ «صوت السودان» ـ «السودان الجديد» وغيرها).

(ii) التهجُّم على أعضاء حزب الأمة وهم لهم حقّهم في الرد.

(iii) إثارة الشغب في الحياة السياسية.

(ح) **«الاتحاد»** (لسان حال الحزب الوطني الاتحادي ـ مع الوحدة): في عددها بتاريخ ١٧ أغسطس تعلّق الفترة الأولى من التقرير بخبر طريف: صرّحت القاهرة بأن ضابطاً سودانياً يخدم مع الجيش المصري قد فاز في مباريات الدول العربية لرمي الحربة بكسر كل الأرقام القياسية السابقة ويسجّل مسافة ٢٥,٢٧ متراً. وقد تساءل أحد المحايدين إن كان هذا بداية لإنطلاق الحملة الانتخابية!

٢ ـ الفترة الثانية ١٩ ـ ٢٤ أغسطس:

مؤتمرات الأحزاب السياسية

(أ) **«الاتحاد»** (لسان حال الحزب الوطني الاتحادي ـ مع الوحدة): في عدد ١٨ أغسطس نشرت بيان الحزب الرسمي ومناشدة إلى جميع المواطنين. أدناه ملخص له:

(i) هدف الحزب هو تقرير المصير، تحرير السودان من كل نفوذ خارجي، جلاء كل الجيوش الأجنبية وتشكيل حكومة سودانية حرة في وحدة مع مصر.

(ii) أسلوب شعار الحزب هو المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين.

(iii) وسائل الحزب لتحقيق أهدافه: «الحزب يعمل بكل الوسائل المتاحة».

(iv) السياسة الداخلية تشتمل على الآتي:

ـ تعاون كل السودانيين في كل المديريات؛

ـ حشد كل طاقات الوطن؛

ـ استغلال كل طاقات السودانيين وكفاءاتهم؛
ـ تعزيز القوات المسلحة؛
ـ لا مركزية الإدارة؛
ـ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية؛
ـ رفع مستوى العمال؛
ـ الاستقلالية عن رأس المال الأجنبي؛
ـ استغلال ثروات البلاد؛
ـ تشجيع الشركات المساهمة؛
ـ توزيع الثروة؛
ـ توسيع التعليم والصحة وتطويرهما؛
ـ تأميم المؤسسات العامة؛
ـ العدالة الاجتماعية بالتخلص من الثراء الفاحش والفقر المدقع.

(v) السياسة الخارجية ترمي إلى تشجيع الديموقراطية ومحاربة الشيوعية.

ملحوظة: يتكون هذا الحزب من أنصار المرحوم السيد الشريف يوسف الهندي، وهو حزب صغير، وقبل احتفالات مصر الأخيرة كان الحزب يساند الاستقلال ولكن الآن تحوّل إلى كتلة أنصار الوحدة.

(ب) «السودان الجديد» (غير سياسية وهي الآن مؤيدة للوحدة بقوة): في عدد ٢٤ أغسطس أوردت الصحيفة تفاصيل مؤتمر حزب الأمة الذي عقد خلال عيد الأضحى من ١٩ إلى ٢٤ أغسطس. وقد أورد مراسلها النقاط الآتية:

(i) افتُتح المؤتمر برسالة من السيد عبدالرحمن المهدي قرأها ابنه السيد صديق. وفي الرسالة يقول السيد عبدالرحمن أنه بعد كثير من التمحيص والتشاور مع أعوانه وصل إلى قناعة أن أنسب وضع للسودان الجديد هو نظام جمهوري ديموقراطي. وعليه فهو يؤيد بشدة قرار الحزب اختيار نظام جمهوري ديموقراطي.

(ii) أكّد رئيس الحزب (السيد صديق) أن الحزب مصمّم على منع أي من دولتي الحكم الثنائي من نشر الدعاية الحزبية.

(iii) أعلن السيد عبدالرحمن علي طه(وزير المعارف)، لأول مرة، تفاصيل اتفاقية الجنتلمان (أوكتوبر ١٩٥٣) بين حزب الأمة والحكومة المصرية. والتفاصيل هي: التوزيع العادل لمياه النيل، مشاركة السودان في برنامج النقطة الرابعة، تمثيل السودان في المؤتمرات العالمية

وأثناء الفترة الانتقالية، مساعدة الحكومة المصرية للسودان تتم عبر حكومة السودان فقط.

وقد وافق المؤتمر على تبنّي القرارين، وهما: أن حزب الأمة يقف مع مبدأ الحكم الجمهوري الديموقراطي؛ التزام دولتي الحكم الثنائي بالحياد التام خلال الفترة الانتقالية.

(ج) **«صوت السودان»** (لسان حال الختمية ـ مع الوحدة): في عدد ٢٥ أغسطس أوردت التفاصيل الكاملة للبيان الرسمي لحزب الأمة كما قدّمه السيد عبدالله خليل أثناء انعقاد مؤتمر الحزب.

أدناه ملخص للبرنامج:

(i) سودنة الإدارة والشرطة والجيش والمحافظة على مستواهم العالي.

(ii) الاحتفاظ بالفنيين الأجانب في حالة عدم وجود سودانيين.

(iii) تعزيز قوة دفاع السودان لتحلّ محل القوات البريطانية والمصرية.

(iv) تخفيض تكاليف المعيشة لأقلّ مستوى ممكن.

(v) وضع الأسس الاقتصادية والاجتماعية السليمة للتنمية.

(vi) إنشاء علاقات مع العالم الخارجي عن طريق المشاركة في المؤتمرات العالمية. «للتعرف على الآخرين ولتعريف الآخرين علينا».

(vii) تدريب السودانيين لسلك ديبلوماسي جديد.

(د) **«النيل»** (لسان حال الأنصار، مع الاستقلال): لم يكن مستغرباً من هذه الصحيفة الداعية إلى الاستقلال، في عددها الأول بعد عيد الأضحى، أن لا تحصر نفسها في تعليقها على مؤتمر حزب الأمة على برنامج الحزب وقراراته، كما فعلت صحف المعارضة الأخرى (انظر ب وج أعلاه). بدأ المراسل سرده بتسجيل إعجابه (وقرار المؤتمر في هذا الأمر) بالخدمات التي يقدّمها السيد عبدالرحمن المهدي من أجل استقلال السودان. وهو يؤكد دعم السيد عبدالرحمن وجهاز الحزب التنفيذي لمبدأ الجمهورية الديموقراطية. وبعد الموافقة على البرنامج، كما أوضحه السكرتير العام أوصى المؤتمر بإخضاع البرنامج إلى مزيد من الدراسة لتفاصيله والتحضير لتطبيقه. ويختتم بتسجيل امتعاض المؤتمر الشديد لتدخل مصر السافر في السودان وفي محاولتها للتأثير على حرية السودانيين في أفكارهم.

(هـ) **«الرأي العام»** (مستقلة متعاطفة مع الوحدويين): في عددها الأول بعد عيد الأضحى أوردت تعليقات للحزبين الآخرين الكبار على قرار حزب الأمة بتبنّي النظام الجمهوري الديموقراطي كأحد دعائم برنامجهما. وذكرت أن الأستاذ إسماعيل الأزهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي قال: «إنما الأفعال وليست الكلمات هي ما يهمنا، في الماضي كل أفعال حزب الأمة كانت تشير إلى محاولتهم المستمرة لإنشاء ملكية في السودان. وأنا

أخشى أن يكون هذا القرار هو مجرد دعاية انتخابية. إن حزب الأمَة قد أدرك أخيراً عدم تحمّس الشعب لدعايته السابقة».

أما الأستاذ إبراهيم بدري سكرتير عام الحزب الجمهوري الاشتراكي والذي كان متوقّعاً أن يكون أكثر تعاطفاً مع قرار حزب الأمة يقال أنه يرى أن تبنّي حزب الأمة للنظام الجمهوري الديموقراطي لا يهمّ حزبه (الجمهوري الاشتراكي) كثيراً ولن يكون له أثر في رأيهم أو وجهة نظرهم تجاه حزب الأمة.

٣ ــ الخلاصة:

(أ) من اطلع على الجزء الأول من مذكرة «الحملة الانتخابية ـ أغسطس ١٩٥٣» التي صدرت أول سبتمبر سيذكر أن الهامش في الصفحة ٩ نوّه بأن المذكرة الحالية والتي تعلّق على باقي الفترة الأولى ستصدر في حدود يوم ١٠ سبتمبر. ولكن نظراً لموسم العطلات وقلّة الموظفين فقد تأخر صدور المذكرة. كذلك، فإن المذكرة التي ستغطي الفترة الثالثة والحملة الانتخابية لشهر سبتمبر (الفترة الرابعة) لا يحتمل أن تصبح جاهزة للنشر قبل نهاية أوكتوبر.

(ب) نلفت انتباه القرّاء إلى قرارات لجنة الانتخابات المشتركة والتي صدرت خلال سبتمبر. أغلب هذه القرارات تمّ نشرها في الصحافة البريطانية:

(i) قوائم الترشيح لمجلس الشيوخ ومجلس النواب ستقفل في ٣٠ سبتمبر في كل أنحاء البلاد.

(ii) الاقتراع في الدوائر غير المباشرة سيبدأ في ٢ نوفمبر وينتهي في ١٥ منه.

(iii) الاقتراع في الدوائر المباشرة والانتخابات الثانوية في الدوائر المباشرة سيتمان بين ١٤ و٢٥ نوفمبر.

(iv) سيتم إعلان نتائج دوائر مجلس النواب بالأقاليم في ٣٠ نوفمبر.

(v) الاقتراع في دوائر مجلس الشيوخ ودوائر الخريجين لمجلس النواب ستنتهي في ٧ ديسمبر ويتوقع أن تعلن النتائج يوم ١٠ ديسمبر.

(vi) ستصدر اللجنة أمرها بإجراء الانتخابات في ٣ أوكتوبر وآخر تاريخ لتقديم الترشيحات للمجلسين سيكون في حدود يوم ٣ أوكتوبر.

(vii) سيسمح بفترة ١٠ أيام بعد قفل التسجيل في ٣٠ سبتمبر لتقديم الاعتراضات والاستئنافات والبت بها، ولكن لن ينظر في أي طلب لتعديل القوائم بعد ٣٠ سبتمبر.

آر. س. مايال

هاربندن ـ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣

[CLXXII]

F.O. 371/102712

مكتب الحاكم العام ـ الخرطوم

١٢ سبتمبر ١٩٥٣

سري

عزيزي ألن،

أشير إلى رسالتيَّ بالرقم بي بي ٠١/١٣/٣٦ المؤرختين ١٥ أغسطس و ٥ سبتمبر.

١ ـ لقد وصلت تعليقات مديري المديريات على تنبؤاتنا بنتائج الانتخابات، لذا فبوسعنا أن نقدّم نسخة معدّلة عما يرى إداريو الأقاليم أنه سيحدث. وأودّ مرة أخرى أن أؤكد أن التنبؤ بنتيجة هذه الانتخابات ـ شأنه شأن التنبؤ بنتائج معظم الانتخابات ـ مجرد تخمين قد يخطىء أو يصيب.

٢ ـ لخّص الموقف الحالي في الدوائر المباشرة السبعين في شمال السودان على النحو التالي:

الحزب	دوائر مضمونة	دوائر ممكنة	المجموع
حزب الأمة	٢٩	٦	٣٥
مستقلون (غير حزبيين)	١	١	٢
الحزب الجمهوري الاشتراكي	١٢	١	١٣
الختمية والحزب الوطني الاتحادي	١٧	٣	٢٠
المجموع			٧٠

أما المقاعد الخمسة في دائرة الخريجين فالاحتمال الراجح أن تفوز بها جماعة الحزب الوطني الاتحادي، رغم اعتقاد حزب الأمة بأنه قد يفوز باثنين منهما.

٣ ـ يعني ذلك أن مجلس النواب سيكون متوازناً إلى درجة دقيقة للغاية بالنسبة للشمال. إذا جرى تصويت على أساس طائفي فإن الحزب الجمهوري الاشتراكي، والحزب الوطني الاتحادي والختمية يمكنهم أن يجمعوا ٣٣ مقعداً بالإضافة المحتملة لمقاعد الخريجين الخمسة. أما في حالة تصويت حول الاستقلال أو [الوحدة مع] مصر فإن حزب الأمة يمكن أن يجذب المستقلين الاثنين ومعظم نواب الحزب الجمهوري الاشتراكي ويحصل على أغلبية.

٤ ـ لا تزال المقاعد الجنوبية الـ ٢٢ تشكّل علامة استفهام كبرى. يمكن أن يفوز الحزب الوطني الاتحادي بثلاثة أو أربعة مقاعد في مدن الجنوب نتيجة لانقسام وتشتت أصوات الأحزاب الجنوبية المتنافسة. أما الباقون فمن المحتمل أن تُشترى أصوات ستة مرشحين بمجرد وصولهم إلى الخرطوم. إلاّ أن حوالى اثني عشر منهم ـ على أسوأ الافتراضات ـ سيظلون مستقلين.

إلاّ أن صورة الموقف ـ كما هو الحال بالنسبة إلى صراع الختمية/ الحزب الوطني الاتحادي ـ قد تتضح أكثر عندما تعرف أسماء كل الذين رشحوا أنفسهم، في مطلع شهر أوكتوبر.

٥ ـ مما يستوقف المرء أن حزب الأمة بدأ يكتشف أن دوائر الريف صارت عنيدة في رغبتها في ترشيح أفراد محليين بدلاً من أسماء تفرضها عليها شخصيات الحزب البارزة مثل د. علي بدري وعبدالله بك خليل وآخرين. لذا، فإن الحزب يواجه صعوبة في إيجاد دوائر لقادته. وسوف ينسحب هذا أيضاً على الحزب الوطني الاتحادي.

٦ ـ سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى ريتشز، ودوريس وديفيز.

المخلص: جي. كندريك

إلى: ر. ألن المحترم

القسم الأفريقي ـ وزارة الخارجية

لندن أس. دبليو. أ.

[CLXXIII]

F.O. 371/102712

سري للغاية

السـودان

١ ـ أحيط وزير الخارجية علماً ببرقية المستر ريتشيز رقم ٧٣ الفقرة الخامسة التي يطلب فيها معلومات عن المساعدات التي نقدّمها للسيد عبدالرحمن المهدي.

٢ ـ لقد تمّ الاتفاق ـ أثناء زيارة السيد عبدالرحمن ومستشاريه بمناسبة ذكرى التتويج ـ ولاحقاً مع ابنه الصديق ـ على أن تقدّم حكومة المملكة المتحدة للسيد عبدالرحمن مساعدات عملية معينة لمواجهة التدخل المصري في حملة الانتخابات، شريطة أن يلتزم حزب الأمة بشروط معينة.

٣ ـ وافق حزب الأمة على ذلك. وكان أهم الشروط هو أن يتوقف حزب الأمة عن خلط المسائل المطروحة بالوقوف علناً ضد الحكومة المصرية وبأن يحاول التوصّل إلى اتفاق مع مؤيدي الاستقلال الآخرين (أساساً الحزب الجمهوري الاشتراكي).

٤ ـ وقد قام حزب الأمة بإعلان قطع علاقاته مع المصريين نتيجة لحوادث معينة في جوبا في شهر يوليو، ثم واجه الصاغ صلاح سالم بموافق لا ترضيه إلى حد كبير أثناء زيارته إلى الخرطوم في شهر يوليو. وهناك مذكرة ـ منفصلة عن هذه ـ حول التعاون بين الأحزاب الاستقلالية وحزب الأمة. فقد توقّفت المفاوضات من دون التوصّل إلى اتفاق على الرغم من جهود المستر كنريك (من مكتب الحاكم العام)، وصبره، والمستر ريتشيز.

٥ ـ لقد قمنا من جانبنا بتقديم المساعدة العملية التي وعدنا بها. لم يرضَ السيد عبدالرحمن عن مدى هذه المساعدات، ولن يعترف أبداً برضاه عن نطاقها. وقد تقدّم باقتراحات لمساعدات في اتجاهات أخرى، ولكنها غير عملية:

(١) طلب في أحد اقتراحاته أن يتدخّل مفتشو المراكز في غربي السودان لمنع مرشحي الحزب الجمهوري الاشتراكي من خوض الانتخابات أو الفوز بها في المناطق التي يتبع سكانها دينياً للسيد عبدالرحمن. سيكون ذلك تدخلاً سافراً ومكشوفاً وسوف تستنكره لجنة الانتخابات.

(٢) من اقتراحاته الأخرى أن تعلن الحكومة البريطانية مباركتها لحزب الأمة ولقضية

الاستقلال. وينطبق الاعتراض أعلاه على هذه النقطة أيضاً، كما أن حزب الأمة لا يريد أن يظهر وكأنه عميل لنا (كما يقول السيد عبدالرحمن نفسه في مناسبات أخرى).

(٣) ثالثاً، أقتُرح أن تقوم الحكومة البريطانية (أو الإدارة) بجهود أكبر لإنهاء النشاطات المصرية. وفي هذا السياق، فإن حزب الأمة قد فضَّل مرة أخرى أن يتصرّف بمفرده، مجادلاً ـ ومحقاً في ذلك ـ بأن معارضة النشاطات المصرية ستكون أكثر فاعلية إذا ما تبنّاها سودانيون. وفي واقع الأمر أن المصريين اضطروا لتعديل تكتيكاتهم منذ أغسطس.

٦ ـ يرى الحاكم العام ومستشاره المستر لوس أنه لا يوجد أي شيء إضافي يمكن أن تفعله الحكومة البريطانية الآن. كانا سيؤيدان كشفاً علنياً مدوّياً من قبلنا للتجاوزات المصرية إذا لم يغيّر حزب الأمة تكتيكاته إزاء المصريين. أما بعد تغيير [موقف حزب الأمة] فإن مثل هذا التصرف سيكون خطأ تكتيكياً. إن الاحتجاج الذي قدّمه حزب الأمة للجنة الانتخابات تحرك مناسب ومعقول ولا شك أن المستر بني لن يُقصّر في مساندته. الصعوبة المتعلقة بذلك ـ لسوء الحظ ـ هي أن يدي حزب الأمة أبعد ما تكونان عن النظافة [البراءة] في هذا الصدد.

٧ ـ سيُرسل رد منفصل للمستر ريتشيز يحتوي على المعلومات أعلاه.

١٦ أكتوبر ١٩٥٣

[CLXXIV]

F.O. 371/102713

خطاب من رئيس الوزراء المصري
إلى حاكم عام السودان

القاهرة - نوفمبر ١٩٥٣

صاحب السعادة،

بالإشارة إلى رسالتنا رقم ١٢/١٢/١ المؤرخة ٥٣/١١/٤ والمتعلقة بتدخل إدارة السودان في الانتخابات السودانية، فإن الحكومة المصرية لا تزال شديدة القلق لأن التقارير الواردة باستمرار تبيّن أن عدداً كبيراً من الإداريين والموظفين تمادوا في نشاطهم بدلاً من التقليل منه. وهم يتحدّون لجنة الانتخابات الدولية علناً وفي مناسبات عديدة. وقد كوّنت هذه اللجنة بنص المادة ٧ من الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، لكي تراقب **بفعالية** كل التحضيرات الرامية إلى إجراء الانتخابات ولكي تتأكد من **نزاهة** هذه الانتخابات.

إن تحدي الإدارة وإعاقتها لعمل لجنة الانتخابات الدولية ليس منافياً لنص وروح اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ فحسب بل ضاراً بمستقبل أية صلات إنجليزية ـ مصرية. وسوف يكون عسيراً على الحكومة المصرية أن تثق في رغبة أو استعداد المملكة المتحدة لاحترام نصوص الاتفاقيات المستقبلية حتى إذا ما وقّعها ممثلو الحكومة البريطانية.

وقد اخترنا من بين الحوادث الكثيرة التي رصدها لنا العقيد عبدالفتاح حسن، ممثل الحكومة المصرية في لجنة الانتخابات الدولية، حادثتين.

١ ـ حادثة تلي، ٢ ـ حادثة كابويتا.

وأود أن أذكر ما يلي بخصوص الحالة الأولى التي اتُّهم فيها مساعد مفتش المركز جي دبليو هانا بممارسة ضغوط على زعماء «تلي» حول اختيار المرشحين للانتخابات المقبلة:

أ ـ اعترف المستر هانا في رسالة إلى حاكم مديرية الاستوائية بالإنابة، بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٣ بأنه استدعى زعماء «تلي» في ٣ سبتمبر وتحدث معهم عن الانتخابات المقبلة. وهذا أمر يقع بوضوح خارج نطاق واجباته الإدارية الصرفة.

ب ـ أرسل كبير ضباط الانتخابات في المديرية الاستوائية رسالة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣

إلى لجنة الانتخابات مؤكداً فيها ما ورد في (أ) أعلاه، وأرفق مع الرسالة رسالة أخرى تسلّمها هو من مستر إيفانز جونز مفتش مركز جوبا يرفض فيها بوقاحة طلب لجة الانتخابات تقريراً عن الحادثة. وقد أدانت لجنة الانتخابات هذا الموقف في رسالة مؤرخة ١٩٥٣/١٠/١٧ وموجّهة إلى رئيس الخدمة المدنية بالإنابة.

جـ ـ أوصت لجنة الانتخابات، عملاً بالسلطات المخوّلة لها في اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣، كبير ضباط الانتخابات في المديرية الاستوائية بإجراء تحقيق في الحادثة.

د ـ إلاّ أن توجيه لجنة الانتخابات لم ينفّذ كما تبيّن البرقية المؤرخة في ١٩٥٣/١٠/٢٤ التي وصلت إلى اللجنة من كبير ضباط الانتخابات بمديرية الاستوائية؛ وقد ذكر فيها أن المستر إيفانز جونز قد تولّى كل ما يتعق بالحادثة بنفسه، إذ قدّم زعماء التلي الشاكين إلى محاكمة. وقد حُكم على هؤلاء الزعماء ـ الذين تجرّأوا على اتهام المستر هانا ـ بالسجن والغرامة كما جرّدوا من رداء الشرف.

أما الحالة الثانية فتتعلق بالضغط الذي مارسه مفتش المركز دي روبيك على الزعيم داريو نيانقاموي لكي يسحب ترشيحه:

أ ـ أرسل كبير ضباط الانتخابات الاستوائية رسالة إلى لجنة الانتخابات الدولية يوم ١٧/ ١٩٥٣/١٠ رداً على برقية اللجنة المؤرخة ١٩٥٣/١٠/١٢ مؤكداً أن ضغطاً مورس على الزعيم داريو. ومما يدعم ذلك أيضاً الإفادات التي أدلى بها ـ بعد أداء القسم ـ كلٌّ من لوكا أفندي أكيم المساعد الطبي بكابويتا يوم ١٩٥٣/١٠/١٦ والشاكي الزعيم داريو يوم ١٩٥٣/١٠/٢٥.

ب ـ توجّه المعلومات ـ التي أدلى بها بعد أداء القسم ـ الاتهام بوضوح إلى العقيد دي روبيك والصاغ لام مساعد مفتش المركز. كما أنها تدحض دعوى العقيد دي روبيك بأن الزعيم داريو كان قد زاره «باحثاً عن العطف والحنان». لقد أرسلت سيارة شرطة وفيها ثلاثة من رجال الشرطة لكي تصطحب الزعيم داريو إلى المركز.

جـ ـ أدانت رسالة رئيس لجنة الانتخابات ـ المؤرخة ١٩٥٣/١٠/٢٤ والموجّهة إلى السكرتير الإداري بالإنابة ـ أدانت تصرّف العقيد دي روبيك باعتباره «غير لائق ومرفوضاً»، وذكرت أنه أبدى «قدراً كبيراً ـ لا ضرورة له وغير مناسب ـ من الاهتمام بموضوع الترشيح»، وأن «اللجنة تستحضر في هذا السياق شكاوى كثيرة وصلتها في ماضي الشهور، **فحواها أن الموظفين الإداريين البريطانيين في الجنوب سعوا لتقديم بعض من يفضلون كمرشحين لمجلس النواب ولوضع العراقيل أمام المرشحين الذي يقال إنهم لا يعتبرونهم مقبولين، أو ثنيهم عن الترشح**».

د ـ ويقول المستر سن في الرسالة نفسها: «لذا فإن اللجنة قد كلّفتني أن أتقدم بطلب غير

مألوف وشديد الوقع، وهو إقصاء المستر دي روبيك عن منصبه كمفتش لمركز الاستوائية الشرقي، على الأقل مؤقتاً **أي طوال فترة الانتخابات.**

هـ ـ رفضت إدارة السودان الاستجابة قائلة أن مثل هذا الإقصاء سيؤثر سلباً على سمعة موظف بريطاني. ويبدو لي أن مستقبل السودان أهم بكثير من سمعة رجل واحد يوجد ما يبرهن أنه مذنب. ثم إن لون جنسيته لا ينبغي أن يكتسب مثل هذا الثقل. إن الحكومة المصرية تستهجن المناورات التي لجأ إليها مكتب السكرتير الإداري في هذه الحالة، إذ استفاد لأقصى درجة من التسويف، وأغرق لجة الانتخابات بقدر كبير من الحوادث المشابهة في الأجزاء النائية والمتباعدة من البلاد.

و ـ وفوق ذلك، فإن إدارة السودان أذنبت بتدخلها حينما اقترحت إعادة التحقيق في هذه الحالة على يد أحد أفرادها هي، وأصرّت (وأنقل هنا كلمات المستر بيتون ـ السكرتير الإداري بالإنابة ـ حرفياً) قائلة: «يؤسفني أنني لا أستطيع الموافقة على حضور كبير ضباط الانتخابات إلى الاستوائية». هذا الضابط هو الرجل الذي فوّضته لجنة الانتخابات وأعطته سلطاتها. ونلاحظ أيضاً أن الإداري الذي تمّ اختياره سافر إلى كابويتا في الوقت الذي امتلأت فيه الصحف المحلية بالشائعات حول احتمالات ترقيته إلى منصب حاكم مديرية.

إن الحكومة المصرية تستهجِن بشدة أسلوب «الجزرة المعروضة» الماكر الفعال.

ز ـ تقول لجنة الانتخابات في رسالة أخرى إلى السكرتير الإداري بالإنابة تاريخ ١/١١/١٩٥٣، إنها برغم السماح للسيد مكاوي سليمان أكرت «المحقق المعين» من قبل الإدارة البريطانية في السودان بالتوجّه إلى كابويتا: «**فإن اللجنة لا تزال ترى أن العقيد دي روبيك تصرّف بطريقة غير لائقة للأسباب الموضحة في الرسالة المؤرخة ٢٤/١٠/١٩٥٣، وأنه ـ برغم تسرّب الأخبار للصحف قبل موعدها الملائم ـ فإن اللجنة لا تزال متمسكة بطلبها، سواء أكنتم على استعداد للاستجابة إليه الآن أم لا**».

حـ ـ إن الحكومة المصرية قلقة للغاية لأن المسألة لا تزال معلقة ولم تحسم بسرعة، الأمر الذي حرم الزعيم داريو من مزية توفير وقت للدعاية الانتخابية حتى إذا ما أُنصف في نهاية المطاف. الموقف السليم هو تأجيل الانتخابات في هذه الدائرة وإعطاء الزعيم داريو فرصة الاستفادة من أيام تعادل تلك التي ضاعت عليه.

إن الحالتين اللتين أشرنا إليهما أعلاه مجرد مثلين ولا يشملان كل شيء.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لكي أجدّد لسعادتكم فائق تقديري

رئيس مجلس الوزراء

إلى: الحاكم العام ـ السودان

[CLXXV]

F.O. 371/102713

من الخرطوم إلى وزارة الخارجية

شفرة أو/تي/بي

السير روبرت هاو،

التاريخ: الساعة العاشرة وست وعشرون دقيقة صباحاً، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣.

الاستلام: الساعة العاشرة واثنتان وخمسون دقيقة صباحاً، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣.

رقم: ٦٠٣ ـ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣

سري

إلى: وزارة الخارجية ـ برقية رقم ٦٠٣، ٣٠ نوفمبر، مكرر (للعلم) إلى القاهرة.

برقيتي رقم جي أي ١٩٩/١٠١٧

١ ـ هذا نصر كبير للحزب الوطني الاتحادي على حزب الأمة وهو يبرهن على تضامن وقوة الختمية. لقد اكتسح الحزب الوطني الاتحادي دوائر الخرطوم والأقاليم، ومعظم دوائر كسلا كما فاز بمعظم دوائر كردفان. هذا نصر تام للطائفية.

٢ ـ لم يتزحزح الجنوب بوجه عام، إذ لم يفز الحزب الوطني الاتحادي إلاّ في ثلاث دوائر فقط، جميعها في مديرية أعالي النيل. إلاّ أن الأزهري يزعم أن ثمانية من النواب الجنوبيين المستقلين يؤيدون الحزب الوطني الاتحادي في واقع الأمر.

٣ ـ وليس بمستبعد أن يفوز الحزب الوطني الاتحادي بالمقاعد الخمسة في دائرة الخريجين، الأمر الذي سيوفر له ٤٨ مقعداً، أي مقعداً واحد أقل من الأغلبية المطلقة. وسوف يعتمد انتخاب رئيس الوزراء وتكوين الحكومة إلى حد كبير على موقف الأعضاء الجنوبيين، ويحتمل أن يستميل الحزب الوطني الاتحادي عدداً قليلاً من الأصوات التي تؤمن له الأغلبية.

٤ ـ ستعتمد فرص حزب الأمة في تكوين كتلة متماسكة من الأعضاء غير المنتمين

للحزب الوطني الاتحادي، وربما فرصة في جذب عدد من دعاة الاستقلال من الختمية المستقلين داخل الحزب الوطني الاتحادي، على اختيار مرشحه لرئاسة الوزارة. سيكون اختيار السيد الصديق كارثة وسيخسرون بسببه أصواتاً كثيرة. وسوف نفعل كل ما في مقدورنا لكي نجعل المهدي يدرك الموقف السليم في هذا الصدد. إلاّ أنني أحسّ بأننا يجب أن نواجه فترة اضطراب سياسي، ولست متحمساً للتنبؤ باتجاهات تطور الموقف الداخلي.

إلى وزارة الخارجية: الرجاء إرسال نسخة فوراً إلى القاهرة أسوة ببرقيتي رقم ٣٢٩ [مكرر القاهرة].

نسخ إلى:

ـ السير إي كيركباتريك السكرتير الخاص،

ـ المستر ألن: رئيس القسم الأفريقي ورئيس قسم الأخبار.

المترجم في سطور

الدكتور خالد المبارك مصطفى

مترجم الوثائق CLXXV - CLVIII

- ولد ونشأ في مدينة كوستى، السودان.
- رئيس اتحاد طلبة جامعة الخرطوم، عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨.
- تخرّج في جامعة الخرطوم عام ١٩٦٨.
- منح الماجستير في جامعة بريستول في بريطانيا عام ١٩٧٢.
- منح الدكتوراه في جامعة بريستول في بريطانيا عام ١٩٧٥.
- عمل محاضراً في قسم اللغة الإنجليزية في جامعة الخرطوم.
- عمل عميداً لمعهد الموسيقى والمسرح في الخرطوم.
- عمل مديراً لدار النشر في جامعة الخرطوم.
- عمل محاضراً في جامعة الكويت وفي جامعة ييل (YALE) في أميركا (أثناء سنة سبتية أكاديمية).
- زميل منتسب في مركز الدراسات الأفريقية في جامعة كيمبردج.
- كاتب وصحافي.
- له عدة مؤلفات باللغتين الإنجليزية والعربية، منها:
  - **تجربة الترابي الإسلامية الفاشلة** (بالإنجليزية)، ٢٠٠٠.
- يقيم مع زوجته وابنته في بريطانيا منذ عام ١٩٩٠.

فهرس الأعلام

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

1940-1956

VOLUME VII
1953
Part I

1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH
Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME VII
1953
Part I

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN
1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشـراف وتوزيـع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت ـ لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

Contents

1953

Part I

1958

Part I

[CLVIII]

LIST OF CONTENTS

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE EGYPTIAN GOVERNMENT CONCERNING SELF-GOVERNMENT AND SELF-DETERMINATION FOR THE SUDAN

Cairo, February 12, 1953

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (hereinafter called the "United Kingdom Government") and the Egyptian Government,

Firmly believing in the right of the Sudanese people to Self-Determination and the effective exercise thereof at the proper time and with the necessary safeguards,

Have agreed as follows:—

Article 1

In order to enable the Sudanese people to exercise Self-Determination in a free and neutral atmosphere, a transitional period providing full self-government for the Sudanese shall begin on the day specified in Article 9 below.

Article 2

The transitional period, being a preparation for the effective termination of the dual Administration, shall be considered as a liquidation of that Administration. During the transitional period the sovereignty of the Sudan shall be kept in reserve for the Sudanese until Self-Determination is achieved.

Article 3

The Governor-General shall, during the transitional period, be the supreme constitutional authority within the Sudan. He shall exercise his powers as set out in the Self-Government Statute(1) with the aid of a five-member Commission, to be called the Governor-General's Commission, whose powers are laid down in the terms of reference in Annex I to the present Agreement.

Article 4

This Commission shall consist of two Sudanese proposed by the two contracting Governments in agreement, one Egyptian citizen, one citizen of the United Kingdom and one Pakistani citizen, each to be proposed by his respective Government. The appointment of the two Sudanese members shall be subject to the subsequent approval of the Sudanese Parliament when it is elected, and the Parliament shall be entitled to nominate alternative candidates in case of disapproval. The Commission hereby set up will be formally appointed by Egyptian Government decree.

Article 5

The two Contracting Governments agree that, it being a fundamental principle of their common policy to maintain the unity of the Sudan as a single territory, the special powers which are vested in the Governor-General by Article 100 of the Self-Government Statute shall not be exercised in any manner which is in conflict with that policy.

(1) See page 15 for text of Statute as promulgated.

ARTICLE 6

The Governor-General shall remain directly responsible to Contracting Governments as regards:

(a) external affairs;

(b) any change requested by the Sudanese Parliament under Article 101 (1) of the Statute for Self-Government as regards any part of the Statute;

(c) any resolution passed by the Commission which he regards as inconsistent with his responsibilities. In this case he will inform the two Contracting Governments, each of which must give an answer within one month of the date of formal notice. The Commission's resolution shall stand unless the two Governments agree to the contrary.

ARTICLE 7

There shall be constituted a Mixed Electoral Commission of seven members. These shall be three Sudanese appointed by the Governor-General with the approval of his Commission, one Egyptian citizen, one citizen of the United Kingdom, one citizen of the United States of America, and one Indian citizen. The non-Sudanese members shall be nominated by their respective Governments. The Indian member shall be Chairman of the Commission. The Commission shall be appointed by the Governor-General on the instructions of the two Contracting Governments. The terms of reference of this Commission are contained in Annex II to this Agreement.

ARTICLE 8

To provide the free and neutral atmosphere requisite for Self-Determination there shall be established a Sudanisation Committee consisting of:

(a) an Egyptian citizen and a citizen of the United Kingdom to be nominated by their respective Governments and subsequently appointed by the Governor-General, together with three Sudanese members to be selected from a list of five names submitted to him by the Prime Minister of the Sudan. The selection and appointment of these Sudanese members shall have the prior approval of the Governor-General's Commission;

(b) one or more members of the Sudan Public Service Commission who will act in a purely advisory capacity without the right to vote.

(c) The function and terms of reference of this Committee are contained in Annex III to this Agreement.

ARTICLE 9

The transitional period shall begin on the day designated as " the appointed day " in Article 2 of the Self-Government Statute. Subject to the completion of the Sudanisation as outlined in Annex III to this Agreement, the two Contracting Governments undertake to bring the transitional period to an end as soon as possible. In any case this period shall not exceed three years. It shall be brought to an end in the following manner. The Sudanese Parliament shall pass a resolution expressing their desire that arrangements for Self-Determination shall be put in motion and the Governor-General shall notify the two Contracting Governments of this resolution.

ARTICLE 10

When the two Contracting Governments have been formally notified of this resolution, the Sudanese Government, then existing, shall draw up a draft law for the election of the Constituent Assembly which it shall submit to Parliament for approval. The Governor-General shall give his consent to the law with the agreement of his Commission. Detailed preparations

for the process of Self-Determination, including safeguards assuring the impartiality of the elections and any other arrangements designed to assure a free and neutral atmosphere, shall be subject to international supervision. The two Contracting Governments will accept the recommendations of any international body which may be set up to this end.

ARTICLE 11

Egyptian and British military forces shall withdraw from the Sudan immediately upon the Sudanese Parliament adopting a resolution expressing its desire that arrangements for Self-Determination be put in motion. The two Contracting Governments undertake to complete the withdrawal of their forces from the Sudan within a period not exceeding three months.

ARTICLE 12

The Constituent Assembly shall have two duties to discharge. The first will be to decide the future of the Sudan as one integral whole. The second will be to draw up a constitution for the Sudan compatible with the decision which shall have been taken in this respect, as well as an electoral law for a permanent Sudanese Parliament. The future of the Sudan shall be decided either:

(*a*) by the Constituent Assembly choosing to link the Sudan with Egypt in any form, or

(*b*) by the Constituent Assembly choosing complete independence.

ARTICLE 13

The two Contracting Governments undertake to respect the decision of the Constituent Assembly concerning the future status of the Sudan and each Government will take all the measures which may be necessary to give effect to its decision.

ARTICLE 14

The two Contracting Governments agree that the Self-Government Statute shall be amended in accordance with Annex IV to this Agreement.

ARTICLE 15

This Agreement together with its attachments shall come into force upon signature.

In witness whereof the undersigned duly authorised thereto have signed the present Agreement and have affixed thereto their Seals.

Done at Cairo this twelfth day of February, 1953.

For the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

RALPH SKRINE STEVENSON. (L.S.)

For the Egyptian Government:

MOH^ed^ NAGUIB, (L.S.)
Major-General.

In two copies, one of which shall remain deposited in the archives of the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, and one of which shall remain deposited in the archives of the Egyptian Government.

ANNEX I

TERMS OF REFERENCE OF THE GOVERNOR-GENERAL'S COMMISSION SET UP UNDER ARTICLE 3 OF THE AGREEMENT BETWEEN THE UNITED KINGDOM AND THE EGYPTIAN GOVERNMENTS CONCERNING SELF-GOVERNMENT AND SELF-DETERMINATION FOR THE SUDAN

1. It shall be the function of the Governor-General's Commission to consider the matters put before them by the Governor-General as defined in the following paragraphs and to notify him of their consent or otherwise.

2. The powers of the Governor-General as set out in the following Articles of the Self-Government Statute shall be exercised by the Governor-General subject to the approval of his Commission:

Article 31; Article 40, Section (2); Article 44, Section (4); Article 45; Article 53; Article 56, Section (1); Article 57, Section (8); Articles 75 to 86 inclusive; Article 100; Article 101, Section (2); Article 102, Section (1); and Items 1, 2 and 3 of the Second Schedule, Part II.

3. In the absence of any member or members of the Commission, they will be replaced by alternate members. These alternate members will be of the same nationality and will be appointed in the same manner and as far as possible at the same time as the members they are nominated to replace.

4. All decisions of the Commission shall be taken by majority vote.

5. The Commission shall draw up its own rules of procedure.

6. The Pakistani member shall act as Chairman of the Commission. Salaries and allowances of the members of the Commission shall be assessed by agreement between the two Governments and the Sudan Administration. The Sudan Government will pay the expenses of members of the Commission travelling in the Sudan in the course of their duties and supply the necessary offices and secretarial staff.

ANNEX II

TERMS OF REFERENCE OF THE ELECTORAL COMMISSION SET UP UNDER ARTICLE 7 OF THE AGREEMENT BETWEEN THE UNITED KINGDOM AND EGYPTIAN GOVERNMENTS CONCERNING SELF-GOVERNMENT AND SELF-DETERMINATION FOR THE SUDAN

1. Its functions shall be to examine and, if necessary, revise the draft electoral rules and thereafter issue rules for the forthcoming elections so that they may be held as soon as possible, and as far as practicable simultaneously throughout the Sudan.

2. It shall decide on the qualifications of voters in Senate elections, and on the indirect election constituencies for the House of Representatives. It shall also decide on the number of seats, not exceeding five, in the Graduates' Constituency.

3. It shall supervise the preparation for and the conduct of the elections and ensure their impartiality.

4. It shall submit a report to the two Governments on the conduct of the elections.

5. It shall draw up its own rules of procedure and methods of work in order that it may effectively carry out the duties stated above and shall, if need be, appoint sub-commissions for electoral constituencies.

6. The decisions of the Commission shall be taken by majority vote.

7. Elections shall be direct in every case where the Commission decides that this is practicable.

8. Salaries and allowances of the members of the Committee shall be assessed by agreement between the two Contracting Governments and the Sudan Administration. The Sudan Government will pay the expenses of members of the Committee travelling within the Sudan in the course of their duties and supply the necessary offices and secretarial staff.

ANNEX III

TERMS OF REFERENCE OF THE SUDANISATION COMMITTEE SET UP UNDER ARTICLE 8 OF THE AGREEMENT BETWEEN THE UNITED KINGDOM AND EGYPTIAN GOVERNMENTS CONCERNING SELF-GOVERNMENT AND SELF-DETERMINATION FOR THE SUDAN

1. The duties of the Sudanisation Committee shall be to complete the Sudanisation of the Administration, the Police, the Sudan Defence Force, and any other Government post that may affect the freedom of the Sudanese at the time of Self-Determination. The Committee shall review the various Government posts with a view to cancelling any unnecessary or redundant post held by Egyptian or British officials.

2. The Committee may co-opt one or more members as it deems fit to act in an advisory capacity without the right to vote.

3. The Committee shall take its decisions by majority vote. The Committee's decisions shall be submitted to the Sudanese Council of Ministers. If the Governor-General does not agree with any such decision or with the views of the Council of Ministers, he may with the approval of his Commission withhold his assent, and, in the event of disagreement between the Governor-General and the latter, the matter shall be referred to the two Governments. The Commission's decision shall stand unless the two Governments agree to the contrary.

4. The Sudanisation Committee shall complete its duties within a period not exceeding three years. It shall render periodical reports to the Governor-General, who shall consider them in conjunction with his Commission. These reports with any comments thereon shall be transmitted to the two Governments for such joint action as they may consider appropriate. The two Governments shall give every possible assistance for the completion of the Committee's task.

5. Salaries and allowances of the members of the Committee shall be assessed by agreement between the two Contracting Governments and the Sudan Administration. The Sudan Government will pay the expenses of members of the Committee travelling within the Sudan in the course of their duties and supply the necessary offices and secretarial staff.

ANNEX IV

AMENDMENTS TO BE MADE IN THE DRAFT SELF-GOVERNMENT STATUTE IN PURSUANCE OF THE AGREEMENT BETWEEN THE UNITED KINGDOM AND EGYPTIAN GOVERNMENTS CONCERNING THE INTRODUCTION OF SELF-GOVERNMENT FOR THE SUDAN

Article 2. Add: "The Agreement" means the Agreement dated the twelfth day of February, 1953, and made between the Egyptian Government and Her Majesty's Government in the United Kingdom.

"The two Governments" means the Egyptian Government and Her Majesty's Government in the United Kingdom.

"The Commission" means the Governor-General's Commission referred to in the Agreement.

"The Electoral Commission" means the Electoral Commission referred to in the Agreement.

"The Sudanisation Committee" means the Sudanisation Committee referred to in the Agreement.

Article 3.—(1) Delete and substitute:

"Upon the appointed day the provisions of the Ordinance and all orders prior to this present Order made thereunder shall cease to have effect."

(2) After "meaning" in lines 3 and 8 insert "and may by or under subsequent legislation be replaced by reference to."

Article 12. Delete and substitute:

"(1) The Governor-General shall be the Supreme Constitutional Authority within the Sudan. He shall, in respect of the Constitution hereby established, have the responsibilities and powers respectively set forth in this Agreement, and this Order.

"(2) In the discharge of his responsibilities in respect of external affairs and of constitutional amendments as referred to in Article 6 (*a*) and (*b*) of the Agreement and in Articles 99 and 101 (1) respectively of the Statute, the Governor-General shall be directly responsible to the two Governments.

"(3) In the exercise of the discretionary powers conferred upon him by Articles 31, 40 (2), 44 (4), 45, 53, 56 (1), 57 (8), 75 to 86 inclusive, 100, 101 (2), 102 (1), and Items 1, 2 and 3 of the Second Schedule, Part II, of this Order, the Governor-General shall have the prior approval of the Commission.

"(4) In the exercise of all other powers in respect of which an express discretion is hereby conferred on the Governor-General, the Governor-General shall, subject to any provision to the contrary expressed in respect of any power, act at his sole discretion.

"(5) Save as aforesaid, the Governor-General shall, in exercising his powers under this Order, act upon the advice of the Prime Minister."

Article 43. Delete. (Subsequent Articles to be renumbered.)

Article 45. Delete and substitute:

(Clerks of Parliament)

"(1) There shall be a Clerk of each House. The first Clerk of each House shall be appointed by the Governor-General, subject to a subsequent confirmation by a two-thirds majority of the members of that House. Thereafter the Clerk of each House shall be appointed by the Speaker and confirmed by a two-thirds majority of the members of that House.

"(2) The Clerk of each House shall hold office until he attains pension age, but may resign from office at any time by notice in writing addressed to the Governor-General; and may be removed from office by the Governor-General for conduct unfitting his office, in pursuance of a recommendation to that effect passed by a two-thirds majority of that House."

Article 56 (1) (b). Delete and substitute as follows:—

"When a bill is introduced into either house to which the attention of the Governor-General is called by both or either of the speakers of the two houses as being a bill of major importance."

Article 87. Delete and substitute the following:—

"Without prejudice to the powers of the Sudanisation Committee, the Governor-General in exercising his powers under this chapter shall act at his discretion."

Article 88.

"(1) The Governor-General shall have a special responsibility for the Public Service. It shall be his duty to ensure fair and equitable treatment to all members of the Public Service whose contractual rights and interests shall be safeguarded.

"(2) The Governor-General may refuse his assent to any Bill which would in his opinion adversely affect the performance by him of his duties under the preceding sub-section; and may from time to time make such Orders as may appear to him to be necessary in the performance of the said duties.

"(3) Every such Order shall be in writing under the Governor-General's hand and shall recite the purpose of the Order.

"(4) An Order hereunder shall have the force of law and to the extent of any repugnancy or inconsistency between any such Order and any existing or future legislative enactment, the Order shall prevail."

Article 90 (c). Delete.

Article 99 (1). Delete and substitute:

(Powers of Governor-General in respect of External Affairs.)

"(1) In order to enable him to carry out his responsibilities to the two Governments under Article 12 (2) in respect of external affairs, the Governor-General shall have and exercise such executive and legislative powers as shall be necessary or expedient for the purpose.

"(2) If and so far as legislation with regard to such affairs shall in his opinion be necessary or expedient, the same shall, subject to the approval of the two Governments, be enacted by the Governor-General by order."

The subsequent paragraphs of Article 99 to be renumbered.

Article 100 (1)(²). Delete and substitute:

"The Governor-General shall have a special responsibility to ensure fair and equitable treatment to all the inhabitants of the various provinces of the Sudan."

Article 100 (4). Delete the words:

"or administrative or executive act of the Government."

Article 102. Delete and substitute:

"(1) If at any time the Governor-General is satisfied that by reason of political deadlock, non-co-operation, boycott or the like the Government of the Sudan cannot be carried on under the Constitution hereby established, he may proclaim a Constitutional Emergency;

"(2) The Governor-General may likewise, after consultation to the fullest possible extent with the Commission, proclaim a constitutional emergency if at any time he is satisfied that imminent financial collapse or breakdown of law and order necessitates his immediate intervention in the

(²) In the exercise of his powers under this Article, the Governor-General shall have the prior approval of his Commission.

interests of the good government of the Sudan. If the Commission disagrees with this action it shall at once submit the matter to the two Governments. The two Governments may, at any time after such submission, by joint direction call upon the Governor-General to terminate the Constitutional Emergency and he shall then do so at once. If one Government only considers the continuance of the Constitutional Emergency no longer justified, it shall inform the Governor-General accordingly and he shall terminate it within thirty days from the date of the Commission's reference to the two Governments. The Governor-General shall consult the Commission to the fullest possible extent while the Constitutional Emergency continues."

Renumber Articles 102 (2) to 102 (5) as 102 (3) to 102 (6).

First Schedule. In all parts of this Schedule substitute "Electoral Commission" for "Governor-General."

Part III A. 1 (2). Delete "but after nomination he shall cease," and substitute "but on submitting the papers of his candidature he shall cease."

Insert:

"*Part V*

General

The Electoral Commission may by order amend the following provisions of this schedule:—

Part I (*3*). The qualifications of voters in Senate elections.

Part II (*A*) *and* (*B*).—The division of constituencies between direct election constituencies and indirect election constituencies.

Part II, C. Number of members for Graduates' Constituency. Provided that the number of members shall not be increased beyond five."

AGREED MINUTE
No. 1

Agreed Minute expressing the wishes of the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Egyptian Government concerning the appointment of an Under-Secretary in the Sudan to perform certain special functions

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Egyptian Government have considered the desirability of creating in the Sudan a post for a Sudanese Under-Secretary who would act as liaison between the Governor-General and the Sudanese Council of Ministers and whose function would be to prepare for the representation of the Sudan in international technical conferences only. The two Governments recommend to the Governor-General of the Sudan and to the Sudanese Council of Ministers that such a post should be created.

AGREED MINUTE
No. 2

Agreed Minute concerning the exercise of the Governor-General's functions during short absences from the Sudan

The two Contracting Governments agree that during short absences from the Sudan the Governor-General shall be considered to continue in the exercise of his official functions.

EXCHANGES OF NOTES

No. 1

The Egyptian Prime Minister to Her Majesty's Ambassador at Cairo

Presidency of the Council of Ministers,
Cairo, February 12, 1953.

Your Excellency,

With reference to Article 6 (a) of the Agreement between our two Governments concerning external affairs, I have the honour to state that in accordance with the agreement reached between us, the Egyptian Government will regard any commercial transactions undertaken by the Sudanese Government and considered by one of our two Governments to have a direct bearing on its foreign policy, as falling under the heading of "External Affairs."

2. I trust that your Excellency will confirm that this is a correct interpretation of our Agreement, and that the British Government will also regard such commercial transactions in a like manner.

I avail, &c.
MOHᴰ NEGUIB.

No. 1A

Her Majesty's Ambassador at Cairo to the Egyptian Prime Minister

British Embassy,
Cairo, February 12, 1953.

Monsieur le Président du Conseil,

With reference to your letter of February 12, I have the honour to confirm that your letter is a correct interpretation of the Agreement reached between us and that Her Majesty's Government in the United Kingdom will regard any commercial transactions undertaken by the Sudan Government and considered by one of our two Governments to have a direct bearing on its foreign policy, as falling under the heading of "External Affairs."

I have, &c.
RALPH SKRINE STEVENSON.

No. 2

The Egyptian Prime Minister to Her Majesty's Ambassador at Cairo

Presidency of the Council of Ministers,
Cairo, February 12, 1953.

Your Excellency,

With reference to Article 10 of the Agreement between our two Governments concerning the Sudan, I have the honour to request that your Excellency will confirm the understanding reached between us that among the matters to be considered by the International Body which is eventually to be set up under that Article shall be included the question of the Supreme Command of the Sudanese Armed Forces as from and after the completion of the withdrawal of the Egyptian and British Armed Forces from the Sudan.

I avail, &c.
MOHᴰ NEGUIB.

Her Majesty's Ambassador at Cairo to the Egyptian Prime Minister

British Embassy,
Cairo, February 12, 1953.

Monsieur le Président du Conseil,

With reference to your letter of February 12, I have the honour to confirm the understanding reached between us that among the matters to be considered by the International Body which is eventually to be set up under Article 10 of the Agreement between our two Governments concerning the Sudan shall be included the question of the Supreme Command of the Sudanese Armed Forces as from and after the completion of the withdrawal of the Egyptian and British Armed Forces from the Sudan.

I have, &.

RALPH SKRINE STEVENSON.

THE SELF-GOVERNMENT STATUTE

ARRANGEMENT OF ARTICLES

THE SELF-GOVERNMENT STATUTE

An Order to provide for full Self-Government in the Sudan

The Governor-General of the Sudan hereby makes the following Order:

Chapter I.—Preliminary

Title, and Commencement

1. This Order may be cited as "the Self-Government Statute" and shall come into force forthwith upon signature by the Governor-General.

Interpretation

2. In this Order, unless the context otherwise requires, the following expressions shall have the meanings hereby respectively assigned to them:—

"The Agreement" means the Agreement dated the 12th day of February, 1953, and made between the Egyptian Government and the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.

"The appointed day" means the day upon which the Governor-General by writing under his hand certifies that the self-governing institutions intended to be hereby created, namely the Council of Ministers, the House of Representatives, and the Senate, have been duly constituted in accordance with the provisions of this Order.

"Chief Justice" includes a person appointed to act as Chief Justice.

"The Council" means the Council of Ministers constituted by this Order.

"The Electoral Commission" means the Electoral Commission referred to in the Agreement.

"Governor-General" includes the person from time to time appointed by the Governor-General to perform the functions of his office.

"The Governor-General's Commission" means the Governor-General's Commission referred to in the Agreement.

"Grand Kadi" includes a person appointed to act as Grand Kadi.

"House" includes, where the context so requires, the Senate.

"Member of the Judiciary" means any of the following persons, namely:—

Chief Justice, Grand Kadi, Mufti, Members of the High Courts, District Judges, Kadis, Resident Magistrates, Police Magistrates, Legal Assistants, and the Chief Registrar.

"Members of Subsidiary Courts" means members of the Judiciary inferior to members of the High Courts.

"Money bill" means any bill making any provision for expenditure to be charged to or an allocation to be made from revenue, or Government reserves, any bill imposing, altering or repealing any tax, and any bill authorising the raising of loans or the issue of bonds.

"The Ordinance" means the Executive Council and Legislative Assembly Ordinance 1948.

"Parliament" means the Senate and the House of Representatives.

"Pensions" includes gratuities and other post-service benefits.

"Southern Constituency" means, in the case of the Senate one Southern Provinces, and, in the case of the House of Repres... ...ves a constituency in any of such Provinces.

"Southern Provinces" means the Provinces of Equatoria, Bahr El Ghazal and Upper Nile.

"The Sudanisation Committee" means the Sudanisation Committee referred to in the Agreement.

"Tax" means any tax, whether general local or special, and includes royalties, import, export, consumption and excise duties.

"The two Governments" means the Egyptian Government and the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.

Effect of Appointed Day

3.—(1) Upon the appointed day the provisions of the Ordinance and all orders prior to this present Order made thereunder shall cease to have effect.

(2) From and after the appointed day, references in any existing legislation to the Legislative Assembly shall be read and construed as meaning, and may by or under subsequent legislation be replaced by reference to Parliament or either House of Parliament as the context may require; and references to the Governor-General's Council, or to the Governor-General in Council, or to the Executive Council, or to the Governor-General acting on the advice of the Executive Council, or any expressions of the like nature, shall be read and construed as meaning, and may by or under subsequent legislation be replaced by reference to the Council of Ministers. Provided that whenever such legislation confers a power to make regulations rules or orders with or subject to the consent or approval of the Governor-General in Council or of the Executive Council the consent or approval of the Council of Ministers thereto shall not be required; but all such regulations rules or orders shall be laid upon the table of each House, and the House of Representatives may within one month by resolution cancel the same, but so that such cancellation shall not have retrospective effect.

Effect of Order on Existing Legislation

4. In the case of any repugnancy or inconsistency between the provisions of this Order and any existing legislative enactment, the provisions of this Order shall prevail, and such legislative enactment shall be read and construed as repealed, cancelled, or amended so far only as may be necessary for the purpose of removing such repugnancy or inconsistency; but without prejudice to the right of Parliament, or the Council, or other body or person having legislative authority with regard thereto, in due course specifically to repeal cancel or amend any such legislative enactment for the purpose aforesaid.

Chapter II.—Fundamental Rights

Right to Freedom and Equality

\ll persons in the Sudan are free and are equal before the law. isability shall attach to any Sudanese by reason of birth religion n regard to public or private employment or in the admission to ercise of any occupation, trade, business or profession.

Freedom from Arrests and Confiscations

No person may be arrested detained imprisoned or deprived of the use or ownership of his property except by due process of law.

Freedom of Religion Opinion and Association

7.—(1) All persons shall enjoy freedom of conscience, and the right freely to profess their religion, subject only to such conditions relating to morality, public order, or health as may be imposed by law.

(2) All persons shall have the right of free expression of opinion, and the right of free association and combination, subject to the law.

The Rule of Law

8. All persons and associations of persons, official or otherwise, are subject to the law as administered by the Courts of Justice, saving only the established privileges of Parliament.

Independence of Judiciary

9. The Judiciary shall be independent and free from interference or control by any organ of the Government, executive or legislative.

Right to Constitutional Remedy

10. Any person may apply to the High Court for protection or enforcement of any of the rights conferred by this Chapter, and the High Court shall have power to make all such orders as may be necessary and appropriate to secure to the applicant the enjoyment of any of the said rights.

Chapter III.—The Governor-General

Position of Governor-General as Military Commander-in-Chief

11. The Supreme military command in the Sudan shall remain vested in the Governor-General, who shall be Commander-in-Chief of the Sudan Defence Force.

Position of Governor-General as Constitutional Authority

12.—(1) The Governor-General shall be the Supreme Constitutional Authority within the Sudan. He shall in respect of the Constitution hereby established have the responsibilities and powers respectively set forth in the Agreement, and this Order.

(2) In the discharge of his responsibilities in respect of external affairs and of constitutional amendments as referred to in Article 6 (*a*) and (*b*) of the Agreement, and in Articles 99 and 101 (1) respectively of this Order, the Governor-General shall be directly responsible to the two Governments.

(3) In the exercise of the discretionary powers conferred upon him by Articles 31, 40 (2), 44 (4), 45, 53, 56 (1), 57 (8), 75 to 86 inclusive, 100, 101 (2), 102 (1) and Items 1, 2 and 3 of the Second Schedule, Part II, of this Order, the Governor-General shall have the prior approval of the Governor-General's Commission.

(4) In the exercise of all other powers in respect of which an express discretion is hereby conferred on the Governor-General, the Governor-General shall, subject to any provision to the contrary expressed in respect of any such power, act at his sole discretion.

(5) Save as aforesaid, the Governor-General shall, in exercising his powers under this Order, act upon the advice of the Prime Minister.

Chapter IV.—The Executive

The Prime Minister

13. The Governor-General shall appoint as Prime Minister such person as may from time to time be elected for the purpose by the House of Representatives from amongst the existing members of Parliament.

Ministers

14.—(1) The Prime Minister shall be appointed Minister to one or more of the several Departments of Government, or Minister without Portfolio.

(2) The Governor-General on the advice of the Prime Minister shall appoint not less than ten nor more than fifteen Ministers to other Departments, or Ministers without Portfolio, of whom not less than two Ministers in each Council shall be members of Parliament representing Southern constituencies. Provided that the Governor-General may at his discretion dispense with such last-mentioned requirement if he is at any time satisfied that the right of special representation on the Council hereby granted in respect of the Southern Provinces is being abused.

Qualifications

15.—(1) No person shall be appointed Minister unless he is qualified for membership of Parliament.

(2) A person who is party to an existing contract with the Government shall not be eligible for appointment unless he shall have disclosed to the Prime Minister the existence and nature of such contract and of his interest therein, and either the Prime Minister shall have raised no objection thereto, or he shall at the request of the Prime Minister have terminated his interest therein.

Ministerial Oath

16. Every Minister shall on appointment take an oath or make a declaration before the Governor-General in the form set out in Part I of the Third Schedule.

Remuneration

17. The salaries to be paid to the Prime Minister and other Ministers shall be such as may from time to time be laid down by Parliament by ordinance, and in the meantime shall be those respectively payable to the Leader of the Assembly and the other Ministers immediately before the appointed day.

Vacation of Office

18.—(1) The Prime Minister shall cease to hold office in the following events, namely:—

(*a*) if he shall cease to be qualified for membership of Parliament; or

(*b*) on acceptance by the Governor-General of his resignation, duly tendered in writing to the Governor-General; or

(*c*) upon the first sitting of the first session of a new House of Representatives; or

(*d*) upon the proclamation of a Constitutional Emergency under Article 102.

(2) A Minister shall cease to hold office in the following events, namely:—

(*a*) if, not being a member of Parliament at the date of his appointment, he shall have failed to be elected a member within six months of such

date. Provided that not more [illegible] may, at the discretion of the [illegible] obligation to vacate office [illegible]

(b) if he shall cease to be [illegible]

(c) if he shall place his [illegible] for submission to the Governor-General [illegible] and the Governor-General on the advice of the Prime Minister [illegible] the same; or

(d) if his appointment shall be terminated by the Governor-General on the advice of the Prime Minister; or

(e) if the Prime Minister shall cease to hold office.

The Council of Ministers

19. The Prime Minister and other Ministers shall together constitute a Council of Ministers, which shall be responsible to Parliament for the executive and administrative functions of government.

Responsibility of Ministers

20. Ministers shall be individually responsible to the Prime Minister for the conduct of their Ministries.

Collective Responsibility of Council

21. The Ministers shall be collectively responsible for the policy decisions and acts of the Council. Provided that where in the opinion of the Prime Minister any such matter does not involve an issue of confidence in the Council as a whole, it shall lie within the discretion of the Prime Minister whether an adverse vote thereon in the House of Representatives shall entail the resignation of the Council, the resignation or termination of appointment of the Minister responsible, or the withdrawal or revocation of the matter in question.

Parliamentary Under-Secretaries

22.—(1) The Prime Minister may appoint a Parliamentary Under-Secretary to such of the Ministries as he may think fit.

(2) A Parliamentary Under-Secretary shall be responsible to his Minister.

(3) No person shall be appointed Parliamentary Under-Secretary unless he is eligible for membership of Parliament.

(4) A Parliamentary Under-Secretary who at the date of his appointment is not a member of Parliament shall cease to hold office if he fails to be elected a member within six months of such date. Provided that not more than three Parliamentary Under-Secretaries at any one time may, at the discretion of the Prime Minister, be exempted from the obligation to vacate office under this paragraph.

(5) The salaries to be paid to Parliamentary Under-Secretaries shall be such as may from time to time be laid down by Parliament by ordinance, and in the meantime shall be those payable to Under-Secretaries immediately before the appointed day.

(6) The Prime Minister may from time to time at his discretion terminate such appointments and make fresh appointments to the same or other Ministries.

(7) All appointments hereunder shall forthwith lapse upon the Prime Minister ceasing to hold office.

Filling of Vacancies

23. If a Minister other than the Prime Minister ceases to hold office, the vacancy may be filled by fresh appointment made in accordance with the

provisions of paragraph (2) of Article 14; but so that, subject only to the power of dispensation conferred upon the Governor-General by that graph, no appointment shall be made, or vacancy left unfilled for more than three months, the effect of which would be to leave the Council without at least two Ministers who are members of Parliament representing Southern constituencies.

Presidency of Council

24.—(1) The Prime Minister shall be President of the Council, and if present shall preside over its meetings.

(2) The Prime Minister may appoint a member of the Council to preside in his absence and, in default of such appointment, the Council shall elect a person to preside at each such meeting.

Quorum

25. Unless more than half the total number of Ministers are present at a meeting, there shall not be a quorum, and no business save that of adjournment shall be transacted thereat.

Rules of Conduct for Ministers and Parliamentary Under-Secretaries

26.—(1) The proceedings and deliberations of the Council shall be secret, and every Minister shall be under an obligation not to disclose the same outside the Council Chamber. Provided always that a Minister may be expressly authorised by the Council in the exercise of his official duties to make public any decision of the Council.

(2) A Parliamentary Under-Secretary shall likewise be under an obligation not to disclose secret or confidential information coming to his knowledge by virtue of his office or in the course of his official duties.

(3) Ministers and Parliamentary Under-Secretaries shall so conduct themselves in office that no conflict of duty or interest shall arise, or appear to arise, between their official and their private duties and interests; and in particular they shall not make use of their official positions for private advantage, or to further private interests.

(4) A Minister or Parliamentary Under-Secretary who commits a breach of his obligations hereunder shall be liable to have his appointment terminated by the Governor-General on the advice of the Prime Minister; and may, if the breach is capable of remedy, be called upon by the Prime Minister to remedy the same as a condition of retaining his appointment. Provided that any such action by the Governor-General or the Prime Minister shall be without prejudice to any other proceedings which may lie in respect of such breach against the Minister or Parliamentary Under-Secretary concerned.

Standing Orders of Council

27. The Council may make standing orders for the regulation and orderly conduct of its proceedings and the despatch of its business, including the determination of the places and times at which the Council shall meet, the conditions under which persons not members of the Council may be invited to attend and address meetings thereof, and the appointment and duties of officials and servants of the Council.

Duty of Prime Minister to Report to Governor-General

28. It shall be the duty of the Prime Minister to communicate to the Governor-General all decisions of the Council (other than decisions on purely formal or routine matters) relating to the administration of the Sudan, or to proposed legislation, and to give to the Governor-General all such information relating thereto as the Governor-General may from time to time require.

Chapter V.—The Legislature

Creation of Parliament

29. There shall be constituted a Parliament for the Sudan, which shall consist of two Houses, namely a Senate, and a House of Representatives.

Constitution of Legislature

30. The Governor-General, the Senate and the House of Representatives shall together constitute the Legislature for the Sudan.

Composition of Senate

31. The Senate shall be composed of 50 members, of whom 20 shall be nominated by the Governor-General at his discretion, and 30 shall be elected to represent constituencies in accordance with the provisions of Part I of the First Schedule.

Composition of House of Representatives

32. The House of Representatives shall be composed of elected members only, who shall be elected to represent the constituencies specified in Part II of the First Schedule, in accordance with the provisions of Part III of that Schedule.

Qualifications of Voters

33. The qualifications of voters in elections to the House of Representatives shall be those specified in Part IV of the First Schedule.

Qualifications for Membership of Parliament

34.—(1) Sudanese who are not less than 40 years of age shall be eligible for membership of the Senate. Provided that Sudanese standing for Southern constituencies shall be eligible if not less than 30 years of age.

(2) Sudanese who are not less than 30 years of age shall be eligible for membership of the House of Representatives.

Members' Oath

35. Every Member of each House shall, before taking his seat, take an oath or make a declaration in the form set out in Part II of the Third Schedule, before the Speaker, or, in the case of the Speaker, before the assembled members of that House.

Disqualifications

36.—(1) The following persons shall be disqualified from membership of either House:—

(*a*) Members of the Judiciary.
(*b*) The Auditor General.
(*c*) Government servants.
(*d*) Undischarged bankrupts or persons whose property is subject to a composition or arrangement with creditors.
(*e*) Persons who have within the past seven years been sentenced to a term of imprisonment for a period of not less than two years.
(*f*) Persons who have within the past seven years been convicted of a corrupt practice or any abetment thereof at any Parliamentary or Local Government election.
(*g*) Persons of unsound mind.
(*h*) Illiterates.

(2) No person shall be a member of more than one House at the same time.

Vacation of Seats

37. The seat of a member of either House shall become vacant in any of the following events:—

(*a*) Upon his death.
(*b*) If without leave of the House he shall be absent from 25 consecutive sittings of the House.
(*c*) If he shall become subject to any of the disqualifications specified in the preceding Article.
(*d*) If any other person is convicted of any corrupt practice carried out on his behalf or with his knowledge or connivance in respect of the election at which he was elected.
(*e*) If he shall become a member of the other House.
(*f*) If he shall give to the Speaker of the House written notification of his resignation from membership.

Filling of Vacancies

38.—(1) Whenever the seat of an elected member becomes vacant, a fresh election shall be held to fill the vacancy in accordance with the procedure appropriate to such seat.

(2) Whenever the seat of a nominated member of the Senate becomes vacant, the vacancy shall be filled by nomination by the Governor-General.

Decision of Questions as to Membership of Parliament

39. Any question which may arise as to the right of any person to be or remain a member of either House shall be referred to the Speaker who may if he thinks fit submit the same to the Civil High Court for determination.

Sessions of Parliament

40.—(1) The Governor-General shall on the advice of the Prime Minister appoint the date and place for the commencement of each session of Parliament. Provided that Parliament shall be summoned by the Governor-General to meet twice at least in every year, and so that the commencement of a new session shall be appointed to take place within six months of the last sitting of the preceding session.

(2) A session of Parliament shall continue until determined by the Governor-General, on the advice of the Prime Minister, by prorogation of both Houses or by dissolution of the House of Representatives. Provided that the Governor-General may in the exercise of his discretion decline to prorogue Parliament or dissolve the House of Representatives on the advice of the Prime Minister if by reason of either—

(*a*) the defeat in that House of a bill or motion (or an essential part thereof) initiated by the Council and declared by the Prime Minister to involve an issue of confidence in the Council, or
(*b*) a vote of censure passed in that House against the Council, or the Prime Minister, or against an individual Minister in a matter involving an issue of confidence in the Council as a whole,

the Governor-General is satisfied that the Prime Minister or the Council no longer enjoys the support of the House of Representatives.

(3) If the Governor-General declines for the reasons aforesaid to prorogue Parliament or dissolve the House of Representatives, the Prime Minister and other Ministers shall forthwith resign, and the Governor-General shall thereupon call upon the House of Representatives to elect a new Prime Minister.

Duration of Senate

41.—(1) Every Senate shall continue for a period of three years from the beginning of its first session, and shall not be subject to dissolution.

(2) On the expiration of a Senate, the Governor-General shall direct fresh elections to be held for the purpose of filling the seats of elected members, and thereafter shall make fresh nominations for the purpose of filling the seats of nominated members.

Duration of House of Representatives

42.—(1) Unless sooner dissolved, every House of Representatives shall continue for a period of three years from the beginning of its first session.

(2) On the expiration or dissolution of a House of Representatives, the Governor-General shall direct fresh elections to be held for the purpose of constituting a new House.

(3) Notwithstanding the expiration or dissolution of the House, the Prime Minister and other Ministers shall continue in office until the first sitting of the first session of the new House.

(4) The Governor-General shall call upon the new House of Representatives at the first sitting of its first session to elect a new Prime Minister.

Remuneration of Members

43. Members of the Senate and of the House of Representatives who are not also either Ministers or Parliamentary Under-Secretaries shall be entitled to receive such salaries and allowances for their services as may from time to time be laid down by Parliament by ordinance; and in the meantime shall receive remuneration at the rate payable to members of the Legislative Assembly immediately before the appointed day.

Presidency of Houses

44.—(1) Each House shall be presided over by a Speaker.

(2) In the case of a joint sitting of both Houses, the Speaker of the House of Representatives, or in his absence the Speaker of the Senate shall preside.

(3) The Speaker of each House shall be elected by its members from amongst members or persons qualified to be members of that House.

(4) The name of the Speaker-elect shall be submitted to the Governor-General, who may at his discretion give or withhold his approval, and so that no person shall act as Speaker until the approval of the Governor-General has been signified.

(5) If the Speaker is not an existing member of the House, he shall become a member thereof *ex officio*.

(6) The Speaker may resign office by notice in writing addressed to the Clerk of the House and may be removed from office by the Governor-General on the recommendation of the House.

(7) There shall be a Deputy Speaker of each House, elected by the House from amongst its members. He shall preside at meetings of the House in the absence of the Speaker.

(8) The Deputy Speaker may resign office by notice in writing addressed to the Speaker, and may be removed from office by resolution of the House.

(9) The salaries to be paid to the Speakers and Deputy Speakers shall be such as may from time to time be laid down by Parliament by ordin[illegible] and in the meantime the salary to be paid to the Speaker of the House of Representatives shall be that payable to the Speaker of the Legislative Assembly immediately before the appointed day. Provided that the Speaker's salary shall not be varied to his disadvantage after his appointment.

Clerks of Parliament

45.—(1) There shall be a Clerk of each House. The first Clerk of each House shall be appointed by the Governor-General, subject to subsequent confirmation by a two-thirds majority of the members of that House. Thereafter the Clerk of each House shall be appointed by the Speaker and confirmed by a two-thirds majority of the members of that House.

(2) The Clerk of each House shall hold office until he attains pension age, but may resign from office at any time by notice in writing addressed to the Governor-General; and may be removed from office by the Governor-General, for conduct unfitting his office, in pursuance of a recommendation to that effect passed by a two-thirds majority of that House.

Voting

46.—(1) All questions proposed for decision in either House shall be determined by a majority of the votes of the members of that House present and voting.

(2) In the case of a joint sitting of both Houses, the question shall be determined by such majority as is hereinafter specified of the votes of the total number of members of both Houses present at such joint sitting, whether voting or not.

(3) The Speaker shall have neither an original nor a casting vote.

(4) If upon any question before either House the votes are equally divided, the motion shall be deemed to be lost.

Quorum

47.—(1) Two-fifths of the members of each House shall constitute a quorum in that House.

(2) In the case of a joint sitting of both Houses, two-thirds of the members of each House shall together constitute a quorum.

Language of Parliament

48. Subject to the provisions of their respective Standing Orders, proceedings in each House shall be conducted in the Arabic language, but without prejudice to such use of the English language as may be convenient.

Freedom of Speech in Parliament

49. Subject to the provisions of this Order and of any Standing Orders made hereunder, there shall be freedom of speech in each House, and no member thereof shall be liable to any proceedings in any Court in respect of anything said or of any vote given by him in either House or any Committee thereof.

Right of Debate

50.—(1) Subject only as provided in Chapter XI, each House shall be entitled to hold debates and pass resolutions on any subject.

(2) Resolutions may, if the House in question thinks fit, be submitted to the Council for consideration.

Right of Question

51. A member of either House may, subject to its Standing Orders, address questions on any subject to the Council or the Minister concerned.

Right of Ministers and Parliamentary Under-Secretaries to take part in Proceedings of Parliament

52. Every Minister and Parliamentary Under-Secretary shall have the right to speak in and otherwise take part in the proceedings of either House, any joint sitting of both Houses, and any Parliamentary committee of which he may be appointed a member: Provided that he shall not vote in a House of which he is not a member.

Right of Governor-General to Address Parliament

53.—(1) The Governor-General may at his discretion at any time address either the Senate or the House of Representatives, or both Houses in a joint sitting, and may for that purpose require the attendance of members.

(2) The Governor-General shall address the Senate and the House of Representatives, either separately or in a joint sitting at his discretion, at the beginning of every session.

(3) The Governor-General may at his discretion send messages to either House concerning pending legislation or business or on any other matter, whether then pending before the House or otherwise, and such message shall thereupon be considered by the House in question with all convenient despatch.

Standing Orders

54.—(1) The Governor-General shall by order prescribe Standing Orders for the regulation and orderly conduct of the proceedings of Parliament and the despatch of its business, including provision for the setting up of such standing, select, or other committees of Parliament as may from time to time appear necessary or expedient: Parliament may thereafter from time to time add to, amend, or revoke such Standing Orders.

(2) The Governor-General in consultation with the Speaker of each House shall make Standing Orders for the regulation of joint sittings of the two Houses.

Chapter VI.—Legislation

Legislative Procedure

55.—(1) Subject only as provided in Chapter XI, legislation (other than subsidiary legislation) shall be initiated by bill or provisional order.

(2) A bill other than a money bill may originate in either House. A money bill may originate only in the House of Representatives.

(3) Subject as in this Article mentioned, a bill shall not become law unless it has been passed by both Houses, either without amendment, or with amendments agreed to by both Houses, and has received the Governor-General's assent. On receipt of the Governor-General's assent, the bill shall become law as an ordinance.

(4) A bill passed by the House in which it originated shall be sent to the other House, which may either pass the bill without amendment, reject the bill, or amend the bill and return it as amended to the originating House.

(5) If the Senate rejects a bill passed by the House of Representatives, or returns such bill to the House of Representatives with amendments

unacceptable to that House, or fails to pass such bill in due course, following provisions shall apply:—

(*a*) in the case of a money bill, after the expiration of three months from the date of its introduction into the Senate, the bill may be presented to the Governor-General for his assent, and on receipt of his assent shall become law notwithstanding such rejection, amendment or failure to pass the same by the Senate;

(*b*) in the case of any other bill, if the bill is passed by the House of Representatives in two successive sessions, and the Senate rejects such bill, or returns such bill to the House of Representatives with amendments unacceptable to that House, or fails to pass such bill, in each of those sessions, then if one year shall have elapsed between the date of the introduction of the bill into the House of Representatives in the first session, and the date on which it was passed by the House of Representatives in the second session, the bill may be presented to the Governor-General for his assent, and on receipt of his assent shall become law notwithstanding such rejection, amendment, or failure to pass the same by the Senate.

(6) If a Government bill is passed by Parliament with amendments which are not acceptable to the Council, the Council may withdraw the bill.

Joint Sittings

56.—(1) The Governor-General may at his discretion summon both Houses to meet in a joint sitting to consider legislation in either of the following events:—

(*a*) when a bill, other than a money bill, passed by one House is either rejected by the other House, or passed by the other House with amendments unacceptable to the first House, or not passed by the other House within six months of its introduction into that House (excluding any period during which that House was prorogued);

(*b*) when a bill is introduced into either House to which the attention of the Governor-General is called by both or either of the Speakers of the two Houses as being a bill of major importance.

(2) If the bill is passed by a three-quarters majority at such joint sitting, it shall be presented to the Governor-General for his assent.

Urgent Legislation by Provisional Order

57.—(1) If at any time when Parliament is not sitting the Council shall resolve that the passing of any Government legislation is a matter of urgency, the Council may make a provisional order enacting the same, and submit such order to the Governor-General for his assent.

(2) On receipt of the Governor-General's assent, the provisional order shall have the force of law.

(3) Every such order shall be submitted by the Council to Parliament as soon as practicable for confirmation.

(4) If the order be confirmed by resolution of each House, it shall thereupon become an ordinance.

(5) If either House refuses to confirm the provisional order, the order shall forthwith lapse and cease to have effect, but without prejudice to the right of the Council to introduce a bill to the same or a similar effect.

(6) Any enactment repealed or amended by a provisional order shall as from the date of the lapse of such order be revived and have effect as if such order had not been made.

The lapse of any such order shall not have retrospective effect.

The Governor-General may at his discretion withhold his assent under paragraph (1) if he is satisfied in any case that procedure by provisional order is an abuse of the legislative rights of Parliament.

Confirmation of Provisional Orders made before the Appointed Day

58. Provisional Orders which have received the Governor-General's assent but have not been confirmed by the Legislative Assembly prior to the appointed day shall be deemed to have been made under this Order, and shall be dealt with in accordance with the provisions of paragraphs (2) to (5) of the preceding Article.

Chapter VII.—Finance

Definition of Year

59. In this Chapter the expression "year" means the financial year, which shall be the 12 months ending on the 30th day of June in each calendar year.

The Budget

60. The annual budget, which shall consist of estimates of revenue and of expenditure (other than expenditure from reserves), shall be prepared by the Minister of Finance and shall, when passed by the Council, be laid before Parliament.

Appropriation Bills

61.—(1) The proposals of the Council for all such expenditure (other than expenditure hereinafter declared to be excepted expenditure) shall be submitted to the vote of Parliament by means of an Appropriation Bill which shall contain estimates under appropriate heads for the several services required.

(2) The following expenditure shall be excepted expenditure and shall not be submitted to the vote of Parliament but shall be paid out of revenue under the authority of this Order, namely:—

(*a*) Debt service charges for which the Sudan Government is liable by virtue of obligations incurred by it before the appointed day.
(*b*) The salaries payable to members of the Judiciary.
(*c*) The salaries payable to the members of the Public Service Commission.
(*d*) The salary payable to the Auditor-General.
(*e*) The expenditure of the Governor-General's office.

(3) The decision of the Governor-General whether any proposed expenditure falls under any of the above heads shall be conclusive.

(4) Parliament may assent or refuse its assent to any estimate included in the Appropriation Bill or may vote a lesser amount than that included therein but it may not vote an increased amount or an alteration in its destination.

Advance Appropriation Bills

62.—(1) The Council may present to Parliament by means of an Advance Appropriation Bill estimates of the amounts required to provide for the maintenance of Government services from the first day of the financial year until the Appropriation Bill receives the Governor-General's assent.

(2) Advance Appropriation Bills shall be dealt with in the same way as Appropriation Bills.

Supplementary Appropriation Bills

63.—(1) The Council may present to Parliament supplementary estimates of expenditure whenever:—

(*a*) the amount voted by Parliament proves insufficient for the purpose of the current year; or

(*b*) a need arises during the current year for expenditure, for which the vote of Parliament is necessary, upon some new service not provided for in the budget for that year.

(2) Supplementary estimates shall be dealt with in the same way as estimates, save only that if Parliament is not then sitting the additional expenditure may in cases of urgency be authorised by provisional order.

Allocations to Government Reserves

64. Whenever the Council proposes to make allocations from revenue to Government reserves, or to make a transfer from one reserve to another, it shall present to Parliament a bill to cover such allocation or transfer; and such bill shall be dealt with in all respects as an Appropriation Bill, save only that if Parliament is not then sitting such allocation or transfer may in cases of urgency be authorised by provisional order. Provided that it shall not be necessary for the Council to present a separate bill to Parliament under this Article for any allocation which has been included as expenditure in an Appropriation Bill or a Supplementary Appropriation Bill.

Expenditure to be Charged to Government Reserves

65. Whenever the Council proposes to expend moneys to be charged to Government reserves, it shall present to Parliament a bill to cover such expenditure, and such bill shall be dealt with in all respects as an Appropriation Bill, save only that if Parliament is not then sitting, such expenditure may in cases of urgency be authorised by provisional order.

Imposition, Alteration and Repeal of Taxes

66. Proposals for the imposition of new or the alteration or repeal of existing taxes shall be submitted to the vote of Parliament by means of a bill. Provided that the Council may, where in its opinion the public interest so requires, provide by Order in Council that any proposed new tax or alteration in or repeal of an existing tax shall come into operation on the day on which the bill is presented to the House of Representatives; but every such order shall be without prejudice to the right of Parliament to vote in due course on any such proposal. An order made under this Article may be revoked by the Council and, unless sooner revoked, shall expire upon the coming into operation of the bill as an ordinance, or upon the rejection by the House of Representatives of the bill; but its revocation or expiration shall not have retrospective effect, and no revenue collected under such order shall in any event be repayable. Provided further that, if Parliament is not then sitting, any new tax or alteration to or repeal of an existing tax may in cases of urgency be authorised by provisional order.

Consent by Minister of Finance to Financial Legislation

67.—(1) No member of Parliament shall introduce any bill, or move any amendment to a bill, having the object or effect of imposing or increasing any tax, or imposing any charge upon the revenue, or upon Government reserves, save with the prior consent of the Minister of Finance. Provided that a bill or amendment shall not be deemed to have such object or effect

[illegible] that it [illegible] or for the payment of fees for licences, or fees for services rendered.

(2) A certificate by the Minister of Finance that a proposed bill has such object or effect shall be conclusive.

Final Accounts

68.—(1) The final accounts of Government revenue and expenditure, including expenditure charged to reserves, for each year shall be laid before Parliament by the Council.

(2) The Auditor-General shall submit his report on the accounts to Parliament at the same time as the accounts are laid before it, or as soon as practicable thereafter.

(3) If the accounts show that expenditure was incurred in excess of the appropriation made by Parliament in respect of any head, the Council shall present to Parliament a bill to cover the excess, and such bill shall be dealt with in all respects as an Appropriation Bill.

Chapter VIII.—The Auditor-General

Constitution of Post of Auditor-General

69. There shall be an Auditor-General for the Sudan, who shall be the servant of and directly responsible to Parliament.

Appointment

70.—(1) The Auditor-General shall be appointed by the Governor-General at his discretion, after consultation with the retiring Auditor-General if any.

(2) An Auditor-General holding office immediately before the appointed day shall continue in office and shall be deemed to have been appointed under this Order.

Tenure of Office

71.—(1) The Auditor-General shall hold office until he attains the age of 55 years, or such later age in any particular case as the Governor-General may approve, but may resign from office at any time by notice in writing addressed to the Governor-General; and may be removed from office by the Governor-General, for conduct unfitting his office, in pursuance of a recommendation to that effect passed by a three-quarters majority at a joint sitting of both Houses.

(2) On ceasing to hold office, an Auditor-General shall not be eligible for employment in the Sudan Government service.

Salary

72. The salary and pension rights of the Auditor-General shall be such as may be laid down by Parliament by ordinance, and in the meantime shall be those in force immediately before the appointed day. Provided that neither salary nor pension rights of the Auditor-General shall be varied to his disadvantage after his appointment.

Functions

73.—(1) The Auditor-General shall perform such duties and exercise such powers in relation to the accounts of the Sudan Government and every department or board thereof as may be laid down by Parliament by ordinance;

and in the meantime shall perform such duties and exercise such powers as were conferred on or exercisable by the Auditor-General by or under the Audit Ordinance 1933 immediately before the appointed day.

(2) Any such ordinance may confer on the Auditor-General similar duties and powers in relation to such other accounts as may be therein specified.

(3) The Auditor-General shall not be concerned with matters of financial policy.

Audit Reports

74. The reports of the Auditor-General relating to the accounts specified in the preceding Article shall be submitted to Parliament.

Chapter IX.—The Judiciary

Powers of the Governor-General to be Discretionary

75. In exercising his powers under this Chapter, the Governor-General shall act at his discretion.

Preliminary

76.—(1) The administration of justice in the Sudan shall be performed by a separate and independent department of state, which shall be called "the Judiciary."

(2) The Judiciary shall also assume responsibility for the Land Registries, the office of the Administrator-General, and such other quasi-judicial branches or departments of the Government service as the Governor-General after consultation with the Council of Ministers may from time to time direct.

(3) The Judiciary shall be directly and solely responsible to the Governor-General for the performance of its functions.

(4) The general administrative supervision and control of the Judiciary shall be vested in the Chief Justice.

(5) There shall be vested in the Chief Justice all the powers conferred upon the Governor-General or the Legal Secretary by the Civil Justice Ordinance, the Penal Code, the Code of Criminal Procedure, the Chiefs' Courts Ordinance 1931 and the Native Courts Ordinance 1932 save only such of the same as are specified in the First Part of the Second Schedule (which powers shall lapse and cease to be exercisable) and in the Second Part thereof (which powers shall remain vested in and exercisable by the Governor-General at his discretion).

(6) There shall further be vested in the Chief Justice all the powers conferred upon Governors by the Chiefs' Courts Ordinance 1931 and the Native Courts Ordinance 1932. Provided that:—

(*a*) the Chief Justice may delegate all or any of the said powers to the Governor concerned;

(*b*) the Chief Justice may delegate any power, other than the powers of establishing and convening Courts and of appointing Presidents and members of Courts, to the Judge of the Civil High Court of a Province;

(*c*) neither the Chief Justice nor a Judge of the Civil High Court shall exercise any of the said powers except after consultation with the Governor concerned.

Divisions of Judiciary

77. The Judiciary shall consist of two divisions, the Civil division, and the Sharia division, of which the Chief Justice and the Grand Kadi shall be the respective Presidents and judicial heads.

Jurisdiction of Civil Division

The Civil division shall comprise the Courts and shall exercise the jurisdiction specified in the Civil Justice Ordinance, the Penal Code, the Code of Criminal Procedure, the Chiefs' Courts Ordinance 1931 and the Native Courts Ordinance 1932, or any amendment of the same, and such other Courts and jurisdiction as may from time to time be conferred upon it by ordinance.

Jurisdiction of Sharia Division

79. The Sharia division shall comprise the Courts, and shall exercise the jurisdiction, specified in the Sudan Mohammedan Law Courts Ordinance 1902.

Conflict of Jurisdiction

80. In the event of any conflict of jurisdiction arising between the Civil and the Sharia divisions, the same shall be referred for decision to a Court of Jurisdiction, which shall consist of the Chief Justice as President, the Grand Kadi, two judges of the Civil High Court and one judge of the Sharia High Court.

Delegation of Powers by Chief Justice

81. The Chief Justice may delegate to the Grand Kadi or to a member or members of the Civil High Court or the Chief Registrar or the Commissioner of Local Courts such of the powers vested in him as administrative head of the Judiciary as he may think fit; and may delegate to a member or members of the Civil High Court or the Chief Registrar or Commissioner of Local Courts such of the powers vested in him as judicial head of the Judiciary as he may think fit. Provided that he shall not delegate his powers under paragraph (5) of Article 76, or under Article 80.

Custody of the Constitution

82.—(1) The Judiciary shall be the custodian of the Constitution, and shall have jurisdiction to hear and determine any matter involving the interpretation of the Constitution hereby established, or the enforcement of the rights and freedoms conferred by Chapter II.

(2) The jurisdiction with regard to the interpretation of the Constitution shall be exercised by the Civil High Court.

Judicial Appointments

83.—(1) The Chief Justice, the Grand Kadi, and members of the High Courts shall be appointed by the Governor-General, after consultation with the appropriate President or retiring President.

(2) Members of subsidiary courts shall be appointed by the appropriate President.

(3) Members of the Judiciary holding office immediately before the appointed day shall continue in office, and shall be deemed to have been appointed under this Order.

(4) No appointment may be made which would effect an increase in the number of judges as established on the appointed day unless such increase is authorised by ordinance.

The Judicial Oath

84.—(1) The Chief Justice and members of the Civil High Court shall on appointment take an oath or make a declaration before the Governor-General in the form set out in Part III of the Third Schedule. Members of

subsidiary civil courts shall take the said oath or make the said declaration before the Chief Justice.

(2) Any such person holding office immediately before the appointed day and continuing in office by virtue of paragraph (3) of the preceding Article shall take the said oath or make the said declaration before the Governor-General or the Chief Justice, as the case may be, within 12 months of the appointed day.

Tenure of Office

85.—(1) The Chief Justice, the Grand Kadi, and members of the High Courts shall hold office until they attain the age of 55 years, or such later age in any particular case as the Governor-General may approve. Provided that they may at any time resign office by notice in writing addressed to the Governor-General; and may be removed from office by the Governor-General, for conduct unfitting the office of a Judge, in pursuance of a recommendation to that effect, either made by the appropriate President and all other members of that High Court (except the member, if any, whose conduct is in question), or carried by a three-quarters majority at a joint sitting of both Houses.

(2) Members of subsidiary Courts shall hold office until they attain such age as may be prescribed by regulations made by the Chief Justice, with the consent of the Governor-General, and, in the case of members of subsidiary Sharia Courts, of the Grand Kadi, and in the meantime shall hold office in accordance with the terms of service applicable to them immediately before the appointed day. Provided that they may at any time resign office by notice in writing addressed to the appropriate President, and may be removed from office by the appropriate President with the consent of the Governor-General.

(3) No person who has held office as Chief Justice, Grand Kadi, or a member of a High Court may plead or act before any Court in the Sudan unless the Governor-General gives his consent in writing thereto.

Salaries and Conditions of Service of Judiciary and Staff

86.—(1) The salaries and pension rights of members of the Judiciary shall be such as may be laid down by Parliament by ordinance, and in the meantime shall be those in force immediately before the appointed day. Provided that neither salary nor pension rights of a member of the Judiciary shall be varied to his disadvantage after his appointment.

(2) The salaries and pension rights of the secretarial and non-judicial staff of the Judiciary, and of the members and staff of any quasi-judicial branch or department for which the Judiciary shall assume responsibility in pursuance of paragraph (2) of Article 76, shall continue to be those in force immediately before the appointed day until varied by or under the authority of an ordinance.

(3) Save in so far as the same are hereby in this Chapter expressly laid down or otherwise provided for, the conditions of service of members of the Judiciary, and of the members and staff mentioned in the preceding paragraph, including provisions as to recruitment, appointment, promotion, transfer, retirement, discipline and pension shall be such as may be laid down by regulations made by the Chief Justice, in consultation with the Grand Kadi so far as concerns the Sharia division, and with the consent of the Governor-General; and in the meantime shall be those in force immediately before the appointed day and applicable to all Government servants, as amended from time to time.

(4) The said regulations may provide for the creation of a Judicial Service Board, of which the Chief Justice shall be President, and the Grand Kadi a member *ex officio*, and for the delegation thereto of such powers and functions in respect of any of the matters mentioned in the preceding paragraph as may be thought appropriate.

Chapter X.—The Public Service Commission

Powers of Governor-General to be Discretionary

87. Without prejudice to the powers of the Sudanisation Committee, the Governor-General in exercising his powers under this Chapter shall act at his discretion.

Special Responsibility of Governor-General for Public Service

88.—(1) The Governor-General shall have a special responsibility for the public service. It shall be his duty to ensure fair and equitable treatment to all members of the public service, whose contractual rights and interests shall be safeguarded.

(2) The Governor-General may refuse his assent to any bill which would in his opinion adversely affect the performance by him of his duties under the preceding paragraph; and may from time to time make such Orders as may appear to him to be necessary in the performance of the said duties.

(3) Every such Order shall be in writing under the Governor-General's hand, and shall recite the purpose of the Order.

(4) An Order hereunder shall have the force of law and, to the extent of any repugnancy or inconsistency between any such Order and any existing or future legislative enactment, the Order shall prevail.

Creation of Public Service Commission

89.—(1) There shall be a Public Service Commission (in this Chapter referred to as "the Commission"), the chairman and other members whereof shall be appointed by the Governor-General after consultation with the Council.

(2) The Governor-General may make regulations determining the number of members of the Commission, their tenure of office, and their remuneration, and making provision for the Commission's staff.

General Functions of Commission

90. The Commission shall be consulted by the Council of Ministers, or the Minister concerned, and shall make recommendations to the Council or Minister in respect of the principles to be observed in the following matters:—

(*a*) the recruitment, appointment, promotion, transfer and retirement of Government servants;

(*b*) the holding of examinations for entry to or promotion in the public service;

(*c*) the enforcement of discipline in the public service.

Provided that the Governor-General may by order specify the matters (not being matters of major importance) on which either generally, or in any particular class of case, or in any particular circumstances, it shall not be necessary for the Commission to be consulted.

Special Functions of Commission

91. The Council or the Minister concerned shall submit the following matters to the Commission, which may make recommendations to the Council or Minister thereon:—

(*a*) Proposals for regulations affecting the salaries or conditions of service of Government servants.

(*b*) Proposals for the creation of new posts to which super-scale salaries are to be allotted.

(c) Proposals for the promotion of Government servants to posts to which super-scale salaries are allotted.

Provided that the Governor-General may by order specify the matters (not being matters of major importance) which either generally, or in any particular class of case, or in any particular circumstances, it shall not be necessary for the Council or Minister to submit to the Commission.

Transfer of Powers and Duties to Commission

92. The Governor-General after consultation with the Council may by order direct that all or any of the following powers and duties shall be transferred to and vested in the Commission:—

(a) the powers and duties vested in the Central Board of Discipline under the Officials Discipline Ordinance 1927;

(b) the powers and duties vested in all or any of the Councils constituted under the several Sudan Government Pensions and Provident Fund Ordinances.

Power of Governor-General to confer Additional Functions on the Commission

93. The Governor-General with the consent of the Council may by order confer upon the Commission such additional functions, of a like nature to those hereby specified, in respect of the public service as he may from time to time think fit.

Conferment of Subsidiary Powers on Commission by Regulations

94. In order to enable the Commission to perform its functions and exercise its powers hereunder, the Governor-General may make regulations:—

(a) authorising the Commission to require the production before it of any Government documents or records, and to require any person to appear before the Commission to give evidence on any matter which is under consideration or investigation by the Commission;

(b) providing for all other necessary subsidiary matters, including the prescribing of offences and the imposition of penalties in respect of any of the matters mentioned in the preceding sub-paragraph.

Non-Acceptance of Commission's Recommendation to be Reported to the Governor-General

95. In any case where the Council or a Minister does not accept a recommendation of the Commission, the Council or Minister shall forthwith report the fact to the Governor-General, giving the reasons for such non-acceptance.

References to Commission by Governor-General

96. The Governor-General may refer to the Commission for its advice:—

(a) petitions submitted to him by Government servants, and

(b) any other matter which in his opinion affects the public service.

Annual Report

97. The Commission shall submit to the Governor-General an annual report on its work, and the Governor-General shall cause a copy of the report to be laid before Parliament.

Chapter XI.—Transitional Provisions

Powers of Governor-General during Transitional Period

98.—(1) Pending the exercise by the Sudanese of self-determination, the Governor-General shall retain the powers specified in this Chapter.

(2) Within the scope of his authority, the Governor-General shall act at his discretion in exercising his powers under this Chapter.

Powers of the Governor-General in respect of External Affairs

99.—(1) In order to enable him to carry out his responsibilities to the two Governments under Article 12 (2) in respect of external affairs, the Governor-General shall have and exercise such executive and legislative powers as shall be necessary or expedient for the purpose.

(2) If and so far as legislation with regard to such affairs shall in his opinion be necessary or expedient, the same shall, subject to the approval of the two Governments, be enacted by the Governor-General by Order.

(3) Every such Order shall be in writing under the Governor-General's hand, and, unless otherwise expressly provided in the Order, shall come into force on publication in the Sudan Government Gazette.

(4) An Order hereunder may revoke modify or extend any existing enactment dealing with external affairs.

(5) Notwithstanding that the Council has no executive powers and Parliament has no legislative powers with regard to external affairs, nevertheless:—

(*a*) the Governor-General shall keep the Council informed thereon;

(*b*) the Council may make representations to the Governor-General with regard thereto, and it shall be the duty of the Governor-General to take the same into consideration;

(*c*) either House may, if the prior consent of the Governor-General has been obtained, hold debates or pass resolutions on any such matter. Any such resolution may, if the House thinks fit, be submitted to the Governor-General for his consideration, and it shall be the duty of the Governor-General to take the same into consideration accordingly.

(6) A declaration in writing by the Governor-General that a matter falls within his responsibility under this Article shall be conclusive and shall bind the Council and Parliament.

Special Responsibilities of Governor-General

100.—(1) The Governor-General shall have a special responsibility to ensure fair and equitable treatment to all the inhabitants of the various provinces of the Sudan.

(2) The Governor-General may refuse his assent to any bill which would in his opinion adversely affect the performance by him of his duties under the preceding paragraph; and may from time to time make such Orders as may appear to him to be necessary in the performance of the said duties.

(3) Every such Order shall be in writing under the Governor-General's hand, and shall recite the purpose of the Order.

(4) An Order hereunder shall have the force of law, and to the extent of any repugnancy or inconsistency between any such Order and any existing or future legislative enactment the Order shall prevail, and the Courts shall give effect thereto accordingly.

Responsibility of Governor-General for Constitutional Amendments

101.—(1) The Governor-General may, if so requested by a joint resolution carried by a three-quarters majority at a joint sitting of both Houses, by

Order revoke modify or extend all or any of the provisions of this Order and, if all its provisions shall have been revoked, may repeal the Ordinance.

(2) In order to remove unforeseen difficulties or rectify errors, anomalies or omissions, the Governor-General may at the instance of the Council or of Senate or of the House of Representatives by Order make such amendments to the provisions of this Order as may from time to time appear to him to be essential for any of those purposes.

(3) The provisions of this Order may not be amended or revoked, and the Ordinance shall not be repealed, save in accordance with the procedure laid down by this Article.

Responsibility of Governor-General in event of Constitutional Breakdown

102.—(1) If at any time the Governor-General is satisfied that by reason of political deadlock, non-co-operation, boycott, or the like the government of the Sudan cannot be carried on under the Constitution hereby established, he may proclaim a Constitutional Emergency.

(2) The Governor-General may likewise, after consultation to the fullest possible extent with the Governor-General's Commission, proclaim a Constitutional Emergency if at any time he is satisfied that imminent financial collapse or breakdown of law and order necessitates his immediate intervention in the interests of the good government of the Sudan. If the Governor-General's Commission disagrees with this action it shall at once submit the matter to the two Governments. The two Governments may, at any time after such submission, by joint direction call upon the Governor-General to terminate the Constitutional Emergency and he shall then do so at once. If one Government only considers the continuance of the Constitutional Emergency no longer justified, it shall inform the Governor-General accordingly, and he shall terminate it within thirty days from the date of the reference by the Governor-General's Commission to the two Governments. The Governor-General shall consult the Governor-General's Commission to the fullest possible extent while the Constitutional Emergency continues.

(3) Upon the proclamation of a Constitutional Emergency, Parliament shall stand suspended, and the Prime Minister and other Ministers shall vacate office; and the Governor-General shall, if practicable, appoint a Council of State, with such membership as he shall think fit. The Council of State shall be charged with the duty of seeking means of restoring effective Parliamentary government under the Constitution at the earliest opportunity, and in the meantime, of assisting the Governor-General in maintaining the good government of the Sudan.

(4) So long as a proclamation hereunder remains in force, the government of the Sudan shall be carried out by means of Orders made by the Governor-General after consultation with the Council of State, if any.

(5) Every such Order shall have the force of law, and may revoke or amend any existing enactment other than the Ordinance or this Order.

(6) A proclamation hereunder may be revoked by a subsequent proclamation, and unless sooner revoked shall cease to operate at the expiration of six months from the date thereof, but without prejudice to the power of the Governor-General to make a fresh proclamation.

Appointment of Officials to Assist Governor-General

103.—(1) To assist him in the performance of his responsibilities under this Chapter, the Governor-General may appoint such officials as he may consider necessary, and may determine their salaries and conditions of service.

(2) The said salaries shall form part of the expenditure of the Governor-General's office.

THE FIRST SCHEDULE

PART I

(Article 31)

ELECTIONS TO THE SENATE

1. Each Province shall form a constituency.

2. The thirty seats for elected members shall be divided amongst the constituencies as follows:—

Name of Constituency	*Seats Allotted*
Bahr el Ghazal Province	3
Blue Nile Province	5
Darfur Province	4
Equatoria Province	2
Kassala Province	3
Khartoum Province	2
Kordofan Province	5
Northern Province	3
Upper Nile Province	3

3. The members for each Province Constituency shall be elected by all the Sudanese members of recognised Local Government Councils in the province, and by all the Sudanese members of the Province Council (if there be one), voting as a single electoral college.

4. There shall be no residential qualification for candidates for the Senate.

5. The Electoral Commission may at its discretion make rules for the regulation and conduct of elections to the Senate.

PART II

(Article 32)

CONSTITUENCIES FOR THE HOUSE OF REPRESENTATIVES

A.—*Direct Elections*

	Name of Constituency	*Description*
1.	Wad Medani	Wad Medani Township.
2.	Kamlin	Kamlin Gism, Gezira.
3.	Mesellemiya	Mesellemiya Gism, Gezira.
4.	Halawin	Halawin Khut, Gezira.
5.	Medina	Medina Gism, Gezira.
6.	Hosh	Hosh Gism, Gezira.
7.	Manaqil	Manaqil Administration.
8.	Dueim North-East	North-Eastern Dueim District.
9.	Dueim South-East	South-Eastern Dueim District.
10.	Dueim West	Western Dueim District.
11.	Kosti North	Northern Kosti District.
12.	Central Darfur	Central Darfur District.
13.	Kassala Town	Kassala Township and Khatmiya and Gharb el Gash.
14.	Port Sudan	Port Sudan Municipality and Suakin.
15.	Gedaref North	Shukriya, Western Khut and Shukriya part of Gedaref Town.
16.	Gedaref South	Dar Bakr, Southern Khut and Deim Bakr part of Gedaref Town.
17.	Khartoum North	Khartoum North Municipality.
18.	Khartoum	The area lying inside the Railway Ring, and Burri el Mahas, Burri el Deraisa, Burri Abu Hashish and the Mogren.

	Name of Constituency	*Description.*
19.	Khartoum South	The area within the municipal boundaries which lies outside the Tramway Ring excluding the Burri and Mogren villages.
20.	Khartoum Rural North ...	The Northern and Central Khuts of Khartoum Rural District.
21.	Khartoum Rural South ...	The Western and Hol Khuts of Khartoum Rural District.
22.	Omdurman North	1st and 3rd Quarters.
23.	Omdurman South	4th Quarter (less Hara 1) and Mulazmin Quarter.
24.	Omdurman West	2nd Quarter, and Hara 1 4th Quarter, and main Market.
25.	El Obeid	El Obeid Township.
26.	Dar Bedeiriya	Central District less El Obeid Town.
27.	Gawamaa West	Eastern Gawamaa, Habbaniya, Bezaa and Umm Ruwaba Town.
28.	Gawamaa West	Northern and Western Gawamaa, Shenabla, Ghodiyat, Dubab, Nuba and Rahad Town.
29.	Halfa	Halfa District.
30.	Dongola	Dongola District.
31.	Merowe	Merowe District.
32.	Berber	Berber District.
33.	Atbara	Atbara Municipality.
34.	Ed Damer	Old Damer District.
35.	Shendi	Old Shendi District.

B.—*Indirect Election.*

36.	Western Bahr el Ghazal ...	Western District, Bahr El Ghazal Province.
37.	Aweil East	Poliet and Abiyam.
38.	Aweil West	Palioping and Malwal.
39.	Jur River North	Gogrial Northern part of Jur River District.
40.	Jur River South	Rest of Jur River District.
41.	Rumbek	Western part of Lakes District.
42.	Yirol	Eastern part of Lakes District.
43.	Rufaa	Shukriya Administration and Rufaa Town.
44.	Wad el Haddad	Wad el Haddad Khut.
45.	Sennar and Kawahla ...	Sennar Khut and Cantonment Kawahla Khut and Maiurno.
46.	Fung Nazirates	Rufaa el Hoi, Rufaa el Sherg and Kenana.
47.	Northern Fung	Northern Fung Rural District Council.
48.	Southern Fung	Southern Fung District.
49.	Kosti South	Southern Kosti District.
50.	Kutum East	Dar Zaghawa, Meidob Berti and Zayadiya of Northern Darfur District.
51.	Kutum Centre	The Magdumate Dar Fia and Dar Utash of Northern Darfur District.
52.	Nyala Magdumate	The Magdumate including Nyala Town of Southern Darfur.
53.	Nyala Baggara West	Habbaniya, Awlad Arab, Masalat, Beni Helba, Gimr, Ta'asha, Fellata.
54.	Nyala Baggara East	Rizeigat, Maalia.
55.	Eastern Darfur	Eastern Darfur District.
56.	Zalingei North-West	Dar Wanna, Dar Turdi, Dar Nuringa, Dar Marri, Dar Tutra, Dar Lewing, Dar Kernei, Dar Tebella, Dar Telni, Aribo and Zalingei Town.
57.	Zalingei South-East	Dar Dima, Dar Surro and Noma, Dar Kulli, Northern and Southern Zami Boya, Northern and Southern Zami Toya, Dar Um Haraz, Dar Kobara.
58.	Dar Masalit South	Masalit Furushiya and Sinyar.

	Name of Constituency	*Description*
	Dar Masalit North	Geneina Town, Dar [illegible], Dar [illegible] Dar Gimr, Zaghawa, [illegible] Arab Omodias.
60.	Eastern Equatoria	Eastern District Equatoria.
61.	Torit	Torit District.
62.	Yei	Yei District.
63.	Juba	Juba District.
64.	Moru	Moru District.
65.	Zande East	Yambio and Ibba sub-District.
66.	Zande West	Ezo Sub-District.
67.	Tokar	Tokar District.
68.	Kassala Rural	Beni Amir, Rashaida and Halanga.
69.	Hadendowa	Hadendowa Nazirate.
70.	Amarar and Bisharin ...	Amarar and Bisharin Nazirates.
71.	Khartoum Rural East ...	Abu Deleig sub-District and the Butugab—Bataha, Umm Dubban, Eilafun and Eseilat areas.
72.	Dar Hamid East	The Eastern Division of Dar Hamid.
73.	Dar Hamid West	The Western Division of Dar Hamid.
74.	Dar Kababish	Dar Kababish and Hawawir.
75.	Dar Hamar North and East	Umm Bel Gism and Abu Zabad Gism.
76.	Dar Hamar South and West	El Odaiya Gism Nomads and Nahud Town.
77.	Mesiriya Zurug	Mesiriya Zurug and Nuba.
78.	Mesiriya Humur	Mesiriya Humur and Dinka.
79.	Northern Jebels East	Ajang and Koalib.
80.	Northern Jebels West ...	Nyamang and Hawazma.
81.	Kadugli	Kadugli, Miri and Rawawga.
82.	Central Nuba	Heiban and Raika.
83.	Tegale North	Abbasiya Rashad and Hawazma Gisms.
84.	Tegale South	Awlad Himeid, Kawahla, Talodi and Eliri Gisms.
85.	Western Nuer Ghazal ...	Western Nuer District north of Bahr el Ghazal.
86.	Western Nuer Jebel	Western Nuer District lying between Bahr el Ghazal and Bahr el Jebel.
87.	Central Nuer East	Lau Nuer and Central Nuer District, Dinka.
88.	Zeraf Valley	Zeraf Island and Gaweir Nuer.
89.	Pibor and Eastern Nuer ...	Pibor and Eastern Nuer District.
90.	Bor	Bor District.
91.	Shilluk	Shilluk Administration.
92.	Renk and Malakal	Renk and Malakal Districts.

C.—*Postal Election*

Name of Constituency	*Number of Members*
The Graduates' Constituency	3

PART III

(Article 32)

ELECTIONS TO THE HOUSE OF REPRESENTATIVES

In this Part, "qualified elector" means a person qualified to vote by virtue of the provisions contained in the following Part.

A.—*Direct Elections*

1.—(1) In those constituencies listed in Part II A of this Schedule, elections shall be direct, that is to say that qualified electors shall vote for the election of one of the nominated candidates for membership of the House of Representatives in a single stage by secret ballot.

(2) A President of a Court constituted under the Native Courts Ordinance 1932 shall be eligible to stand for and to represent such constituency notwithstanding that the constituency or any part thereof lies within the area for which the Court has

jurisdiction; but on submitting the papers of his candidature he shall cease to exercise his functions as President or as a member of such Court, and shall not resume, until he has either failed to secure election, or, if elected, has ceased to be of the House of Representatives.

B.—*Indirect Elections*

2.—(1) In those constituencies listed in Part II B of this Schedule, elections shall be indirect, that is to say in two stages, namely a primary election and a secondary election.

(2) For each such constituency there shall be an electoral college which shall be composed of the following members:—

(*a*) One to ten delegates from each Omodia or similar local administrative unit in accordance with its population, to be elected by vote or by acclamation by qualified electors of such Omodia or unit.

(*b*) One or more delegates from any town within the constituency which has been authorised by the Governor to hold secret ballots in Local Government Elections, in accordance with the proportion which its population bears to that of the rest of the constituency, to be elected by secret ballot by the qualified electors residing in that town.

(3) The first stage shall consist of the election of delegates to the electoral college as provided by the preceding paragraph.

(4) The second stage shall consist of the election by the electoral college of the member who is to represent the constituency in the House of Representatives by secret ballot, which shall take place on the day or days appointed for the election in that constituency.

(5) A person shall not be eligible to represent such constituency unless he has during the last ten years been resident for not less than two years in the province within which that constituency lies.

(6) The mandate of the electoral colleges shall continue till the expiration or dissolution of the House of Representatives, that is to say that a by-election shall necessitate a fresh election at the second stage only, by the same electoral college as at the previous election. If a by-election is to be held, any casual vacancy in the electoral college shall be filled by election in accordance with the appropriate sub-paragraph of paragraph (2) above.

(7) The Electoral Commission may at its discretion, in such constituencies as it thinks fit, by order declare that the first stage of the election shall not take place and that the electoral college shall consist of the Local Government body, or in the absence of a single Local Government body covering the constituency, of such Local Government representatives as the Governor may at his discretion appoint for the purpose.

C.—*Elections for the Graduates' Constituency*

3. The members for the Graduates' Constituency shall be elected by qualified electors, voting through the post and using the method of the single transferable vote.

D.—*General*

The Electoral Commission may at its discretion make rules for the regulation and conduct of elections to the House of Representatives, and may by such rules make provision for:—

(*a*) the appointment of Returning Officers;
(*b*) the appointment of Electoral Committees;
(*c*) the preparation and maintenance of electoral rolls;
(*d*) the nomination of candidates;
(*e*) the conduct of direct elections, indirect elections, both primary and secondary, and postal elections;
(*f*) the conduct of by-elections;
(*g*) any other electoral matter requiring to be regulated by rules.

PART IV

(Article 33)

QUALIFICATIONS OF VOTERS IN CONSTITUENCIES FOR HOUSE OF REPRESENTATIVES

1.—(1) A person shall be qualified to vote in the Constituencies specified in Part II A and B if he—

(*a*) is a Sudanese, and
(*b*) is a male, and

(b) is not less than 21 years of age, and
(c) of sound mind, and
(d) been ordinarily resident in the constituency for a period of not less than six months before the closing of the electoral roll.

(2) No person shall be qualified to vote in more than one of the said constituencies or in more than one electoral division of any such constituency.

2.—(1) A person shall be qualified to vote in the Graduates' Constituency if he—
(a) is a Sudanese, and
(b) is not less than 21 years of age, and
(c) is of sound mind, and
(d) is not a student at any recognised school, university or university college whether in the Sudan or elsewhere, save in the capacity of post-graduate student, and
(e) holds one of the following educational qualifications, namely:—
(i) has completed the full course at a recognised secondary school, or
(ii) holds a degree or diploma from a recognised university or university college, or
(iii) has passed the Cambridge School Certificate examination, or an equivalent or higher examination, or
(iv) holds an Alimiya Certificate from the Maahad el Ilmi, or
(v) has completed the course in the Teachers' and Kadis' Section of the old Gordon Memorial College.

(2) A person may vote in the Graduates' Constituency in addition to voting in a constituency specified in the preceding paragraph.

PART V

General

The Electoral Commission may by order amend the following provisions of this Schedule:—

Part I, 3. The qualifications of voters in Senate elections.

Part II (A) and (B). The division of constituencies between Direct Election Constituencies and Indirect Election Constituencies.

Part II (C). The number of members for the Graduates' Constituency. Provided that the number of members shall not be increased beyond five.

THE SECOND SCHEDULE

(Article 76 (5))

PART I

Legal Powers Ceasing to be Exercisable by Legal Secretary and Governor-General

1.	Civil Justice Ordinance ...	S. 17	Power of Legal Secretary to act as Judge of High Court or preside in Court of Appeal.
2.	Civil Justice Ordinance ...	S. 22	Power of Governor-General to appoint Province and District Judges.
3.	Civil Justice Ordinance	S. 200	Power of Governor-General to exempt persons from arrest and imprisonment.
4.	Civil Justice Ordinance	S. 210	Power of Governor-General to consent to rules of Rules Committee.
5.	Civil Justice Ordinance ...	S. 216	(2) Power of Governor-General to exempt persons from personal attendance in Court.
6.	Code of Criminal Procedure	S. 2	Power of Governor-General to restrict extent of application of Code.
7.	Code of Criminal Procedure	S. 131	Power of Governor-General to sanction proceedings under Chapters IX and X of the Penal Code.
8.	Code of Criminal Procedure	S. 251	Power of Governor-General to confirm judgments in cases in which sentence of death has been passed.
9.	Code of Criminal Procedure	261 A	Power of Governor-General to remit cases to Court of Criminal Appeal.

PART II

LEGAL POWERS REMAINING EXERCISABLE BY GOVERNOR-GENERAL AT HIS DISC

1.	Civil Justice Ordinance ...	S. 13	Power to appoint an acting Chief Justice and acting Judges of High Court.
2.	Code of Criminal Procedure	S. 7	General powers of delegation.
3.	Code of Criminal Procedure	S. 98	Power of Governor-General to sanction proceedings under Chapter VIII of that Code.
4.	Code of Criminal Procedure	S. 131	Power of Governor-General to sanction proceedings under S. 4 of the Penal Code.
5.	Code of Criminal Procedure	S. 275	Power to pardon.
6.	Code of Criminal Procedure	S. 277	Power to commute death sentences and sentences of imprisonment.

THE THIRD SCHEDULE

PART I

(Article 16)

Form of Ministers' Oath

I, ... (name), do hereby swear by Almighty God (or, do solemnly affirm) that I will to the best of my ability uphold the Constitution of the Sudan as by law established, that I will faithfully and conscientiously discharge my duties as Minister without fear or favour, affection or ill-will, and that I will not disclose to any person any matter becoming known to me as Minister save in the due discharge of my said duties.

PART II

(Article 35)

Form of Members' Oath

I, ... (name), having been elected (or nominated) a member of Parliament, do hereby swear by Almighty God (or, do hereby solemnly affirm) that I will bear true faith and allegiance to the Constitution of the Sudan as by law established, and that I will faithfully discharge the duty upon which I am about to enter.

PART III

(Article 84)

Form of Judicial Oath

I, ... (name), do hereby swear by Almighty God (or, do hereby solemnly affirm) that so long as I hold the office of .... (name of office) I will to the best of my ability uphold the Constitution of the Sudan as by law established, and will do right to all manner of people after the laws and usages of this country without fear or favour, affection or ill-will—So help me God.

Khartoum this twenty-first day of March, 1953.

(Signed) R. G. HOWE,
Governor-General.

[CLIX]

20/4/53

NOTE ON METHODS OF PROPAGANDA USED BY THE EGYPTIANS SINCE THE FEBRUARY, 1953, AGREEMENT.

It is considered useful to divide this subject into two parts. A. methods used in Egypt and B. methods used in the Sudan.

A. METHODS USED IN EGYPT.

1. There are a number of instances of speeches made by General Neguib, Major Salah Salim and others in which Britain has been publicly accused of working to sabotage the Agreement. For example see Cairo's clear telegrams to the Foreign Office No. 581, 617 and 618. More recently Major Salah Salim is reported to have accused Britain in a lecture to the Journalists' Club in Alexandria of aiming to dismember the Nile valley and of impoverishing it by lowering the standard of agriculture and by wasting its mineral wealth. He informed his audience that Egypt intended to expose in a Red Book the scandalous policy followed by Britain since the signing of the Agreement.

2. Cairo radio.

A powerful new radio transmission has been instituted as close as possible to the Omdurman wavelengths on the 29 and 43 metre bands.

3. Middle East News Agency.

A Dr. Husni Khalifa of M.E.N.A. has been provided with Egyptian funds, and has just been given an hour each day on the Cairo to Khartoum trunk telephone in order to collect information from agents in the Sudan.

4. Invitations to Prominent Sudanese.

Merchants and tribal leaders in considerable numbers are being invited (often personally by General Neguib) to visit Egypt at Egyptian expense ostensibly to attend agricultural and horse shows. A party went in the middle of March, and there is another party up there now. In addition Ahlia (i.e. - non-government) school teachers have been invited to Egypt to attend cultural lectures, in order to contaminate another supremely important sphere and get at the young. The Sudan Football Association has recently been approached to exchange team visits, the Egyptian players to come to theSudan first.

B. METHODS USED IN THE SUDAN.

1. Visits and Tours of Prominent Egyptians.

Examples:

The tours of Salah Salim, Dr. Salah el Din, and Sh. Bakhouri. No opportunities are lost to make mischievous speeches or statements at press interviews.

2. Representative Offices in the Sudan.

(a) The offices of the Inspector-General of the Egyptian Irrigation Department, the Economic Expert and the Inspector of Egyptian Education are agencies for propaganda services. Since the establishment of the military regime however the headquarters of the Egyptian Troops in the Sudan has become the most important agency.

(b) Branches of new Egyptian Organisations are being opened, for example: the Misr Bank, which has wide commercial interests, and the Red Crescent Organisation. The latter is distributing largesse to the poor in Omdurman.

3. <u>Egyptian Army Activity.</u>

Examples:

(a) The attendance of Egyptian officers at Congress Club and N.U.P. meetings and celebrations.

(b) The interference in politics of senior officers, who are used as a channel to the Sudanese parties for the delivery of messages, instructions, and probably money.

(c) After the official celebrations parade on February 14th the Egyptian Army encouraged crowds of demonstrators shouting "Long live Neguib" and "Unity of the Nile", and carried them in their military trucks through the streets of Khartoum, from the Secretariat, where the parade took place, back to their barracks.

(d) The provision by the Army to the cinemas of the main towns of the "Liberation film".

(e) The opening by the Egyptian Army of a Public Affairs Office in Khartoum.

(f) The incident of the presentation to General Neguib of an S.D.F. Badge (See Morris' letter to Ledward dated 16.4.53).

(g) The disregard of Air Navigation Regulations by Egyptian Air Force, low flying, etc.

4. <u>The Egyptian Club.</u>

The Club has a prominent site in Khartoum and for some time has allowed lectures with anti-British tinge to be given to which the public are invited. More recently it has entertained tribal leaders, etc. going through to Egypt (see A.4. above) and has shown them films of Neguib being idolised by the Cairo mob.

5. <u>Various other Propaganda devices.</u>

These are well planned and widespread.

Examples:

(a) The holding of an Egyptian art exhibition last month, and the intention to hold some form of industrial exhibition shortly.

(b) The provision of liberation flags in large quantity after the signing of the Agreement, for free distribution and sale in the shops. These flags were flown down from Cairo by military aircraft.

(c) The provision of a small Unity lapel badge for distribution.

(d) It is reported that radio recording apparatus is to be sent to the Sudan to record statements by pro-Egyptian Sudanese for transmission from Cairo Radio.

(e) There is an increase in visits by Egyptian students, scouts, schoolgirls, etc.

(f) A subtle move to catch the ambitious has been the appointment of Sudanese to the post of Governor, Aswan, as Deputy to Director of the Azhar, and to the Under-Secretaryship for Sudanese Affairs. The S.D.F. is attacked by the offer of appointments and promotion in the Egyptian Army to S.D.F. officers if they leave the Force, and some retired S.D.F. officers have been so treated.

(g) The sending to the Sudan for distribution through the Egyptian Army of portraits of General Neguib.

(h) There have been attempts to seduce Sudan Government radio staff and members of theSudan Journalists' Association.

(i) The despatch to the Sudan of Egyptian Islamic preachers was a move in the religious sphere.

(j) Rumours are fostered that an Egyptian University will be built in Khartoum at Egyptian expense, and a large secondary school is now being built with Egyptian money in Omdurman.

(k) In the economic field there is also activity. For example the Egyptians try to make available when possible certain commodities at cheap prices. A recent example was soap. They are also sedulously fostering a rumour that they are going to buy Sayed Abdel Rahman's cotton crop. It will be appreciated that all private cotton growers are extremely anxious about the prospects of selling their recent crop.

From the above it can be seen that Egyptian methods of propaganda cover a wide field. Whereas some are open, or even clumsy, others are skilfully designed to have long range effect in a country as immature as is the Sudan. It is true that the Egyptians sometimes overreach themselves, but they suffer from no inhibitions, and an error of shooting by one piece is soon forgotten in the general barrage from the remainder of the artillery.

Governor-General's Office,
Khartoum.
20th April, 1953.

GG/97.8.1.

[CLX]

INDEXED
J 1017/42

Khartoum,

April 14th, 1953

Dear Roger,

There is a bag closing in a couple of hours and I have just time to send you a short note. (A typed copy will be sent you by Friday's bag supported by a more detailed account of the Electoral Commission's proceedings). We have, I am afraid, - vide my telegram of today's date - now got to reconcile ourselves to the fact that there can be no elections before the rains, and that means no elections before October. The delay in the setting up of the Governor General's Commission very much reduced the chances, already pretty slim, of getting the preliminary work done in time, but I did think that we might just have got away with it if "vested interests" had not intervened. It has been clear for some time that Sayed Ali el Mirghani and the N.U.P. have been working for delay and this has been borne out by the behaviour of Khalafallah Khaled and Kaimakam Abd el Fattah on the Electoral Commission. Moreover with Sayed Abd el Rahman bickering with the Egyptians over a cotton deal and with the Umma party rank and file, their allegedly responsible leaders and their representatives on the Joint Four Party Committee all singing different tunes, there seems to be no stable basis anywhere upon which a consistent policy can be founded. Furthermore, opinion generally - though presumably under pressure and direction - has hardened against having election in Ramadan. On the Commission Abd el Salaam has done his best though yesterday he seemed to be a good deal discouraged and almost ready to throw his hand in.

I won't bother you in this letter with an account of our first two meetings which dealt with things like Rules of Procedure and only one or two comparatively unimportant controversial points. The trouble started when, in discussing Sen's revised version of the Draft Electoral

/rules

rules we reached the subject of electoral rolls. Khalafallah Khaled supported by Abd el Fattah, Gordon Bulli (our southern member), Sen himself and Perkins, declared themselves in favour of having electoral rolls compiled in all constituencies. (No rolls have been compiled for indirect election constituencies, nor for certain tribal constituencies originally listed as "indirect" but later transferred to the "direct list" on the understanding that polling would be by the thumb nail method and that electoral rolls would be disposed with). Khalafallah and Abd el Fattah was merely out to hold proceedings up: Gordon Bulli seemed to think that if election in the south were direct and based on electoral rolls, this in itself would be the answer to the Egyptian suggestion that the southerner only voted as the D.C.'s told them to: Sen and Perkins were both being self-consciously democratic. This question of rolls or no rolls, along with the related question of "direct" v. "indirect" constituencies, was argued for two whole days, this argument ending with Abd el Salaam and myself on the one side and a five member majority on the other. Electoral rolls were to be drawn up in all constituencies as a pre-condition of impartial elections. There were of course other grounds upon which the Egyptian and N.U.P. member could have based obstructive action but the electoral roll issue sufficed.

Abd el Salaam and I pointed out that time was short and that the compilation of electoral rolls would take two months. If the Commission insisted on having electoral rolls there could be no election before the rains. They could have rolls or elections but not both. Our term of reference required us to arrange for elections as soon as possible and as for electoral rolls then were tried alternative methods etc. etc. We could make no impression. By a majority of five to two the

/Commission

Commission decided that electoral rolls were necessary everywhere subject to a meaningless qualification which got us nowhere - and that Governors of Provinces should be requested to get on with the job right away.

It is only fair to say that having recorded this decision the Commission then re-examined the question of available time from the weather angle. The latest "best" opinion on that it is in fact unwise to count on the weather after May 30th. Accepting this opinion (which gives us much less time than earlier opinions but was supported by Gordon Bulli and Abd el Salaam, who has served in the south) we realised that in fact, whether Khalafallah Khaled's tactics had been purely obstructive or not, the time available was insufficient to clear up all the preliminary electoral work being done even if the demand for electoral rolls in all constituencies were dropped.

It is all very unsatisfactory, but there it is. Earlier weather appreciation was obviously too optimistic. I should I think say that Perkins tried to get the electoral roll issue and the weather issues disentangled, as he felt it was unfair that he should be held to have favoured delaying the elections merely because his democratic conscience told him that electoral rolls were indispensible things. He was not however prepared to make any concession.

[CLXI]

CONFIDENTIAL

Electoral Commission

Khartoum

April 18th 1953

E1017/47

Dear Roger

I am afraid that my telegram on Tuesday April 14th was a bit meagre in detail. I overlooked the fact that my explanatory letter by bag would take some time to arrive. Nor have I been able to send you as promised a typed copy. Moreover, as yet, our Secretary has not produced any Summary Records of our proceedings. I enclose instead a copy of my own notes on the meetings of the Commission. They are a bit long and diffuse, but they should serve to show how things ~~are~~ going. It is disappointing that ~~they are~~ going so badly. For the now almost certain postponement of the elections until after the rains there are a number of contributory reasons, some of which I have already outlined to you. There is, in the first place, Sen himself. If he had been content to adopt the Electoral Rules already drafted by the Sudan Government, as I tried to persuade him to do, we could have saved a number of days. Admittedly there were some gaps in them which had to be covered by minor amendments, but on the whole they would, I think, have served our purpose pretty well. He has, however, thought fit to redraft them almost in their entirety, and it is not easy to query his undoubted experience. Even so we are about half way through and another five or six days should complete our revision. The trouble is that they have then to be translated into Arabic, printed, and published, and all this takes time, particularly the translation. They cannot, at the very earliest, be ready before the first of May. Thereafter the problem becomes one of timing ~~in relation to the~~ rains.

It has been clear for some time that the Khatmia and the National Unity Party have been working for delay. Sayed Ali el Mirghani has said so in so many words to both Sen and myself, and this has been borne out by the behaviour of Khalafallah Khaled and Kaimakam Abd el Fattah Hassan on the Electoral Commission. Nor has the Umma party been of much assistance. Their representative spokesmen seem to change their views e.g. on the direct versus indirect election issue from day to day. Nor have they taken any effective steps, in the Press or elsewhere, to urge the necessity for the holding of elections at the earliest possible moment. Opinion too seems to be hardening against the holding of elections in Ramadan. On the Commission the Khatmi and Egyptian members have shown their hand by insistently demanding that all elections everywhere should be 'direct' elections; that every electoral process, including the first stage in indirect elections, should be 'secret'; and that electoral rolls should be compiled in every constituency as an essential pre-condition ~~of a fair~~ and impartial poll. In these demands, which in themselves are blamelessly democratic, but have no bearing whatsoever on the realities of the electoral situation in the Sudan, and have merely been put in because their acceptance by the Commission would automatically ensure the postponement of the elections which is their primary objective, they have enjoyed the support of Perkins, of Sen, and of Gordon Bulli, our southern member. Sen tends to endorse the majority view; Perkins can only think in terms of American democratic practice; and Gordon Bulli seems to have the idea that he will be letting the southerners down if he admits that they are not quite up to holding

elections with all the modern democratic frills.

All this would-be obstructive action (on the part of Khalafallah Khaled and Abd el Fattah Hassan) has not, however, really affected the issue. The Commission has not yet taken any formal decision to the effect that all elections must be 'direct', though it has taken a formal compromise decision on the subject of electoral rolls. In this latter connection it has merely said that a beginning should be made with the preparation of electoral rolls in all constituencies, in case they should be wanted in the light of whatever decision it eventually should take as to where elections should be direct, and where indirect. Conceivably, though I think improbably, the Commission might change its mind after visiting the south (which it proposes to do as soon as it has completed the revision of the Electoral Rules i.e. in about a week to ten days' time) and decide that direct elections were out of the question in the southern constituencies , except in one or two town areas. If so much were conceded, there might be some hope of persuading Khalafallah Khaled, Abd el Fattah Hassan, and their supporters to consider the possibility of making use of the thumb-nail method of polling in some of the 'direct' constituencies in the back-blocks in the north. Personally I do not think that they are in the least likely to change their minds , though I shall do my best to make some impression on them during our southern tour. I might be able to work on Gordon Bulli when I get him amongst his own people. Apart from this I do not see that there is anything I can usefully do - except, in view of the fact that the Commission has not formally made up its mind, to hammer away at the familiar arguments about the unsuitability of direct elections in unsophisticated areas.

The real point, however is - let's face it - that, however obstructive Khalafallah Khaled and his friends intended to be, we are in fact being defeated by the weather. Even if, after or during its southern tour, the Commission suffers a change of heart, there is , I am afraid, too little time left to make effective use of the change. I am not being defeatist and I shall certainly try but the odds are against us.

We have hitherto I think been misled , or allowed ourselves to be misled by over-optimistic estimates of our chances of beating the rains. I was definitely led to believe that elections could be held in 'wet' provinces up to the middle of June. We have now, as you will see from the attached notes, had to revise our ideas - or at least I have had to revise mine. Thebest opinion now is that we cannot count on the weather in 'wet' areas after May 31st. If we could hold elections in those areas during the second half of May, we should be all right, because elections in the north can beheld at almost any time. Unfortunately the time at our disposal will not allow us to do so. We have cut down as far as possible the statutory periods required for the various steps in the electoral process, but even then 38 days are necessary to carry us from the first notification by the Commission calling for an election to be held to polling day. Even assuming that we can get the Electoral Rules published by May 1st (and this is a fairly optimistic assumption) and that the Commission suspends its demand for electoral rolls in every constituency, 38 days from May 1st would take us well past our safety date of May 31st.

There is nothing much I can add, except to say that I shall take any opportunity that offers of urging the Commission to change its mind and of telescoping the electoral process.

I apologise for the diffuseness and length of this letter. It is being typed , currente calamo, by myself. I am sending a copy to the Embassy in Cairo and to Derek Riches here. I have today sent a telegram to the Minister of State, in response to his telegram No. 535 giving him the gist of the foregoing paragraphs.

Roger Allen Esq. CMG
African D-t
Foreign Office

yours ever
[signature]

[CLXII]

B C/5

<u>CONFIDENTIAL</u>

Electoral Commission

Khartoum

S 1077/49

April 23rd 1953

Dear Roger

I have not got very much to add to my letter of April 18th. We have had five more meetings and have paid a visit by air to Damer, the headquarters town of the Northern Province, but no further controversial subjects - at least no new controversial subjects - have come up for discussion, with one exception with which I shall deal later on in this letter. We have completed our review of the draft Electoral Rules and a 'first revision' copy is in the hands of the Solicitor General here, with a request that he should go through it as quickly as possible, with a view to advising us whether any of its provisions are in conflict with the provisions of the Statute. There are, however, still one or two Articles on which the Commission has not yet finally made up its mind. One decision only have we taken on the specific points remitted to us in our terms of reference, and that is that the number of seats in the Graduates' constituency should be five and not three. A good deal of time has been taken up in discussing the itinerary of our impending visit to the southern Provinces.

At Damer we met (and Sen addressed) the Returning and Registration Officers from all constituencies in the Northern Province, as well as representatives of the National Unity and Umma parties from Atbara, Damer, and Berber. The Northern Province is a N.U.P. stronghold and most of the talking was done by their spokesmen. They clamoured as usual for direct elections in <u>all</u> constituencies (it has already been agreed that all elections in the Northern Province should be 'direct'); for no discrimination between North and South; and generally echoed the policies of their parent body in [illegible]. They loudly demanded (knowing presumably that they [illegible] safe in doing so) that elections should be held before the rains. The main contribution of the Umma party's representatives was a statement that all the parties in the Northern Province were ready for immediate elections, and that the [illegible] party at least would hold the Electoral Commission responsible for any delay that might occur. To questions about the probable date of elections Sen managed to avoid any firm reply.

The N.U.P. spokesmen were particularly violent in denouncing Sheikhs and Nazirs as Government appointees who would use their 'official' influence to ensure that candidates acceptable to their employers headed the polls. They suggested also that, all servants of the Administration being suspect down to the most junior Sub-Mamur, there should in the period immediately preceding the elections, be arranged a country-wide transfer of administrative staffs from province to province, so as to disrupt their unholy plans for booking the election results.

This question of Sheikhs and Nazirs is continually being raised by Khalafallah Khaled in the Commission itself. 'Government servants' are barred by the Statute from being candidates for election. 'Government servants' are barred also, by a recent amendment to the Sudan Government's Administrative Regulations, from political activity or party membership. The political parties have a large membership of Government servants of the Graduate type, who are [illegible] to resign their party membership, or presumably their [illegible] ment jobs. Sheikhs and Nazirs are <u>not</u> 'Government [illegible] as that phrase is, and has always been, interpreted [illegible]

Sudan Government, who are , after all, entitled to know what they have in mind when they use it. But you can imagine how the exclusion of the 'educated' class and the inclusion of the tribal rube,under the Government Servant rulings, as persons entitled to be politically active,riles the afendiya of the N.U.P. The whole argument, of which we have by no means heard the last, is a party argument - the tribal Chiefs happen on the whole to be anti- the Unity gang. And this is what hurts.

I take the line that whether a Nazir is or is not a Government servant is not a matter on which we are competent to express an opinion. The subject is going to be brought up again in the form -'Whether a Nazir is a Government servant or not, should he not be debarred from using his position to influence the result of elections?' The answer to this is that you cannot in fact make any such prohibition effective. You cannot split up the influence which a Nazir undoubtedly possesses, and must possess if he is going to be worthy of the name, and tell him that he can exercise it administratively, or judicially, or agriculturally, but not politically. If you suggest that this should be done, you are merely in fact suggesting that the Sudan Government should abolish the tribal system, and it is not within the competence of the Commission to make suggestions of this kind.

The controversial subject which I mentioned at the beginning of this letter is the qualifications of voters in Senate elections. This has been left to us by pur terms of reference. You will remember that the suggestion in the Statute is that Local Government Councils and Province Councils should be held to form an electoral college in each province constituency, and that this college should elect the Senators. Here we are once more up against the old suspicion of non-elected (and therefore non-democratic) bodies. The proportion of elected to appointed members in these Councils varies from province to province, but in the North some of the members, in the South all of the members, are appointed by the suspect Administration, and to accept these bodies as electoral colleges would therefore be undemocratic and immoral. Discussion on this subject has been postponed until we return from the south. This postponement need not , and will not, hold up futher work (e.g. translation into Arabic etc.) of the rest of the Electoral Rules.

We are leaving for Juba on Saturday 25th, the day after tomorrow. We get to Wau on the 28th and to Malakal on the 30th. It is all rather hurried but we shall see enough to convince (I hope) some of our members that a good many of their ideas are unrealistic and impracticable. I have today been talking to Sen and find him already quite unhappy about the Commission's majority decision (which he supported) that electoral rolls should be compiled in all constituencies both in the North and in the South. We return to Khartoum on either May 2nd or May 4th.

At today's meeting Sen read to us a draft communique which he proposed to issue to the Press forthwith informing the public that there would be no elections until after the rains,and explaining thereasons for the Commission's decision on this point. After some discussion Abd el Salaam and myself, supported by Perkins, and by Abd el Fattah Hassan, now, like the N.U.P. representative at Damer, the most ardent supporter of immediate elections, succeeded in getting Sen to change his mind and defer the issue of any statement to the Press about election dates until we returned from Malakal. We shall merely issue a communique about our southern tour.

I am sending copies of this letter to the Embassy in Cairo and to Derek Riches here. I keep Luce personally informed about the Commission's doings.

yours ever

[signature]

Roger Allen Esq. C.M.G.
African Department
Foreign Office.

[CLXIII]

CONFIDENTIAL

E.C./.6

Electoral Commission

Khartoum

May 4th 1953.

Dear Roger

As I reported to you in my yesterday's telegram, the Commission returned on Saturday May 2nd from its tour in the south. We visited the headquarters towns of the three southern provinces as well as a number of outside areas, travelling either by car or by chartered aircraft. In view of the distances we had to cover we had to move around rather fast, but I think on the whole this was no bad thing, as, whilst collecting the general impressions we wanted, we were able to avoid getting involved in too much detailed discussion, particularly as a very large percentage of the people (other than Government officials) who attende our meetings had only the vaguest idea of what we were talking about. In these circumstances any prolonged discussion could only have further confounded the existing confusion. There were, of course, in each place we visited, one or two people who did understand the issues being presented to them by Sen (who did the talking) but they were in a very marke minority and generally belonged to the 'educated' or Gellaba merchant classes, with a few town Omdas thrown in. In the towns the northern and educated elements, with the exception of the roup of southern officials who are the inspirers of the Southern Party movement, have clearly been briefed by the National Unity Party, which alone of the northern political parties has an effective organisation in the south. Some of these people talk intelligently of the difference between 'direct' and 'indirect' elections; others merely repeat parrot-like what they have been told to say.

It was very difficult to get Sen's remarks correctly interpreted. At one meeting our discussions were carried on in English, Arabic, Nuer, Shilluk, and Dinka. When dealing with a folk whose language is very limited and whose ability to explain themselves in relation to a sophisticated subject like elections is of the slightest, an interpreter has to be a genius if he is going to find the exact dialect equivalent to convey a speaker's meaning, particularly when the latter is inclined to talk in rather formal bureaucratic English. Moreover it soon became clear that there were no Dinka equivalents for the words 'direct' and 'indirect' in the sense in which the Statute used them. To the Dinka (and to others) the word 'direct' apparently meant 'straightforward' i.e. 'honest', whereas 'indirect' meant 'crooked'. There was therefore very little understanding of the direct versus indirect election issue as such. One or two speakers, after a most competent description of the indirect process, summed up by declaring for 'direct' elections. The idea behind this contradiction seemed to be that a direct election was one in which you voted directly for a man you knew and could see directly in front of you, and that in an indirect election you voted indirectly for an invisible candidate who was quite unknown to you and who was symbolised by a design painted on a ballot box.

It emerged from this apparent confusion that whether people understood the 'legal' significance of "direct" and "indirect" or not, they were agreed (at least the Chiefs, Sub-Chiefs and tribesmen were agreed) that they would not vote for a candidate unless he were there in front of them and known to them. In other words, whilst they knew nothing about Parliamentary processes, the idea of electing representatives or delegates by acclamation or otherwise was familiar to them. They wanted to do things in their own way - which in fact was the indirect way.

though this was generally true, it was not universally so. At Yambio the assembled chiefs and other personalities declared unanimously for 'direct' elections. A series of speakers explained that in an 'indirect' election there were opportunities for interference by District Commissioners - or at least there were alleged to be such opportunities . It was even said that Chiefs and Sub-Chiefs could fake the elections by forcing named delegates on the voters at the first stage. They wanted the world to know that the Zande were quite capable of electing their Parliamentary representatives without intervention or dictation by District Commissioner or Chief. They would do so 'directly', each individual voter recording his vote fairly and freely for the candidate he preferred.

This idea - that the indirect election process interposed an unnecessary and unwanted barrier between voter and Parliamentary candidate, and that there was no saying what delegates, however fairly elected at the first stage, would say or do when they met in the electoral college - we met in several places , but generally in places like Malakal where the constituency includes a largish town. People who took this view declared for direct elections.

A number of speakers were opposed to direct elections on the ground that they would cause greater dislocation than indirect elections in tribal or village life. People were far too busy cultivating or looking after their animals to be taken away to some distant centre to vote for an unknown man in whom they took not the slightest interest. Sen explained that there would be no question of their being required to make long journeys, as there would be polling stations in every electoral division. They declined to be convinced. What they wanted ,both in candidate and electoral process, was something localised and familiar, not something imported and foreign. In the Eastern districts of Equatoria where the people are nomadic and primitive , the idea of a secret ballot is anathema. Secrecy is akin to witchcraft. Who knows what awful things might happen to a man who has to creep alone in behind a screen and drop a paper into a box? Even dropping a stone into a petrol tin might stir some evil spirit. Sen is inclined to be over-insistent that secrecy is a <u>sine qua non</u> of democratic procedure. Both in Equatoria and elsewhere we found a marked determination that things should be done honestly and openly in front of the assembled electors, whether by acclamation or by some other method.

In short, apart from Yambio, Yei, and Malakal and Juba where in each case the constituency includes a province headquarters town , the general feeling in all tribal areas - a feeling which is shared by the supporters of the Southern Party movement - is that elections should be indirect. The local people may not describe them as such , but this is clearly what they have in mind.

Other questions discussed were whether symbols or colours should be used to identify candidates and the date of the elections. As regards the latter everything we heard confirmed the provisional conclusion we had already arrived at - that there was no chance now of holding elections before the rains, and, that being (however regrettably) so, they could not be held until late October or early November. When the Commission meets tomorrow to discuss arrangements for a visit to the Western Provinces before Ramadan (May 14th), it will also discuss the wording of a communiqué to be issued forthwith on the date of the elections, and explaining the reasons why they cannot be held now. If we hold this up any longer we shall merely create confusion. All Government leave schemes are being held up and the public is generally becoming restless and critical. Once it is known that elections are not going to be held until October, tension will ease off. The reactions of the political parties to the notice of postponement will appear in the Press and will no doubt be otherwise reported to you by your political correspondents. I am (unavoidably) rather out of touch with political feeling.

8. As I ~~said in my yes~~terday's telegram , our tour has ~~been a~~ success in the sense that both Sen and Perkins have been impressed by the ignorance and backwardness of the people whom we saw, and are now ready, I think, to agree that in a number of southern constituencies direct elections are out ~~out~~ of the questions. This lesson was driven home by a visit we paid to Liria(on the way to Torit) where we watched a tribal dance. The dancers were decorated with ostrich feathers and occasional oddments of clothing , and no sane person who saw their performance could possibly escape the conclusion that many years must pass before they could even begin to understand the rudiments of a 'modern' democratic system. Sen made no attempt even to speak to them. Once we get a majority in the Commission on the question of indirect elections in the south, it should not be difficult to get the decision extended to cover certain constituencies in the north. No decision,however,will be taken until we get back from our Western tour and have flown to Kassala and Medani (one day each). We shall then run through the list of ~~borderline~~ constituencies and decide whether they are to be included in the direct or indirect categories. I shall suggest tomorrow to Sen that we now get out a work programme, so that we shall know where we are vis-a-vis our outstanding tasks.

9. One more point. The recent Sudan Government decision that Government servants may no longer even belong to political parties has been hailed by officials in the south with intense resentment and bitterness. And indeed in my opinion they have a grievance. Apart from a handful of Government officials there are virtually no educated people in the southern provinces. In the north not only are the political parties already organised but there are numbers of 'educated' persons in the non-official classes, so that, although the imposition of the ban is a handicap, the life of the parties is in no way threatened. Where an official steps out, a non-official can step in. In the south, which already feels that it has had a crooked deal from the British and Egyptian Governments, the imposition of the ban effectively kills off the attempts now being made to bring a Southern Party into existence. The field is , by Sudan Government action, now reserved for the Umma and the N.U.F. Who, ask the southerners, will speak for us? I propose to discuss this point with Sen. I can see no easy solution but if concessions in other matters have been included in the Statute in favour of the South (as indeed they have) , it might not be unreasonable to suggest a similar administrative concession in favour of southern Government servants.

10. I am sending a copy of this letter to the Embassy in Cairo, and a copy to Derek Riches here.

yours ever
T. Penney

Roger Allen Esq CMG
The African Dept
Foreign Office

[CLXIV]

CONFIDENTIAL

Electoral Commission,
KHARTOUM.

31st May, 1953.

Dear Mr Sen,

Thank you for letting me see your second draft note on the question of Nazirs etc.. I am, I assure you, as anxious as you are that on controversial issues of this kind we should arrive, through compromise or concession, at unanimous conclusions. This, however, is unfortunately not always possible, and the question of Nazirs is, I am afraid, one of those questions upon which certain members of the Commission hold fundamentally different views. I, for one, do not feel that I can endorse your draft letter to the Civil Secretary - at least in its present form. For one thing I do not agree with some of the wording; and for another (and this is my main point), a Nazir's position and responsibilities being what they are, a "warning" of the kind you suggest should be addressed to him, would in my view, be out of place.

2. You base your case for warning Nazirs off the political field (vide the second paragraph in your draft letter) on a statement that there is a 'large volume' of opinion in the country which feels genuinely apprehensive that they will exert their influence 'improperly' in the coming elections. This statement, in my view, is an over - statement. Moreover, I do not agree with your definition of what constitutes 'improper' action on the part of a tribal leader. It is true that Nazirs are in a position to abuse their authority should they think fit to do so. It is also true that local spokesmen of two of the political parties have endeavoured, during our recent provincial tours, to impress upon us how afraid they were that Nazirs would intervene in the coming elections to the detriment of their own electoral prospects. On the other hand I see no reason to assume that Nazirs <u>will</u> abuse their authority. Moreover, I took, and take, the view that these party spokesmen were building up their anti-Nazir agitation merely as a matter of party tactics. From an electioneering point of view any artifice is permissible which may help to squeeze the 'opposition' out of the game. The executive committees of the N.U.P. and Umma parties have decided that somehow or other they must 'neutralize' the Nazirs. The object of this particular manoeuvre of theirs is to get the older and wiser men out of the way while party agents sell their political programmes to the ignorant and unprotected tribesman.

3. I am ready to believe that the N.U.P. and Umma parties, or at least their Headquarters and branch committees, entertain the fears you talk about, but I do <u>not</u> believe in the 'large volume' of opinion which you assert is lined up behind them. The anti-Nazir agitation is primarily an artificial agita-tion, which has been, and is being, worked up in a party interest and it seems to me that, if we intervened, as you propose that we should do, to support it, we should hardly be taking a 'fair' and 'impartial' line. Moreover, now that the Umma party is showing signs of abandoning its attacks on the tribal leaders, we should, if we pursued your proposal, be submitting, in appearance at least, to the dictation of a single party.

4. As regards the Nazirs themselves, we are agreed that they are in a position to abuse their authority. We are further agreed that they are in a position to use the influence deriving from their authority in what you call an 'improper' way. Where we disagree is in the meaning we attach to the word 'improper'. In your view, a Nazir is using his influence 'improperly' if he merely 'favours the cause of particular candidates and opposes the cause of others'. In my view, a Nazir is only using his influence

'improperly' when he employs "improperly" forceful means to impose his will, and his can-didate, on an unwilling people.

5. Your view, I feel, may stem from a misunderstanding of the position of a tribal leader in the governmental structure and of the responsibilities, inherent in that position. If a Nazir divests himself, or is stripped, of those responsibilities, he is in effect resigning, or being deprived of, his 'leader' status. His responsibilities are twofold. He is, in the first place, responsible to the Government. The tribal leaders are the backbone of the administration. The country is governed by a system of Courts and Councils composed of, and presided over by, tribal personalities. Good government is assured and the peace maintained by the influence and authority of the tribal leaders. A Nazir is responsible, in the second place, to his tribesmen. He has been thrust up by tribal process and he maintains his position and exercises his authority by tribal consent. He is in the position of the head of a family which looks to him for advice and guidance. This guidance he is under a moral obligation to give, in whatever field it may be required. In the political field, for example, he would conceive it his duty to intervene with advice if his people appeared to him to be in danger of being misled by party propaganda or by party agents. You have seen for yourself in the Southern Fung how easily a travelling party manager can exploit the ignorance of the local people. If a Nazir failed, on occasions like these, to intervene with advice, or, when candidates began to take the field, to indicate the candidate who, in his view, would best represent the tribal interest in the Lower House, he would be abdicating his position, and failing, in the eyes of his people, to do his duty towards them. In other words a Nazir would not, in my view, be acting "improperly" merely because he "favoured" the cause of particular candidates and opposed the cause of others.

6. If the Sudan Government, at the instance of the Commission (which in any case would be held responsible by public opinion for the consequences of their intervention) were formally to prohibit Nazirs from doing what they conceive that their position not only entitles, but obliges them, to do-particularly if the prohibition were couched in the rather over-forcible language which you propose - the result might be even more unfortunate. These tribal leaders have been built up and supported by the Government for some 20 or 30 years as the mainstay of the administration, and they would resent what could only appear to them to be a sudden withdrawal of confidence dictated by a political clique. They would feel humiliated, and with their authority weakened, and their followers antagonised, the administrative structure would suffer.

7. The problem, you see, is not an easy one. It cannot be solved by any over-simplified order of the 'Government servants and Politics' kind. The basic difficulty, it seems to me, is that we cannot in practical fact suddenly impose upon a politically backward country, where the administration of large areas is ordered on a tribal basis, a high-grade blue-print type of modern democratic election, which postulates the pre-existence of sophisticated voters. We cannot ask or expect the Sudan Government to abolish out of hand its administrative structure. The eventual reconciliation of tribal and 'democratic' practice will be a task for the Sudan Government of the future. Meanwhile I see no reason why <u>we</u> should not adjust our "democratic" ideas to the extent of recognising and accepting the facts of the existing situation. This we can do without, in my opinion, doing any violence to the spirit of 'fairness' and 'impartiality', or

to our consciences, because a tribal structure is a democratic structure in one of its earlier forms, and because, if we fail to make this adjustment, we shall be exposing large numbers of politically ignorant and innocent persons to "unfair" and "partial" political pressure. The other practical difficulties in the way of intervention we have, I think, already dealt with. We cannot, for example, discriminate between a Nazir who is a candidate, and a Nazir who is not.

8. I still hold therefore that the most we can do is to invite the Civil Secretary to issue a general warning to tribal leaders in the sense I have already suggested. Your draft letter seems to me to go much too far. A letter on the lines I propose would have the same practical effect.

Yours sincerely,

J.C. PENNEY. 1/6/ / S.

[CLXV]

SECRET.

"Sir,

The Commission desires me to refer once again to the question of the Presidents and members of the Native Courts, Nazirs, Omdas and Sheikhs etc. and the part that they may play in connection with the coming general elections, You will recall that there was some previous correspondence on the subject between me personally and the Government, before the Commission was constituted.

The Commission does not desire to enter into any legalistic discussion as to whether Nazirs etc. can in strict law be considered to be "Government servants". For our immediate purpose, it may be assumed that they are not Government servants. The Commission feels that even on this footing there are certain aspects of the problem to which the Government's attention should be drawn in the interests of free and fair elections which it is the Commission's duty to ensure.

Government is no doubt aware that there is a large volume of opinion in the country which feels genuinely apprehensive that the Nazirs etc. who wield a good deal of authority and power in their own areas will exert their influence improperly in the coming elections, in the sense that they will use the powers of their office to favour the cause of particular candidates and oppose the cause of other candidates. These apprehensions have been pressed before the Commission by some of the political parties as also by numerous other persons who met the Commission during its recent tours.

The Commission fully appreciates that a Nazir etc., is legally entitled to stand as a candidate himself in the elections, and that it would be unreasonable, if not ridiculous, to expect or to require him to refrain from canvassing his own candidature before the electorate. While recognising the above position, the Commission feels that the position of the Nazirs etc who are not themselves going to be candidates requires further careful consideration. The Commission has given a good deal of thought to the role that such Nazirs etc. may play in the coming elections and the possible effect that their conduct in relation to the coming elections may have on the freedom and fairness of the elections.

It need hardly be pointed out that whether a Nazir etc. stands as a candidate or not, he is bound to keep within the provisions of the Corrupt and Illegal Practices Ordinance, and that if a Nazir violates any of the provisions of the Ordinance he would make himself liable to criminal prosecution for the offence thus committed by him. Elections being a comparatively recent innovation in this country and the law on the subject being highly technical, the Commission would request the Government in the first place to draw the attention of all Nazirs etc., all over the country pointedly to the provisions of this Ordinance and to advise them in plain language to keep strictly within the terms of the Ordinance.

A Nazir may, however, conduct himself in relation to the elections in such manner that although he may not have technically violated any of the provisions of the Ordinance, his conduct may so influence the electorate in favour of a candidate or against another that the election may not turn out to be reasonably free and fair. If Nazirs etc. had been non-officials <u>from all points of view</u>, this might not have mattered at all. The fact, however, is that they derive a good deal of their position power and influence through their connection with and participation in the administration and they are actually paid certain emoluments from public funds either directly or indirectly. The Commission feels that if Nazirs etc. are left

fully free to take whatever part they may choose to do in connection with the coming elections, and if such freedom turns out ultimately to have been actually taken advantage of in unfairly exercising their influence, this is sure to give rise to a considerable amount of public discontent and criticism which is likely to detract materially from the value of the elections in the public eye.

The Commission has considered the suggestion that Nazirs etc. who are not themselves going to be candidates should be debarred <u>administratively</u> from taking any active part in politics in the same way as ordinary Government servants have recently been debarred. It has been represented to the Commission that the Nazirs etc. are completely under the administrative control of the Government and that it would therefore be quite easy and practicable to impose and enforce such a ban on them.

The Commission does not however desire to press upon the Government any formal recommendation to the effect that any such positive ban be imposed immediately. The Commission hopes, however, that the Government will agree to point out to the Nazirs etc, the impropriety of any of them mixing in election politics unless he is himself a candidate for election, (and to warn them that appropriate measures will promptly be taken against anyone who uses the powers of his office to influence the outcome of the elections). The Government might, perhaps, also express the hope that Nazirs etc. would so conduct themselves during the coming few months that the apprehensions expressed about them in certain quarters would prove to be entirely unjustified.

I shall be grateful if the action taken on this letter be intimated to me as soon as a decision is reached.

Yours faithfully,

Sen

[CLXVI]

THE ELECTORAL COMMISSION.
KHARTOUM.

CONFIDENTIAL.

E.C.10.

Fa 17/6

June 8th. 1953.

F 1017/98.

Dear Roger

Since I wrote to you on May 26th. the Commission has nearly completed its programme of work (vide the enclosure to my letter dated May 15th.) We have, that is

(a) completed the Electoral Rules for the Senate and decided on the qualifications of voters;

(b) completed arrangements for the appointment of Chief Electoral Officers in the 9 provinces. These officers will be formally gazetted as soon as the Electoral Rules for the House of Representatives have been promulgated, which should be about the middle of June, when they in turn will proceed to appoint provincial Registration and Returning Officers and Electoral Committees. People have already been earmarked for all these duties and are merely awaiting formal appointment. It has been decided that all electoral officers and committee members shall be Sudanese;

(c) held a three day conference of Chief Electoral Officers designate. This was a three day course of instruction;

(d) confirmed our provisional decision that electoral rolls should be compiled in all constituencies, 'direct' or 'indirect', subject to the proviso that, if on polling day an electoral roll in any constituency should be found to be still incomplete (in, for example, a constituency which is particularly backward or nomadic), some complementary method of identifying and polling unregistered voters might be devised with the Commission's concurrence;

(e) dealt with the question of 'direct' and 'indirect' election constituencies, and

(f) completed our adjourned discussion on the question of Nazirs and politics.

2. Copies of the following papers will be forwarded to you as soon as they are all available. The Commission's Secretariat is at the moment a little behind the clock and distribution of certain papers has been held up. Others are still with the printer:-

(a) the Electoral Rules for the House of Representative

(b) the Electoral Rules for the Senate;

(c) Order setting out the qualifications of voters in Senate elections;

(d) Order for increasing the number of Graduates' seats in the House of Representatives from 3 to [illegible]

(e) Order giving the final classification of constituencies ('direct' and 'indirect')

(f) Copy of the Commission's letter to the Sudan Government on the subject of Nazirs and politics.

On the latter subject several members of the Commission have submitted notes during the course of our discussions giving their particular points of view. Some of these notes have not yet been copied and distributed. I shall make a collection in due course. In the meantime I enclose only the letter referred to above in (f), and a copy of a letter I sent confidentially to Sen in an attempt to get him to understand what a Nazir really was. A. B.

3. As regards para 1 (c) Chief Electoral Officers, on their return to their provinces, will take all the steps laid down in the Electoral Rules for the perfecting of the provincial electoral machinery, for which they are directly responsible to the Commission. When the Commission reassembles in about mid-August they will again be summoned to Khartoum to give an account of what they have done and to take further advice on any unforeseen difficulties that may have arisen. By this time they will have found out to what extent complete electoral rolls are likely to be available in the constituencies for which they are responsible, and will have studied the possibilities of alternative or complementary methods of polling in backward or nomadic areas where the rolls are likely to be defective. They will also be able to advise the Commission as to how, in indirect election constituencies, the primary stage of the election can best be conducted, e.g. by vote or acclamation; and as to whether in certain exceptional constituencies it might be best to dispense with the primary stage of an indirect election altogether, and proceed as outlined in Schedule I to the Statute, Part III, paragraph B. 2 (7). It is unlikely that the Commission will approve any proposal to introduce this exceptional procedure, but it has not been specifically excluded. The general and special instructions of the Commission referred to in the programme of work (vide para I) will be based on the results of our discussions with Chief Electoral Officers, when they come into Khartoum in August.

4. As regards para I (e) the question of 'direct' and 'indirect' election constituencies was dealt with on Saturday and Sunday May 30th. and 31st., and on Monday, June 1st. On the first day we discussed the principles which should determine the division of constituencies into list A (direct) and list B (indirect), the primary test, as laid down in our terms of reference,, being practicability. Abdel Fattah Hassan tried, as usual, to give the discussion a political twist. We should not, he said, allow ourselves to be in any way influenced by the original listing of constituencies as given in Part II of Schedule I to the Statute. Those Lists had been drawn up by the late Legislative Assembly, a Mahdist body whose primary object had been to improve the electoral chances of the pro-Government parties by including as many constituencies as possible in the 'indirect' category, and thereby subjecting the voters to the dictation of the Mahdist Nazirs. On the whole the discussion on the constituencies did not go so badly, although there were some rather unhappy border line decisions, and one or two constituencies were included in the 'direct' list against all the canons of practical common sense. Certain members approached the matter with their minds already made up and voted on party lines, and both Sen and Perkins were over ready to pin a 'direct' label on a constituency in which a direct election was, or might be mechanically impossible, without, it seemed to me, giving sufficient thought to the more important consideration of whether the people were sufficiently advanced to understand the implications of a Parliamentary electoral process. Nine constituencies were, in my view, wrongly classed in the 'direct' election list. One of these was the Kababish,

in Northern Kordofan; another the Moru in the south (in which Abdel Fattah took a particular "direct" interest as the home of Chief Jambo); and a third the Shilluk Administration in the Upper Nile Province, where Abdel Fattah and his supporters were particularly insistent that the voters must be rescued from the dictatorial cletches of the Reth, an outstanding tribal personality, whom the Commission had met at Malakal. Three of the Kassala constituencies were also, I think wrongly listed, though the Hadendowa, much to the wrath of Abdel Fattah, were classed as 'indirect'. The result is that there are now 68 direct and 24 indirect constituencies - the total number of seats, including the five graduate seats, being 97.

5. As regards para I (f), the question of tribal leaders and politics has now been disposed of, though not without difficulty - nor indeed have we yet heard the end of it. Discussion on the subject began on Wednesday, June 3rd., having been adjourned from May 19th. I will not bother you with all the details, a summary of which has already been given to you in my telegrams of June 6th. and June 7th. As you know, the point at issue between Abdel Fattah and his N.U.P. ally Khalafallah Khaled, on the one side, and the rest of the Commission on the other (Sen having modified his initial attitude on realising that he could not impose it on the majority of the members), is that the former insist that Nazirs, whatever the Statute may say, should be absolutely barred from all political activity, and that the Commission should require the Sudan Government to issue instructions to that effect, and to give them an assurance that any Nazir reported to the Commission as having contravened the prohibition would be promptly and appropriately punished; whereas the majority of the Commission, whilst admitting that Nazirs were in a position to abuse the powers of their office, should they think fit to do so, felt that it would be improper to go further than to draw the attention of the Sudan Government to the fact that in certain quarters there was a good deal of anti-Nazir feeling, and to suggest that they might think it advisable to issue a general warning to tribal leaders to do nothing which might expose them to criticism or prejudice the freedom and impartiality of the elections. The Commission was not in a position to establish the guilt or innocence of a suspected Nazir, and, in any case, it was not for us to issue orders to the Sudan Government.

6. Abdel Fattah's object all through our discussions (and presumably the Egyptian Government's object, as their representative on his own showing, was only allowed to present to the Commission the notes and proposals telegraphed to him from Cairo the night before) appears to have been to discredit the Commission by driving a wedge between members and Chairman (who has been the subject of clearly inspired attacks in the local press), and to embarrass the Sudan Government by transferring the problem of the Nazirs to them, in the hope of making party capital out of their inevitable refusal to treat the tribal leaders as political criminals. Abdel Fattah's counter suggestions were not helpful, nor do I think they were designed to be. His final proposals were that the Commission should drop the subject entirely and that the political parties should be invited to state their anti-Nazir case to the Con-dominium partners; or that the Commission should ask the contracting Governments to amend the Statute so as to debar Nazirs from standing for Parliament; or that the Commission should write to the Sudan Government giving them the facts (as seen by Abdel Fattah) and leave it to them to act or decline to act as they thought fit, the Commission expressing no opinion

one way or the other. One after the other these proposals failed to find favour. On the occasion of our meeting on Wednesday June 3rd, Abd el Fattah, after threatening to walk out, resumed his seat only on our agreeing that he should be given further time to refer again to his Government and that the discussion would be adjourned until the evening of Saturday June 6th. At the latter meeting he merely said once again what he had so often said already; he made no concession of any kind to the majority point of view; and after some futile and fruitless argument, during which he referred offensively to the 'dictatorial' methods of the Chairman, he picked up his papers and left the room. The Commission then considered and voted on the Chairman's draft letter as amended by Perkins and myself (vide enclosure A). This was approved by 5 votes to 0, Abd el Fattah being absent, and Khalafallah Khaled abstaining. This letter goes further than I had originally intended to go, but it seems to me that it can do no harm, and in any case, if the Sudan Government takes any action in the matter, it will do so in its own way and in its own language. It is in fact a matter of considerable importance that the Sudan Government should at least repeat its earlier ~~xxxxxxxxxxxxxxx~~ warning to tribal leaders not to misuse their influence for electoral purposes. Abd el Fattah has announced his intention of returning to Cairo tonight without waiting for our formal adjournment on Wednesday or Thursday June 10th or 11th. As far as I understand the position he has not in any way resigned from the Commission. He merely withdrew from our Saturday's meeting in order to disassociate himself from any decision the majority of the Commission might take and to ask his Government what he was to do next. The Commission has only one or two administrative andentirely non-controversial matters to tidy up and we can get on quite well without him. His behaviour is thoroughly reprehensible but we should be unwise to assume that it indicates an intention on the part of the Egyptian Government to wreck the Commission, at least at this stage.

7. Khalafallah Khaled has unfortunately complicated the situation in so far as he is concerned by making a statement to the Press. He has written also to the Chairman to say that he did not understand what he was being asked to vote upon at our Saturday meeting; that in any case it is incorrect to say that he abstained; and that on the contrary he supported Abd el Fattah. He goes on to say that he declines to accept the decision the Commission has taken on the Nazir question and that he will absent himself from our meetings until (apparently - the letter is very confused) we 'think again'. His message to the Press which without giving any details merely said that he had withdrawn from the Commission, was broadcast in Omdurman Radio's last night's local news programme. (The Sudan Government's P.R.O. takes a very remarkable view of his duties.)

8. Sen is today drafting letters to both Abd el Fattah and Khalafallah Khaled, inviting them to explain what he is to understand from their 'withdrawal' and what their rather vaguely worded letters to him mean. Abd el Fattah's note was fairly straightforward. He declined to recognise the Commission' decision on the Nazir question as he had , he said, already applied for yet a further adjournment to enable him to rediscuss this very vital matter with his Government , which he was now proceeding to Egypt to do. Sen is also drafting a Press Release for the Commission(s consideration tomorrow. The Three Towns are full of rumours, as you can imagine, which should be dealt with as firmly and as quickly as possible. Sen has been very much personally upset by Abd el Fattah's hostility but has never allowed his feelings to get the better of him. He proposes to discuss the whole matter with Nehru the week after next in Cairo. He takes a much more pessimistic view of things than I do. Neither Abd el Fattah nor Khalafallah Khaled have resigned, but Sen has almost convinced himself that the Commission will not reassemble in August. He proposes therefore to suggest to Nehru that the Indian Government should seek assurances from the Condominium

partners that they are really determined that the work of the Electoral Commission should go smoothly forward and that no vexatious agitations will be allowed to obstruct it. He proposes further to suggest that unless the Egyptian Government is prepared to give such an assurance the Indian Government should withdraw him from the Commission. He hopes to travel to India in the Indian~~xx~~ Premier's plane. He will also seek permission to reply in plain language to the strictures of Abd el Fattah and if necessary to the local politicians who have been abusing the 'foreign influence' by which the Commission is being dominated. Sen , as I have already said, is inclined to take an over-serious view of the situation but I quite understand his anxiety that the Indian Government should not get involved with Egypt over an Anglo-Egyptian quarrel. In the meantime we must wait and see what happens next. Neither Abd el Fattah nor Kholafallah Khaled have'walked out' in any final sense as yet. One thing is clear, and that is that Sen has no illusions left (if he ever had any) on the subject of Egypt and the Egyptians.

9. I have sent a copy of this letter to Cairo and to Derek Riches here.

yours ever

[signature]

Roger Allen Esq. C. .G.
African Department
The Foreign Office
London.

JE 1017/12

Please note that in my letter to you E.C.8 dated May 15th there is a typing error in the last line but one of the first paragraph. That lone should read ' the holding of direct elections', not 'indirect elections'.

[CLXVII]

SECRET

FROM KHARTOUM TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Howe
No. 470
July 7, 1953

D. 4.20 p.m. July 7, 1953
R. 6.02 p.m. July 7, 1953

INDEXED

PRIORITY
SECRET

JE 1055/13

Addressed to Foreign Office telegram No. 470 of July 7.
Repeated for information to Cairo.

On returning from Cairo, Abdulla Khalil reports that he found Neguib, Salah Salem and other Egyptians in a more amenable and subdued mood than hitherto. Salah Salem admitted that Egypt had been helping the N.U.F. but assured Abdulla Khalil that this would now all cease and that the Umma would very soon have clear proof of this.

2. Abdulla Khalil replied that he was glad to hear this, but emphasized that the Umma would require positive evidence of Egyptian good intentions. If this was not forthcoming in the very near future, the Umma would take other action without further reference to Egypt.

3. The Umma now intend to wait about three weeks to judge the effect of the Egyptian assurances.

4. Abdulla Khalil ascribes this apparent change in the Egyptian attitude to three facters:

(a) The firm line taken by the Umma delegation to Cairo in April,

(b) A growing awareness that many N.U.F. leaders are self-seekers of little worth, who have given the Egyptians much false information about the situation in the Sudan,

(c) Nervousness about the future of the present régime in Egypt (opposition from the Wafd and the universities was particularly mentioned by Neguib).

5. Neguib said that he would favour real independence for the Sudan with treaty relations to safeguard the mutual interest

/of the

SECRET

Khartoum telegram No. 470 to Foreign Office

of the two countries, but he could not possibly say this publicly now as it would strengthen the hands of his enemies too greatly.

6. Salah Salem is reported to be flying to Khartoum on July 11, with the main object of trying to bring Sayed Ali Mirghani and The Mahdi closer together and to revive unity between the Sudanese parties.

Foreign Office pass to Cairo as my telegram No. 247.

[Repeated to Cairo].

o-o-o-

[CLXVIII]

(This is not an official document and does not emanate from the Sudan Government. It is prepared and issued by the Public Relations Consultant to the Sudan Government in London to assist leaders of public opinion in Press or Parliament to interpret information from the Sudan received in the United Kingdom.)

BACKGROUND TO SUDAN NEWS

"SELF-GOVERNMENT FOR THE SUDAN"

ELECTORAL CAMPAIGN - AUGUST 1953

(Third Period - August 25th - August 31st)
(Fourth Period - September 1st - September 30th)
(Fifth Period - October 1st - October 20th)

I THE THIRD PERIOD: August 25th - 31st

(a) "Sawt El Sudan" (Khatmia organ - pro-unity)

The issue of August 27th contained a statement alleged to have been made by Ustaz Ibrahim Bedri, Secretary-General of the S.R.P. on the occasion of the Umma party's adherence to democratic republicanism. The purport of this statement appears to be to emphasise the difference between the type of republicanism advocated by the S.R.P. and that which the author of the statement suspects to be in the minds of the Umma party. The statement goes on to suggest that whereas the S.R.P. aims at equality and social justice for all Sudanese of every class, the Umma, on the other hand, would appear to want the wealth and property of the country to remain in the hands of a few feudal lords. The S.R.P. contend that the president of the republic should be a man of the people, elected by a majority of votes from the whole nation, whereas the Umma, the author of this statement suggests, would prefer a leisured, wealthy citizen, living in luxury and comfort in a golden palace.

N.B. This statement would not appear likely to facilitate an agreement between the two main parties of the Independence Front. The principle of "united we stand, divided we fall" would not as yet appear to have been appreciated by the two wings of the Independence Front.

(b) "El Sudan El Gedid" (non party)

The issue of August 30th of this so-called non-party journal, which since the Cairo celebrations in July last has been showing a marked pro-unity bias, alleges that it has learnt that Sayed Ali El Mirghani, the leader of the Khatmia who are at present supporting the N.U.P., has sent a message to the chairman of the N.U.P. asking him to define the type of Egypt-Sudan unity and the form of Government contemplated for the future which the N.U.P. desire.

N.B. This is a significant statement if its contents are true, since it shows that the Khatmia and the N.U.P. although openly in alliance, are at the present time strange bedfellows. The author of this statement concludes by saying that the N.U.P. chairman is unwilling to define the form of unity which his party contemplates, since, in his view, this is the task of the constituent assembly at the time of self-determination in two or three years' time.

/(c) "El Nil"...........

(c) "El Nil" (Mahdist organ - pro-independence)

The issue of August 31st referring to the statement by the Secretary-General of the S.R.P. (see (a) above) suggests that the words were used to flatter and to secure the support of a certain un-named personality (presumably S.A.M.) by attacking the Mahdi family. The writer of the statement points out that the S.R.P. is not only financed by one of the largest private pump schemes in the country but the party is composed of the heads of tribes who are the most aristocratic class in the country. The Mahdi family, the writer concludes, belong to the very core of the Sudanese people and have the same rights of citizenship as are possessed by other Sudanese.

(d) "El Umma" (Umma party organ - pro-independence)

The issue of August 31st prints the form of the oath taken by all provincial representatives at the recent Umma Conference. The following is an English translation of the Oath

"I swear by God to work with all my strength and am ready to sacrifice all that is dearest to me in the service of the Sudan, until complete independence is realised in accordance with the principles and programme of the Umma party."

II THE FOURTH PERIOD: September 1st to September 30th

(a) "El Rai El Amm" (Independent status with pro-unity bias)

In the first issue for the month on September 1st, the Editor makes a sincere appeal to all political parties to abandon party strife and to form a single party. He admits, however, that an essential prerequisite to the formation of a coalition Government would be agreement by all parties as to the future political status of the Sudan.

N.B. Although the appeal is manifestly sincere in its object, the writer does not suggest what form the agreed political status should take nor how unanimity on it should be reached.

(b) "El Sudan El Gedid" (non-party)

On September 8th this journal shows its new colours by a categorical assertion that owing to the innumerable ties and affinities of problems and interests between the Sudan and Egypt, all party and non-party leaders are agreed that there must be some sort of political relation between the Sudan and Egypt. The only question, the writer states, which is still unanswered, is as to the precise form which this relationship should take.

N.B. It will be interesting to note whether the pro-independence papers accept this bold assertion.

(c) "El Nil" (Ansar organ - pro-independence)

The leading article on September 10th categorically refutes the assertion contained in the issue of "El Sudan El Gedid" of September 8th (see (b) above). The writer states that in 1946 the pro-independence parties were prepared to accept the unionist view on condition that the Sudanese parties would put the Condominium regime to an end as quickly as possible. Events, however, during the last seven years have shown that Egypt aims at complete domination of the Sudan and therefore the writer concludes it is the firm belief of the

/pro-independence.....

pro-independence parties that complete independence must be achieved before there is any talk of party coalition or joint action.

(d) "El Rai El Amm" (independent status with general pro-unity tendency)

A feature article in the issue of 14th September describes trial experimental polling which took place in Khartoum South and in Shambat in the presence of the Electoral Commission, Electoral Officers, party representatives, parliamentary nominees, and a large crowd of the general public.

N.B. This should be of special interest to readers of these Background Notes, as about the middle of November recipients of them will be sent a complimentary copy of an illustrated brochure or album containing photographs taken at the time of these experimental elections held in Khartoum Province and of similar trial elections held in all parts of the Sudan. The conditions featured in these photographs are exactly the same as those which will obtain during the elections themselves.

(e) "El Sudan El Gedid" (Non-party)

An article on September 15th contains messages from leading members of the Umma and N.U.P. parties congratulating the Electoral Officers who had conducted the trial elections referred to in (d) above.

N.B. It is pleasing to note these complimentary statements from the two leading parties on the results of the work of the Electoral Commission.

(f) "El Sudan El Gedid" (Non-party)

The editorial on 20th September draws the attention of its readers to the important role to be played by the Senate in the new Constitution. It points out that the Senate not only passes legislation initiated by the Lower House, but acts also as a balancing factor to the House of Representatives. Moreover, it adds that highly important matters are to be discussed in joint sessions of both Houses and that the members of the Senate will constitute more than a third of the total membership of the two Houses sitting together. The Editor praises the Electoral Commission for safeguarding the interests of the country by deciding to allow the graduates who are the educated vanguard of progress in the Sudan to play a major role in the Senate elections.

(g) "El Watan" (S.R.P. Organ - pro-independence)

On September 24th this journal accuses Egypt of engaging in crude propaganda in the southern Sudan. It states in this connection, money and promises are being used in full measure by Irrigation engineers to the detriment of the freedom and fairness of the elections. The article adds that the Sudan Government, which represents the Co-Domini, gives cause for concern by its passive attitude towards this infringement of the Agreement.

N.B. It is surely the duty of the Electoral Commission and not of the Sudan Government to ensure the freedom and impartiality of the Elections.

/(h) "El Ittihad"......

(h) "El Ittihad" (N.U.P. Organ - pro-unity)

The issue of September 27th gives a full account of an alleged interview with Ustaz Abdulla Khalil and the Egyptian magazine "Rose El Yousef". Abdulla Khalil was Leader in the late Legislative Assembly and is Secretary-General of the Umma Party. The following extracts from the interview, if true, are of interest.

(1) Asked his opinion of the Anglo-Libyan Treaty, Abdulla Khalil replied that in his opinion it was one of the most important treaties concluded in recent times and constitutes a great gain for the Libyans. He added it would be in his opinion in the interest of the Sudan after gaining independence to conclude a similar Treaty with Britain who has rendered her so much valuable service, for which she is grateful.

(2) In reply to a question whether in his opinion a Unionist victory in the forthcoming elections might result in civil war in the Sudan, Abdulla Khalil said "I would like to take this opportunity of saying that the pro-independence parties have never contemplated, in the event of failure at the polls, such action and would only resort to it by way of self-defence."

(3) Asked to what foreign experts the Umma Party programme referred as to be recruited by the Sudan after independence had been gained, Abdulla Khalil stated that it would be natural for the Sudanese to seek the assistance of a number of the British by reason of their long experience in the country.

(4) Asked whether he considered the Umma Pary would win a majority at the forthcoming elections he said that in his opinion his party would win at least 30 constituencies in the north and that they had promise of considerable support from the Southern Sudan.

(5) Asked whether, after independence the Sudan would choose closer relations with Egypt or with Britain, Abdulla Khalil replied that, in his opinion, the future relations between the Sudan and Britain would be closer than those between Egypt and the Sudan. He stated that the Umma's defence of Britain was, in his opinion, the least that could be made in recompense for her great services and invaluable assistance to the Sudan. On the other hand, he stated, our attack on Egypt is due to her failure to implement the Agreement and to observe complete neutrality.

III THE FIFTH PERIOD: October 1st - October 20th

(a) "El Umma" (Umma Party organ - pro-independence)

The issue of this journal dated September 29th contains the following statement:-

"The Egyptian State broadcast is now being used as a propaganda organ for the N.U.P. The programm "The Sudan Corner" regularly contains groundless allegations against the Umma Party.

From reliable sources it has been confirmed that the Egyptian Government has granted many Sudanese officers, soldiers and civilian employees working in its service from one to three months' leave to enable them to work for the N.U.P. during the election period.

In the Southern Sudan the Egyptian Government is using its Irrigation personnel and river craft to propagand for the N.U.P.

The lavish expenditure by N.U.P. leaders, who use aeroplanes for their electioneering tours, can only be explained by Egyptian funds supplied for this purpose.

All these points are sure evidence of the most serious violation by Egypt of the Anglo-Egyptian Agreement and we, the Umma Party, demand immediate action to be taken."

(b) "El Ayam" (non-party - independent)

A new daily newspaper of this title was published for the first time on October 3rd. Its owner and publisher is Ustaz Beshir Mohamed Said who some years ago trained in journalistic circles in this country for over a year. The editor, in a long article explaining the independent and unbiased policy of his newspaper, sums up his policy by stating that he stands for a free and fair General Election and will not discriminate between one political group and another. His motto, the article concludes, is to take sides with truth.

(c) "El Ayam" (non-party - independent)

An editorial in the issue of October 4th calls upon the two big religious heads of sects to spare the country the uncertainties of the forthcoming elections by explaining to their respective followers how the real interests of the country can be best served. The political parties also, the editor suggests have an equally important obligation which is to abandon contesting the elections on purely personal grounds and to fight on the basis of the aims of their political party programmes.

(d) "El Ittihad" (N.U.P. organ - pro-unity)

The issue of October 4th contained an account of an interview between a representative of the Egyptian newspaper "Rose El Yousef" and Ustaz Ismail El Azhari, the chairman of the N.U.P. Party. The following are statements alleged to have been made by El Azhari on this occasion:-

(1) The N.U.P. should win at least 60 seats in the forthcoming elections.

(2) The Umma Party really stands for a link with the British Commonwealth of Nations.

(3) There is no ground whatsoever for the Umma allegation that Egypt is engaging in propaganda in the Sudan but the Sudan Government is carrying out a country-wide propaganda plan for the Independents by granting or withholding positions, promotions and agricultural schemes.

(4) It is true that Sir Sayed Ali El Mirghani has advised the Khatmia to support the N.U.P. and this is why [illegible] confident the N.U.P. will win an overall majority [illegible] forthcoming Elections.

(5) It is believed on all sides that only the north and [illegible] of the Sudan are predominantly pro-N.U.P. but this [illegible] the complete truth since the west and south also [illegible] support to the N.U.P.

(6) The N.U.P. holds firmly to the general principle of [illegible] with Egypt but the exact form of this unity will [illegible] by a Constituent Assembly at the end of the three [illegible] interim period.

/(e) [illegible]

"El Nil" (Ansar organ - pro-independence)

The issue of October 5th contained a statement by Sayed Abdulla Bey Khalil in which he referred to an account of an alleged interview between himself and the Egyptian magazine "Rose El Yusif" as recorded in the issue of September 27th of "El Ittihad". (See paragraph (2) above.) Abdulla Khalil, in his refutation, stated that when asked by an Egyptian correspondent for his opinion on the Anglo-Libyan Treaty, he had answered that this matter had nothing to do with the Sudanese and was solely the business of the two Contracting Parties.

(f) "El Nil" (Ansar organ - pro-independence)

The issue of October 13th prints an alleged statement by Mr. Sukumar Sen, chairman of the International Electoral Commission. Mr. Sen is alleged to have said: "Whatever the final results may be, the Election constitutes evidence of Sudanese competence for self-government."

(g) "El Ayam" (non-party, independent)

An editorial on October 12th states that this journal is surprised at the small percentage of candidates standing for the election who are educated as compared with the numbers who do not possess such high educational qualifications. The writer adds that in his opinion the educated class of men by virtue of their academic attainments are in a better position to represent the will of the nation.

(h) "El Telegraph" (half-weekly - pro-unity)

The issue of October 1?th referring to the allegations made by the Umma Party that the Egyptian Government have given Sudanese in their service special leave to assist the N.U.P. in their electioneering campaign is absolutely false. One of the Sudanese officers now on leave from Egypt states that while there is no truth whatsoever in the accusation, there is no reason why he and others in a similar position should not possess and express their own political views at this decisive moment in the history of their country.

(j) "El Ayam" (non-party - independent)

In the issue of October 15th appears an editorial calling upon the two Contracting Governments, Great Britain and Egypt, to observe complete neutrality during the critical stage of the electoral campaign. The editor concludes his article by stating that the problem before the electorate is not entirely political as is alleged by the parties, but it is rather sentimental and sectarian. It is for this reason, he says, foreign elements must abstain from any attempt to influence the Sudanese.

(k) "El Ittihad" (N.U.P. organ - pro-unity)

The issue of October 17th contained a statement made by Major Salah Salem, Egyptian Minister of State for Sudan Affairs, at a rally held in Egypt. He said: "On November 2nd the electoral campaign will begin which will terminate in a purely Sudanese Government to rule the Sudan for three years. The first object of the new Sudanese Government will be to remove the foreign army and the British Administration. This stage will be followed by the process of self-determination and we Egyptians have great hopes that our southern brethren will be extremely careful in choosing their representatives so that the result of the election will be a strong parliament which will supervise carefully the implementation of the Anglo-

/Egyptian Agreement....

Egyptian Agreement. I am absolutely sure," he ended, "that the Sudanese people, having fully realised Egypt's good intentions, will decide to stand side by side with the Egyptian people so that we and they may march together towards a happier future."

N.B. The two Contracting Governments agreed in February to ensure the impartiality of the elections!!

(m) "El Umma" (Umma party organ - pro-independence)

The issue of October 17th contains an article giving the main contents of an exhaustive note submitted by the Umma to the International Electoral Commission accusing Egypt of having violated the Sudan Agreement. Amongst the accusations the note is said to have contained, the article quotes the following:-

(1) Egypt has used her broadcasting system to launch a day and night propaganda offensive in favour of the National Unionist party.

(2) Egypt has used and is using her Press for the same purpose and for attacking the Independence Front and all that it stands for.

(3) Egypt has given civilian officials and military officers of Sudanese origin who are serving in Egypt special leave to visit the Sudan at the present time to carry out propaganda work for the National Unionist Party and for this same purpose has given them large sums of money.

(4) Egypt has given enormous sums of money to the National Unionist Party with which to purchase votes at the forthcoming election.

The note is said to have concluded by calling upon the Electoral Commission to put a stop at once to Egypt's illegal intervention in the election campaign and by asking the Commission to bring the matter to the attention of the United Nations.

(n) "El Nil" (Ansar organ - pro-independence)

An editorial in this newspaper of October 19th states that the Umma Party's recent complaint against Egypt to the Electoral Commission (see (m) above) has raised profound indignation amongst the Egyptian Press. The newspaper "Al Ahrar" in a vein of self-righteousness is alleged, in refuting the charges made by the Umma party, to have suggested that if it had not been for Egypt the Sudan would never have had self-government. The writer of the editorial in "El Nil", however, points out that the Egyptian newspapers in general and "Al Ahram" in particular would seem to have forgotten or else have been compelled by a military censorship to forget that on every occasion when constitutional advances and reforms in the Sudan have been mooted during the last few years Egypt has refused to give her consent. The writer of the editorial also reminds the Egyptians that at the Security Council in 1947 it was Egypt who denied the right of self-determination to the Sudan.

(o) "Sawt El Sudan" (Khatmia organ - pro-unity)

An article of 19th October states that Major Salah Salem told reporters in Cairo that the accusations made against Egypt by the Umma party were completely without foundation. The various sums of money to which the Umma referred were grants in-aid to charitable, religious and educational foundations which have been in existence for many years and these Egyptian

/contributions..........

contributions have nothing whatever to do with propaganda in the present electoral campaign. The editorial in the issue of the same day suggested that even if it be true that Egypt is conducting a propaganda campaign in the Sudan, similar accusations could be made, and indeed should be made, by the Umma if they wish to be fair and impartial, against the British who are using their Provincial Governors and District Commissioners for this purpose.

(p) "El Nil" (Ansar organ - pro-independence)

The issue of 20th October states that information has been received to the effect that three hundred Sudanese soldiers serving with the Egyptian Frontier Battalion have arrived on leave at Merowe in the Northern Province as part of a large contingent of agents whose purpose is to support N.U.P. candidates for election throughout the country.

(q) "El Sudan El Gedid" (non-party)

The issue of October 20th states that it understands the Electoral Commission has called upon the Umma party to supply concrete evidence to support its accusations against Egypt and adds that the Commission will take no action as regards the Umma complaint pending the receipt of such evidence. Meanwhile the Electoral Commission is said to be examining a National Unionist Party note accusing the United Kingdom and the Sudan Government of direct intervention in the elections with a view to influencing the result.

IV CONCLUSION

This is the third and last Background Note to be issued in connection with the electoral campaign during the months of August, September and October. The next Background Note will, in all probability, deal with the Elections themselves and will not be issued until all results for both Houses have been declared. The note should therefore be ready for issue about the end of December.

Harpenden: R. C. MAYALL
30th October, 1953.

[CLXIX]

(This is not an official document and does not emanate from the Sudan Government. It is prepared and issued by the Public Relations Consultant to the Sudan Government in London to assist leaders of public opinion in Press or Parliament to interpret information from the Sudan received in the United Kingdom).

BACKGROUND TO SUDAN NEWS

THE ELECTORAL COMMISSION up to AUGUST, 1953.

I INTRODUCTION

(a) In the introductory remarks to the last background memorandum issued in May (The Main Political Parties), reference was made to some of the functions of the Mixed Electoral Commission, set up under Article 7 of the Agreement. The purpose of the present memorandum is to summarise the work of the Commission up to date.

(b) The Commission's main initial task was to revise the draft electoral rules for both Houses of Parliament and to arrange for their publication in final form. In addition they were specifically given the task of reviewing and finally deciding:-

(i) The division of Lower House constituencies in "direct" and "indirect" categories.

(ii) The number of seats in the Lower House to be allotted to the Graduates' Constituency.

(iii) The qualification of voters in the Senate elections.

(c) The electoral rules for both Houses and the orders giving the Commission's decisions on the three specific points (sub-para b above) were published in Khartoum in a Special Legislative Supplement on June 21st 1953. Copies are available at the London Agency for reference but the purpose of this memorandum is to précis the contents of the Supplement.

(d) The Commission is now in recess but it is understood that it will meet again on August 27th to complete arrangements for the preparation for and the conduct of the elections. It is calculated that the various electoral processes will require at least six weeks from the time when the Commission notifies that the elections are to take place, up to the day on which polling will actually begin. It is anticipated that the Commission will issue the notice during September. During the elections the Commission may, in addition to its own members, appoint sub-committees to supervise the actual polling.

(e) When the elections have been completed, the Commission will submit a report on their conduct to the two Governments, (Great Britain and Egypt) and will then be dissolved.

(f) As the holding of by-elections has according to the rules for both Houses to be ordered and arranged by the Commission before its demise, presumably it will make suggestion for these duties to be carried out by some other authority.

(g) Elections are to be held as far as practicable simultaneously throughout the Sudan. Estimates of the length of time required for the holding of elections vary from a fortnight to three or four weeks.

/ (h)

(h) On July 12th, official bulletins announced the names of Registration and Returning Officers (all Sudanese recruited in the main from the Civil Service) for all Provinces. The same Sudanese personnel may perform the duties of Registration and Returning Officers, and are appointed as Chief Electoral Officers in their respective Provinces. They will be responsible for organising the elections in the constituencies and for training the electoral personnel (all Sudanese). The Chief Electoral Officers have been given a 4 day instructional course in Khartoum to assist them to carry out the training of their electoral personnel.

(j) Enquiries are constantly being made as to the qualifications required (i) for Voters and (ii) for Membership of both Houses of Parliament. These are laid down in Sections 33 and 34 and Part IV of the First Schedule of the Self-Government Statute. In the case of the voters in Senate elections, see Section IV of this memorandum.

(k) As regards women. They are eligible for nomination as members of either House provided they are not disqualified under Section 36 of the Statute. They are entitled to vote, if otherwise qualified, for the Graduates' Constituency of the House of Representatives and in the Senate elections. There is no female suffrage however in the case of the direct and indirect elections for the House of Representatives.

(m) In the case of the Senate there is no residential qualification for candidates, but they must be not less than 40 (30 in the case of the Southern Provinces) years of age.

(n) For direct election constituencies of the House of Representatives, candidates do not require a residential qualification, but in the case of indirect elections a period of two years' residence out of the last ten years is necessary.

(o) Presidents of Native Courts are eligible to stand as candidates provided that during the election or when elected they cease to exercise their judicial functions.

II THE GRADUATES' CONSTITUENCY.

Part II C (Postal Election) of the 1st Schedule to the Self-Government Statute fixed the number of members at 3. This figure was however subject to the Commission's revision, and under Order No. 1 of 16th June 1953, the figure was raised to 5. During the debates in the late Legislative Assembly in April 1952, it was stated that the electorate for this constituency was estimated at some 3,000 voters out of a population of 8½ million inhabitants of whom perhaps about one million are eligible as voters in some form of election. The figure of 5 seats to 3000 voters may seem to be somewhat disproportionate, but the Commission apparently decided at this particular stage of the Sudan's development this was not an unreasonable concession to the "graduate" class.

III DIRECT AND INDIRECT ELECTION CONSTITUENCIES FOR THE HOUSE OF REPRESENTATIVES.

(a) Part II A and B of the 1st Schedule to the Self-Government Statute fixed the number of direct elections at 35 and indirect at 57.

(b) In December, 1952, the Sudan Government stated officially that, in view of the evident wish of all political parties for an increase in direct election constituencies, a further 15 might be altered from indirect to direct election, but added that until the administrative possibilities of this change had been examined, the numbers would be liable to reconsideration. Prior therefore to the setting up of the Electoral Commission, it appeared that the figures for direct elections might be 50 and for indirect 42.

(c) The final figures were to be subject to decision by the Commission, on the understanding that elections were to be "direct" wherever practicable. Between April and June the Commission toured all the Northern and Southern Provinces, and on June 3rd issued a statement giving their decision as follows:-

	Northern Provinces	Southern Provinces	Total
Direct elections	60	8	68
Indirect "	10	14	24
Total	70	22	92

(d) The criteria on which the division as between "direct" and "indirect" constituencies was decided has not been published by the Commission. Apparently however from the table given below, as a general rule constituencies were [illegible]d for "indirect" election where local differences in language, race or customs created barriers between different sections of the voters resulting in inability on their part to assess intelligently the merits of the different constituencies or where through ignorance or backwardness they could not understand the implications of a direct parliamentary election and might as a result of lack of interest fail to present themselves at the polls in sufficient numbers. It would appear further that the Commission held that a "direct" election could not be said to be impracticable merely because distances were great, communications difficult or voters widely dispersed. It was apparently felt by the Commission that difficulties of distance and dispersion which might seem to make a "direct" election impracticable presented exactly the same problem in the primary stage of an "indirect" election.

The following distribution by Provinces of direct and indirect elections may be of interest:-

	Province	Direct	Indirect	Total	
	Blue Nile	17	1*	18	*(Southern Fung)
	Darfur	7	4	11	
	Kassala	7	1*	8	* (Hadendowa Constituency)
	Khartoum	9	0	9	
	Kordofan	13*	4	17	* (Includes Kebabish, Humur Mosiriya and Homar)
	Northern	7	0	7	
Southern Provinces	Bahr El Ghazal	1*	6	7	* (Western District)
	Equatoria	5	2	7	
	Upper Nile	2	6	8	
		68	24	92	

/It should be

It should be remembered that decisions of the Commission were taken by majority vote, and were not therefore necessarily unanimous.

(e) These figures are quoted from Order No. 2 of 16th June 1953, by the Electoral Commission. The Order contains the Serial No. of each constituency, its name and description. It is hoped that electoral maps covering all constituencies will be available at the Agency in London before the elections take place. They can be viewed during the elections on application to the Assistant to the Sudan Agent. (Mr. Thorne, Trafalgar 8080, extension 16).

IV QUALIFICATIONS FOR SENATE ELECTIONS

(a) Paragraph 3 of Part I of the 1st Schedule to the Self-Government Statute laid down that the members for each Province Constituency were to be elected by all the Sudanese members of recognised Local Government Councils in the Province and by all the Sudanese members of the Province Council, voting as a single electoral college.

(b) Part V of the 1st Schedule to the Self-Government Statute laid down, however, that the qualifications could be amended by the Electoral Commission.

(c) On 16th June 1953, the Commission by order amended the qualifications for membership of the Province electoral colleges to be as follows:-

Sudanese ordinarily resident in the constituency aged 25 (in Southern Provinces 21) who belong to any of the following categories:-

(i) Elected members of the recognised Local Government Councils and Province Councils.

(ii) Appointed members of the recognised Local Government Councils and Province Councils.

(iii) Headmasters and teachers of secondary schools and Headmasters of intermediate schools.

(iv) In a Southern Province, teachers of all intermediate schools and Headmasters and teachers of all elementary schools.

(v) Graduates (as defined in Self-Government Statute).

(vi) In a Southern Province, all holders of leaving certificates from intermediate schools.

(vii) Candidates elected to the House of Representatives.

(viii) Persons who were valid nominated candidates for the House of Representatives but were not elected.

V THE HOUSE OF REPRESENTATIVES' ELECTORAL RULES

These rules, covering some 55 printed pages in the Special Legislative Supplement referred to above appear to cover almost every eventuality which might arise during an election, and to lay down the procedure for the conduct of each type of election. This paragraph gives a brief précis of some of the more important and interesting rules.

/No attempt

No attempt has however been made to summarise all the rules, as the majority of them or ones similar are in general use in all democratic countries:-

(a) A Registration Officer for the Graduates' Constituency is appointed by the Governor-General with the concurrence of the Electoral Commission.

(b) The electoral officials referred to in the rules consist of:-

(i) Chief Electoral Officer for each Province, appointed by the Governor-General with the concurrence of the Commission.

(ii) Registration Officer for each territorial constituency, appointed by (i) subject to review by the Commission.

(iii) Returning Officer, Assistant Returning Officer and an Electoral Committee for each territorial constituency, appointed by (i) subject to review by the Commission.

(iv) Presiding Officer for each polling station appointed by Returning Officer from members of Electoral Committee.

N.B. The same personnel can if necessary perform the functions of (i), (ii), (iii) and (iv).

(c) The Commission <u>may</u> (not must) direct that an electoral roll should be prepared and maintained for each constituency. Electoral rolls are to be revised annually, and are open for inspection by the public. When making the first electoral roll the Registration Officer can use any draft roll previously made and when he has closed his roll on the date fixed and published for its closure, there is machinery for persons who are qualified under the Statute as voters to apply either for their names to be included if omitted or deleted if included in error. There are also provisions to cover the right of appeal to the Courts by qualified electors against omission or inclusion in the rolls.

(d) The Commission is responsible for ordering in the official Gazette the holding of general and by-elections. The Speaker reports any casual vacancy to the Commission, who has to arrange for it to be filled as early as practicable. It is the duty of the Returning Officer, on direction by the Commission, to fix the date for polling.

(e) The Returning Officer is responsible for the conduct of elections in his constituency, and for this purpose he has the assistance of an Electoral Committee of six members, plus additional members suggested by candidates accepted for nomination as members for the House. The Returning Officer, his assistants and his Electoral Committee are responsible, not only for the conduct of elections, but for ensuring that they are free and fair, for maintaining the secrecy of the voting and for the prevention and checking of any corrupt or illegal practice.

(f) Any person accepted as qualified under the Self-Government Statute by the Returning Officer for nomination as a candidate, has to deposit with him £20 in cash if from a constituency in the North and £5 if from one of the Southern Provinces. The deposit is confiscated if the candidate does not obtain 10% of the votes cast.

(g) In the case of indirect elections, the Returning Officer appoints representatives of his Electoral Committee to supervise the primary election of an Electoral College, as laid down in Schedule I, Part III, Paragraph 2 (2) of the Statute. Each division of a constituency elects delegates (number fixed by Returning Officer, subject to approval of Commission) to this College, and this constitutes the primary stage of the election. The second stage consists of election by secret ballot by the College of the member to represent the constituency.

(h) The Returning Officer provides one or more polling stations for direct elections and for the second stage of indirect elections, for each electoral division of a constituency. Each station is in charge of a "Presiding Officer", appointed by the Returning Officer from his Electoral Committee, and this officer is provided with a copy of the electoral roll for the division concerned, and is responsible to ensure that no persons other than those whose names are included in the roll vote at his station.

(j) Voting in direct elections and in the second stage of indirect elections is either by ballot papers or by token. The Commission may direct that in any constituency or part of a constituency, voting shall be by token.

(k) Voting by Ballot Paper is carried out under procedure similar to that in vogue in this and all other democratic countries where free elections are held, and there is therefore no necessity to describe it here.

(m) Voting by Token is however almost unique, and is designed for use in the more backward and illiterate constituencies, and its procedure should therefore be described in some detail. Whereas ballot papers have different colours on them, indicating the various candidates, in addition to their names, voting tokens have neither colours nor names of candidates on them and are indistinguishable the one from the other except that they are serially numbered. Each voting station has however as many ballot boxes as there are candidates, and each box is painted with the colour or labelled with the symbol and with the name of the various candidates. After a voter's identity has been checked against the electoral roll by the Presiding Officer, he is given a voting token which he takes into the screened voting room, and drops into the ballot box of the candidate for whom he wishes to vote. To give an example (purely fictitious) - "Z" constituency has three candidates - N.U.P; Umma; S.R.P. Their respective boxes might be coloured or marked as under:-

N.U.P.	Yellow	Palm Tree	Mohammed Ahmed
Umma	Red	Cotton Stalk	Hussein Osman
S.R.P.	Blue	Camel	Musa Yunis

This seems fairly foolproof for even the most illiterate and primitive voter, provided a voter is not blind. Should he be blind or otherwise incapacitated the Presiding Officer may may assist him to cast his vote. The colour and symbols for each candidate will be selected by the Commission and published in the official Gazette.

(n) Voting in the Graduates' Constituency is carried out by registered post. When the Returning Officer has published a notice in the official Gazette announcing an election, he sends a ballot paper to each person on the Electoral Roll,

/together with

together with an envelope for its return after completion and an outer cover addressed to himself. Every voter has a single transferable vote. To complete the ballot paper, the voter records the words "first", "second", "third", "fourth" and "fifth" opposite the names of candidates in the order in which he prefers them to represent him in the House of Representatives. After signing the paper, he returns the paper in the two envelopes by registered post.

(o) On completion of a general or a by-election, the Commission publishes in the official Gazette a notice containing the names of the candidates elected and the titles of the constituencies which they represent.

(p) The Commission has reserved the right at any time to add to, alter, amend or cancel any of the rules which it has drawn up for both Houses or to direct that the provisions of any rule shall either not apply at all or apply in only a modified form to any or all of the constituencies. This provision will give the Commission the opportunity of reviewing when it meets on August 27th and receives the reports of the nine Provincial Chief Electoral Officers on the arrangements they have made in their areas, the preparations made up to date for the holding of the elections as early as possible after the cessation of the rains.

VI <u>THE SENATE ELECTORAL RULES</u>

These rules, covering some 28 pages in the Special Legislative Supplement referred to above, lay down the procedure for the conduct of elections to the Upper House, and appear to be as comprehensive as those for the Lower House described in Section V above. This Section attempts to précis a few of the more important rules, but no mention is made of such of them as follow normal procedure and practice in democratic countries where a bi-cameral constitution exists.

(a) A Registration Officer is appointed for each constituency by the Governor-General, with the concurrence of the Electoral Commission. Each of the nine administrative provinces forms a separate constituency. It is the function of these officers and their assistants (appointed by them, subject to the Commission's approval) to prepare a list of all persons qualified to be members of the Electoral College (see Section IV above). Seperate lists of the names of electors in alphabetical order are prepared for each district in the Province and no person can be registered in more than one list. The lists are available for inspection by the public, and for the purpose of their preparation the Registration Officer issues a notice in each district calling for applications for registration of electors by a fixed date. When a general election or a by-election (resulting from a casual vacancy reported by the Speaker) is to be held, the Commission orders through the Official Gazette the constituency or constituencies to elect the required number of members to the Senate. This order fixes the nomination day for candidates and also the closing date for the list of electors.

(b) A Returning Officer and an Assistant are appointed by the Governor-General, with the concurrence of the Electoral Commission, for each constituency. They are responsible for the conduct of the election in their constituencies in accordance with the rules laid down by the Commission, and for ensuring that the election is free and fair and that secrecy is maintained in its conduct.

(c) Sudanese (male and female) who are not less than 40 years old if from the Northern, and not less than 30 years old if from the Southern Provinces are eligible for nomination to the Senate, provided they are not disqualified under Section 36 of the Self-Government Statute. Candidates are nominated to the Returning Officer in writing on a prescribed form at any time after an election has been ordered by the Commission (see (a) above) up to mid-day on the nomination day. A candidate can stand for one constituency only and deposits with the Returning Officer £20 if from a Northern and £5 if from a Southern Province. Deposits of unsuccessful candidates are confiscated where they have failed to secure 10% of the total number of votes polled.

(d) If the final list of valid nominations contains the names of as many candidates (but not more) as there are seats to be filled, or fewer, the Returning Officer declares that all such candidates have been returned unopposed and that the remaining seats (if any) remain unfilled. If, however, the final list of nominations exceeds the number of seats to be filled, the Returning Officer orders a poll to be taken. In the case of an unfilled seat, the Commission orders a by-election to be held, but reserves to itself discretion as to when such order shall be made.

(e) When a poll has been ordered, the Returning Officer publishes a notice stating the date by which ballot papers, duly completed by qualified electors, are to be sent to him, and specifying the full name, address and other relevant particulars of each nominated candidate. Once the notice containing this information has been published, the Returning Officer sends by registered post a ballot paper in the prescribed form to every elector whose name and address is contained in the list of electors, together with an envelope and an outer cover addressed to himself. The Returning Officer retains the counterfoil of every ballot paper. Every elector in categories (i) and (vii) i.e. the categories which are elected, vide Section IV above, is entitled to twice as many votes as there are members to be elected, but those in the other categories are entitled only to the same number of votes as there are members for election. Ballot papers sent to electors in each category except the last one are prominently marked with a distinguishing mark or colour. The votes of an elector are cumulative and an elector may record all or some only of his votes in favour of a single candidate, provided that the number of votes recorded on the ballot paper does not exceed the total number of votes to which he is entitled. For instance, in a ballot where there are 5 candidates standing, an elector from each category of those qualified, except the last, has 10 votes. These he may split up in favour of all or as many as he likes of the candidates or record them all in favour of a single candidate. After recording his votes on the ballot paper an elector returns it after folding and sealing it in the two covers provided to the Returning Officer, so as to reach him on the date published for the closing of the poll.

(f) When the Returning Officer has received, scrutinised and counted the ballot papers and the numbers of votes for each candidate contained in them, he prepares and publishes in a prescribed form a declaration containing the names of the candidates elected (i.e., the candidates who have been credited with the largest number of valid votes) and the total number of votes secured by each

candidate whether elected or rejected, and sends a copy of the declaration to the Electoral Commission. In the event of a tie, lots are drawn to decide which candidates are to be declared elected. On completion of a general or a by-election, the Commission publishes in the official Gazette a formal notification declaring the name or names of candidates elected and the name or names of the constituency or constituencies for which they have been elected, respectively. If any person is declared elected for a House of Representatives constituency as well as for a Senate constituency, he must resign one or the other within a period of ten days after the date of the later of the two declarations by the respective Returning Officers. In the event of no letter of resignation being received by the Electoral Commission in time, the seat in the Senate is declared vacant and a by-election ordered.

(g) See Section V (p) above for the Commission's power to alter these rules in the light of experience.

Harpenden
<u>August, 1953</u>.

[CLXX]

(This is not an official document and does not emanate from the Sudan Government. It is prepared and issued by the Public Relations Consultant to the Sudan Government in London to assist leaders of public opinion in Press or Parliament to interpret information from the Sudan received in the United Kingdom).

BACKGROUND TO SUDAN NEWS

"SELF-GOVERNMENT FOR THE SUDAN"

ELECTORAL CAMPAIGN - AUGUST 1953 (First Part)

INTRODUCTION

(a) With elections for the first national self-governing Parliament only a month or six weeks ahead, the electoral campaign of the political parties is now in full swing throughout the length and breadth of the land. Party delegations have visited all nine Provinces, party conferences have recently been held during the festival holiday of the Kurban Bairam from August 19th-23rd, and a relentless and sustained war of words is being daily maintained in the Vernacular Press. What is the issue at stake and what are the programmes offered by the parties to the electorate?

(b) Under the Agreement of February 12th, 1953, self-government and self-determination are to be attained by successive stages. Elections for a full self-governing Parliament to last during the transitional period (which the two Contracting Governments have undertaken to bring to an end as soon as possible, and in any case in a period not to exceed three years) have been fixed by the Mixed Electoral Commission to start about the end of October, 1953. It is hoped that polling for both Houses, the subsequent election by the House of Representatives of the Prime Minister, the appointment of Ministers from whom the Council of Ministers will be constituted and the appointment of Parliamentary Under-Secretaries, will be completed before the end of the present year. This will be the start of the first stage. The second comes at the end of the transitional period when the Sudanese Parliament has expressed the desire, and the Governor-General has notified the two Contracting Governments of it, that arrangements should be made for self-determination. To effect this, the Sudanese Government will draw up a draft law for the election of a Constituent Assembly. When the law has been passed by Parliament, and the Governor-General (with the agreement of his Commission) has given his consent to it, detailed preparations for the process of self-determination will be made under international supervision, and the two Contracting Governments have agreed to accept the recommendations of any international body set up to this end. This Constituent Assembly will decide the future of the Sudan. The choice will be either a link (in any form) between the Sudan and Egypt or complete independence. The Assembly will then draw up a constitution compatible with this decision and an electoral law for a permanent Sudanese Parliament. This constitutes the second and final stage in constitutional development as envisaged under the Agreement of February, 1953.

(c) It might be thought that the elections for the transitional Parliament in the first stage are of little or no importance. Such is the view, apparently, of Egyptian statesmen and of the leaders of the N.U.P. in the Sudan. They would prefer to divide up the constituencies in the forthcoming elections between all the political parties, as agreed at a round table conference, or failing this they suggest the majority party should head a national cabinet until the time of self-determination. The Independence parties in general, and the Umma (the strongest of them) in particular, would prefer to contest the forthcoming elections, and then to consider whether there is a need for a coalition of the parties which stand for independence or even perhaps for a national coalition formed from all parties. It is difficult however to understand how either of the two Contracting Governments has any right to attempt to influence the Sudanese in this matter, and, further, any such attempt would appear to be an infringement of the letter and spirit of the Agreement by which they undertook to allow the Sudanese to exercise their constitutional rights "in a free and neutral atmosphere".

(d) Whether the Sudanese decide after the forthcoming elections to form, for the transitional period, a national or a party government, there is no doubt whatever that the issue on which the electorate will in fact be asked to vote in the near future is little short of self-determination. Whichever side - pro-Egyptian (N.U.P.) or pro-Independence (Umma, S.R.P.) - wins the majority of seats will be in a position decisively to influence the final decision at the second and later elections for the second stage of constitutional development. If such an opinion be correct, and in the light of constitutional history in democratic countries there would seem to be little doubt about it, perhaps it may be of interest to study the views of the Sudanese political party leaders as expressed in their vernacular newspapers during the period of the present electoral campaign. In doing so, it will be necessary to refer to views and speeches made by Egyptian Ministers, since much of the Khartoum vernacular Press campaign is devoted either to supporting or refuting Egyptian proposals and propaganda. The other Contracting Government has maintained silence on current Sudanese politics. This comparison and its inference are obvious. Egypt apparently interprets "the free and neutral atmosphere" clause of the Agreement as not debarring her from using all means within her power to ensure the Sudanese should opt for some link with her. Great Britain, while presumably preferring a choice under Article 12 of the Agreement by the Sudanese of complete independence, prior to any alliances or treaties their government might decide to make in the interests of their people either with Egypt, with Great Britain or with any other state or group of states, does not see her way by propaganda speeches or otherwise to influence the decision. It is to be hoped that this apparently altruistic attitude may prove to be in the best interests of the Sudanese, for whose welfare Her Majesty's Government assumed the major responsibility in 1899.

(e) The electoral campaign up to September 1st divides itself into three periods:-

1. July 29th - August 18th
2. August 19th - August 23rd (the Party Conferences)
3. August 24th - August 31st

A précis of some of the articles, speeches, etc., appearing in the Khartoum vernacular Press, covering these three periods will be issued during the next few weeks to recipients of this background note.

I THE FIRST PERIOD: July 29th - August 12th (to be continued in a subsequent note)

(a) On July 29th "El Umma" (Party Organ of the Umma - pro-independence), referring to a speech made a day or two previously at Alexandria by Major Salah Salem on the subject of Egypt's problem of developing the 40 million acres of the Sudan's fertile lands for the benefit of both countries, made the following points:-

(1) The Minister's words were a masterpiece of ambiguity and implied the worst kind of swindle and cheating. To claim that the reclamation of the Sudan's lands is in the interest of Egypt and the Sudan is sheer latter-day colonialism.

(2) The Sudan will develop its own lands in the way she chooses and by any external assistance she may select without Egypt's views. The Sudan can choose Egyptian, British or American aid as she may decide in her own interests. We understand our own country and we look forward to developing it in the way we please and not the way Egypt wants.

(b) On July 29th "El Rai El Amm" (independent status with pro-unity bias) reports Lewa Neguib, the President of Egypt, as calling on the Sudanese to hold a national conference, to divide up parliamentary seats between all parties. The paper points out that while the Sudanese are eager and anxious to respond to any and every appeal from General Neguib - the Minister for National Guidance and Sudan Affairs, who has visited the Sudan and understands the Sudanese party system, should have known and told his President that such a proposal was quite impossible and out of the question.

(c) On August 3rd "El Sudan El Gedid" (now become 100% pro-Egyptian) contains an editorial, pleading with its readers to co-operate in all things with Egypt so as to drive the British out. The editor states frankly that the common election issue must be co-operation with Egypt who has the sole right to supervise the Agreement. He urges his public to forego their free choice for the future of the Sudan and to accept dictates from outside.

(d) On August 4th "El Umma" (pro-independence) contains an editorial which makes the following points:-

(1) The Agreement sealed the fate of both the British and Egyptians.

(2) The Sudanese have their sovereignty reserved to them and the right of self-determination.

(3) British imperialism is ended - the administration will be Sudanised within three years.

(4) It is now the responsibility of all Sudanese to decide the future of their country.

(5) If either Great Britain or Egypt interferes, the Sudanese will make it too hot for them in the Sudan or, failing that, resort will be made to U.N.O. where the Agreement is lodged.

(6) There is no ground therefore for fear from British influence, but there are a thousand reasons to tempt Egypt to work secretly or openly to achieve unity and we must therefore be on our guard against the Egyptian menace. This fear is based on Egypt's behaviour since the Agreement, and unfortunately the Egyptian menace is supported and reinforced by the provisos of the Agreement itself, which stipulates independence or unity, and therefore the menace is infinitely greater than any alleged possibility of British influence. Facts must be faced and action taken accordingly.

(e) On August 5th "El Rai El Amm" (independent status - pro-unity bias), Ustaz Khalafallah Khalid, a member of the Mixed Electoral Commission, on returning to Khartoum from Cairo stated that Lewa Neguib had pressed him and Ustaz Dardiri Mohd. Osman, a member of the Governor-General's Commission, to accept the suggestion to divide the constituencies amongst the parties and to appeal to the Sudanese to unite during the elections and transitional period. The President had added that Major Salah Salem would arrange this on his arrival in Khartoum, and that he (Neguib) would help if it was necessary.

(f) On August 6th "El Rai El Amm" (independent status - pro-unity bias), in a long editorial under the caption "The Internal Situation", surveys the moves by Egypt towards rigging the Sudan elections and the reactions of the various Sudanese political leaders to these moves. The writer suggests that General Neguib became aware during the Liberation celebrations in Cairo of dissension amongst the Sudanese parties. To re-unite them he will send Major Salah Salem to the Sudan as soon as possible, and in the meantime Sayed El Shingeiti, the Speaker of the late Legislative Assembly, as a non-party man should prepare the way to this objective. The reaction of the parties however, the writer goes on, does not portend success for the Major's visit. The Umma consider the allocation of parliamentary seats out of the question, but are reported to be considering a coalition administration under the leadership of the majority party during the transition period. The S.R.P. share these views, but the N.U.P. welcomes the setting up of an all-party government without a general election being held.

(g) On August 6th "El Umma" (Umma Party Organ - pro-independence) contains an interview with Mohd. Ahmed Omer, the founder of the Sudan Party, which stood for complete independence and application to join the British Commonwealth. He pleads earnestly for unity amongst the pro-independence parties, pointing out that the issue is clear between independence and union with Egypt. The contest is between the N.U.P. plus the Khatmia on the one side, and the Umma plus the Ansar on the other. He offers to wind up his own party now in the interests of party unity until after independence has been reached, and suggests that other pro-independence parties should copy the example of the pro-unity parties which have merged into the N.U.P. He ends up with a stirring warning to all independents to wake up and unite before it is too late, since the N.U.P. with the full support of Egyptian material and moral support will spare no effort to win the contest.

(h) On August 8th, "El Umma" (Umma Party organ - pro-independence) carries a vehement editorial exposing Egypt's technique by which she intends to achieve her ambitions in the Sudan. After quoting the Cairo daily "Akhbar El Yom" of August 1st as giving details of Egypt's expenditure of £295,000 from the current year's budget for propaganda purposes in the Sudan, the writer accuses Egypt of turning Sudan catastrophies into opportunities for furthering her own cause, of over-doing hospitality to Sudanese delegations and particularly those from the South on their recent visit to Cairo to such an extent that hospitality became almost bribery, of trying to segregate the Southerners from their Northern brethren, of making blatantly cynical public speeches about the Sudanese in front of foreigners during the celebrations in Cairo, of paying tens of thousands of pounds as salaries to agents in the Sudan, of attempting to buy some pro-independence elements by tempting offers and all this, the writer ends, is aimed at popularising the unity idea amongst the Sudanese and at swaying the votes of the electorate for self-determination. This is evidence, the article concludes, that Egypt is determined to break the Gentlemen's Agreement and to annul the Anglo-Egyptian pact by every means in her power. Such action by Egypt, the writer warns, must inevitably make the Umma Party (the sponsor of the Gentlemen's Agreement) adopt counter-measures to protect their country's interests and prestige. This is a warning to the Sudanese people and to the world that we shall - if necessary - defend our independence by arms. Egypt beware.

(j) On August 10th, "El Nil" (Mahdist or Ansar organ - pro-independence) reports that the Arab News Agency has revealed Egypt's purpose in sending Major Salah Salem to the Sudan. It confirms suspicions already aroused of Egypt's intentions and doubts of her neutrality. It is nothing else but an overt attempt to persuade all Sudanese to join up during the coming elections with the N.U.P., whose party programme is association with Egypt.

(k) On August 10th "Sawt El Sudan" (Khatmia organ - pro-unity) carries Major Salah Salem's reply to the charges made by "El Umma" against Egypt in the issue of August 8th (see (h) above). After challenging the figures for Egyptian money to be spent in the Sudan, the Major replies to the accusations, by the irrelevant and, incidentally, false statement that "El Umma" has not used its columns to attack the British, who are the real exploiters of the Sudan. Egypt, on the other hand, throughout history has sacrificed her own interests to those of the Sudan, to whom she has been a loving sister, as can be seen by her work still evident in the Sudan which is fully recognised and appreciated by the Sudanese themselves. To prove this comparison, the Major suggests the Sudanese should look at "the Agreement of February 12th", which was the fruit of Egypt's sacrifice. Although she could have abandoned the Sudan she fought for years to give the Sudanese what the British denied them, and this should be compared with the draft Self-Government Statute offered to the Sudanese by the British. Any money Egypt has spent on the Sudan has been spent in philanthropy, and this she will never give up, even should the Sudanese choose complete independence and the separation of the two countries. As she has done for Moslems in Palestine, in Spain and in all countries where Islam reigns, so she will do for her Sudanese

brethren. As for the charge that Egypt had tried to bribe the Southerners and to separate them from the Northerners, the Major said those who want to hear the truth should study the proceedings of the Anglo-Egyptian negotiations leading up to the Agreement as recently published in the Green Book. The Major concludes with these words:-

"I declare as strongly as I can, that Egypt wishes to see the Sudan free as soon as possible from Egyptian and British influence and the Sudanese real masters of their own affairs. After that Egypt has no concern as to her relationship with the Sudan."

(m) August 10th, "El Umma"(organ of Umma Party - pro-independence). Under the caption "Welcome Salah", the Editor comments on the Major's reply (see (k) above) to the leading article of August 8th. He makes the following points:-

(1) Why did you not publish your reply in pro-independence as well as pro-unity papers if you do not discriminate, as you say, between Sudanese political parties?

(2) Why, in spite of your repeated pledges to refrain from propaganda in the Sudan, do you still go on with it?

(3) It is possible to assist a friend without stealing that friend's property for your own use.

(4) Our main policy is to keep the menace of your propaganda, however you may disguise it, outside our country.

(5) We want to live on friendly terms with you, but don't forget we are quite capable of winning independence by our own efforts and becoming just as much recognised by other nations as an independent country as you are in Egypt.

(6) You, Egypt, have already recognised in the Agreement of February 12th our right to be independent if we wish it. If you want to go back on that recognition, we don't mind, as we can go ahead under our own steam.

(7) You say the British are ruining the Sudan. If they are - and we don't admit it - this is our business not yours. We have in the past attacked the British when they deserved it, and in fact we signed a pact with you (Gentlemen's Agreement in Cairo, October, 1952) to end their rule in the Sudan.

(8) Neither you nor the British can prevent us reaching the goal of independence in the near future.

(9) The most telling passage of your reply is when you say "I hereby strongly declare that Egypt's ambition is to see the Sudan quickly free from both Egyptian and British influence and to see the Sudanese in full charge of their internal affairs. Once we have seen this, Egypt will have no views as to the ultimate international status of your country.

These are fine, brave words, but do you genuinely mean by them that Egypt wants the Sudan to have full and complete independence? If so, please say it clearly once and for all. If however, as would appear, you are merely by these fine sentiments using terms of diplomatic generalisations, we are not so stupid as to misinterpret your intention. It is your use of words which can have several different interpretations, which makes us doubt your sincerity of purpose. You Egyptians must realise that we are sure of our own ability to achieve independence without your assistance. Is that what you want Salah?

(n) August 10th - "El Sudan El Gedid"(previously a pro-independence paper, but recently adopted pro-unity views). Major Salah Salem uses the medium of this paper to defend the actions of Egypt towards the Sudan and to confound his Umma critics. In a statement to the Editor he makes these points:-

(1) Suddenly Egypt, from being the ally and friend of the Sudanese in their war for independence, has in the eyes of the Umma become the hateful coloniser and a target for spiteful and venomous vituperation and I, Salah Salem, your particular friend, become the symbol of exploitation and enslavement. I won't descend to such depths of degradation as those in which the Umma paper wallows. We Egyptians are fighting British imperialism in Egypt, and we fought it in the Sudan before. As a result of our efforts, we achieved the Agreement on your behalf, by which, within three years, you will be rid of Egyptian and British personnel. We did the same for Syria and Lebanon, and we are doing the same for all Arab and Oriental countries from Indonesia in the East to Morocco in the West.

(2) About a month ago at Alexandria, in the presence of many Sudanese representatives, I made a speech on the economic backwardness (thanks to the British) of the Middle East countries in general, and the Sudan in particular. I indicated how the Sudan could use the waters of the Nile to greater purpose and how she could develop her mineral, agricultural and timber resources. The Umma paper has charged me with asserting that Egypt intended to exploit these countries and to develop their resources for her own ends. We don't need your resources - we have immense wealth sufficient to meet our needs for hundreds of years. Our only wish is to have the Sudan as a free, strong brother with whom we can have agreements of mutual assistance. No suggestion of propaganda has been made by the Press of Iraq, Syria, Hedjaz and Libya, for whom we have done the same as we have for our Sudanese brothers. I do not expect or ask for praise or reward - Allah will give me that, and the Sudanese people will give me and Egypt in due course a clear and conclusive verdict.

(p) August 11th, "Sawt El Sudan" (Khatmia organ - pro-unity) gives an account of the Major's activities in the Sudan during his visit there. These are some of his actions as reported:-

(1) Discussions at the Egyptian Inspector-General's residence with individual Sudanese of all shades of opinion, to persuade them to unite in parliament and cabinet to ensure the proper execution of the Agreement. Although there is a general welcome to this approach, the writer says there are some difficulties over achieving agreement on all details, but some progress has however been made.

(2) The Major has visited and discussed these matters with both Sayeds, and with the leaders of the N.U.P.

(3) At a lunch which the Major gave to political parties (the Umma did not attend), he made a speech in which he urged them to unite to achieve their liberty.

[Under what clause of the Agreement have the Contracting Governments the right to demand alterations to its contents or to tell the Sudanese through a Minister how they should run their elections?]

(q) August 11th, "El Nil" (Mahdist organ - pro-independence). The Editor attacks the Major's statements reported in "El Sudan El Gedid" (see (n) above) and his activities reported in "Sawt El Sudan" (see (p) above). He points out that the Sudan will welcome Egyptian philanthropic and cultural help, once independence has been achieved. Under present conditions however, these services are mere propaganda devices. If Egypt is so well-disposed to the Sudan, let her allow the Sudan a sufficient amount of Nile water and spare her the humiliation of having to accept charities which she neither asks for nor wants. The Sudan has ample resources of her own and can develop these herself, as she has done up to date.

(r) August 10th - "El Watan" (S.R.P. pro-independence). The Editor charges Egypt with bribing Sudanese journalists to carry out an espionage campaign on her behalf and giving £10,000 to a Southern official to win over Southern opinion to the pro-unity policy.

(s) August 11th - Cairo Radio reporting on Major Salah Salem's visit to Khartoum says:-

(1) He attacks the Umma party for not trying to find out British iniquities in the Sudan. He maintains that Egypt is indifferent to the Sudan's choice as to her future status.

(2) The Secretary-General of the Umma, in reply, says that it is Egypt and not Great Britain which is carrying out propaganda in the Sudan. He challenges Salah to name any sum of money Britain has spent in the Sudan. He says the Sudanese do not want Egyptian charity, but they do need and will take a fair share of the Nile waters.

(3) A Foreign Office spokesman is reported as having said that H.M.G. thought the Ambassador in Cairo had pointed out to the Egyptian Government that in her view the Major's visit to Khartoum was incompatible with the decision taken by both Governments to maintain neutrality in the elections.

Note

The précis to cover the remaining week of the first period (from August 12th - 18th) will be issued in about a fortnight's time, and further précis covering the second (August 19th - 23rd) and third (August 24th - 31st) periods will be sent out towards the end of September.

Harpenden: R.C. MAYALL
1st September, 1953.

[CLXXI]

(This is not an official document and does not emanate from the Sudan Government. It is prepared and issued by the Public Relations Consultant to the Sudan Government in London to assist leaders of public opinion in Press or Parliament to interpret information from the Sudan received in the United Kingdom).

BACKGROUND TO SUDAN NEWS

"SELF-GOVERNMENT FOR THE SUDAN"

ELECTORAL CAMPAIGN - AUGUST 1953
(First Period - Second Part - August 12-18th)

N.B. The First Part of this Background to cover the period July 29th - August 11th was issued on September 1st and, if not received by the recipient of this Second Part, can be obtained on application to Miss W. Baker, Political Section, Sudan Agency in London, Sudan House, Cleveland Row, St. James's, London, S.W. 1.

I THE FIRST PERIOD: August 12th-18th

(a) "El Rai El Amm" (independent status with pro-unity bias). The issue of August 11th contains a full account of a news conference held by Major Salah Salem on the eve of his departure from Khartoum to Cairo. After telling those present how, by visits to the two Sayeds and contacts with leaders of all political parties, he has once again tried to unite them so that the Sudanese should not suffer under the British as have the Egyptians, more in sorrow than anger he admits to failure, and says there is not the least hope of getting the party leaders to sink their differences and to divide up the constituencies to avoid an election contest.

N.B. It is not clear under what clause of the Agreement this Egyptian Minister acted in attempting to interfere in Sudan political arrangements for the first General Election. The Agreement set up an international Electoral Commission, which alone has authority to make decisions on electoral matters.

(b) "El Umma" (pro-independence). The issue of August 11th contains an editorial refuting Major Salah Salem's violent manifesto, published in "Sawt El Sudan" on August 10th (see (k) of last Background). After dealing with the Major's statement point by point, the editor adds:- "the Major should understand once and for all that the Sudan is not Palestine. The two are poles apart, or does he want Egypt to get from the Sudan what she got from Palestine?"

N.B. This seems a thinly-veiled threat that the Sudanese Independence front will not for ever brook interference by Egypt in internal affairs.

(c) "Sawt El Sudan" (Khatmia organ - pro-unity). This pro-unity paper in its issue of August 12th recorded the views of El Sayed Abdullah Khalil, the Secretary-General of the Umma party and the Leader of the late Legislative Assembly from 1948-52. He was a member of the official delegation to the Coronation and is well-known in this country. Referring to Major Salah Salem's visit he is reported as saying that both of the latter's suggestions to divide up the constituencies and to set up a coalition government are, in his opinion, unworkable. Previous experience, he said, of all-party agreements and conferences had proved this beyond doubt. Egypt, he added, by her present policy towards the Sudan, had rendered co-operation between her and the Umma impossible, and forces us to unite with the devil to resist her. "We refuse", he concluded, "to be intimidated by anybody, as we are strong and competent to do as we like." The article says that the Socialist Republican Party also considers the division of constituencies and a coalition government as unworkable, and contrary to real democracy and parliamentary representation.

(d) "El Rai El Amm" (Independent status - pro-unity tendency). The issue of August 12th reports that El Sayed Abdullah Khalil has said that the Press attacks by the Umma newspapers on Major Salah Salem and on Egypt were now ended provided he and his government cease their propaganda in the Sudan and carry out the Agreement faithfully. "We had no intention of offending the Major, but we were forced to warn both Egypt and Britain when we sensed a violation of strict neutrality." "El Nil" of the 13th also said that all the Independence Front sought was strict impartiality by Egypt.

(e) "El Nil" (Ansar organ - pro-independence). In a leading article of August 14th, Ustaz Mohd. Ahmed Omar, leader and founder of the Sudan Party (now suspended), under the caption "Where do we Stand", makes two salient points. He writes:-

(1) Any Sudanese has the perfect right to advocate union with Egypt, or for that matter with any other state, but how can an interim government during the period of transition, if it is composed of pro-Egyptian elements, have the will or the courage to protect the Sudanese people against Egyptian propaganda?

(2) It is only commonsense and in fact inevitable that such a government would throw open the door to Egypt to enable her to induce the rank and file of the Sudanese to support union between her and the Sudan. The same thing would happen should a coalition administration composed of unionists and independents be formed.

(f) "El Watan"(S.R.P. organ - pro-independence), on August 15th informs its readers that in a statement to one of its correspondents, Ustaz Khalafallah Khalid, who some weeks ago withdrew from the Mixed Electoral Commission, had said that he had, as a result of a satisfactory talk with H.E. the Governor-General, agreed to cancel his previous decision and to take part in future meetings of the Commission.

(g) "El Umma" (Umma party organ - pro-independence), in a leading article on August 16th, charges the N.U.P. with fomenting political trouble by:-

(1) The aggressive tone of its Press ("El Ittihad" - "Sawt El Sudan" - "Sudan El Gedid", etc.).

(2) Assaulting Umma party members while engaged in registering voters.

(3) Stirring up trouble at public political meetings.

(h) "El Ittihad" (N.U.P. organ - pro-unity). A news item on August 17th closes this first period in a brighter and lighter vein. It is reported from Cairo that a Sudanese Officer serving in the Egyptian Army has won the Arab championship of spear throwing by breaking all existing records by throwing his spear a distance of 25.26 metres. A neutral source pertinently asks whether this is in preparation for the electoral campaign!!

II THE SECOND PERIOD: August 19th - 24th

"The Political Party Conferences"

(a) "El Ittihad" (N.U.P. organ - pro-unity). The issue of August 18th printed in full the Nationalist Party's manifesto and appeal to all compatriots. The following is a brief précis:-

(1) The Party's aims are self-determination - freeing the Sudan from all external influences- evacuation of all foreign forces, and the setting up of a free Sudanese Government in unity with Egypt.

(2) The Party's method and slogan is equality of rights and duties for all compatriots.

(3) The Party's means to realise its aims - "the Party uses every possible means".

(4) Internal policy consists of:-

Co-operation of all Sudanese in all the Provinces.
Mobilisation of all forces of the nation.
Using all Sudanese competence and efficiency.
Re-inforcing the Army.
Decentralisation of administration.
Separation of Judiciary and Executive.
Raising the standard of the working class.
Making use of foreign capital.
Exploiting natural resources.
Encouraging shareholding companies.
Distribution of wealth.
Extension and improvement of education and health services.
Nationalisation of public utilities.
Social justice to exclude extremes of wealth and poverty.

(5) External policy is to support democracy against Communism.

N.B. This party is composed of followers of the late Sayed Sherif Yusif El Hindi. It is very small. Prior to the recent Cairo celebrations it was pro-independence, but has now linked up with the pro-unity front.

(b) "El Sudan El Gedid" (non-party with now a strong bias to pro-unity). The issue of August 24th carried the first account of the Umma Party Conference held during the Bairam Holiday, between the 19th and 24th. Its correspondent's account contained the following points:-

(1) The Conference opened with a message read by Sayed Saddik El Mahdi from his father, Sayed Sir Abdel Rahman El Mahdi. The Sayed in it declared that, after deliberations and consultations with his advisers, he was convinced that a democratic republic was the best form of state for the new Sudan, and he therefore fully supported the Party's resolution to adopt a democratic republican regime.

(2) The President of the Party (Sayed Saddik) stressed that the Party was determined not to allow either Co-dominus to engage in partisan propaganda.

(3) Sayed Abdel Rahman Ali Taha (Minister of Education) made public for the first time the terms of the Gentlemen's Agreement (October 1952) between the Umma Party and Egypt. These were - an equitable share of Nile Waters - the Sudan to share in the Point IV programme - Sudan to be represented in international conferences during the transitional period - Egyptian grants-in-aid to be paid through the Sudan Government only.

(4) Sayed Abdallah Bey Khalil (Secretary-General of the Party) introduced the Party's manifesto under the caption "This is our Way". (For contents, see (c) below).

The Conference adopted the two resolutions, i.e., the Umma Party stands for the principle of democratic republicanism, and the Co-domini must observe strict neutrality during the transitional period.

(c) "Sawt El Sudan" (Khatmia organ - pro-unity). The issue of August 25th gave full details of the Umma Party's manifesto, introduced by Sayed Abdallah Bey Khalil during the Party's conference. The following is a brief précis of the programme:-

(1) Sudanisation of administration, police and army, and preservation of their high standard.

(2) Retention of foreign technicians where no Sudanese replacements exist.

(3) Strengthen Sudan Defence Force to replace British and Egyptian forces.

(4) Lower cost of living to the maximum possible.

(5) The laying of sound economic and social foundations for development.

(6) Establishment of contacts with the outside world through international conferences "in order to know others and to make others know us".

(7) Training Sudanese for a new diplomatic corps.

(d) "El Nil" (Ansar organ - pro-independence). Not surprisingly, this pro-independence journal in its first issue (August 25th) after the Bairam Holiday does not confine its comment on the Umma Party Conference to the contents of the party programme and to the resolutions, as did the factual accounts produced by the opposition papers (see (b) and (c) above). The correspondent starts his account by recording the appreciation (and resolution to this effect by the Conference)of Sir Sayed Abdel Rahman El Mahdi's services to the cause of independence for the Sudan. He emphasises the support alike of the Sayed himself and of the Party Executive for the principle of democratic republicanism, and after approving the programme as outlined by the Secretary-General, the Conference, he states, recommended further detailed study of its contents and preparation for its execution. He concludes by describing the extreme disapproval expressed by the Conference of Egypt's flagrant propaganda in the Sudan and of her ~~attempt~~ to influence Sudanese freedom of thought.

(e) "El Rai El Amm" (independent status - general pro-unity tendency). This journal in its first number after the Bairam Holiday carried comments from the other two main political parties on the Umma Party's decision to adopt a democratic republican regime as one of the main planks of their programme. Ustaz Ismail El Azhari, Chairman of the N.U.P., is reported as saying:- "It is deeds and not words that count. All Umma Party action in the past indicated a consistent effort to create a new kingship in the Sudan. I am afraid this resolution is mere electioneering propaganda. The Umma Party has at last realised with what lack of enthusiasm the public received its previous propaganda."

Ustaz Ibrahim Bedri, the Secretary-General of the S.R.P., from whom one might have expected a more sympathetic reaction to the Umma's resolution, is reported as being of opinion that ~~the adherence of~~ the Umma Party to democratic republicanism is of no concern to the S.R.P., and will have no effect on their opinion or attitude towards the Umma Party.

III CONCLUSION

(a) Readers of the First Part of the note on the "Electoral Campaign - August 1953", issued on September 1st, will recall that in a footnote on page 9 it was envisaged that this present note, containing comments on the remainder of the first period, would be issued about September 15th. Owing to the holiday season and shortage of staff, its issue has been unavoidably held up. Similarly, the note to cover the third period and the Electoral Campaign for the month of September (fourth period) is unlikely to be ready for issue until towards the end of October.

(b) Readers are reminded of the following decisions by the Mixed Electoral Commission which have been issued during September (up to date). Most of those decisions have been published in the U.K. Press:-

(1) Electoral rolls for the Senate and House of Representatives will be closed on 30th September all over the country.

(2) Polling in indirect constituencies will commence on November 2nd and be concluded by November 15th.

(3) Polling in direct constituencies and secondary elections in indirect constituencies will be held between November 15th and November 25th.

(4) Results of the House of Representatives elections in territorial constituencies will be declared by November 30th.

(5) Polling in the Senate constituencies and the Graduates' Constituency of the House of Representatives will be completed by December 7th, and the results may be expected to be declared by December 10th.

(6) The Commission will issue its formal order for the holding of elections on October 3rd, and the last date for filing nominations for both Houses will be about October 12th.

(7) A period of ten days after the closing of electoral rolls on September 30th will be allowed for the filing and disposing of objections and appeals, but no claim for inclusion in the rolls will be considered after September 30th.

Harpenden: R.C. MAYALL
23rd September, 1953

[CLXXII]

Telegraphic Address
"HAKMAM"

GOVERNOR-GENERAL'S OFFICE,
KHARTOUM.

GG/36.13.1.

12th September, 1953.

SECRET

1017/138

Dear Allen,

I refer to my letters GG/36.13.1. of 15th August and 5th September.

Governor's comments on our election forecasts have come in and so one can give a revised version of what the provincial administration think might happen. Again I would stress that, like most election forecasts, it is anybody's guess.

2. The 70 straight electoral constituencies for the Northern Sudan are now summarised like this:-

Party	Safe	Possible	Total
Umma	29	6	35
No party (ind.)	1	1	2
S.R.P.	12	1	13
Khatmia/N.U.P.	17	3	20
			70

The 5 Graduates Constituency seats are more likely to go to the N.U.P. group, although the Umma think they might get 2 of them.

3. This gives a very evenly balanced House of Representatives as far as the North is concerned. On a Sectarian division the S.R.P. and N.U.P/Khatmia would raise 33 plus possibly the 5 graduates seats. On a division involving the Independence versus Egypt issue the [illegible] add the 2 independents and most of the S.R.P. to [illegible] majority.

4. The 22 Southern seats are still a big question mark. It is possible that, owing to rival Southern candidates splitting the votes, the N.U.P. might win 3 or 4 seats in the towns. Of the remainder it is also possible that half a dozen candidates might be bought in after their arrival in Khartoum. But, at the worst, it is thought that a dozen or so would remain independent.

However, as in the case of the Khatmia/N.U.P. struggle, the picture may be clearer when the names of all the candidates nominating themselves for candidature are known early in October.

5. It is interesting that the Umma are beginning to discover that the country constituencies are becoming obsti[nate]

about wishing to put up local candidates, rather than having foisted on them by the Party prominent personalities such as Dr. Ali Bedri, Abdulla Bey Khalil and others. The Party is therefore finding it difficult to place its leaders. This will also apply to the N.U.P.

6. I am copying this to Riches, Daus and Davies.

Yours sincerely
J. W. Kenrick.

J. W. KENRICK.

R. Allen, Esq., C.M.G.,
African Department,
Foreign Office,
London. S.W.1.

[CLXXIII]

JE 1017/159

TOP SECRET

THE SUDAN.

JE 1017/153

ig L.

The Secretary of State has minuted Mr. Riches's telegram No.73 paragraph 5 asking for information about the help we are giving to Sayed Abdul Rahman el Mahdi (S.A.R.).

2. In discussions with S.A.R. and his advisers during his visit for the Coronation this year, and later with his son Siddik it was agreed that if the Umma Party fulfilled certain conditions, Her Majesty's Government would afford S.A.R. certain practical assistance to counter Egyptian intervention in the election campaign.

3. The Umma party agreed. The most important of the conditions was that the Umma should stop confusing the issues at stake by coming out into the open against the Egyptian Government and by trying to come to an arrangement with other supporters of independence (chiefly the Socialist Republican Party).

4. As a result of certain incidents in July, the Umma made their public break with the Egyptians, and gave Major Salem a very uncomfortable time when he visited Khartoum in July. A separate note is being submitted on the question of co-operation between the Independence parties and Umma. In spite of patient efforts by Mr. Kenrick, of the Governor-General's office, and Mr. Riches, negotiations have broken down.

5. We on our side have given the practical assistance we promised. S.A.R. is not - and would never admit to being - satisfied with its extent. He has made suggestions about assistance in other directions, but they are not practicable:-

(1) One is that District Commissioners in the Western

/Sudan

Sudan should intervene to prevent Socialist Republican candidates standing for, or winning, elections in areas, where the population are religious followers of S.A.R. This would be an open and obvious intervention which the Electoral Commission would have to denounce.

(2) Another is that Her Majesty's Government should publicly give their blessing to the Umma Party and the independence cause. The same objection applies to this; and in any case the Umma party do not want to appear as our clients (as S.A.R. himself says at other times).

(3) Thirdly, it has been suggested that Her Majesty's Government (or the Administration) should do something more to stop Egyptian activities. Here again the Umma have preferred to play their own hand, arguing quite rightly that opposition to Egyptian activities will be much more effective if it is sponsored by Sudanese and in fact the Egyptians have had to modify their tactics since August.

6. The Governor-General and his adviser, Mr. Luce, both take the view that there is ~~little~~ nothing more that Her Majesty's Government can do now. Without the change in Umma tactics towards the Egyptians they would have favoured a grand public exposé of Egyptian misdeeds by us, but after that change they thought it would be a tactical error. The Umma protest to the Electoral Commission is a sensible tactical move and we can be sure Mr. Penney will do his best for it. A difficulty about ~~that~~ it, unfortunately, is that the Umma's hands are far from clean.

7. A reply to Mr. Riches in the above sense is being submitted separately.

October 16, 1953.

Roger Allen 16/10

Sir W. Strang

[CLXXIV]

COPY

Cairo, November, 1953.

Your Excellency,

With reference to our despatch 1.12.12 dated 4.11.53 regarding the interference of the Sudan Administration in the Sudanese elections, the Egyptian Government is still very strongly concerned, as reports continue to flow in showing that a great number of administrators and officials, instead of curbing their activities, have rather stepped them up in volume, defying quite openly in numerous instances the International Electoral Commission, which body was set up under Article 7 of the Agreement between the Egyptian Government and the Government of the United Kingdom "in order to observe effectively the preparations for and the conduct of the elections and to ensure their impartiality".

That the Administration defy and obstruct the work of the International Electoral Commission is ~~not only contrary~~ to the word and spirit of the Agreement of Feb. 12, 1953, but is also prejudicial to the future of any Anglo-Egyptian relations. It will be hard for the Egyptian Government to trust that the United Kingdom is willing or prepared to respect provisions of future agreements, though duly signed by British Government representatives.

Among many incidents reported to us by Colonel Abdel-Fattah Hassan, the Egyptian Government representative in the International Electoral Commission we select the following:-

1) The Tali incident.
2) The Kapoeta incident.

Regarding case No.1, in which Ass/D. Commissioner J.W. Hannah was accused of bringing pressure to bear on the Tali Chiefs, regarding the selections of [illegible] coming elections, I wish to state the following:-

a) In a letter sent to the Acting Governor, [illegible] and dated 16.9.53, Mr. Hannah confessed to having [illegible] Tali Chiefs on Sept. 3rd and to have spoken to them [illegible] coming elections, which thing is clearly outside the scope of his purely administrative duties.

b) On 10.10.1953, the Chief Electoral Officer [illegible] sent a report to the Electoral Commission confirming [illegible] stated in (a) above, together with a letter addressed [illegible] from Mr. Evans Jones, D. Commissioner, Juba, which [illegible] rejecting the Electoral Commission's request for [illegible] the incident. This action was duly condemned by [illegible] Commission in its letter dated 17.10.53 to the Acting [illegible] Secretary.

c) On 17.10.53, the International Electoral [illegible] in accordance with the powers entrusted to it by [illegible] of Feb. 12, 1953, directed the Chief Electoral Officer to investigate the incident.

d) This directive of the International [illegible] Commission was blocked however, as shown in the [illegible] 24.10.53, sent to them by the Chief Electoral Officer [illegible] in which he stated that Mr. Evans Jones had taken [illegible] his own hands, by sending the complaining Tali Chiefs [illegible] These chiefs, who had dared accuse Mr. Hannah, were [illegible]

imprisonment, fines, and were deprived of their robes of honour.

Case No.2 concerns the pressure brought to bear by D. Commissioner de Robeck on Chief Daryo Nyangamoi to withdraw his candidature.

a) On 17.10.1953, the Chief Electoral Officer Equatoria, sent a letter to the International Electoral Commission in reply to its telegram of 12.10.53, in which he asserted that pressure had been exerted on Chief Daryo, this was also substantiated by the statements taken under oath of Luka eff. Akim, Medical Ass., Kapoeta on 16.10.53; and of the complainant Chief Daryo on 25.10.53.

b) Both statements, taken under oath, clearly indict Col. de Robeck and Ass. District C. Major Lamb. They also refute Col. de Robeck's allegation that Chief Daryo had come to him in "search for sympathy". A police vehicle with three policemen had been sent to bring Chief Daryo to the Markaz.

c) The Chairman of the Electoral Commission's letter of 24.10.53 to the Acting Civil Secretary condemned Col. de Robeck's behaviour as "improper and objectionable", that he had taken "a good deal of unnecessary and undue interest in the matter of nomination", and that "the Commission recalls in this connection that many complaints had been made in the past few months to the effect that the British Administrative Officers in the South had been trying to put their own men up as candidates for the House of Representatives and to discourage or put obstacles against candidates who are said to be not acceptable to them".

d) In the same letter, Mr. Sen states that "the Commission has, therefore, authorized me to make a rather unusual and drastic request viz., that Mr. de Robeck should be removed from his office as D.C. of the Eastern District of Equatoria at least temporarily i.e. during the entire election period.

e) The Sudan Administration refused to comply arguing that such removal would reflect on the integrity of a British official. I am afraid that the future of the Sudan is a much more important matter than the reputation of a sole man, proved guilty. Neither should the colour of his nationality be of such weight.

The Egyptian Government deplore the manoeuvering resorted to in this case by the Civil Secretary's Office, making full use of the time factor by procrastination, and assailing the Electoral Commission by a great volume of similar incidents in far-flung parts of the country.

f) The Sudan Administration was further guilty of interference when it suggested a re-examination of this case by a member of that Administration which insisting that (in the exact words used by Mr. Beaton, Acting Civil Secretary) "I regret, however, that I cannot accept the presence of the Chief Electoral Officer of Equatoria". This Officer is the man to whom the Electoral Commission had delegated its powers. We further note that the hand-picked Administrator proceeded to Kapoeta while the local press flowed with the rumours of his possible elevation to Province Governor's status. The Egyptian Government strongly deplore such subtle but greatly effective use of "carrot-dangling".

g) The Electoral Commission, in still another letter to the Acting Civil Secretary, dated 1.11.53, while allowing Sayed Mekkawi Suleiman Akrat "enquirer-designate" of the British Administration in the Sudan to proceed to Kapoeta, state "the Commission is, however, still of the opinion that Colonel de Robeck's conduct was improper for the reasons set out in the letter of 24.10.53 and that in spite of premature leakage of the facts to the press, the Commission would still stand by its request whether your are prepared to comply with it at the present moment or not".

h) The Egyptian Government is most concerned because the case has dragged so long, depriving Chief Daryo of the privilege of finding time for electioneering, even if he were given justice in the end. The correct course would be to postpone elections in this particular constituency and give Chief Daryo the benefit of the exact number of days already lost to him.

The two cases cited above are but representative and not comprehensive.

I avail myself of this opportunity to renew to Your Excellency the assurance of my high consideration.

President
of the Council of Ministers
Sd. ( )

H.E. The Governor-General
of the Sudan,
Khartoum, Sudan.

[CLXXV]

CONFIDENTIAL

FROM KHARTOUM TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP.   JE. 1017/200.   FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir R. Howe
No: 603
November 30, 1953.

D: 10.26 a.m. November 30, 1953.
R: 10.52 a.m. November 30, 1953.

IMMEDIATE
CONFIDENTIAL

JE 1017/199

Addressed to Foreign Office telegram No: 603 of November 30
Repeated for information to: Cairo.

My telegram No: 601.

This is a considerable victory for N.U.P. over UMMA and proves the solidarity and strength of Khatmia. The N.U.P. have swept Khartoum as well as provinces, and most of Kassala, and have won majority of the seats in Kordofan. It is a complete victory for sectarianism.

2. The South has on the whole stood firm and N.U.P. have won only three seats, all in the Upper Nile Province. Azhari however has claimed that eight Southern Independents are in fact supporters of N.U.P..

3. The N.U.P. may well win all five seats in [illegible] constituency, which would give them a total of 48 seats [illegible] one short of an overall majority. The election of Prime Minister and formation of Government will now very much depend on the attitude of the Southern members, and N.U.P. are likely to be able to win over very few of the votes required to give them a [illegible] majority.

4. The UMMA's chances of forming a solid bloc of [illegible] N.U.P. members, and perhaps of attracting a few pro-Inde[illegible] Khatmia from among the latter, will depend very largely [illegible] choice of a candidate for Prime Minister. Sayed [illegible] be disastrous and would lose them many votes. We shall [illegible] we can to make the Mahdi see reason over this [illegible] that we must face a period of political instability [illegible] not care to forecast how the internal situation develop[illegible]
Foreign Office please pass Cairo immediate as my tel[illegible]

[Repeated to Cairo]

ADVANCE COPIES: Sir I. Kirkpatrick.   Private Secretary
IJ Mr. R. Allen.   Head African Dept.   [illegible]